مطبوعات
كتاب اليوم
يصدر عن مؤسسة أخبار اليوم

مصطفى أمين

الكتاب الممنوع

الجزء الثانى



مصطفى أمين

الكتاب الممنوع

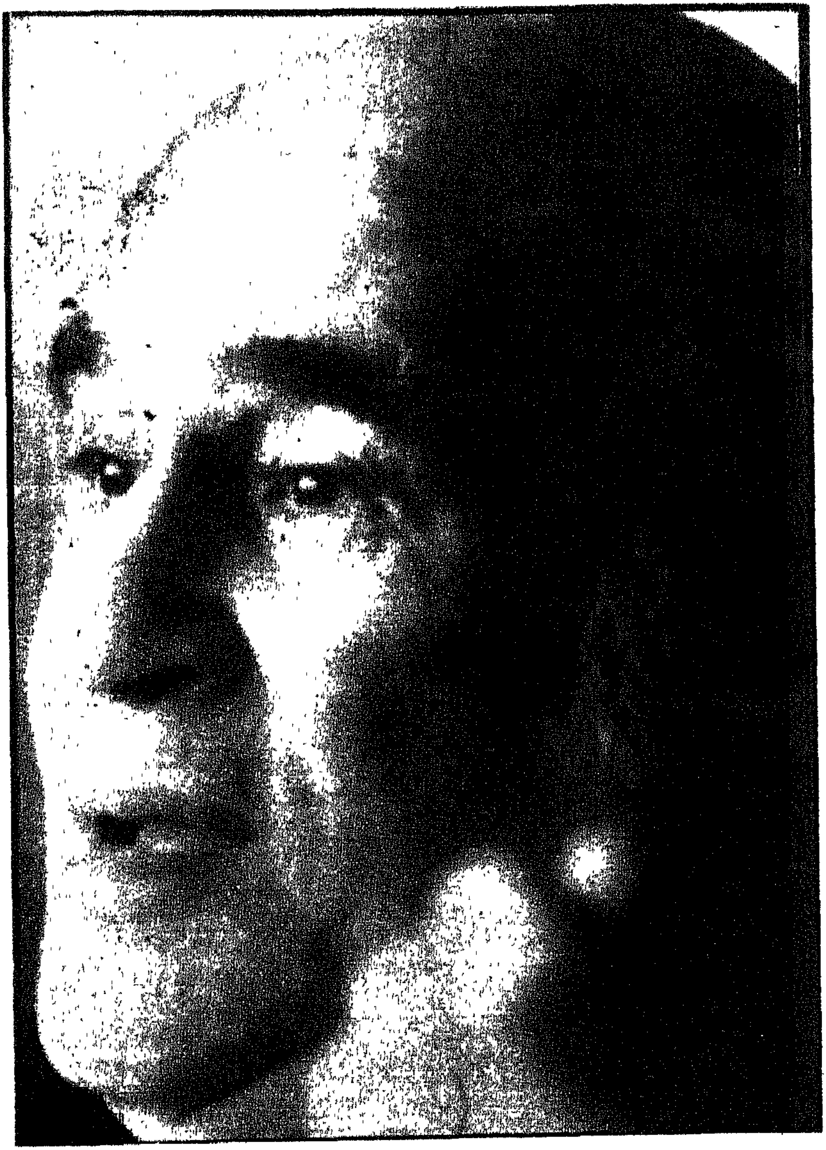
أسرار ثورة ١٩١٩

الجزء الثانى

■ المشرف على التحرير : جمال الغيطانى

● العدد ٥ ● ١٥ يناير ١٩٩١ ●

مطبوعات
كتاب اليوم
أنشأه
مصطفى أمين وعلى أمين
سلسلة الشوامخ
رئيس مجلس الادارة
سعيد سنبل
العدد جمادى الأخر ١٤١١هـ
٥ ١٥ يناير ١٩٩١ م
كانون الثانى
الصحافة ت ٧٥٨٨٨٨ عشرة خطوط
تلكس دولى ٩٢٢١٥ ـ محلى ٩٢٢٨٢
● الغلاف : محمد عمر
● الماكيت : محمد عفت



مقدمة

زعيم ثورة ١٩١٩

صرخت القابلة وهى تحمل المولود بين يديها : ولد . . ولد !

ووقفت سيدات الأسرة حول فراش « مريم » يتطلعن إلى ولدها الأول !

وزغردت الخادمات . وأقبل الأب « إبراهيم زغلول » على صوت الصياح ليرى مولوده الثامن . لقد رزق قبل ذلك بسبعة أولاد وبنات هم عبدالرحمن ومحمد وأحمد وشلبي وست الدار وفرحانة و « ستهم » !

ولكن ستة من هؤلاء كانوا من زوجته الأولى . وكان هذا المولود الجديد أول ولد من زوجته مريم ! لقد تزوجها منذ عامين وفوجئ بها تلد له قبل ذلك بنتاً ! وأطلق عليها اسم « ستهم » ! ولكنه كان يريد ولداً — من زوجته الجديدة التى يحبها ! وأخيراً جاء الولد وأسماه « سعد زغلول » !

وجلست سيدات الأسرة حول المولود . وقالت واحدة : سيكون قائداً !

وقالت الثانية : سيكون معلماً !

وقالت الثالثة : سيكون وزيراً !

وقالت الرابعة : سيكون حاكماً ! . .

وقالت مريم : بل سيكون كل هؤلاء فى وقت واحد !

وضحكت السيدات الجالسات لنبوءة الأم . ولكن القدر لم يضحك ! فقد كان زغلول هو هذا كله ! كان القائد والمعلم والوزير والحاكم !

* * *

كانت مريم رائعة الجمال ، وكان والدها عبدالله بركات من أبرز رجال الإقليم ؛ ورزقت بعد ذلك بفتحي زغلول الذى لعب دوراً هامًّا فى تاريخ القضاء المصرى ونقل الثقافة الأجنبية إلى اللغة العربية . . .

ولكن مريم فوجئت بوفاة زوجها إبراهيم زغلول ، وكان عمر سعد خمس سنوات ؛ وتقدم كثير من عظماء الإقليم والأكابر ليتزوجوا من الأرملة الفاتنة ! ولكنها أبت أن تتزوج وقالت : لقد أصبحت اليوم أمًّا وأباً فى وقت واحد !

وكانت امرأة غريبة بالنسبة للنساء الفلاحات فى ذلك العصر : لم تكن تقرأ وتكتب . ولكنها كانت امرأة حكيمة . واستطاعت وهى امرأة أن تتزعم الأسرة ، وأن تصبح أقوى شخصية فيها بعد وفاة زوجها . وأصبحت المرجع الذى يرجع إليه أولادها من زوجها . وكان بعضهم أكبر منها سنًّا . ولكنها كانت قد ورثت عن أبيها الحكمة والدهاء وقوة الشخصية والصبر والاحتمال والسيطرة على أعصابها . وكل هذه صفات قل أن تجتمع فى رجل واحد ، فما بالك بامرأة ! ولكنها لم تلبث أن أصبحت أقوى شخصية فى القرية ، ثم فى المدينة ، ثم فى الإقليم كله ؛ وكانت الأسرة تسافر إليها لتحتكم إليها فى القضايا والمشاكل . وكان للدور الذى لعبته هذه الفلاحة المصرية أثره فى تفكير سعد زغلول . فإن هذا الرجل الفلاح المحافظ الذى أمضى شبابه فى دراسة الدين فى الأزهر ، هو نفسه الذى دفع المرأة المصرية للاشتراك فى ثورة سنة ١٩١٩ . وقبل ذلك كان هو الذى وقف إلى جوار قاسم أمين فى دعوته المرأة المصرية للسفور . فشجعه على إصدار كتابه الذى طالب فيه المرأة بنزع حجابها . وما كاد يصدر كتاب « تحرير المرأة » حتى ثارت مصر كلها وأغلق الكبراء بيوتهم فى وجه مؤلفه قاسم أمين . ولكن بيتاً واحداً بقى يفتح أبوابه للمؤلف الجرىء هو بيت سعد زغلول . ولم يتخل سعد عن قاسم لحظة واحدة . كان يدعو إلى بيته الكتاب والصحفيين يملى عليهم المقالات

دفاعاً عن الرجل الذى طالب بتحرير المرأة ، فراح رجال الدين يتهمونه بالكفر والإلحاد . وذهب الناس إلى بيته يضربونه بالطوب والحجارة والطين . وتسير المظاهرات تحت نوافذ داره تتهمه وأسرته بالدعارة والفجور * !

ولقد قيل لسعد زغلول يومها إنه يعرّض مستقبله للضياع بوقوفه إلى جوار هذا الرجل الذى تألبت عليه الملايين . . وحدث مرة أن قال له الخديو عباس : كيف تطالب بتحرير المرأة ! إنها ناقصة عقل ودين ! وقال سعد زغلول : أمى هى التى جعلتنى أومن بتحرير المرأة : . فهى كاملة العقل والدين . . وهى فى قريتنا أعقل من كل الرجال فيها !

• وهذا الشعور نفسه هو الذى دفع سعد زغلول لأن يسمح لزوجته بأن تتزعم الحركة الوطنية عندما نفاه الإنجليز إلى مالطة وسيشل وجبل طارق . فلم تكن مصر تعهد من قبل أن تتزعم إمرأة حركة سياسية أو ترأس اجتماع الوفد أو تخطب فى

---

* عندما نشر قاسم أمين كتابه الثانى « المرأة الجديدة » فى سنة ١٩٠١ – بعد كتابه الأول « تحرير المرأة » الذى ظهر فى سنة ١٨٩٩ – أهداه إلى زميله وشريكه فى رأيه سعد زغلول بالعبارة الآتية :

« إلى صديقى سعد زغلول

« فيك وجدت قلباً يحب وعقلا يفكر وإرادة تعمل

« أنت الذى مثلت إلىّ المودة فى أكمل أشكالها . فأدركت أن الحياة ليست كلها شقاء وأن فيها ساعات حلوة لمن يعرف قيمتها .

« من هذا أمكننى أن أحكم أن هذه المودة تمنح ساعات أحلى إذا كانت بين رجل وزوجته

« ذلك هو سر السعادة الذى رفعت صوتى لأعلنه لأبناء وطنى رجالا ونساء »

قاسم أمين

المظاهرات أو تستقبل الزعماء أو توجه للشعب النداءات الداعية للثورة والإضراب !
ولكن سعد زغلول كان يؤمن فى قرارة نفسه بما تستطيع المرأة أن تفعله . وكانت زوجه تشعر بهذه العقيدة، فاندفعت فى غيابه تقوم بدور الزعيم كله : حتى أطلق عليها الشعب اسم « أم المصريين » .

وكان هذا شيئاً غريباً جديداً على ثورة تقوم فى بلد إسلامى محافظ كمصر . فإن ثورة عرابى أو حركة مصطفى كامل لم تشترك فيها المرأة المصرية اشتراكاً فعلياً . ولكن هذه أول مرة تخرج فيها المرأة المصرية فى المظاهرات وتخترق صفوف الجند الإنجليز الشاكى السلاح ، وتواجه الرصاص ، وتقاوم القوة بالقوة ، فتسقط نساء قتيلات فى معركة الحرية !

وفى سنة ١٩٢١ عاد سعد زغلول من منفاه . واستقبلته مصر استقبال الغزاة الفاتحين . وكانت معه صفية زغلول . وقبل أن تصل الباخرة إلى الإسكندرية سألت صفية زوجها : ألم يحن الوقت لكى أنزع « البرقع الأبيض ؟ » . والتفت سعد زغلول إلى شابين من أنصاره هما واصف غالى وعلى الشمسى وسألهما رأيهما . فعارضا أن تبدأ صفية زغلول بنزع حجابها ! وقال سعد زغلول : هذه ثورة ! ارفعى الحجاب !

ورفعت صفية الحجاب . . . وظهرت أمام الجماهير لأول مرة بوجه مكشوف . . وإذا بنساء مصر يرفعن حجابهن أيضاً ! وبذلك خرجت المرأة المصرية من « الحريم » . بعد ألوف السنين من الحجاب !

* * *

ولكن إذا كان سعد زغلول قد قاد حملة التحرر ، فإن « الأزهرى » فيه كان يجعله لا يندفع مع المجددين . . فعندما قامت فى سنة ١٩٢٥ حركة للدعوة

المصريين إلى خلع الطرابيش وارتداء القبعات لم يتحمس سعد لهذه الدعوة . بل إنه خشى أن يكون من نتيجتها أن تفقد الحركة الوطنية طابعها المصرى . وأن يندمج المصريون فى الأجانب بدلا من أن يندمج الأجانب فى المصريين . وكان يقول لأصدقائه إن الشعب الحر يحتمل أن ينزل عن طابعه وشعاره . ولكن الشعب المستعبد يجب أن يتمسك بكل شعاراته ! وعبثاً حاول أنصاره من المجددين أن يقنعوه بأن يؤيد حركة ارتداء القبعة بدلا من الطربوش كما فعل مصطفى كمال فى تركيا . وأذكر أنى سمعته يناقش أنصاره ويقول :

ــ إن مصطفى كمال إذا أمر شعبه أن يرتدى القبعة ويخلع الطرابيش فهو يفعل ذلك بعد أن خرج من بلاده آخر جندى أجنبى . وبعد أن أصبحت تركيا للأتراك . ولكن نحن المصريين لا نزال فى معركة ، فكأنكم تطلبون منى أن ينزع الجنود أزياءهم وسط المعركة ويرتدوا ملابس الأعداء ! وراح أنصاره يقولون له إن الفكرة من ارتداء القبعة هى القضاء على الأفكار الرجعية !

فقال سعد زغلول : قبل أن نغير غطاء الرؤوس . . يجب أن نغير أولا ما فى الرؤوس !

ولكن سعد زغلول الذى كان يعارض فى القبعة ، لم يتردد هو فى مطلع شبابه أن يخلع عمامة الأزهر والجبة والقفطان ويرتدى البنطلون !

وقد ذكره أنصاره وهم يناقشونه بأنه غير زيه هذا ! فأجابهم : « إننى خلعت العمامة ولبست الطربوش ، عندما تركت الدراسة فى الأزهر واشتغلت بالمحاماة ! وهى علامة على انتقالى من الدين إلى الدنيا . والزى الذى اخترته هو زى الأغلبية فى بلادى . ولكن هذا شيء وارتداء القبعة شيء آخر ! إننى معكم فى أن الطربوش ليس زياً مصرياً ، ولكنه أصبح علمنا . وأنا كقائد لهذا الشعب لا أريد أن نغير العلم فى أثناء قتالنا !

عندما نحرر بلادنا لن أمانع دقيقة واحدة فى أن تضعوا فوق رؤوسكم القبعات ! ولكن ما دامت المعركة مستمرة فلا أرى أن نشغل بلادنا فى معركة بين أنفسنا ، بدلا من أن نوجه قوانا إلى معركة ضد الأجنبى الذى يرمز إليه الفلاح الصغير "بالخواجه صاحب البرنيطة" ! ويوم نصبح كلنا ببرانيط — قبعات — ستفقد المعركة طابعها . ويصبح من الصعب كثيراً أن أعرف أين العدو وأين الصديق » .

وهكذا قضى سعد زغلول بكلمة واحدة على حركة ارتداء القبعة فى مصر ، وفى العالم العربى كله . فإن رأى سعد زغلول نقل إلى دمشق وبغداد ومكة وشمال إفريقيا ، وماتت الحركة فى مهدها !

وبقى الطربوش على رؤوس المصريين إلى أن جلا الإنجليز عن مصر ! واليوم تمشى فى شوارع القاهرة فلا ترى الطربوش إلا نادراً ! . . ولكنك فى الوقت نفسه لا ترى القبعة أيضاً .

ولقد قيل إن موقف سعد زغلول وعناده فى هذه المسألة هو من رواسب الرجل الأزهرى فيه ومن بقايا التعليم الدينى الذى بدأ به حياته . ولكن سعد زغلول لم يكن متعصباً . فإن موقفه من نزع حجاب المرأة المصرية واشتغالها بالسياسة يجعله أبعد الناس عن التعصب . . . بل إن سعد زغلول هو الذى وحد الصليب والهلال فى مصر . فقد كانت سياسة الإنجليز هى التفريق بين المسلمين والأقباط . ونجحوا فى هذا الشأن إلى حد بعيد . وتحولت الحركات الوطنية إلى حركات إسلامية كان أغلب الأقباط فى معزل عنها . ولهذا فإن عرابى لم يعتمد فى ثورته على معاونيه من الأقباط . ومصطفى كامل صبغ حركته بصبغة إسلامية وجعل هدفه المطالبة بأن تتبع مصر الخلافة العثمانية فى تركيا . . . ثم جاء سعد زغلول سنة ١٩١٩ وجعل حركته وطنية . وجعلها تعتمد أول ما تعتمد على الأقباط والمسلمين معاً ! . . وعندما ألف الوفد المصرى ضم إليه عدداً

من الأقباط . . وجاء وقت كان فيه عدد الأقباط فى هيئة الوفد المصرى يتجاوز عدد المسلمين . وأرسل المشايخ يخطبون فى الكنائس والقسس يخطبون فى الجوامع . وجعل شعار حركته عناق الهلال والصليب ! وفى لحظات استطاع سعد أن يقضى على حركة التفرقة الدينية التى عمل لها الإنجليز عشرات السنين . وبهت الإنجليز لهذا الاندماج بين طائفتى الأمة ، وحاولوا أن يخلقوا الفتن والدسائس ، ولكن الشعور القومى الفياض داس كل هذه المحاولات بالأقدام !

وعندما ألف سعد زغلول وزارته بعد أن فاز فى أول انتخابات برلمانية ذهب إلى الملك فؤاد يقدم له كشفاً بأسماء وزارته . وقرأ الملك الكشف وبدت عليه الدهشة ! ثم قال الملك :

ــ فيه غلطة ! إن فى الوزارة وزيرين قبطيين . وإن التقاليد جرت بأن يكون فى الوزارة وزير قبطى واحد وتسعة من المسلمين . ولعلك تعرف أن نسبة الأقباط إلى المسلمين بين سكان مصر هى أقل من واحد إلى عشرة !

قال سعد : هذه وزارة الثورة . وعندما كان الإنجليز يطلقون علينا الرصاص لم يراعوا نسبة الأقباط إلى المسلمين ! وعندما كانوا ينفوننا إلى سيشل لم يراعوا النسبة . فقد كنا أربعة من المسلمين واثنين من الأقباط . وعندما حكم الإنجليز على أعضاء الوفد بالإعدام لم يراعوا النسبة أيضاً . فقد كانوا ثلاثة أقباط وأربعة مسلمين !

واضطر الملك فؤاد أن يوقع هذا المرسوم !

وكان لنجاح سعد زغلول فى توحيد المسلمين والأقباط أثره فى كل الحركات الوطنية فى الشرق . .

وقال غاندى فى لندن سنة ١٩٣١ : « لقد كان سعد زغلول أستاذى . قلدناه فى حركته الوطنية . قلدناه فى فكرة تأليف الحزب من طبقات . كلما اعتقل الإنجليز

طبقة حلت مكانها طبقة أخرى . ولكننا فشلنا فى أمرين نجح فيهما سعد زغلول : أولهما توحيد الهندوس والمسلمين كما وحد سعد بين الأقباط والمسلمين ، وثانيهما إضراب الموظفين ! » .

وزار صحفى أمريكى قادم من الهند سعد زغلول وقال له بأنه قابل غاندى . وإن غاندى قال له : إن سعد زغلول هو أستاذى فى الوطنية وأستاذ كل الحركات الوطنية الجديدة فى الشرق .

وسر سعد زغلول بهذه التحية وقال : هذا وسام ممن يملك منح الوسام !

وعلى الرغم من أن أثر ثورة سنة ١٩١٩ كان ضخماً على ثورات البلاد العربية — كانت خطب سعد على كل لسان فى البلاد العربية . كانت صوره فى كل بيت . كان التلاميذ يحفظون كلماته كالمحفوظات — فإن سعد زغلول تأخر فى الدعوة إلى الوحدة العربية . ولقد قيل فى تفسير ذلك إن سعد زغلول كان متعصباً لمصريته ، وإنه كان يهتم باستقلال مصر وحدها . ولكن الواقع أن سعداً أراد أن تكون ثورته عربية ، ولكنه صدم صدمة جعلته يؤخر هذه الدعوة . . .

فى سنة ١٩١٩ اختار أعضاء الوفد الذين يقودون الثورة . واختار من بينهم ميشيل لطف الله . وهو ثرى سورى يقيم فى مصر . وكان سعد زغلول يرى أن وجود سورى فى الوفد يحول الثورة من ثورة مصرية فقط إلى ثورة عربية .

وأعد سعد زغلول منشور الوفد وتأليفه وفيه اسم ميشيل لطف الله . وإذا بميشيل لطف الله يذهب إليه ويطلب منه أن يحذف اسمه من بين أعضاء الوفد !

ودهش سعد زغلول وسأله عن السبب ، فقال ميشيل لطف الله : أنا أريد أن أدافع عن قضية سوريا وحدها !

وحاول سعد زغلول أن يثنيه عن عزمه . ولكن ميشيل لطف الله قال إنه استشار

أصدقاءه من السوريين فى القاهرة فقالوا له إن مزج قضية استقلال مصر باستقلال سوريا يضر سوريا ! .

وكان هذا الحادث نقطة تحول خطيرة فى اتجاه ثورة سنة ١٩١٩ ، ولولا هذا الحادث لاتخذت الثورة طابعاً مختلفاً عن طابعها المصرى . وإن كان هذا لم يمنع أن يكون أغلب ثورات البلاد العربية قد تأثر بثورة سعد زغلول حتى إن كل زعيم من زعماء هذه الثورات كان يطلق عليه اسم سعد زغلول : فيقال سعد زغلول العراق وسعد زغلول سوريا وسعد زغلول طرابلس !

وعندما كان سعد فى باريس سنة ١٩٢٠ أقام له النواب الفرنسيون حفلة تكريم، ووقف وخطب فيها وطالب باستقلال الجزائر وتونس ومراكش ! وغضب الفرنسيون . وثار عليه بعض أعضاء الوفد وقالوا إن خطابه أفقد مصر عطف فرنسا . وقامت أزمة فى الوفد وطالبه بعض الأعضاء بالاعتذار عن خطابه الذى أغضب فرنسا، فأبى وأصر على أن الذين يطالبون باستقلال مصر لا يمكن أن يؤيدوا احتلال الجزائر وتونس ومراكش ! وهاجمه محمد على علوبة باشا فى خطاب مشهور فى عام ١٩٢٣ .

وبعد ذلك حاول عبدالرحمن عزام أن يقنع سعد زغلول بتزعم حركة الوحدة العربية . فقال سعد كلمته المشهورة : « صفر زائد صفر يساوى صفر ! »

ولم يفهم عبد الرحمن عزام المقصود من هذا ، فقال سعد زغلول : إننى أرى أن تتحرر البلاد العربية أولاً ثم تتحد! إننى لا أومن بأن نتحد ونحن ضعفاء مغلوبون! إن كل واحد منا يجب أن يتفرغ للتحرر أولا ولطرد المستعمر : وبعد ذلك نتحد ! نحن نؤيد استقلال البلاد العربية . . وعندما تستقل هذه البلاد تفعل ما تريد .

وعندما قامت ثورة سوريا لم ينتظر سعد زغلول وتقدم يؤيدها . .

وقيل له : ولكنك سبق أن قلت إنه يجب أن تتحرر البلاد العربية قبل أن توحد

جهودها : فقال سعد زغلول :

— بعد أن ثارت سوريا انتقلت من صفر إلى واحد صحيح ! وأنا لهذا مددت لها يدى ! فكأن سعد زغلول كان يريد من الدول العربية أن تثور ضد الاحتلال ليتحد معها ، لا أن يتحد معها لتثور ضد الاحتلال !

وفى سنة ١٩٢٦ زار الكاتب الفرنسى موريس ديكوبرا سعد زغلول وقال له :

— كيف تهاجم فرنسا وأنت تعلمت فيها ؟

فقال سعد : إننى لا يسعنى أن أرى الأعمال التى تعملها فرنسا فى سوريا دون أن تتأجج نار الغضب والحنق فى قلبى . تلك الأعمال التى تشوه اسم فرنسا وتسىء إلى سمعتها : هل نسيتم أن لتلك البلاد التى تضطهدونها تاريخاً عريقاً فى الحضارة والمدنية . هل غرب عن بالكم أن الشعب الذى تناوشونه وتقاتلونه شعب مؤمن يطمح إلى الحياة والحرية ويأبى أن يعيش عيشة الذل والاستعباد ؟ حقاً إننى لا أستطيع أن أدرك كيف أن فرنسا أم الحرية وينبوع النور ومصدر الحق ترتكب تلك الأخطاء فى بلاد هى أمانة فى عنقها . قال المسيو ديكوبرا : ولكن الذى عمل تلك الأعمال ليس فرنسا بل الجنرال سرايل المندوب السامى .

قال سعد : ولكن سرايل عملها كممثل للجمهورية الفرنسية . كما أن سرايل لم يحاكم حتى الآن !

قال ديكوبرا : إذن أنتم تعارضون مبدأ الانتداب ؟

قال سعد : إن الذى أفهمه هو أن الانتداب وضع لمنفعة المنتدب له ، لا لمحاربته والتنكيل به كما هو الحال الآن فى سوريا . مما برهن على أن الانتداب الفرنسى ليس إلا قفازاً ظاهره مخمل وباطنه شوك . ما لكم وتلك البلاد ؟ لماذا لا تدعونها وشأنها تتمتع بحريتها واستقلالها ؟

قال ديكوبرا : وهل تعتقدون أنه لو لم تذهب فرنسا إلى سوريا لما ذهبت دولة أخرى إليها ؟

قال سعد : وهل تعتقدون أنتم أن هذا عذر مقبول ؟ فهب أن أحد أصدقائك سرق فهل هذا يسوغ لك أن تحذو حذوه وتسرق ؟

فقال ديكوبرا : وهب أن الذين عملوا تلك الأعمال فى سوريا ليسوا فرنسيين ، وكانوا شرقيين . فهل يكون هذا هو شعورك أيضاً ؟

قال سعد : لو ارتكب أخى هذه الجرائم لكرهت أخى . إننى أكره كل رجل يسىء إلى رجل آخر .

فقال ديكوبرا : وما رأيكم فى فكرة تعاون الشرقيين والغربيين ؟

قال سعد : إننى أحبذ هذه الفكرة ولا أعارض فيها بتاتا . بشرط أن يعامل الغربى الشرقى معاملة الند للند لا معاملة السيد للعبد !

فقال ديكوبرا : إنها المبادئ نبيلة .

وضحك سعد وقال : ولماذا لا تريدون أن تكون المبادئ نبيلة ؟ !

* * *

ولكن أبرز ما فى سعد زغلول أنه حول ثورته إلى ثورة فلاحين ! كانت ثورة عرابى عسكرية ، وحركة مصطفى كامل هى حركة شباب مثقف ، وكان الفلاح المصرى لا يشترك اشتراكاً فعليًّا فى الثورة . ولكن الفلاح فى سعد زغلول كان أقوى فيه من الوزير والمثقف والكاتب والمحامى والقاضى . ومن هنا اتجه بثورته إلى الفلاحين فى نفس الوقت الذى اتجه فيه إلى المدينة . فقام الفلاحون بدور خطير فى الثورة : خلعوا قضبان السكك الحديدية . أحرقوا معسكرات الاحتلال وقاوموا القوات البريطانية بالفؤوس والعصىّ . ومع أن عرابى نسب نفسه إلى سلالة النبى فإن سعد زغلول نسب

نفسه إلى الجلاليب الزرقاء وإلى الرعاع . وكان دائماً يفخر بأنه زعيم الرعاع . فهو أول زعيم مصري اتجه إلى تلك الملايين من الحفاة العراة الضعفاء المهزومين . وجعل من ثوبهم الأزرق علماً يرفعه ويفاخر به الأمراء والباشوات ويهزم بهم الأرستقراطية التركية التى وجدت أن مصلحتها فى أن تتحالف مع الإنجليز المحتلين أو مع الملوك الحاكمين . وقد بعثت ثورة ١٩١٩ شعوراً جديداً فى الفلاح المصرى ، واعتزازاً بقوميته . وقال سعد زغلول :

— إن هذه الجلاليب الزرقاء أشرف من ملابس التشريفة التى يرتديها الوزراء . إنها علم الثورة الجديد . إنها بداية عصر يسود فيه الفلاح وينتهى فيه باشوات الأتراك !

وفعلا كان هذا بداية عصر جديد للفلاح المصرى ولرجل الشارع . وأصبحت الوطنية ديناً . وعندما اختلف سعد مع بعض أنصاره كانت الزوجة تطلق زوجها لأنه يعارض سعد زغلول ! وكان الابن يتبرأ من أبيه إذا خالف سعد زغلول . وحدث فى انتخابات سنة ١٩٢٤ أن رشح طباخ عدلى يكن باشا نفسه ضد عدلى يكن . وكان عدلى باشا رئيساً سابقاً للوزارة وأحد أصهار الملك . وإذا بطباخ عدلى يكن ينجح فى الانتخابات الثلاثينية على مبدأ سعد ، ويسقط عدلى باشا نفسه ! . . بل حدث أن رئيس الوزراء الذى أشرف على الانتخابات رشح نفسه فى دائرة يملك هو وأسرته كل الأرض فيها .

وفوجئ رئيس الوزراء بأن كل الفلاحين الذين يعملون عنده ، وأقاربه أنفسهم يسقطونه وينتخبون محامياً صغيراً من الفلاحين لأنه على مبدأ سعد !

واعتزاز سعد بأنه فلاح هو الذى جعله يرفض أن يكون ملكاً ! . . وهو يروى ذلك فيقول : عند ما نفيت إلى عدن جاءنى رسول بريطانى وقال إن الحكومة البريطانية كلفته بأن يخيرنى بين أمرين : إما أن يعينونى سلطاناً على مصر تحت الحماية البريطانية ،

وإما أن أنفى إلى جزيرة سيشل . ولم أتردد لحظة بل وقفت وقلت للرسول البريطانى :
— هيا بنا . . . إلى سيشل !

وكان سعد زغلول يروى هذه القصة هازئاً بالذين يظنون أن الألقاب هى التى تصنع الناس . وكان يرى أن لقب « زعيم الرعاع » أعظم من جميع المناصب والألقاب. وذات يوم زاره حفنى محمود باشا وقال له : إن الملك فؤاد يرغب فى أن يحسن علاقته به. وإن هناك اقتراحاً بأن ينعم الملك على سعد زغلول بلقب « أمير » كما فعل إمبراطور ألمانيا مع بسمارك .

وقال سعد :

— فى مصر الآن ٢٧ أميراً وليس فيها إلا سعد واحد ! إنك جئت لتهيننى فى بيتى . من قال إنى أريد أن أكون أميراً . إننى من الشعب وسأبقى من الشعب. واذكر أننى لما توليت رياسة الوزارة بعد فوزى فى الانتخابات قال لى الملك وهو يقدم لى رتبة الرياسة : ياصاحب الدولة .

قلت له : يا مولاى ، الشعب الآن هو صاحب الدولة . .

فقال الملك فؤاد : وأنت ممثل الشعب فتكون صاحب الدولة .

فقلت له : سأقبلها على هذا الأساس . . .

وروى سعد زغلول أنه اختار أفنديين هما واصف غالى ونجيب الغرابلى للوزارة . وكانت هذه أول مرة يتولى فيها « أفندى » منصب الوزارة فى مصر . وقال الملك فؤاد : أرى أن ينعم عليهما بالباشوية حتى لا يذكرا بلقب أفندى فى المرسوم الملكى بتأليف الوزارة . قلت له : إننى قصدت أن يذكر الوزيران بلقبهما الصغير فى المرسوم لأن هذا إعلان بأن عصر الباشوات انتهى وعصر الأفندية قد بدأ ! —

فقال الملك : إننى أريد أن أنعم عليهما بالباشوية .

فقلت لجلالته : فليكن . . ولكن فلنؤخر هذا الإنعام إلى ما بعد صدور المرسوم . . .

وصدرت المراسيم تحوى اسمى الوزيرين بلقب أفندى . : .

وبعد بضعة أسابيع أنعم عليهما الملك فؤاد برتبة الباشوية . : :

ولعل الفلاح فى سعد زغلول هو الذى ربطه إلى الأرض . فلم تستطع الألقاب ولا المناصب ، ولا مصاهرته الأسر العريقة أن تنزعه من شعوره بأنه واحد من الشعب، وأنه يتكلم باسم الشعب ، ويحكم باسم الشعب، ويحاول أن يستعيد للشعب حقوقه من الملك المستبد والإنجليز المحتلين !

وهذا هو سر الصراع المستمر الذى كان بين سعد زغلول والملك فؤاد . وقد وصف البارون « ڤان دن بوش » وهو فقيه بلجيكى كان يشغل منصب النائب العام للمحاكم المختلطة فى عهد وزارة سعد زغلول ، وصف البارون فى كتابه « عشرون سنة فى مصر » صورة رائعة للصراع بين زعيم الشعب والملك فى شأن حقوق الشعب وحقوق الملك . .

كان الملك يرى أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ من حق العرش . وكان سعد زغلول يرى أن تعيينهم من حق الوزارة التى انتخبها الشعب . واجتمع الملك مع رئيس وزرائه واختلفا اختلافاً شديداً وأرسلا فى استدعاء البارون « ڤان دن بوش » لأن الدستور المصرى كان مأخوذاً عن الدستور البلجيكى .

ووصف البارون هذا اللقاء فقال :

« دخلت إلى مكتب الملك ، كان غاضباً . كان يقلب فى يده مقطعاً للورق بحركة عصبية . كان سعد زغلول جالساً أمامه ، مالكاً أعصابه ، يتكلم فى تؤدة وهدوء وإيمان .

ودار الحديث أمامى : وعلى الفور أدركت أنه حديث خطير . ملك نشأ على

التقاليد الشرقية التى تمنح الملوك كل السلطات ، وهو يجاهد ليحتفظ لنفسه ولو بجزء من هذا السلطان ! ويواجهه رئيس وزراء عنيد فى غيرته على كرامة الحقوق التى كفلها الدستور للشعب الذى يمثله . ولمحت من وراء أدب الخطاب صراعاً على حقوق الشعب وحقوق الملك ، وشعرت أنه يجب أن أحاول تسكين هذا الصراع بسرعة وإلا فسوف تحدث كارثة . . ؟

وعنفت المناقشة : ؟ ؟

وفجأة قال سعد زغلول : إذن نستفتى الشعب ! وحلت لحظة صمت : . .

وتطلعت فى هذه اللحظة من الشرفة الواسعة الزجاجية إلى ميدان عابدين . الأرض مفروشة بالرمل المذهب وهو يلمع تحت ضوء الشمس . الناس غادون إلى أعمالهم فى هدوء . الأطفال يلعبون هنا وهناك .

وقلت فى نفسى : كلمة واحدة من سعد زغلول ، تجعل مصر كلها تهب معه أرواحاً وأجساداً . كلمة واحدة منه تحول هذه الحياة الهادئة الوادعة الباسمة إلى ميدان ثورة ، وإذا ثار الشعب فلن تستطيع قوة أن تخمد هذه النار !

وفجأة ارتفع صوت سعد زغلول وقال للملك :

— هل تقبل أن يكون النائب العام هو الذى يفتى فى هذا الخلاف ، بشرط أن تقبل أن يكون حكمه نهائياً ؟

واستسلم الملك وقال :

— نعم .

هذه هى القصة كما رواها الرجل الوحيد الذى حضرها . وقد أفتى النائب العام يومها مؤيداً وجهة نظر سعد زغلول . . وانتصر الشعب . . .

ولكن الملك فؤاد لم يقبل الهزيمة على طول الخط . خضع فى هذه المسألة وبعد

شهور أثار الملك أزمة أخرى . . . فقد طالب سعد زغلول بأن يكون تعيين رجال القصر من حق الوزارة لا من حق الملك : : وثار الملك وغضب .

واجتمع سعد مع الملك لتسوية الخلاف . :

وفجأة امتلأ ميدان عابدين بعشرات الألوف . . . وكأن سعد زغلول ألقى تراباً فتحول إلى بشر يزحمون الميدان أمام القصر !

وقال الملك : لا . . . هذه المرة لن أسلم !

وقال سعد : إذن سأستقيل !

وقام سعد إلى النافذة وهو يقول للملك :

ـ اسمح لى يا مولاى أن أفتح النافذة . إننى أكاد أختنق من حرارة الجو . (ثم وقف وفتح النافذة) . وإذا بصوت كالرعد يدوى : سعد أو الثورة !

واهتز مقعد العرش تحت الملك !

واضطر الملك أن يخضع لزعيم الشعب . . . وخرج إلى النافذه يطل على الجماهير الصاخبة الغاضبة الثائرة التى تهتف « سعد أو الثورة » ويقول :

ـ سعد . . .

وعرفت الجماهير أن الملك اختار بين سعد أو الثورة !

وصاحت الجماهير ، ورقصت فى الشارع ، وراح الناس يقبلون بعضهم بعضاً ..

فقد انتصر الشعب مرة أخرى !

مصطفى أمين

عندما اتفق الملك والمندوب السامى على إعدام زعيم ثورة ١٩١٩ وتصفية الثورة وإبادة رجالها

قرر اللورد أللنبي المندوب السامى البريطانى فى القاهرة أن ينتهز فرصة مصرع السردار، ليحكم بالإعدام على الثورة كلها، وينفذ فيها الحكم .. وذهب لورد أللنبي بعد استقالة سعد زغلول وقابل الملك فؤاد ووضعا خطة القضاء على الثورة ورجالها وإبادة زعمائها وجهازها السرى . وقد ظهر من الوثائق الرسمية البريطانية السرية التى أذيعت بعد ذلك بسنوات فضيحة كبرى . فقد تبين أن المندوب السامى البريطانى قدم إنذاره بعد مصرع السردار بدون موافقة وزير الخارجية البريطانية سير أوستن تشمبرلين . . بل إن وزير الخارجية البريطانية اعترض على بعض الطلبات الجنونية التى تقدم بها لورد أللنبي إلى سعد زغلول : وتبعها بإصدار أمر إلى الجيش البريطانى باحتلال جمرك الإسكندرية ، واحتلال بعض المرافق العامة بغير استئذان الحكومة البريطانية . ويقول اللورد لويد جورج الذى خلف لورد أللنبي فى منصب المندوب السامى البريطانى ، فى مذكراته صفحة ٩٩ الجزء الثانى : « إن مجلس الوزراء البريطانى طلب حذف التعويض بنصف مليون جنيه من الإنذار ، وخفف الطلب الخاص بأن الحكومة الإنجليزية فى السودان تروى ما تشاء بمياه النيل ، بغير نظر لمصلحة مصر ، وخففت باقى الطلبات ، وجعلها أكثر احتمالا . ولكن اللورد أللنبي

أبرق إلى وزير الخارجية البريطانية يقول إنه أسرع وقدم الطلبات كما وضعها هو ولم ينتظر موافقة لندن ، لأنه علم أن سعد زغلول قد يستقيل من رياسة الوزارة ، ولأن الرأى العام المصرى كان يتوقع إجراءات شديدة ، فإذا مضت فترة ، فستمر فترة الصدمة التى حدثت بمصرع السردار ، ولأن الجاليات الأجنبية كانت مضطربة ، ولأنه كان يخشى قيام مظاهرات عدائية ضد حكومة صاحبة الجلالة البريطانية » :

وكتب لورد لويد فى مذكراته صفحة ١٠١ الجزء الثانى : « إن اللورد أللنبى عندما تلقى رد سعد زغلول برفض أغلب طلبات الإنذار البريطانى ، أبرق إلى وزير الخارجية البريطانية يقترح عليه أن يستولى الجيش البريطانى على الدخان الموجود فى الجمارك ، وأن تقوم مظاهرة بحرية وحربية لإرهاب الحكومة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ، واقترح أيضاً القبض على عدد من المصريين وأخذهم رهائن ، وأن يضربوا بالرصاص فوراً إذا استمرت حوادث الاغتيالات » .

مظاهرة حربية وبحرية

ووافق مجلس الوزراء البريطانى فى الحال على اقتراح اللورد أللنبى بالقيام بمظاهرة حربية وبحرية لإرهاب الشعب المصرى . وفى يوم ٢٣ نوفمبر صدر الأمر إلى الفرقة الضاربة بالجيش البريطانى المعسكرة فى مالطة بالسفر فوراً إلى مصر . وتحركت فوراً البارجة البريطانية (مالايا) ، وهى أعظم بوارج العالم ، من مالطة . واتجهت بأسرع ما يمكن إلى بور سعيد ، وفوقها الأميرال فيشر أميرال الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط ، لحفظ النظام فى مصر . وتحركت البارجة البريطانية (ڤاليانت) فوراً إلى الإسكندرية . وتحرك الطراد (مالكوم) واحتل مع البوارج الأخرى قناة

السويس . وتحركت البارجة (بنبو) إلى ميناء الإسكندرية ، ونزل جنودها وبحارتها واحتلوا جمرك الإسكندرية . وتحركت عدة طوابير من الجيش البريطانى ، بمدافعها وأسلحتها ، ومشت فى شوارع القاهرة فى مظاهرة حربية لم تشهد لها القاهرة مثيلا . وقام الجيش البريطانى بمظاهرات حربية مماثلة لما جرى فى مدن مصر الكبرى . ويقول لورد لويد : « إن الحكومة البريطانية اعترضت على باقى الطلبات ، وقالت إنه إذا لم يخرج سعد زغلول من الحكم ، فإن الحل أن يزيد عدد الجيش البريطانى ويتولى الحكم بالقوة . ويلغى استقلال مصر » .

مؤامرة بين الملك والمندوب السامى !

وعندما اجتمع لورد أللنبى بالملك فؤاد عقب مصرع السردار ، وجده مستعداً للاشتراك إلى آخر مدى فى سياسة التخلص من سعد زغلول ، وكان السبب فى ذلك أن الملك ضاق بالبرلمان وضاق بالدستور ، وضاق بإصرار سعد زغلول على أن الملك يملك ولا يحكم ، وقد كان الملك فؤاد معارضاً فى وجود البرلمان منذ إنشائه . ويروى الدكتور يوسف نحاس فى مذكراته صفحة ٥٩ أنه قابل الملك فؤاد أثناء إعداد الدستور وأن الملك قال له : « إنه كان فعلا يطمح فى أن يعين حاكماً على ألبانيا ، فإن لم يكن فعلى طرابلس الغرب ، ولكنه الآن راغب عن أعباء هذه الوظيفة على حد قوله ، ويقصد بالوظيفة العرش » . وأن الملك فؤاد قال له بالحرف الواحد : « إنها لكبيرة على نفسى ما يعتزمونه الآن من إنشاء برلمان يملى علىّ إرادته » . . وتم الاتفاق بين المندوب السامى والملك فؤاد على أن يتولى الوزارة الجديدة أحمد زيور باشا ، بعد أن تعهد بقبول جميع طلبات الإنجليز ، وأن يتلقى أوامره من المندوب السامى البريطانى مباشرة !

الرهائن الثلاثة !

وبعد ٤٨ ساعة من تأليف الوزارة ، أى فى مساء يوم ٢٦ نوفمبر ، أصدر اللورد أللنبى أمراً إلى الجيش البريطانى بأن يقبض على عبدالرحمن فهمى ومحمود فهمى النقراشى ومكرم عبيد ، ويضعهم فى المعسكر البريطانى فى القلعة ، وأن يضرب الثلاثة بالرصاص فوراً إذا اعتدى على أى ضابط أو جندى أو موظف إنجليزى ، حتى ولو لم يقتل ، أو حتى إذا لم تصبه الرصاصات — وكان هذا أغرب أمر فى التاريخ ! — ثم استدعى لورد أللنبى فى نفس اليوم سير ألكسندر كين بويد وطلب إليه أن يتولى مع إنجرام بك مساعد الحكمدار جمع الأدلة التى تثبت أن سعد زغلول هو الذى ارتكب حادث قتل السردار ، وبعد ذلك يقدم إلى محكمة عسكرية تحكم عليه بالإعدام ويشنق ! . . وفى ساعة مبكرة من يوم الخميس ٢٧ نوفمبر ، توجهت قوة من الجيش البريطانى إلى بيوت عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم ، وقبضت عليهم ، ووضعتهم فى المعسكر البريطانى فى القلعة .

رئيس الوزراء خائف !

واقترح الملك فؤاد على اللورد أللنبى أن يصدر أحمد زيور باشا رئيس الوزراء الجديد أمر القبض على الثلاثة المطلوب القبض عليهم ، إنقاذاً للمظاهر ، ثم يسلمهم رئيس الوزراء إلى لورد أللنبى الذى يتولى الأمر بضربهم بالرصاص إذا حدث أى اعتداء على إنجليزى . . وواقق لورد أللنبى على اقتراح الملك ، وأبلغ الملك هذا إلى رئيس الوزراء زيور باشا . . ولكن زيور باشا لما علم أن هؤلاء الثلاثة

سيضربون بالرصاص بدون محاكمة أصيب بالرعب ، وقال : لو وقعت هذا الأمر يا مولانا اليوم ، فأنا الذى سيضربنى المصريون بالرصاص بعد ٢٤ ساعة . . وأنا مستعد لأن أغمض عينى ولن أفتح فمى ، ولن أقول إن هذا من اختصاص الحكومة المصرية ، أو النيابة المصرية أو القضاء المصرى . واتصل الملك فؤاد باللورد أللنبى وأبلغه موقف رئيس الوزراء وذعره ،وكان أن وقع المندوب السامى بنفسه قرار القبض على عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم ، واعتبارهم رهائن !

وأصيبت الحكومة البريطانية فى لندن برعب من الإجراءات الهستيرية التى اتخذها اللورد أللنبى فى القاهرة بالاتفاق مع الملك فؤاد !

وحدث خلاف فى مجلس الوزراء البريطانى بشأن الإجراءات الجنونية التى أراد لورد أللنبى اتخاذها ، مثل إعدام الرهائن الثلاثة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ، والاستيلاء على الجمارك ، وكانت أغلبية مجلس الوزراء البريطانى تخشى أن تحدث هذه الإجراءات التى لم يسبق لها مثيل ، انفجاراً . وقد أرسل سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية إلى لورد أللنبى المندوب السامى يعترض على هذه الإجراءات بمذكرة طويلة . وقد أشار اللورد لويد المندوب السامى البريطانى ، الذى خلف لورد أللنبى ، فى مذكراته صفحة ١٠٢ الجزء الثانى إلى وجهة النظر التى عارضت لورد أللنبى فقال : « إن قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وبريطانيا سيكون إجراء غير فعال ، إذا لم نكن على استعداد لأن نتبعه بإعلان الحرب على مصر ، ومن الواضح أن إعلان الحرب مسألة لا يمكن التفكير فيها . أما مسألة الرهائن فهو اقتراح يدل على اليأس التام ، فنحن إذا لم نستطع أن نمنع قتل أجانب أبرياء ، إلا بقتل مصريين أبرياء ، نكون قد وصلنا إلى آخر مرحلة من مراحل فقد السيطرة والعجز التام : والسؤال هو :

هل ما زالت لدينا فعلاً القدرة على السيطرة على الموقف ؟ » . . وجرى البحث عن احتمال بقاء سعد زغلول فى الحكم بعد رفض قبول الإنذار البريطانى ، وكتب لورد لويد فى صفحة ١٠٢ يقول : « إن الإجراء الفعال الذى يمكن اتخاذه هو أن لدينا جيش احتلال فى مصر ، ويمكننا تعزيز هذا الجيش ، ونستولى على إدارة الحكومة المصرية ، ونلغى استقلال مصر » .

شهادة سفير أمريكا

وأرسل الدكتور مورتون هاول وزير أمريكا المفوض فى القاهرة برقية إلى حكومته مصورة لحالة اللورد أللنبي هذا نصها :

٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٤ (الساعة العاشرة مساء) – سرى جداً :

من الوزير المفوض بالقاهرة إلى وزير الخارجية – واشنطون (وصل فى الساعة الأولى صباحاً) :

« ذهبت اليوم إلى دار المندوب السامى البريطانى لتقديم عزائى فى وفاة سير لى ستاك حاكم السودان وسردار الجيش المصرى . وكنت أجلس مع اللورد أللنبي ومستر اسكويث رئيس الوزراء البريطانى السابق . وأقبل السكرتير وقال للمندوب السامى إن سعد زغلول رئيس الوزراء قدم ليقدم للورد أللنبي تعازى الحكومة المصرية ، وخرج لورد أللنبي وقابل سعد زغلول فى غرفة مجاورة . وبعد دقائق عاد إلينا . ووقف اللورد أللنبي لحظة صامتاً ، ثم ضرب على المائدة بقبضة يده وقال : « لقد أرسلت إلى حكومتى أبلغها أننى قررت قتل سعد زغلول وعدد من زملائه رمياً بالرصاص بدون محاكمة . ولكن حكومتى لم توافق » . وقال اللورد أللنبي : « ليست هذه أول مرة

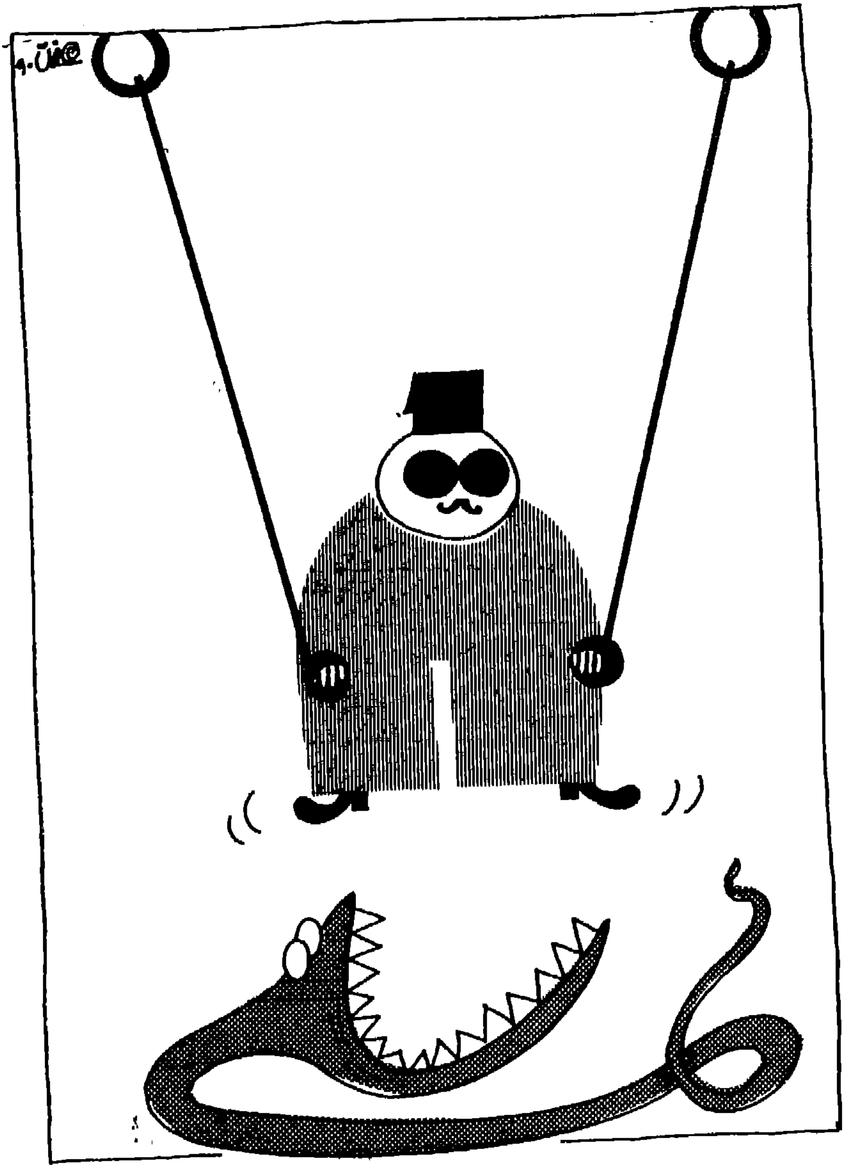
أطلب فيها إعدام سعد زغلول ، وقد طلبت هذا الطلب أثناء الثورة ، ولم توافق حكومتي يومها ؛ وأنا مؤمن بأن الفرصة الآن تهيأت لإعدام سعد زغلول وزملائه . » . ، وذكر اللورد أللنبي أنه رفض قبول تعازي سعد زغلول . وجرى هذا الحديث في حضور مستر إسكويت ».

هاول

وقد ذكر الدكتور مورتون هاول هذا الحديث أيضاً في مذكراته بعنوان « مصر : الماضي ، الحاضر ، المستقبل » المطبوع في مطبعة أوتربيان بريس بولاية أوهايو طبعة عام ١٩٢٩ (صفحة ٢٢٤) :

الرهائن

وفي يوم ٢٩ نوفمبر أبرق وزير الخارجية البريطانية إلى لورد أللنبي أن مجلس الوزراء البريطاني بحث موضوع الرهائن الثلاثة ، وأنه يخشى لو نفذت خطة المندوب السامي البريطاني أن يثور الرأي العام العالمي ، وأنه لهذا يجب تسليم الرهائن الثلاثة للسلطات المصرية ، وفي نفس اليوم سلمت السلطات البريطانية الرهائن الثلاثة إلى الحكومة المصرية . وكتب اللورد لويد في مذكراته صفحة ١٠٤ الجزء الثاني عن هذا فقال : « قبضت السلطات البريطانية على النقراشي ومكرم عبيد وعبد الرحمن فهمي ، الذين قيل إنهم أقسموا اليمين على أن يواصلوا عملية الاغتيالات ، ووضعتهم السلطات البريطانية في القلعة ، وكان رئيس الوزراء (أحمد زيور باشا) قد رفض أن يأخذ على عاتقه مسئولية الأمر باعتقالهم . ولكنه وافق فيما بعد على أن يتسلمهم ، ووافق أيضاً على القيام بعمليات اعتقال أخرى » . .



أين الجهاز السرى ؟

ويبدو هنا بوضوح أن ثورة سنة ١٩١٩ أخذت على غرة بعد هذه الإجراءات المتلاحقة التى أعقبت مصرع السردار ، وهذا دليل على أن قيادة ثورة ١٩١٩ لم تكن تعلم أنه تقرر اغتيال السردار ، وإلا لاتخذت احتياطات للقيام بعمليات مقاومة سرية لمواجهة هذا الإرهاب ، كما فعلت فى ثورة ١٩١٩ ، وخاصة أن الرئيس الفعلى للجهاز السرى ، وهو الدكتور أحمد ماهر كان مطلق السراح ، ولم يقبض الإنجليز عليه بعد مصرع السردار مع أعضاء الوفد الذين قبض عليهم ، ولم تكن السلطات البريطانية قد وصلت بعد إلى خيوط توصلها للدكتور ماهر ، بل إنها ركزت على عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد . . ولم يكن قد تم وقتها القبض على أى فرد من أعضاء الجهاز السرى للثورة . فلماذا لم يتحرك الجهاز السرى للضرب ، وللرد على الاعتداءات البريطانية التى لم يسبق لها مثيل ؟ . . لقد وقع حادث السردار فى شهر نوفمبر ، وبقى أحمد ماهر مطلق السراح طوال شهور ديسمبر ويناير وفبراير ومارس وأبريل ، وكان من الممكن أن يتحرك هذا الجهاز ، ولا يكتفى بالمظاهرات والاحتجاجات ، وإثارة العدوان الذى وقع أمام عصبة الأمم . ولم يكن العمر قد تقدم بأحمد ماهر ، فقد كان عمره يومها ٣٥ سنة ، ولا بد أن السبب فى عدم انقضاض الجهاز السرى للثورة على أعدائها أن سعد زغلول رفض أن يتحرك الجهاز السرى ، وأن يرد على العنف بالعنف . ولكن لماذا لم يصدر سعد زغلول تعلياته إلى الجهاز بالعمل ؟ . هل كان السبب أنه علم بأن اللورد أللنبى قرر اعتبار عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد رهائن يضربون بالرصاص فوراً ، إذا أطلقت رصاصة واحدة على أى إنجليزى ؟ أم أن سعد زغلول خشى ، إذا استؤنفت حركات العنف ، أن

يستولى الجيش الإنجليزى على الحكم ؟ . وماذا يضير سعد زغلول لو حدث هذا ؟ . . لقد كانت مصر تحكم بملك ، و موظف إنجليزى على حد تعبير سعد زغلول ، يعاونه وزراء مصريون اسما ، ويتلقون أوامرهم من الإنجليز فعلا . . أو لم يكن من خير مصر أن تكون الحرب بين المصريين والإنجليز حرباً على المكشوف ، بدلا من أن يحارب الشعب خيالات « المآتة » التى أقامها المحتلون ؟ .

ولكن مذكرات سعد زغلول تلقى شعاعاً من الضوء على هذا الظلام ، ويظهر منها أن سعد زغلول بدأ يشك فى أن الجهاز السرى للثورة ، أو — على الأصح — أن فريقاً منه خرج على قيادة الثورة ، وأصبح لا يتلقى تعليماته من القيادة . . بدليل أن شفيق منصور رئيس الخلية السرية التى اغتالت السردار يقول فى اعترافاته إن فكرة اغتيال السردار عرضت على اللجنة العليا للاغتيالات ، وأن أحمد ماهر وافق عليها والنقراشى عارضها . . فلا بد أن هناك أشخاصاً أصدروا التعليمات للخلية السرية بالقيام بتنفيذ الاغتيال ، ولعل هذا السبب هو الذى جعل سعد زغلول يأمر بوقف نشاط الثورة السرى بعد مصرع السردار !

ومن العجيب أن ثورة ١٩١٩ عجزت عن إنشاء خلايا سرية فى وحدات الجيش المصرى ، على الرغم من أن عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى للثورة كان ضابطاً قديماً فى الجيش . بل إنه عندما أراد الدكتور أحمد ماهر تدريب أعضاء الجهاز السرى على إلقاء القنابل لم يستطع أن يستعين بضابط من الجيش ، واضطر أن يستعين بضابط بوليس هو الضابط مصطفى حمدى الذى تولى تدريب أعضاء الجهاز السرى ، وأصابته قنبلة أثناء التدريب . ومن الغريب أن الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ وفق فى إيجاد تنظيمات سرية فى الجيش المصرى فى السودان ، ولم يوفق فى عمل تنظيمات سرية فى الجيش المصرى فى مصر ! . . وقد كتب لورد لويد فى مذكراته

يقول في صفحة ۱۱۸ : «منذ عام ۱۹۲۲ تسرب النشاط المصرى إلى السودان ، وألف المصريون جمعيات سرية تدار من القاهرة . وقد وقعت فى يد السلطات البريطانية مستندات ثبت منها أنه عندما تولى سعد زغلول الحكم سنة ١٩٢٤ أصبح حزبه هو الذى يدير هذه الأجهزة ، وكلف زعيمين بالذات بتولى العمل : أولهما محمد توفيق وهبي القاضى فى المحاكم الأهلية ، والثانى الضابط السودانى على عبداللطيف. وكان التنظيم أن يظهر على عبداللطيف علنا ، وأن يختفى القاضى المصرى ويتولى عملية تنظيم الجهاز .» .

هذا ما قاله لورد لويد فى مذكراته ، ولكن المؤكد أن الجهاز السرى لثورة ۱۹۱۹ ، أقام تنظيمين داخل السودان : تنظيماً للمدنيين يتولاه محمد توفيق وهبي ، وتنظيما داخل الجيش السودانى يتولاه الضابط على عبد اللطيف . وبين أسماء الذين كانوا يعملون فى التنظيمات السرية ، فى السودان ، كانت فى مكتب سعد زغلول عند وفاته ، أسماء : عبيد الحاج الأمين وصالح عبدالقادر وحسن صالح ومحمد سر الختم والملازم أول زين العابدين عبدالتام . وكان للتنظيمين لجنة تنسيق مؤلفة من على عبداللطيف وتوفيق وهبي ، وكانت على اتصال بالقاهرة بشفرة خاصة بعبدالرحمن فهمي مباشرة ، ثم بعد ذلك بالنقراشى مباشرة . ومما يؤسف له أن النقراشى أحرق جميع الرسائل المتبادلة بينه وبين على عبداللطيف قبل اعتقاله عام ١٩٢٤ ، ولم يعثر فى أوراق على عبد اللطيف فى الخرطوم على شىء منها ! . وفى ٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ قبض الإنجليز على الضابط على عبداللطيف ، فخرج تلاميذ المدرسة الحربية على الفور حاملين البنادق والحراب ، واستولوا على الذخائر ، وتحركت قوة من أورطة السكك الحديدية وقامت معركة بينها وبين الجيش البريطانى قتل فيها ٤ وأصيب ١١ بإصابات خطيرة . واحتجت وزارة سعد زغلول على حاكم السودان ، وكان سعد زغلول فى

باريس يومها فأبرق فى ١٤ أغسطس إلى مجلس وزرائه يقول : « أوافق كل الموافقة على خطتكم الحكيمة جداً فى السودان واحتجاجكم الذى تبرره الحوادث . زغلول ».
ويقول لورد لويد فى مذكراته صفحة ١٣٥ الجزء الأول : « عندما صدر الأمر بانسحاب الجيش المصرى من السودان ، رفضت المدفعية المصرية والأورطة الثالثة تنفيذ الأوامر . . وفى ٢٧ نوفمبر تمردت الأورطة السودانية الحادية عشرة فى الخرطوم ، وخرجت مسلحة إلى جامعة غوردون ، وقامت معركة مع الجيش البريطانى استمرت يومى ٢٧ و ٢٨ نوفمبر » . وكتب لورد لويد فى صفحة ٣٢ من مذكراته أنه بعد أن تولى سعد زغلول الحكم ، تعرض الحكم البريطانى فى السودان للتهديد للمرة الأولى ، وأن المصريين كانوا على اتصال بالسودانيين للقيام باضطرابات ضد الحكم البريطانى فى السودان . ولكن الغريب أن وحدات الجيش فى القاهرة لم تتحرك لرد العدوان ، ولم تتمرد لأنه لم يكن يوجد تنظيم ثورى فى تلك الأيام داخل الجيش المصرى . فلماذا فشلت ثورة ١٩١٩ فى إيجاد هذا التنظيم ؟ أغلب الظن أن قبضة الإنجليز كانت قوية على الجيش المصرى فى مصر ، وسيطرتهم عليه كانت كاملة . بل الأعجب من هذا كله ، أن سعد زغلول رشح عدداً من لواءات الجيش السابقين أعضاء فى البرلمان المصرى ، أو عينهم فى مجلس الشيوخ . وما كاد سعد زغلول يختلف مع الملك فؤاد عام ١٩٢٤ حتى استقال جميع هؤلاء اللواءات من الوفد احتجاجاً على عدم ولاء سعد للملك . وألفوا حزب الاتحاد الذى أنشأه القصر للقضاء على سعد زغلول . . وأغرب من هذا أن اللجنة التى تألفت لتكريم اللورد ألنبى من المصريين كانت تتألف من عدد من الإقطاعيين وعدد من لواءات الجيش المصرى ! ! .
ولو أن ثورة ١٩١٩ نجحت فى إيجاد تنظيم سرى فى الجيش المصرى ، لاستطاع هذا التنظيم أن يقوم بحركة عنيفة عقب حادث السردار . صحيح أن الإنجليز كانوا

يستطيعون سحق هذه الحركة نظراً لضعف الجيش المصرى يومئذ وقلة أسلحته ، ولكن هذه المقاومة — حتى ولو كانت ضعيفة — كانت ستصبح عود الكبريت الذى سيشعل الثورة كلها من جديد . وكان سعد زغلول يقول إن حادث مصرع السردار أخذه على غرة ، فإنه لم يبق فى الحكم سوى عشرة شهور ، ولم يكن يستطيع فى هذه المدة أن يستعد لهذه المفاجأة ! . . وكان هذا من أسباب غضبه على اغتيال السردار بدون علمه وبدون استئذانه ، وقد كان يردد دائماً : « أنا المقصود بهذه الحادثة ! » ، وقد كتب فى مذكراته يقول : (صفحة ٢٨٣١ ، فى ٢٠ مايو سنة ١٩٢٥) : « محاكمة المتهمين فى مقتل السردار ستكون بجلسة ٢٦ الجارى (مايو ١٩٢٥) أمام محكمة الجنايات المؤلفة من أحمد عرفان باشا رئيساً ومحمد جعفر وكرشو أعضاء . والذى أخر نظر القضية من جلسة ١٢ منه إلى جلسة ٢٦ استعداد المحامين . وقد امتنع المحامون السعديون عن قبول الدفاع عن المتهمين ، لأن الجناية فى الحقيقة واقعة عليهم ، فلم أستحسن أن يتولاه واحد منهم . وصرحت بذلك مراراً وخصوصاً لمن استشارونى ، مؤكداً أنى لو جاز لى الدخول مدعياً مدنيا لدخلت . وقد طلب شفيق منصور أن يدافع عنه (إبراهيم) الهلباوى ، فقبل بعد تمنع وزارة فى السجن أمس . وقيل إنه لم يقبل إلا بعد أن رضى شفيق عن خطة الدفاع التى عرضها الهلباوى عليه ، قيل ذلك بواسطة عبدالملك حمزة . وماذا تكون هذه الخطة ؟ وماذا يكون قرار المحكمة ؟ الله أعلم . ولم يبق إلا قليل من الأيام وينكشف اللثام » .

انتهت مذكرات سعد زغلول عن حادث السردار . . وهو يقطع بأنه يعتقد أن الحادث موجه ضده !! . . إذن من الذى أوعز باغتيال السردار ؟ . . هل هناك يد خفية لعبت من وراء الستار ، وأوهمت هؤلاء الشبان المناضلين المجاهدين قتلة

السردار أنهم يقومون بخدمة عظيمة لوطنهم الذى فدوه دائما بأرواحهم، بينما كانت هذه اليد نفسها تعمل لحساب جهة أخرى ؟ . . وما رأى سعد زغلول فى الذين قتلوا السردار ؟ .

إن مذكرات سعد زغلول ترد على هذه الأسئلة !

من الذى أمر بقتل السردار؟

من الذى أصدر الأمر بقتل السردار ؟ . . هل هو رئيس الوزراء سعد زغلول ؟ . . هل هو الجهاز السرى للثورة ؟ . . هل هو فريق من الجهاز السرى انفصل عن الجهاز ، وقرر أن يقوم بهذه العملية بغير أن يتلقى تعليمات ؟

إن لورد لويد المندوب السامى البريطانى فى مصر ، الذى تولى منصبه عقب مصرع السردار ، يقول فى مذكراته صفحة ٩٤ الجزء الثانى : « إن جريمة قتل السردار هى نتيجة حملة الكراهية ضد بريطانيا التى شنها السياسيون المصريون لمدة طويلة ، وهى نتيجة الحملة التى قام بها سعد زغلول عندما كان فى المعارضة ، وعندما تولى سعد الحكم لم يفعل شيئاً ليوقف هذه الحملة . ويجب أن نذكر أن حكومة سعد زغلول منذ توليها الحكم كانت تشتغل بمسألة السودان ، وقد كان سير لى ستاك حاكما عاما للسودان فى الوقت نفسه . وسعد زغلول أعلن فى خطاب له أن وجود رئيس أركان حرب بريطانى فى الجيش المصرى هو إهانة لاستقلال مصر ، وقد كان سير لى ستاك هو رئيس أركان حرب الجيش المصرى إلى جانب منصبه كحاكم للسودان . وقال لورد لويد : إن هذه الجريمة وقعت بتحريض رئيس الوزراء سعد زغلول مباشرة ، الذى لم يكتف بهذا التحريض ، وإنما وضع فى المناصب العليا فى حكومته أشخاصا متهمين فى الاغتيالات السابقة التى وقعت على البريطانيين » .

هذا نص ما كتبه لورد لويد فى مذكراته ،ولكن مذكرات سعد زغلول تظهر بوضوح أن سعد زغلول فوجئ بهذا الاغتيال ، وأنه شعر بأنه موجه ضده ، فقد كان

هو رئيس الحكومة ، والحكومة هى المسئولة عن الأمن فى البلاد . . وكان يعلم أن الإنجليز مع الملك يتحفزون للخلاص من وزارته ومن الحكم البرلمان الوطنى ، بل إن سعد زغلول كتب فى مذكراته يقول إنه عندما عرف بمصرع السردار كان يردد كلمة : (ضعنا ، ضعنا) ، فقد تصور النتائج التى سيرتبها جيش الاحتلال البريطانى على هذا الاغتيال . .

وهنا يطل سؤال : ألا يكون الجهاز السرى للثورة هو الذى قام بهذا الاغتيال ، بغير علم زعيم الثورة سعد زغلول ؟ . . نحن نستبعد هذا أيضا ، فإن سعد زغلول كان قد عين اثنين من كبار قادة هذا الجهاز السرى فى حكومته ، واعتبر الجهاز هذا التعيين انتصاراً له ، وإدخالا للدم الثورى فى الوزارة . . فنى يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ عين سعد زغلول الدكتور أحمد ماهر وزيراً للمعارف ، ومحمود فهمى النقراشى وكيلا لوزارة الداخلية . وقامت قيامة الإنجليز : كيف يعين سعد زغلول فى وزارته اثنين تؤكد التقارير أنهما أشرفا على عملية اغتيال الإنجليز فى مصر ؟ . . وفى يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة (الليبرتيه) التى تصدر بالفرنسية تصريحاً لسعد زغلول رئيس الوزارة هذا نصه : « إنهم يدهشون لأننى عينت فى بعض المصالح رجالا كان الإنجليز قد اتخذوا ضدهم إجراءات يقولون إنها جنائية . وقد كان الواجب — مع ذلك — ألا يروا فى عملى هذا غير أنه أمر طبيعى ، ما دام على رأس الحكومة رجل كان الإنجليز قد نفوه » .

وقد نشرت الصحف العربية فى اليوم التالى ترجمة هذا التصريح الخطير . .

« فهل من المعقول أن يقوم الجهاز السرى الذى يقوده ماهر والنقراشى باغتيال سير لى ستاك سردار الجيش وحاكم السودان بعد ذلك بسنة عشر يوما ، أى فى يوم ١٩ نوفمبر (، وبذلك يخرج الجهاز حكومة سعد زغلول ؟ إن سعد زغلول يقول فى

مذكراته صفحة ٢٨٣٧ فى يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ : « إن شفيق منصور اعترف بأنه كانت هناك لجنة عليا للاغتيالات مؤلفة من أحمد ماهر والنقراشى وشفيق منصور ، وأن شفيق منصور عرض على اللجنة العليا فكرة اغتيال السردار ، وأن الدكتور أحمد ماهر وافق ، وأن النقراشى عارض » . . ولم يتعرض سعد زغلول فى مذكراته لتكذيب هذه الواقعة . . فهل أخفى أحمد ماهر والنقراشى على سعد زغلول ما حدث فى اللجنة العليا للاغتيالات ، وأحدهما وزير المعارف فى وزارته ، والثانى وكيل وزارة الداخلية المسئول عن الأمن العام ؟ ولو أن سعد زغلول اعتقد بأن أحمد ماهر أو النقراشى أصدر تعليمات بقتل السردار بغير علمه ، لما اهتم بقضية اتهامهما فى الاغتيالات السياسية . هذا الاهتمام الذى يبدو واضحاً فى مذكراته . .

ولكن مذكرات سعد زغلول تتهم شخصا آخر بإصدار الأمر باغتيال السردار . . ليس هو أحمد ماهر . ولا النقراشى . . ويحسن هنا أن نترك المذكرات نفسها تروى القصة من ألفها إلى يائها . كتب سعد زغلول فى صفحة ٢٨٢٦ من مذكراته يقول : فى يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . ونحن على مائدة الغداء دخل الخادم وكانت الساعة ٢ وربع بعد الظهر . دخل الخادم الحاج أحمد علينا وقال إن السيد باشا على وكيل وزارة الحربية حضر وأخبره بأن سردار الجيش حصل الاعتداء عليه بطلقات نارية . فخرجت مسرعا . وقابلت الباشا المذكور فأكد لى الخبر . ولكنه قال إن السردار لم يصب . فاستفهمت عنه فى منزله تليفونيا . فقيل لى إنه لم يعد . فظننت أنه فى دار المندوب السامى . فأسرعت إليه . فوجدت فى الردهة بعض الإنجليز . يعلو وجوههم الحزن والاضطراب . وقال لى بعضهم إن السردار أصيب . ورأيت باوره فى الصدر . وأرونى سائق العربة على سرير فى ناحية من الحول . ثم دخلت إلى الصالون الكبير ووجدت السردار ممدداً .

وحوله ممرضات . وقابلتني قرينته فأخذت بيدى . . فلم أتمالك عند هذا المنظر من البكاء . . وخرجت مسرعا ، وكاد قلبي يتمزق حزنا وأسى . وشعرت بهول الموقف وخطورة الحالة ، وصرت أقول : (قد ضعنا) وأكرر هذه العبارة عدة مرات .

وقابلت الملك فى الحال ، فهاله الخبر وارتاع له أشد الارتياع ، ثم ذهبت إلى مكان الحادثة ، فتلاقيت بالقرب منها مع رسل (باشا) حكمدار البوليس .

فقال (رسل باشا) إن اثنين من الإنجليز عرفا نمرة العربة التى كانت تحمل بعض الفارين ، وأن من رأيه القبض على أعضاء جمعية العلم الأبيض . فقلت : لا مانع ، افعل ما تراه موجباً لاكتشاف الجانى والقبض على السيارة التى عرفت نمرتها . واجتمع إخوانى عندى . وشددنا الأوامر على النيابة ورجال البوليس ببذل الجهد كله فى تعقب الجناة والقبض عليهم . وأخذنا نستعلم فى كل حين عن حال المريض ، وكانوا قد نقلوه إلى المستشفى الأمريكانى ، حيث أجريت له عملية جراحية ، إذ أن الرصاصات أصابت البطن والذراعين ، ويقال إن عددها أربع . . وذهب كل الوزراء إلى دار الحماية ، وإلى المستشفى يسألون عن الحالة .

وفى يوم الخميس توفى المصاب !

وكان اللورد أللنبي قد ذهب إلى سراى عابدين فى يوم الخميس نفسه ، وطلب من الملك أن يصدر بلاغا بالأسف على إصابة السردار ، وأن يكون الحال مستمراً على ما هو بالنسبة لحاكم السودان المؤقت مدة مرضه ، وقد كانت الوزارة أصدرت بلاغا بالأسف على هذه الإصابة وبلاغاً آخر بوعد من يقبض على عصبة الجناة بعشرة آلاف جنيه . . وذهبت إلى اللورد أللنبي ، أستوضح منه عن حقيقة ما أخبرنى به جلالة (الملك) فيما يختص بمن يقوم مقام السردار ، فقال (اللورد أللنبي) :

« إن الغرض بقاء ما كان على ما كان ، حتى تتحسن حالة السردار » . وفهمت أن حالة المصاب فى تحسن . . . »

الإنجليز يريدون الانقضاض علينا !

وفى نحو الساعة التاسعة من صبيحة يوم الجمعة ٢١ نوفمبر علمنا بوفاته ، فذهبنا كلنا إلى المستشفى ، وقيدنا أسماءنا ، ثم إلى الوكالة البريطانية حيث قابلنا اللورد أللنبي ، وأدينا واجب التعزية بعد أن فعلنا مثل ذلك لقرينة السردار . وقبل ذلك كنت استلمت خطابا من مستر كار (مستشار المندوب السامى البريطانى) يقول فيه إنه لوحظ اليوم أن الأعلام لم تنكس على دور الحكومة ، ويطلب تنكيسها ، بلهجة الأوامر ، لا الترجى ، فأجبناه إلى ذلك . ولما قابلته بعد ذلك فى دار المندوب السامى قلت له : إنى مستعد لعمل ما تطلبون لتشييع الجنازة ، فشكر . ولكنى كنت كلما لاقيت إنجليزيا رأيته مكفهراً ، واجما ، منقبضاً ، كأنما يريد أن ينقض على . وقد قررنا أن تكون مصاريف الجنازة على الحكومة ، وتوليت نعى الوفاة ، والدعوة إلى الجنازة . وبعد أن قيل لنا إن حضور الجنازة لا يكون بكساوى التشريفة ، قالوا إنه يلزم أن يكون بها ! . . وعلمت أن الوزراء ليسوا مدعوين إلى الصلاة فى الكنيسة ، فأرسلت واصف باشا غالى (وزير الخارجية) إلى دار المندوب السامى فتأكد الخبر . ولكنه راجع فيه حتى قبلت دعوتنا ، ولكن عند ذهابنا وضعونا فى مكان بعيد من الهيكل ، غير لائق بنا . وقد كانت الجنازة حافلة حاشدة ، وكان الجنود الإنجليز محتشدين على جانبي الطريق التى مرت بها ، حشداً لم نر مثله ، وفى أثناء الطريق أسرعوا الخطا إسراعا شديداً ، حتى وصلنا ساحة الكونتيننتال فعدت مع محمد سعيد باشا (وزير الحقانية) .

كنت أظن أنه سيشكرني !

« وفى نحو الساعة الثالثة والنصف أيقظونى على أن اللورد أللنبى سيحضر فى الرياسة فى الساعة الخامسة إلا ربعا ، فتوهمت أنه آت للشكر على الحماية التى بذلناها فى الجنازة . وذهبت إلى الرياسة فى نحو الساعة الرابعة والنصف ، فوجدت شارعها غاصا بعساكر البوليس ، على غير عادة . ولما دقت الساعة الموعودة ، حضر على إسماعيل السكرتير ، يخبر بقدوم اللورد . وبعد هنيهة سمعت نفيرا يصفر ، ثم حضر اللورد ، ومعه مستر كار ، بملابسهما العادية . فسلمت عليه ، وكان واجما ودخل الغرفة ، وزاغ مستر كار عن السلام ، ولكنى مع ذلك تأخرت عن اللورد ، وسلمت عليه . ثم جلس اللورد على كرسى صغير ، وجلست أمامه على كرسى كذلك ، فتناول ورقة وقال : « أنت تعلم الإنجليزية » . قلت : « قليلا جداً » . قال : « إننى سأتلو عليك ، وكار يترجم » . وأخذ اللورد أللنبى يتلو ، ثم يقطع التلاوة ، ويحدق فىّ عابسا ، وبعد انتهائه من تلاوة المذكرتين ناولهما لى ، كما ناولنى مستر كار ترجمتهما الفرنسية .

ثم انصرف من غير أن يقبل شرب القهوة . وفهمت أنهما إنذاران لى ، ولكن لم أفهم من موضوعهما شيئاً !

الجملة التى نسى سعد أن يكتبها !

والشىء الذى نسى سعد زغلول أن يقوله فى مذكراته ، أن اللورد أللنبى لما قدم لى مجلس الوزراء ليقدم إنذاره إلى سعد زغلول كان راكبا سيارة ، ويحيط بها قوة

من ٦٠٠ فارس بريطانى من حملة الرماح . وأنه عندما دخل اللورد أللنبى إلى مجلس الوزراء ، صدحت موسيقى الفرسان البريطانيين بالسلام الملكى البريطانى ، وعندما خرج لورد أللنبى من عند سعد زغلول بعد تسليمه الإنذار ، صدحت مرة أخرى موسيقى الفرسان بالسلام البريطانى . ولقد اهتم الكاتب الألمانى والمؤرخ العالمى المعروف « إميل لودفيج » بتحقيق هذا الحدث ، لينشره فى كتابه الضخم « النيل » وسافر إلى لندن عام ١٩٢٦ واجتمع بلورد أللنبى خصيصاً ليعرف منه تفاصيل الحادث . وكتب إميل لودفيج التفاصيل فى صفحتى ٥٧٧ و ٥٧٨ من كتابه « النيل » وقال بالحرف الواحد : « دخل لورد أللنبى وحوله مظاهرة عسكرية ضخمة إلى مكتب سعد زغلول رئيس الوزراء ليقدم له إنذاره عقب مصرع السردار ، وأشار سعد زغلول إلى النافذة وسأل القائد البريطانى : « ما معنى هذا كله ؟ . . هل أعلنت بريطانيا الحرب على مصر ؟ » . . إن هذا الحديث ، وفى مثل هذه اللحظة ، وبمثل تلك الطريقة ، وإلى مثل هذا الرجل ، دليل على أن سعد زغلول رجل أكثر كبرياء وأكثر شجاعة ، من كثيرين من معاصريه الذين أظهرهم التاريخ !

وهذا هو نص الإنذار البريطانى

الإنذار البريطانى

« دار المندوب السامى — القاهرة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة

بالنيابة عن حكومة جلالة ملك بريطانيا ، أبلغ دولتكم التبليغ التالى : إن حاكم السودان العام وسردار الجيش المصرى ، الذى كان ضابطا كبيراً ، اغتيل اغتيالا فظيعا فى القاهرة . فحكومة جلالته ترى أن هذا الاغتيال الذى يعرض مصر — بالحالة التى تحكم بها — إلى ازدراء الشعوب المتمدينة ، هو النتيجة الطبيعية لحملة

عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى . وعلى الرعايا البريطانيين فى مصر والسودان، فهذه الحملة المبنية على نكران الجميل، وعدم الاعتراف بالخير الذى أسدته بريطانيا العظمى ، لم تقاوم من جانب حكومة دولتكم ، وقد زادتها استفحالا هيئات ذات اتصال وثيق بهذه الحكومة . وقد نبهت حكومة جلالة الملك دولتكم منذ أكثر من شهر إلى العواقب التى لابد أن تنتجها هذه الحملة إذا لم توقف عند حدها ، خصوصا فيما يتعلق بالسودان . ولكن هذه الحملة لم توقف ، والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام ، وأظهرت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب، أو أن ذلك لا يهمها كثيراً . فبناء على ذلك تطلب حكومة جلالة ملك بريطانيا من الحكومة المصرية :

١ ــ أن تعتذر اعتذارا وافيا كافيا عن الجناية .

٢ ــ أن تواصل بأتم نشاط، ومن غير مراعاة للأشخاص ، البحث عن الجناة . وأن تنزل بالمجرمين ــ بقطع النظر عن أشخاصهم وعن سنهم ــ أشد العقوبات.

٣ ــ أن تحظر من الآن فصاعدا ، وتقمع كل مظاهرة شعبية سياسية .

٤ ــ أن تدفع إلى حكومة جلالة ملك بريطانيا فى الحال تعويضاً قدره نصف مليون جنيه .

٥ ــ أن تصدر فى خلال ٢٤ ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحتة من الجيش المصرى فى السودان ، مع التعديلات التى تنشأ عن ذلك ، ويصير إعلانها فيما بعد .

٦ ــ أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستزيد مساحة الأطيان التى تزرع فى الجزيرة ، فبدلا من أن تكون ٣٠٠ ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة .

٧ — أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فى الأمور الواردة فيما يختص بحماية المصالح الأجنبية فى مصر .

فإذا لم تلب هذه المطالب فى الحال ، فإن حكومة جلالة ملك بريطانيا تتخذ فوراً التدابير المناسبة لصون مصالحها فى مصر والسودان .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم تأكيد اعتبارى السامى .

(أللنبى — فيلد مارشال)

الإنذار الثانى

يا صاحب الدولة : إلحاقاً بتبليغى السابق ، أتشرف بإعلام دولتكم من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبها الخاصة المتعلقة بالجيش فى السودان وضمان المصالح الأجنبية فى مصر هى كما يأتى :

١ — بعد ما يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحتة للجيش المصرى ، تنقل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى إلى قوة مسلحة تكون خاضعة وموالية لحكومة السودان فقط . وتحت قيادة الحاكم العالى العليا ، وباسمه تصدر العرائض للضباط . .

٢ — أن القوانين والشروط الخاصة لخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون فى خدمة الحكومة المصرية ، وتأديبهم وخروجهم من الخدمة ، وكذلك الشروط المالية الخاصة بمعاشات الموظفين الأجانب الذين خرجوا من الخدمة ، يجب أن يعاد النظر فيها ، وتنقح طبقا لرغبة الحكومة البريطانية .

٣ — إلى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الأجانب

فى مصر ، تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالى ، ومركز المستشار القضائى وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية .

وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوربى فى وزارة الداخلية ، ومهامه الحالية كما حددت بالقرار الوزارى .

وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التى يقدمها مديره العام فى الأمور الداخلة فى اختصاصه .

وإنى أنتهز هذه الفرصة لتجديد عهود احترامى الفائق لدولتكم .

« أللنبى — فيلد مارشال »

المندوب السامى

* * *

ويكتب سعد زغلول فى مذكراته يقول : « وبعد ذلك جمعت زملائى الوزراء وقرأناهما ، فرأيناهما على جانب عظيم من الخطر . وانطلقت من الملك (فؤاد) فأخبرته بأمرهما فأظهر عدم الرضا ، ولم يبد رأيا . وقال (الملك) : « تأملوا ، واعملوا ما شئتم » ! فتداولنا ، ورأينا ألا نقبل من الطلبات إلا ما كان له علاقة بالجريمة ، كالاعتذار والغرامة ومطاردة الجانين وقمع المظاهرات المخالفة للنظام العام . وأحضرنا مسيو بيولا كازلى (كبير المستشارين الملكيين فى رياسة مجلس الوزراء) وكلفناه بالرد مع واصف غالى (وزير الخارجية) . ثم ذهبت إلى البرلمان ، وعرضت الأمر على المجلس فوافق على رأينا وأبدى ثقته فينا لوضع الرد » .

الله أعلم بما فى باطن الملك !

« وفى اليوم التالى تم وضع الرد ، ولما عرضت الأمر على جلالته قلت : « إنى أريد الاستعفاء ، وأرجو أن تفكر فى خلفى » .. فأظهر (الملك) عدم الرضا ، والله أعلم بما فى باطنه . وكنا طلبنا مهلة ، بواسطة الملك وغيره ، فلم يقبل (لورد أللنبى) مد الميعاد — الذى كان من أربع وعشرين ساعة ، تنتهى فى يوم الأحد الساعة الخامسة بعد الظهر — إلا ثلاث ساعات فقط ! . . ولكننا مع ذلك أرسلنا الرد قبل الساعة الخامسة ، ثم كتبت الاستعفاء ، وسلمته إلى الملك فى الساعة السادسة من مساء يوم الأحد ، فأخذه الملك لكى يفكر فى الأمر ، ولكنى ألححت عليه فى القبول . ولما عدت من عنده حضر لى خطاب من اللورد أللنبى يقول فيه : « بما أنكم رفضتم الطلبات التى ذكرتها ، فقد أصدرت التعليمات اللازمة لحاكم السودان بأن يسحب الجيوش المصرية » ، إلى آخر ما اتخذ من الإجراءات فيما يختص بحماية مصالح الأجانب ، وطلب أن يدفع مبلغ الغرامة قبل ظهر غد . وقال : « وأرسلت إلى حاكم السودان أخبره أنه حر فى استعمال مياه النيل إلى ما لا نهاية » .

الإنذار الثالث !

« دار المندوب السامى — القاهرة — ٢٣ نوفبر سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء

رداً على رسالة دولتكم بتاريخ اليوم ، أتشرف بأن أبلغكم أنه نظراً إلى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة جلالة الملك فى الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى

المقدم أمس ، أرسلت التعليمات إلى حكومة السودان بما يلي :

أولا : أن يخرج من السودان جميع الضباط والوحدات المصرية المحضة مع التغييرات المعينة التي تترتب على ذلك .

ثانيا : أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان إلى حد غير محدود ، وفاقا لما تقضي به الحاجة .

وستعلمون دولتكم في الوقت المناسب العمل الذي ستتخذه حكومة جلالة الملك ، نظراً إلى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية الأجانب في مصر .

وإني أسجل أن الحكومة المصرية قد قبلت — فيما قبلته من المطالب — المطلب الرابع ، فحكومة جلالة الملك تنتظر أن يدفع لي مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد .

وإني أنتهز الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامي الأكيد .

أللنبي — فيلد مارشال

« المندوب السامي »

فذهبت إلى جلالته ، وأطلعته على هذا الخطاب ، فأظهر التأثر ، وقال : « عليكم أن تنظروا ماذا تفعلون » . ثم شددت عليه في الاستعفاء ، فاستمهلني ، فتمهلت على مضض . وقد رأى البعض أن نعدل عن قبول ما قبلنا ، لأنه كان تحت شرط ضغطي ، يتجاوز جسرا عما عداه . ولكن هذا الرأي لم يعجبني ولا محمد سعيد باشا ولا فتح الله باشا بركات . وبتنا على تأمل فيه ، وفي الصباح ملت إليه ، وطلبت رداً به ، ولكن مسيو بيبولا كازلي (كبير المستشارين الملكيين في رياسة

الحكومة) وواصف غالى أقنعانى بالعدول عنه . وبناء عليه كلفت « على الشمسى » وزير المالية بدفع المبلغ (نصف مليون جنيه) ، وذهب ليكتب به تحويلا .

وذهبت إلى الملك بعد أن علمت أنه استدعى أحمد زيور باشا (رئيس مجلس الشيوخ) ثم رأيت أحمد مظلوم باشا (رئيس مجلس النواب) عند سعيد ذو الفقار (كبير الأمناء) وعلمت منه أنه قابل جلالته بناء على دعوة . وقابلت الملك ، وألححت عليه فى قبول الاستعفاء، فأخبرنى (الملك) أنه طبقا للتقاليد الدستورية بعث إلى مظلوم وزيور لاستشارتهما ، وأن لديه تدبيراً يحاول إتمامه ، وربما كان فى نجاحه خيراً كثيراً . فلم أستفهم عن حقيقته ، وزدت فى الإلحاح ، وكانت الساعة الثانية عشرة عند الظهر تقريباً ، ثم انصرفت ملحا . وعدت إلى أصحابى ، وفهمنا أن الغرض أن يدفع المبلغ . وقد كان ، ودفع . وفى الواقع لم تأت الساعة الثانية حتى حضر محمود شوقى بك (مدير الإدارة العربية بالقصر الملكى) حاملا ظرفاً ، حاوياً قبول الاستقالة ، بعبارة فاترة .. فقبلناه بالشكر والقبول . وقدم لنا الحاضرون عبارات التهنئة ، وكان أولهم أحمد خشبه بك ، الذى قبل يدى .

« ثم تواترت الأخبار بأن زيور (باشا) كلف بتشكيل الوزارة ، وانعقد مجلس النواب فى نحو الساعة الخامسة ، فأحطته علما بالأمر تفصيلا ، فوقع اقتراحا بالثقة ، وصدق عليه بالإجماع . وقال لى ويصا واصف (وكيل مجلس النواب) إن زيور باشا استدعاه إليه ، وأنه لا يريد أن يجيب دعوته ، فقلت له أن يذهب ويرفض إذا لم يرد أن يقبل ، وانصرف . وبعد ذلك سمعنا بتأليف الوزارة الزيورية وبأنها لم ترد أن تضع بروجراما ، من قصدها أن تؤجل البرلمان شهراً . ونشرت جرائد الصباح تأليفها ، وفى اليوم نفسه أحالت محمود فهمى النقراشى (وكيل الداخلية) إلى المعاش وتعيين على جمال الدين (باشا) مكانه ، وتتابعت أعمالها التى تدل أوضح دلالة على

أنها تريد أن تعطل كل ١٠ عملت الوزارة السابقة ، ومع اعتبار الوزارة المذكورة وزارة خارجة عن القانون ، وأعمالها باطلة .

وامتلأت الجرائد الإنجليزية بالحملة الشديدة علينا عموماً ، وعلى خصوصا ، وذهبت فى مجموعها إلى اعتبار (وزارتى) محرّضة على ارتكاب الجريمة بحملتها على الإنجليز ، وأنها مسئولة عن جميع نتائجها . ثم ألقت السلطة العسكرية الإنجليزية القبض على وليم مكرم (عبيد) ، وعبد الرحمن فهمى ، والنقراشى ، وأودعتهم السجن . فتدخلت الوزارة وتسلمتهم ، وتعهدت — فيما يظهر — باستمرار سجنهم ، وإلقاء القبض على غيرهم من النواب وغيرهم ، ممن يرشد عنهم مدير الأمن العام الأوربى (مستر كين بويد) . وقد هال الناس أمر هذا الاستخفاف بدستور البلاد ، وقوانينها ، والاعتداء على الحصانة البرلمانية ، والحرية الشخصية ، فاحتج الكثيرون من الأفراد والهيئات على ذلك . ورفعت أغلبية مجلس النواب وأغلبية مجلس الشيوخ عرائض لجلالة الملك يطلبون فيها التعجيل بعقد البرلمان ، لمنع هذا الاعتداء ، فورد للمجلس من المعية (القصر) ما يفيد بتحويل هذه العرائض على الوزارة . ورئيس الوزارة استفهم بخطاب منه عما يقصد النواب بهذه العرائض : أيقصدون استعمال حق دستورى لهم ، أو مجرد التماس ؟ . فكتبوا إليه يقولون إنهم يريدون ويقصدون صدور أمر جلالته باجتماع البرلمان . فلم يحر على هذا جوابا !

وراجت الإشاعات تتوالى من هنا وهناك ، عن الوزراء ورئيسهم ، وعن البلاط ، بأن فى النية حل مجلس النواب . وبعد أن تواترت هذه الإشاعات عدة أيام ، أخذت إشاعات أخرى تروج وتنتشر بأن الإنجليز يتهيبون الحل ، ولا يرونه علاجا للحالة ، لأنهم يخشون أن تكون نتيجته للسعديين ضد خصومهم ويعودون أشد مما كانوا ، وأكثر تصلبا . ولهم العذر أن تقوم هذه الخشية فى نفوسهم ، لأن الناس بعد أن وقفوا

على حقيقة موقف الوزارة السعدية إزاء الإنجليز ، مما تنشره جرائدهم ، وما تقول به خطب ساستهم فى محافلهم ومجالسهم ، أيقنوا أنها لم تكن إلا مدافعة عن حقوقهم ، وأن حقد الإنجليز عليها لم يكن إلا بسبب معارضتها لمصالحهم ، وعدم تفريطها فى التمسك بها ، والالتفاف حولها » .

* * *

هذا ما كتبه سعد زغلول عن حادث السردار ، وعن الإنذار البريطانى الذى لا مثيل له فى التاريخ ! . . لقد كان فى القاهرة فى تلك الأيام الدكتور مورتون هاول ، وكان سفيراً لأمريكا فى مصر . وقد كتب فى صفحة ٢٢٠ من مذكراته بعنوان « مصر : الماضى ، الحاضر ، المستقبل » مايأتى :

« لا تستطيع حكومة فى العالم أن تتخذ إجراءات بعد وقوع مثل هذه الجناية أكثر مما عملت حكومة سعد زغلول . وقد حدثت حوادث مماثلة فى العالم ، وقتلت شخصيات أكبر من شخصية السردار ، بغير أن تتخذ إجراءات انتقامية كالتى قام بها البريطانيون . قارن ما فعله الإنجليز بما فعلته أمريكا بعد قتل نائب قنصلنا العام مستر إميرى فى إيران ، كانت الطلبات الأمريكية هى :

أولا : الاعتذار المناسب من الحكومة الإيرانية لحكومة أمريكا .

ثانيا : القبض على المعتدين ومحاكمتهم .

ثالثا : تنفيذ حكم الإعدام فيهم إذا أدينوا .

رابعا : دفع ستين ألف دولار تعويضا لمسز إميرى أرملة القتيل .

خامسا : دفع مصاريف نقل جثة القنصل إلى أمريكا على بارجة حربية .

وقد قبلت حكومة إيران يومها هذه الطلبات ، وعندما أبلغت إيران هذا إلى أمريكا وذكرت أن مبلغ المائة ألف دولار مصاريف البارجة قد أودع فى البنك تحت

تصرف الحكومة الأمريكية ، أبلغت أمريكا حكومة إيران أنها ترى إنفاق هذا المبلغ فى تعليم الإيرانيين أن القتل عمل خطأ !

« وبرغم المحاولات التى بذلها الإنجليز طوال محاكمة قتلة السردار لجعل حكومة سعد زغلول مسئولة عن قتل السردار . لم يثبت عليها أى شىء من هذا الاتهام . ومع أن حكومة بريطانيا أخذت من مصر مبلغ نصف مليون جنيه على هذا الأساس الكاذب ، فإن حكومة بريطانيا لم تعد لمصر دولاراً واحداً من هذا المبلغ ، ولم تتراجع فى الإجراءات غير القانونية التى اعتدت بها على حقوق مصر » .

هذا ما كتبه وزير أمريكا المفوض فى مصر مذكراته عن الحادث .

ولكن من الذى أمر بقتل السردار ؟

إن الفصول المقبلة ستحاول أن تجيب عن هذا السؤال الخطير !

من هو المستر « هـ . . »

اليد الخفية فى مصرع السردار ؟

من هو المستر « H » ، الرجل الخفى الذى أشار إليه بلاغ مستركين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر ، والذى كان هو الحاكم بأمره فى وزارة الداخلية بعد استقالة سعد زغلول عقب مصرع السردار ؟ . . وكيف يكون فى استطاعة عميل المخابرات البريطانية أن يخدع خلية شفيق منصور السرية التى خدعت المخابرات البريطانية والضباط البريطانيين وهزأت منهم ، وجعلتهم أضحوكة أمام رجال البوليس والمخابرات فى العالم ؟! إن لورد لويد المندوب السامى البريطانى يزيح الستار فى مذكراته عن رجل يبدأ اسمه بحرف (هـ) ، ويقول إنه اتصل سراً بالبوليس عقب خروجه من السجن ، وأنه هو الذى كشف عن الحادث ! . . فهل يكون المستر (هـ . .) هذا هو اليد الخفية فى مصرع السردار ؟ إن المؤرخ يتردد كثيراً إذا وصل إلى استنتاج خطير كهذا فيه حكم بالإعدام على مصرى ! فما بالك إذا كان هذا الرجل بالذات . . هو الذى سلم ثمانية أبطال إلى المشنقة ، وكاد يدفع بأبطال آخرين إلى الإعدام ؟! . . إننى ليس من حقى أن أحكم عليه كقاض ، وإنما من حقى أن أتهمه كمؤرخ ، وله كل الحق أن يدافع عن نفسه . .

فى صفحتى ١٠٦ و ١٠٧ من مذكرات لورد لويد المندوب السامى البريطانى إشارة إلى المستر (هـ . . .) هذا بدون ذكر اسمه . . ولكنه يكاد يحدده . . بل هو يحدده تماماً ! إن لورد لويد وصل إلى القاهرة عام ١٩٢٥ عقب القبض على قتلة السردار ، وقد كان بطبيعة الحال على اتصال بالوثائق السرية البريطانية عن الاغتيال وتدبيره . وكان على اتصال وثيق بالمستر كين بويد رئيس المخابرات البريطانية

فى مصر . وكان على اتصال وثيق بالضباط الإنجليز فى البوليس المصرى الذين كانوا يتلقون تعليماتهم من مستر كين بويد ، لا من السلطات المصرية . .

إن اللورد لويد يكتب فى مذكراته فيقول فى صفحة ١١٦ : « إن قصة التحقيق فى مصرع السردار قصة مثيرة ، حتى للذوق الأجنبى . إن المجهودات البريطانية لعبت دوراً ناجحاً فيها ، وكان بطلها مصرياً أغراه المهيجون فى عام ١٩١٥ ليغتال السلطان حسين . وأمضى فى سجن طره عشر سنوات ، يكسر الأحجار . ولكنه كان يفكر دائماً فى الانتقام . وعندما أفرج عنه فى عام ١٩٢٣ كان قد تلقى درساً لن ينساه ، فبينما هو تعرض للعقاب ، فإن الذين استخدموه آلة فى أيديهم لم يتعرضوا للخطر ، بل كوفئوا على ما فعلوه . . وخرج من السجن ، وهو يعلم من هم المسئولون عما حدث له ، وصمم على الانتقام . وبضربة عبقرية اتصل البوليس به ، واستطاع بالصبر المتواصل أن ينال ثقته . وكانت خطته أن يحاول كسب ثقة عصابة الاغتيالات ، وأن يتظاهر بكراهيته للإنجليز بسبب ما تحمله من عذاب السجن . ووضعت خطة بأن يتصل بشاب من العصابة ، ويوهمه بأنه فى خطر ويقنعه بالهرب ، ثم يقبض البوليس عليه وهو يحاول الهرب ، ويتم الحصول على اعتراف منه . ووضعت خطة للقبض على اثنين من زعماء العصابة لزيادة إرهاب الشاب ، ونفذت الخطة ، وهرب الشاب إلى طرابلس ، وهناك قبض البوليس عليه ، وتم الحصول على اعتراف كامل منه أدى إلى القبض على ثمانية من المتهمين ؛ وفى الوقت نفسه أدى إلى الحصول على أدلة هامة ضد أحمد ماهر والنقراشى اللذين عينهما سعد زغلول فى مناصب كبيرة على الرغم من الشبهات الموجهة ضدهما » .

وكلام المندوب السامى البريطانى واضح وصريح ، وهو أن هذا « البطل » اتصل بضباط البوليس الإنجليز ، عقب الإفراج عنه ، أى قبل مقتل السردار بعدة

شهور ، لأنه أفرج عنه وكان مصمما على الانتقام فى فبراير سنة ١٩٢٤ ووقعت حادثة اغتيال السردار فى نوفمبر سنة ١٩٢٤ . أى أن هذا الشاب كان على صلة بالمخابرات البريطانية طوال هذا الوقت ، وكان مصمما على الانتقام من قيادة الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ طوال هذا الوقت. وهذا « البطل » الذى يصفه لورد لويد فى مذكراته هو محمد نجيب الهلباوى شاهد الملك فى قضية السردار !

إن سعد زغلول يكتب فى مذكراته عنه فيقول :

الجمعة ٥ يونيو سنة ١٩٢٥ : « روت جريدة « المقطم » أن محمد نجيب الهلباوى تسلم حوالة على البنك الأهلى بمبلغ عشرة آلاف جنيه ، قيمة المكافأة التى يستحقها عن اكتشاف قتلة السردار ، وأنه عزم أن يذهب إلى أوربا لإتمام دروسه . وهذه المكافأة هى التى قدرتها حكومتى يوم ١٩ نوفمبر ، أى يوم حادثة القتل ، تشجيعا على ظهور الحقيقة . . وبعد ذلك يقال إن هذه الحكومة مسئولة عن هذه الجناية فاللهم فاشهد . . اللهم فاشهد » !

والذى يقوله سعد فى مذكراته يدل على أنه اعتقد أن محمد نجيب الهلباوى ، عندما عرف بالمكافأة التى أعلنها سعد زغلول رئيس الحكومة يومها وقدرها عشرة آلاف جنيه ، اتصل بالبوليس وأبلغهم عن الجناة ! . . ولكن مذكرات لورد لويد واضحة بأن اتصال محمد نجيب الهلباوى بضباط البوليس الإنجليز ، الذين يتبعون مستر كين بويد رئيس المخابرات البريطانية فى مصر ، هذا الاتصال بدأ قبل ذلك بشهور قليلة أى عقب خروجه من السجن فى أوائل ١٩٢٤ راغبا فى الانتقام ! وهذا يقوى الاستنتاج بأن صلة نجيب الهلباوى بالبوليس السياسى ، الذى كان يعمل فى خدمة المخابرات البريطانية ، بدأت قبل اغتيال السردار بثمانية شهور ، أى عقب خروجه من ليمان طره ! . . إن هذه الحقيقة تظهر الآن لأول مرة ، مع أن كتب التاريخ

كلها أجمعت على أن صلة محمد نجيب الهلباوى بدأت بالبوليس السياسى عندما بهره بريق العشرة آلاف جنيه ! . . ولكن المندوب السامى البريطانى هو ثقة فى هذه المسألة أكثر من سواه . بحكم اتصاله بالضباط الإنجليز . وبالمخابرات البريطانية . . وقد كان سعد زغلول فى وقت التحقيق بعيداً عن الحكم والسلطات . . بل إن عبد الفتاح عنايت نفسه ، أحد المشتركين فى قتل السردار ، كان يتصور أن صلة نجيب الهلباوى بالمخابرات البريطانية بدأت بعد مقتل السردار . . .

كتب عبد الفتاح عنايت يقول فى مذكراته :

« ولم يمض أيام على اغتيال السردار حتى قبض البوليس علىّ أنا وشقيقى عبد الحميد عنايت . ولكن الأدلة أعوزت البوليس . واضطر النائب العام إلى إطلاق سراحنا بعد أن أمضينا فى سجن قره ميدان سبعة عشر يوماً . ولم نكد نعود إلى بيتنا، حتى بدرت حركات دلتنا على أن الحكومة وضعت يدها على بعض الخيوط الدقيقة . فقد قبض البوليس على بعض الأعضاء العاملين الذين لم تحم حولهم أية شبهة من قبل،ولم يكن البوليس يعلم عنهم شيئا مريباً . فقد ألقى البوليس القبض على محمود إسماعيل الضابط السابق بخفر السواحل ، وإبراهيم موسى زعيم العنابر . واعترتنا الدهشة . ثم بدأت الأمور تنجلى شيئاً فشيئاً . فقد اندس بيننا مجرم أثيم يدعى نجيب الهلباوى . أراد أن يثرى على حساب أرواحنا ليفوز بعشرة آلاف جنيه . تقدم هذا الخائن بمعلومات . بعد أن هيأ الجو لإحداث فتنة بين أفراد الخلية السرية . فقد كان يصحب أخى عبد الحميد إلى ضواحى العاصمة ، وهناك يتظاهر بأنه مشفق عليه ويخاف أن يتكلم محمود إسماعيل لأنه يشرب الخمر ، فلعله إن شرب مرة أفشى ما عنده من الأسرار ! . . وكان شفيق منصور سليم الطوية ، حسن الظن بالخائن الواشى نجيب الهلباوى . فلم يجد مانعاً من أن يفضى إليه بأسماء

بعض الأعضاء العاملين فى الجهاز . وتوالى القبض على أعضاء الجهاز الحقيقيين ، ثم ضرب الخائن الواشي ضربته ، فاتفق معه البوليس الإنجليزى على مكيدة شيطانية ، واقترح الهلباوى الثعلب أن يؤتى بمحمود إسماعيل من سجن الأجانب فى سيارة يجلس بها إلى جوار رسل باشا حكمدار القاهرة حتى تبلغ بهما وزارة الداخلية . ويقابلا إسماعيل صدقى وزير الداخلية . ويوجه له الوزير أسئلة تتعلق بمقتل السردار . ثم تنشر إحدى الصحف أن محمود إسماعيل اعترف فى حادث السردار . وكان هذا ينافى الحقيقة ، فإن محمود إسماعيل لم يعترف بكلمة واحدة .

وفى الصباح المبكر طرق بابنا محمد نجيب الهلباوى وفى يده إحدى الصحف التى نشرت خبر الاعتراف الكاذب . وجلس الهلباوى فى تأثر وحزن يندب سوء حظ الوطن ، وفداحة الخسارة التى ستلحق بالوطن لو قبض على عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت بعد اعترافات محمود إسماعيل الشائنة ! وكان الهلباوى يعلم أننا اعتزمنا الهرب خارج القطر إذا اكتشف البوليس سر جماعتنا ، فانتهز الفرصة وشجعنا على تنفيذ الفكرة ، وتوجهنا إلى شقيقى عبد الحميد عنايت فى مدرسة المعلمين العليا وأفضينا إليه بالأنباء الخطيرة . واستقللنا عربة اتجهت بنا شطر منزل محمود راشد أحد الأعضاء العاملين لنأخذ منه سلاحاً ندافع به عن أنفسنا . . وبحث محمود راشد عن السلاح فلم يجد إلا المسدسات التى قتلنا بها السردار . وأسرعنا نحن الثلاثة ، أخى وأنا والهلباوى إلى محطة القاهرة ، وركبنا القطار إلى الإسكندرية ، وأحضر الهلباوى ملابس عربية ارتديناها ، وانطلقنا مسرعين إلى مرسى مطروح . وبينما نحن نقطع طريق الصحراء ، بالقطار وقف القطار فجأة وأحاطت به صفوف متراصة من الهجانة ، وصعد ضابط إنجليزى يحمل مسدساً . وأحاط بى أربعة من الجنود المدججين بالسلاح . . وبعد قليل حضر إنجرام بك وأخذ يستجوبنا . وأنكرنا ،

ولكن نجيب الهلباوى قال إنه اعترف بالحقيقة . لأنه أمضى فى السجن عشر سنوات ، ولايريد أن يعود إلى السجن مرة أخرى . واضطررنا للاعتراف » . .

وقد اعترف محمد نجيب الهلباوى بما كتبه عبد الفتاح عنايت فى محضر تحقيق قضية السردار صفحات ٢٣٠و٢٣١ ، و٢٣٣و٢٣٤ .

* * *

هذا هو ما قاله عبد الفتاح عنايت فى مذكراته . وهو يدل أيضا على أنه كان يتصور أن نجيب الهلباوى اتصل بالبوليس ليحصل على العشرة آلاف جنيه . ولكن مذكرات لورد لويد هى الصادقة فى هذه القصة ، نظراً لصلته كمندوب سام بالمحققين وبرجال البوليس الإنجليز الذين كانوا يشرفون على التحقيق ؛ وهؤلاء الضباط الإنجليز كانوا يعملون فى المخابرات البريطانية إلى جانب عملهم فى البوليس المصرى . ومن هنا نستطيع أن نستنتج ما يأتى :

أولا : أن نجيب الهلباوى كان على صلة بالمخابرات البريطانية منذ الإفراج عنه من ليمان طره فى أوائل عام ١٩٢٤ .

ثانيا : أنه ادعى عندما اتصل بالمخابرات البريطانية أنه يرغب فى الانتقام من زملائه فى القضايا السياسية !

ثالثاً : أن خطة الحصول على اعترافات من الذين اشتركوا فى مقتل السردار كانت موضوعة منذ اليوم الأول لمصرع السردار !

ولكن المخابرات البريطانية لم يكن يهمها القبض على الذين قتلوا السردار بقدر اهتمامها بأن تعلق التهمة على رأس سعد زغلول ! وكان أن أرسل اللورد أللنبى برقية إلى لندن يطلب فيها إعدام سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد باعتبارهم رهائن ! . . ثم كانت معارضة مجلس الوزراء البريطانى التى اعترف

بها لورد لويد فى مذكراته صفحة ١٠٢ (الجزء الثانى) . ومن أجل تنفيذ الغرض الأول تقدم مستر « هـ . . » — الذى هو نجيب الهلباوى — بمعلوماته الأولى ، وهى أن الاجتماع الذى تقرر فيه قتل السردار كان بحضور سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد !

ومضت البرقيات تنتقل ذهابا وجيئة بين لندن والقاهرة : اللورد أللنبى يصر على ضرورة إبادة سعد زغلول ومن معه ، كما ذكر الدكتور مورتن هاول سفير أمريكا فى القاهرة وسجلها فى مذكراته صفحة ٢٢٤ من كتابه « مصر : الماضى ، الحاضر ، المستقبل » المطبوع فى مطبعة أوتربيان پرس بولاية أوهايو . والحكومة البريطانية تخشى أثر هذا الإجراء الخطير فى الرأى العام العالمى ، كما اعترف لورد لويد فى مذكراته فى صفحة ١٠٢ الجزء الثانى . وعندما فشلت خطة لورد أللنبى التى كانت تؤيدها المخابرات البريطانية ، بدأ الاهتمام بالقبض على قتلة السردار للحصول منهم على أدلة ضد ماهر والنقراشى بأنهما اللذان دبرا الحادث . . وبذلك يصل الاتهام إلى رأس سعد زغلول . ثم كان أن تم القبض على قتلة السردار ، وكان اعتراف شفيق منصور على الدكتور ماهر والنقراشى بفضل الهلباوى . كما ذكر لورد لويد فى مذكراته صفحة ١٠٦ (الجزء الثانى) . .

ولكن يبقى أهم سؤال فى الموضوع : من الذى حرض على اغتيال السردار ؟ إننا إذا جمعنا واحداً إلى واحد نصل إلى المجموع الصحيح . . إن الذى نستنتجه هو أن نجيب الهلباوى اتصل بشفيق منصور قبل الاغتيال ، وأنه حرضه على ضرورة قتل السردار ، وأنه أقنعه بهذه الفكرة . . وأنه أبلغ المخابرات البريطانية بموعد التنفيذ وهو يوم ١٩ نوفمبر . . وعندما قرر السير لى ستاك أن يغادر القاهرة فى صباح يوم ١٩ نوفمبر جزعت المخابرات البريطانية لفشل الخطة . . واتصلت بلورد أللنبى المندوب

السامى ، وطلبت إليه أن يطلب من السردار سير لى ستاك أن يؤجل سفره لعمل هام . وكان أن أجل سيرلى ستاك سفره ليرتكب الشبان الوطنيون الاغتيال الذى كانت المخابرات البريطانية تعرف تفاصيله مقدما من نجيب الهلباوى أى مستر « ه . . »

وهكذا تم الاغتيال . وقدم اللورد أللنبى الإنذار البريطانى الذى كان معدًّا من قبل !

و . . دليل هام !

بل إن هناك دليلا أقطع على اتصال نجيب الهلباوى بالبوليس الإنجليزى فى مصر ، الذى كان يتبع المخابرات البريطانية فى تلك الأيام . إننا رجعنا إلى ملف اغتيال السردار . وهو الملف الذى أطلقت عليه النيابة اسم « الجناية رقم ١١٠ السيدة — دور مايو سنة ١٩٢٤ » . إننا عثرنا فى هذا الملف على اعتراف خطير لنجيب الهلباوى لم تتنبه إليه الصحف يومها : فى صفحة ٢٣٧ من الملف استجواب المحقق لمحمد نجيب الهلباوى شاهد الملك وفيه بالحرف الواحد :

س : هل تشتغل فى البوليس السرى الآن ؟

ج : نعم ، من أكتوبر سنة ١٩٢٤ بمقتضى جوابات عندى .

وشهر أكتوبر هنا له أهمية ضخمة ، إنه الشهر الذى يقول عنه لورد لويد فى مذكراته إنه جرت فيه المباحثات بين رامزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية وبين اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى لتقديم إنذار لسعد زغلول ! وهذا يدل على أن نشاط المخابرات البريطانية بدأ فى هذا الوقت بالذات ، وكلفت نجيب الهلباوى ، بواسطة ضباط البوليس الإنجليزى فى الجيش المصرى ، أن يتصل بأعضاء الجهاز السرى وبشفيق منصور بالذات لتحريضه على القيام باغتيال السردار ! . . وفى

الصفحة نفسها ، وهى صفحة ٩٣ من مذكرات لورد لويد الجزء الثانى يتحدث عن الأسباب التى جعلت بريطانيا تفكر فى شهر أكتوبر فى تقديم إنذار لسعد زغلول ، بعد أن قطع المفاوضات مع ماكدونالد ، ورفض أن يستأنفها إلا على أساس الجلاء . يقول لورد لويد : « تدهور الموقف برمته ، تحول الموقف إلى مهزلة . إن تصرفات سعد زغلول الغريبة كانت تثير السخرية ، ولكنها لم تكن لتشغل المسرح طويلا . كان سعد زغلول فى تلك الفترة — أكتوبر سنة ١٩٢٤ — حراً فى مواصلة موقفه الطائش ، عاد سعد زغلول إلى القاهرة (بعد قطع مفاوضاته مع ماكدونالد رئيس وزراء بريطانيا) فى أواخر أكتوبر ، وفى ١٥ نوفمبر دبر سعد زغلول اختباراً لقوته ضد الملك فؤاد ، وأجبر سعد جلالته على أن يخضع لمشيئته بتقديم استقالته ، وصحبها باستعدادات خطيرة وعلنية لتدبير مظاهرات شعبية تثير الاضطراب ضد عرش جا[redacted] الملك فؤاد وشخص الملك . وقد حققت هذه الحركة هدفها المباشر ، ولكنها أنزلت بقضية سعد زغلول ضررا بالغا » .

والذى يقوله المندوب السامى البريطانى دليل جديد على تفكير المخابرات البريطانية بتدبير شىء للخلاص من سعد زغلول ، وكان هذا الشىء هو تدبير اغتيال السردار بتحريض شفيق منصور . ويظهر أن حرص شفيق منصور منعه من أن يذكر لنجيب الهلباوى أسماء الذين سيقومون بالعملية . . فى صفحة ٢٢٦ من ملف قضية السردار يعترف نجيب الهلباوى بقوله إنه اندس بين الجهاز السرى فى مكتب شفيق منصور ، حتى سمع يوماً شفيق يسأل محمود إسماعيل عما ذكر فى الجرائد خاصاً بالقبض على عدد من قتلة السردار ، فأجاب محمود إسماعيل : « الصيد كل الصيد فى جوف الفراء » فتأكد الهلباوى من أن محمود إسماعيل يعرف أسماء الجناة . . واعترف نجيب الهلباوى فى محضر التحقيق بأنه بعد خروجه من السجن قابل النقراشى ، فعرض

عليه النقراشي وظيفة مدرس بالمدارس الإبتدائية ببنى سويف . فرفض هذه الوظيفة وغضب . . وفى هذه الفترة اتصل الهلباوى بإنجرام بك وكيل الحكمدار . . والثابت أن إنجرام بك كان يعمل فى المخابرات البريطانية فى ذلك الوقت . . وكل هذه أدلة ، لا تقبل الشك ، على الاتصال بين المخابرات البريطانية وبين نجيب الهلباوى ، والاتصال بين نجيب الهلباوى وشفيق منصور . . ولكن لابد من وثيقة تثبت مدى الصلة التى كانت بين نجيب الهلباوى وشفيق منصور قبل حادث السردار ، هذه الصلة التى مكنته من إقناع شفيق بأن قتل السردار هو عمل ضرورى وهام لمصلحة الوطن .

السر الهام !

إن بين يدىّ هذا الدليل . وهو صفحة من مذكرات عريان سعد صديق شفيق منصور ، وعضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ؛ والذى ألقى القنبلة على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء . والذى كان يتردد يوميا على مكتب شفيق منصور فى الشهور السابقة لمصرع السردار .

كتب عريان يوسف سعد يقول بالحرف الواحد فى مذكراته : « عندما أفرج سعد زغلول عنى مع المسجونين فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ ، عرفنى زميلى فى الزنزانة « بليمان طره » محمد شمس الدين الذى اشترك فى محاولة اغتيال السلطان حسين فى رأس التين بالاسكندرية ، عرفنى بشفيق منصور المحامى فى مكتبه بباب الخلق أمام دار الكتب . وهناك رأيت محمد نجيب الهلباوى ، زميلى أيضاً فى الزنزانة بليمان طره ، وكان محكوما عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فى تهمة محاولة اغتيال السلطان حسين أيضاً . وكلما زرت شفيق منصور كنت أجد هناك نجيب الهلباوى ، الذى توثقت العلاقة

بينه وبين شفيق منصور ، وكان شفيق يعطف عليه ويحاول إلحاقه بإحدى الوظائف ، وكان العائق فى سبيله أنه غير حاصل إلا على الشهادة الابتدائية . وعرف شفيق منصور ، محمد الهلباوى بصديقه محمود إسماعيل الذى كان يتردد كثيراً على مكتب شفيق . وكان نجيب الهلباوى يشكو من حالته المالية باستمرار ، حتى أخذه محمود إسماعيل وقدمه لترزيه ، وضمنه فى صنع بدلة ، ودفع له القسط الأول من ثمنها وقدره خمسون قرشا . ولاحظت أن نجيب الهلباوى فى هذه الاجتماعات كان أكثر الموجودين حماسا ضد الإنجليز . وكان شفيق منصور يهدئ نجيب الهلباوى باستمرار ، وكان شفيق يصحب نجيب الهلباوى أحيانا إلى منزله لتناول العشاء ، أو الغداء . وكان يتصادف فى أثناء وجود نجيب الهلباوى ووجودى أن يحضر محمود راشد وعبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت وبعض العمال الذين أعدموا فى حادث السردار ، وكان شفيق يأخذ كلا على حدة فى نفس المكتب . ويحادثه على انفراد . وكنت أذهب يوميا تقريبا إلى مكتب شفيق منصور . وكنت أجد نجيب الهلباوى غالبا هناك ، باعتباره أحد الأبطال الحوادث السابقة . وهى محاولة اغتيال السلطان حسين » .

انتهت مذكرات عريان يوسف سعد .

* * *

وهذا دليل قاطع على أن محمد نجيب الهلباوى لم يبع أصدقاءه بعد مصرع السردار ، بل إنه باعهم قبل ذلك بشهور ، باعهم بعد أن خرج من السجن مباشرة ، معولا على الانتقام من قادة الجهاز السرى الذين أصبحوا وزراء ووكلاء وزارات ونواباً ، بينما هو لا يجد وظيفة ، وعلم عملاء المخابرات البريطانية بسخطه فضموه على الفور إلى جهازهم ، وطلبوا إليه أن يمضى فى التظاهر بالفقر وبالحرمان حتى لا يلاحظ عليه زملاؤه مظاهر النعمة المفاجئة ! . . وطلبوا إليه أن يجمع معلومات لهم عن

الجهاز السرى للثورة ، لأنهم كانوا يعلمون أن بقاء سعد فى الوزارة عملية مؤقتة . وطلبوا إليه أن يوثق علاقته بشفيق منصور ، ثم عندما وضعت خطة التخلص من سعد زغلول ، كان دور نجيب الهلباوى سهلا ! إن الأمر لا يحتاج إلا إلى عود ثقاب ، تماما كما حدث فى حريق ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، .وأشعل نجيب الهلباوى عود الثقاب بجوار شفيق منصور ، وهو رجل قابل للاشتعال ، ومن هنا كان الانفجار الكبير! .. وكل هذا يدل على أن نجيب الهلباوى هو مستر H اليد الخفية وراء فكرة قتل السردار! .. ولكن سعد زغلول يعتقد أن وراء فكرة قتل السردار مستر H آخر ! . . وأن مستر H الجديد لايعمل لحساب المخابرات البريطانية ، وإنما يعمل لحساب القصر . . ومستر H الجديد هو حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة فى تلك الأيام ! واسم « حسن » يبدأ بالإنجليزية بحرف H . .

إن سعد زغلول فى مذكراته يعتقد أن حسن نشأت كان على صلة وطيدة بعبد الحليم البيلى ، وهو أحد قادة الجهاز السرى ، وكان عضواً فى الوفد ، وهو فى الوقت نفسه صديق حميم لشفيق منصور ، وحدث عند استقالة سعد زغلول بعد الإنذار البريطانى أن فوجئ سعد زغلول بأن عبد الحليم البيلى استقال من الوفد ، واشترك فى إنشاء حزب الاتحاد ، وهو حزب القصر الذى أنشأه الملك لمحاربة سعد زغلول ! وكان عبد الحليم البيلى من أخلص رجال ثورة ١٩١٩ ، وقد اشترك فى الجهاز السرى اشتراكاً مباشراً ، وقد يكون اقتنع من نشأت بأن قتل السردار هو عمل وطنى ، ولهذا أقنع به شفيق منصور ! وكان هذا اللغز يحير سعد زغلول . . ويحسن أن نترك مذكراته تشرح هذه الحيرة !

كتب سعد فى مذكراته يقول : « يوم الجمعة ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ : فى جرائد الصباح اليوم خبر القبض على النقراشى وماهر ، فاستأت له ، وعلمت أن شفيق

منصور كتب عريضة يقول فيها إنه يريد مقابلة النائب العمومى ، ليبدى له أقوالا ، بحضور محاميه إبراهيم الهلباوى وعبد الملك حمزة ، وأن شفيق منصور قال للنائب العام إنه استأذن ماهر والنقراشى فى قتل السردار ، فوافق الأول ولم يوافق الثانى ، وأنه تبعا لذلك ، ولأن هناك شبهات فى حوادث الاعتداءات الأخرى تقرر القبض عليهما . وأخبرنى بعضهم نقلا عن مستر (ديليني) — مدير شركة روتر — أن هذا القبض كان منويا من عدة أسابيع ، وأنه ليس ببعيد أن يقبض على (عبدالحليم) البيلى . قيل لى إن النائب العمومى يقول إن جهة حسن نشأت باشا (القصر الملكى) بعيدة عن التهمة ، وأنه مما يؤخذ على (أحمد) ماهر أنه عقب أن بلغه خبر الاعتداء على السردار ، نزل مع شفيق منصور ، وتوجها معا فى عربة واحدة ، إلى سان جيمس ، من غير أن يعطفا على وزير الداخلية الذى كان منهمكا فى الواقعة ، والاستدلال على الجناة . (ملحوظة : كان أحمد ماهر يومها وزيرا للمعارف فى وزارة سعد زغلول) . لماذا نشرت جرائد الصباح خبر القبض السالف ذكره ، مع عدم ذكر شىء عن سببه ، ولم تذكر شيئاً عن إشاعة خبر القبض على عبد الحليم البيلى » ؟ . . . هذا ما كتبه سعد زغلول ..

* * *

ولقد كان المرحوم الأستاذ عبد الله حسين الصحفى والمحامى يحضر محاكمة أحمد ماهر ، وفى الأوراق التى تركها عندى من مذكراته يقول : « حين قدم النائب العمومى محمد طاهر نور المتهمين فى حادث مقتل السردار إلى محكمة الجنايات فى عام ١٩٢٥ قال : إن أحمد ماهر — كوزير للمعارف فى وزارة سعد زغلول — خالف مبدأ التضامن بعدم ذهابه للإشراف على التحقيق فى الحادث ، فلما مثل أحمد ماهر أمام محكمة الجنايات فى سنة ١٩٢٦ تكلم بأعلى صوته قائلا : إن النائب العام

لا يفهم معنى التضامن الوزارى ، إذ ليس من شأن التضامن الوزارى أن يقوم وزير المعارف بعمل وزير الداخلية أو المحقق .

وكانت لهذه الشجاعة ضجة كبيرة » !

القبض على حسن كامل الشيشينى

ثم كتب سعد يقول : السبت ٢٣ مايو سنة ١٩٢٥ : كذبت الجرائد خبر القبض على عبد الرحمن البيلى وأخيه (عبد الحليم البيلى) ولكنها نشرت خبر القبض على حسن كامل الشيشينى المدرس فى مدرسة التجارة العليا وصديق حميم للدكتور ماهر . كان قيل لى عن النائب العمومى أنه ينوى تأجيل محاكمة المتهمين فى قضية السردار ، إن طال التحقيق ، فإن لم يطل ، نظرت القضية فى يوم ٢٦ مايو المحدد لها . ولكن الجرائد نشرت اليوم أنه لا يحصل تأجيل ،وهذا يدل على أنه لاأهمية لاتهام المعتقلين حديثا فى قضية السردار ، والله أعلم » .

وخبر القبض على الدكتور حسن كامل الشيشينى الذى أشار إليه سعد زغلول فى مذكراته أثار ضجة كبرى . . فإن أحداً لم يخطر له يومها أن هذا الرجل الطيب ، الذى لا يكف عن الصلاة والعبادة ، والذى يبكى إذا رأى فرخة تذبح أمامه ، هو عضو فى الجهاز السرى للثورة !والواقع أنه كان من أهم أعضاء الجهاز السرى ؛ وقد روى لى المرحوم محمد عوض جبريل المحرر بأخبار اليوم ، وقد كان عضوا فى الجهاز السري فى ثورة ١٩١٩ ، أنه لم ير فى حياته رجلا بقوة أعصاب كامل الشيشينى . . وقال : « حدث فى أثناء الثورة أن كنا نحمل قنابل للقيام بعملية معينة ، وكان حسن كامل الشيشينى يحمل القنابل فى سبت مغطى بفوطه ، وأمام البنك الأهلى فى شارع قصر النيل رأينا جندى البوليس الواقف أمامنا ينظر إلينا، واضطربت

أنا ، وإذا بحسن كامل الشيشيني يتقدم إلى الجندى ويضع السبت أمامه ويقول له : (وحياة أبوك ياعسكرى تأخذ بالك من السبت حتى أربط الجزمة) . . ثم اتجه إلى جائط البنك واستند إليه ، وربط حذاءه ، ثم عاد إلى العسكرى وشكره شكراً مستفيضا ، ثم حمل الشيشيني السبت ، ومضى فى طريقه وأنا أكاد أقع على الأرض من الفزع ! » .

* * *

وكتب سعد زغلول فى صفحة ٢٨٣٦ من مذكراته يقول :

الأحد ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ : روى عن (ديليني) — مدير شركة روتر — أن شفيق منصور اتهم النقراشي وماهر بالاشتراك معه فى حادثة السردار ، وروى عن توفيق دوس أن (شفيق منصور) استشار الاثنين فلم يوافقا على ارتكاب الجريمة، لأنها تضر بالوزارة السعدية . ولكن كلا من الروايتين تخالف مارواه النائب العمومى . ونقل عن توفيق دوس أيضا، أن عبد الحليم البيلى هرب من الآستانة، ولكن الراوى نقل هذا الخبر بصيغة التضعيف » .

ويبدو هنا — من اهتمام سعد زغلول بالاتهام الموجه إلى ماهر والنقراشي بأنهما عرفا بالحادث قبل وقوعه — أنه هو شخصيا لم يعلم به . . ولكن يظهر أيضا أن سعد زغلول كان يشك كثيراً فى أن لماهر والنقراشي علاقة بحادث السردار ، بدليل اهتمامه الشديد بهما ، وحرصه على أن يكتب عنهما كل يوم فى مذكراته ويتتبع أخبارهما ، ويتقصى أسرار التحقيق معهما . ولقد كان سعد زغلول يشعر أن الغرض من اتهام أحمد ماهر والنقراشي فى قضية السردار ، هو أن يعتبر الإنجليز سعد زغلول مسئولا عن هذا الحادث ، ويبرروا به الإنذار البريطانى ، والإجراءات التى اتخذت ضد

مصر لهذا السبب . . فبراءة ماهر والنقراشي من حادث السردار هي في الواقع براءة لسعد زغلول ، وبراءة لحكومته ، وقطع للطريق على الملك واللورد ألانبي اللذين كرسا كل جهودهما لإلصاق التهمة بسعد زغلول ! وفي الوقت نفسه كان اهتمام سعد زغلول موجها إلى أنباء عبد الحليم البيلي ، لأنه يرى أنه الخيط الذي يوصل لحسن نشأت ، ومن حسن نشأت إلى الملك . . ثم عاد سعد زغلول يكتب في مذكراته :

«الاثنين ٢٥ مايو سنة ١٩٢٥ : وزعت النيابة أمس على المحامين في قضية السردار ملحق تحقيق ورد فيه — على ما روى أحمد سابق المحامي — أن شفيق منصور قرر أنه كان يفتكر أن القتل السياسي مفيد ، ولكنه رجع الآن إلى رشده ، وافتكر أنه مضر ، ولذلك هو يقول الحق ، وكل ما يعرفه منه . ذلك أنه وأصحابه افتكروا أولا أن يفتكوا بوكيل حكومة السودان هنا ، ولكن أحمد ماهر رفض أن يقر هذه الفكرة ، فأهملت . ثم افتكروا بعد ذلك في قتل السردار ، فوافق . وذكر (شفيق منصور) اسم حسن كامل الشيشيني ، كما أقسم أن الوفد لادخل له في الجريمة ، وأصر على قوله في مواجهة ماهر . ولاحظ النائب العام في ذيل محضر التحقيق أن شفيق (منصور) تناقض في اعترافاته . قال الراوي : إن النائب (العمومي) قرر حفظ الدعوى بالنسبة لماهر وصاحبه . واليوم تنكشف حقيقة ذلك التحقيق التكميلي ، في المعارضة التي قدموها بطلب الإفراج (عن ماهر والنقراشي) . قال لي النحاس باشا ، الذي دافع في طلب الإفراج عنهما ، ما يؤيد ذلك ، وزاد عليه أن شفيق منصور قال إن النقراشي صرخ ، ورفض من أول الأمر أن يسمع كلاما في خصوص هذا الإجرام : رفضا باتا . ولكنه (شفيق منصور) قال في الوقت نفسه إن اللجنة العليا المكونة للإجرام كانت منه ومن ماهر والنقراشي ، وقد رفض طلب الإفراج . وأكد

النائب العمومى للنحاس باشا أن القضية حفظت بالنسبة لاشتراكهما فى قضية السردار نهائيا ، ولكنهما يلبثان فى السجن لأن عليهما شبها قوية فى غيرها ، وعلى الخصوص ماهر ، وأنه لا يقدمهما للمحاكمة إلا إذا قامت أدلة قاطعة عليهما . وهو يكذب ما روى عن على ماهر (باشا) أنهما سيفرج عنهما حالا . ولكن الأمر غريب فى بابه وغير مفهوم ، لأنه إذا كان القبض عليهما حصل بسبب اتهام شفيق منصور ، لا بسبب التهم القديمة ، فلماذا لا يفرج عنهما بعد ظهور عدم ثبوت هذا الاتهام ؟ ولماذا لم يصدر النائب (العمومى) أمرا بانتهاء التحقيق ، وحفظ القضية بالنسبة إليهما ؟

وقد زعم (النائب العمومى) فى حديثه مع النحاس باشا أنه كلف وكيل النيابة الذى ترافع فى المعارضة أن يعلن فى جلستها حفظ القضية . فإذا كان هذا التكليف صحيحا ، فلماذا لم ينفذه ذلك الوكيل ؟ لماذا عارض فى الإفراج لأسباب ترجع إلى قضية السردار ، ولا تمس القضايا القديمة ؟ لماذا اكتفى (النائب العمومى) بهذا التكليف دون إصدار أمر كما هو القانون ؟ ولماذا كانت المعارضة فى الإفراج مبنية على أسباب راجعة إلى تلك القضية (قضية السردار) دون غيرها ؟ ثم لماذا التنبيه بأن تكون الجلسة فى المعارضة سرية ، ومنع الجرائد من أن تنشر شيئا عنها ، وعن التحقيق التكميلى ؟ لماذا كل هذا ، مما جعل البعض يظن أن القصد بهذا الاعتقال هو تحويل الرأى العام عن الوجهة التى اتجه إليها عقب نشر التحقيقات . وقد حكى لى النحاس ملخص مرافعته ، فشعرت أن من شأنها أن تثير عاطفة الخصوم ، وتدفعهم إلى زيادة الكيد والتنكيل . وقد أخبرنى محمد محمود خليل أنه كان عند على ماهر (وزير الحقانية) اليوم فى وزارته . . ويقول أنه ينتظر الإفراج عن أخيه من وقت إلى آخر ، ولكن يظهر أن الإنجليز لا يريدون ذلك ، والله أعلم . .

٢٨ مايو سنة ١٩٢٥ :

صدرت جريدة « السياسة » اليوم كلامها عن المحاكمة في قضية السردار بجملة أشارت فيها إلى ما ذكره وكيل مكتب شفيق منصور ، الذى تعين فى هذه الوظيفة وهو فى الحقيقة مخبر سرى ، من أن عبد الحليم البيلى كان يتردد على مكتب شفيق مع إبراهيم موسى أحد المتهمين ، حيث يدخلان فيه المتهمين معا ، ويخرجان معا من باب خلفى . إشارة تستلفت الأنظار ! . . وقيل إن مكاتب التيمس أبرق إلى جريدته يقول إن من الغرابة أن يعين ذلك البيلى فى سفارة أنقرة ، فى الوقت الذى وجهت إليه التهمة فى قضية السردار . فإن صح ذلك كان مجموع هذا دليلا على أن القصد هو التهديد للوصول إلى غرض من السراى ، وربما كان الغرض استبقاء (الوزراء) الدستوريين فى الوزارة ، أو عدم حرمانهم من أن يكون لهم ممثلون فى الوزارة الجديدة ، إذا سقطت كما هو مشاع .

يوم ٢٩ مايو سنة ١٩٢٥ :

« نشرت أغلب الجرائد أمس واليوم مرافعة النائب العمومى . وقد اشتملت على عدة عبارات تكلم فيها عن فظاعة الجناية ، وضررها بالبلاد وسمعتها ، ولكنه تطرق إلى الاستشهاد بأقوال بعض الجرائد الإنجليزية الحاقدة المتحاملة ضد المصريين . وأشار فى أثناء كلامه ، فى غير تطويل ، إلى أن هناك هيئة قائمة بذاتها ، مؤلفة لارتكاب الجرائم السياسية ضد الإنجليز ، ومن يخالف رأيها من الوطنيين ، وأن منشورات هذه الهيئة توزع على أعضاء مجلس النواب والوزراء ، ومكتوبة بعبارات فى غاية الشدة ، تحذرهم فيها من التهاون بمصالح البلاد ، ولا ينبغى أن يركنوا إلى

التفاف الملتفين ، وهتاف الهاتفين ، وأن من فوقهم رقباء أشداء، يحصون عليهم كل صغيرة وكبيرة ، وأن هؤلاء الرقباء هم الأبطال فى الحقيقة ، وهم الذين تقوم النهضة على أكتافهم ، ولا يقصدون تظاهراً ، ولا جزاء ولا شكوراً ، بل خدمة البلد دون غيرها . ولكن النائب العمومى كان فى قوله ، وفى تحقيقاته ميالا لئلا يكشف التحقيق عن إدانة البيلى ، والجهة التى ينتمى إليها (القصر الملكى) .وكان فى كلامه عن أحمد ماهر غير خال من الغرض ، كما كان فى نفيه التأثير على شفيق (منصور) واستدراجه إلا اتهاما له كذلك . ولم يعلن براءة النقراشى من الاشتراك فى مقتل السردار ، بغير الإشارة إلى ما ورد على لسان شفيق من أنه رفض موافقته عليها . ومما يؤيد عدم خلوه من الغرض أنه لم يفرج عنهما ، مع أن سجنهما كان على أثر اعتراف شفيق (منصور) فى ٢١ مايو . ويؤخذ على المحكمة عدم توسيع المجال للمتهمين فى الدفاع عن أنفسهم ، واستعجالهم ، واستعجال محاميهم ، ومنعها لهم من الكلام عن المؤثرات التى زعموا أنها استعملت ضدهم . وكان النائب العمومى ينبرى لمنعهم ، فتوافقه المحكمة . وقد منعت أحد المحامين من مناقشة اعتراف بعض المتهمين على موكله، بحجة أنه لايدرى إذا كانت المحكمة ستأخذ بهذا الاعتراف ضد موكله . وقالت إنه إذا حصل ذلك يكون وجها للنقض والإبرام . يؤخذ من ذلك أنها لاتريد أن تدين متهما باعتراف متهم آخر . وهذا وجيه وعادل . خصوصا إذا كان اتهام الغير لم يحصل إلا بعد اعتراف المتهم على نفسه بزمن . فإن حصوله بعد هذا الاعتراف يتطرق الشك فيه . ويجعله مشبوها .

٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ :

أخبرنى أمين يوسف أنه تقابل أمس مع مستر ديليني (مدير شركة روتر) فأخبره هذا أنه لابد من الحكم بإعدام محمود إسماعيل ، وإذا برأته المحكمة فإن السلطة الإنجليزية تقبض عليه ، وأن أحمد ماهر عليه شبهات كثيرة فى الحوادث السابقة .

تابع ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ :

يقولون إن أحمد ماهر كان قبل تعيينه وزيراً حاقداً على الوفد ، كما كان شفيق منصور يطمع فى وظيفة . ولقد جاء فى كلام هذا الأخير (شفيق منصور) فى التحقيق أن حادثة السردار وقعت فى وقت كان يتعشم أن يتعين سكرتيرا للوفد ، ثم وزيرا ! ولكن لا أدرى من أين أتى له هذا الأمل ، ولم يكن عضوا بالوفد ، ولا يتعين السكرتير إلا من بين الأعضاء .

تابع ٣٠ مايو سنة ١٩٢٥ :

قال لى سينوت حنا (عضو الوفد) أن مصطفى حنفى (الأفوكاتو العمومى) أكد له أن لاشىء على أحمد ماهر والنقراشى ، وأن حبسهما مسألة وقتية ، وفهم من هيئة كلامه أن هذا الحبس وقع بضغط ، وقال له إنه تقابل مع على ماهر (وزير الحقانية) فرآه واجما ، فأكد له أن لا شىء على أخيه ، وأنه سيطلق سراحه عما قليل .

أول يونيو سنة ١٩٢٥ :

قرأت مرافعة إبراهيم الهلباوى فى قضية السردار ، فوجدته قد خرج فيها نوعا عن حد الدفاع عن ذنوب شفيق منصور إلى اتهام غيره ، وكان لئيماً فى إشارته إلى أحمد ماهر ، فإنه قرر فى أذهان القضاة أن شفيق (منصور) لم يقل عنه إلا تقريرا لحقيقة يعلمها ، ولم يكن موعزا له ، ولا ينبغى له الإيعاز ، فإن بينه وبين أحمد ماهر صداقة أخوية . وأشار إلى تقرير شفيق منصور الذى قدمه فى يوم ١٣ أبريل واتهم فيه كثيرين. ولكن النائب العمومى لم يشر إليه فى مرافعته، وإن كان أشار إليه فى ملاحظة أثبتها فى محضر التحقيق ، وأورد فيها أن شفيق منصور عدل عن هذا الاتهام فى يوم ١٤ أبريل . حمد الله أحمد مصطفى المحامى — فى دفاعه عن بعض المتهمين فى قضية السردار — على أن بين القضاة قاضيا إنجليزيا اوذكر الهلباوى فى مرافعته أن المصريين يقابلون إحسان الإنجليز بالإساءة ، وذلك بمناسبة ما أبداه بعض المتهمين ، من أن رئيسه الإنجليزى كان يعطف عليه .

٢ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« حكمت محكمة جنايات مصر اليوم بإحالة أوراق القضية على المفتى ، وتأجل القرار النهائى إلى يوم الأحد القادم » .

تابع ٢ يونيو سنة ١٩٢٥ :

نظر اليوم القاضى فى معارضة ماهر والنقراشى ، ورفضها ، ومع كون حبسهما كان على ذمة قضية السردار ، فإن النيابة زعمت أنه كان بسبب قضايا القتل السابقة . ولم يقم ضدهما أى دليل سوى قول شفيق منصور .

٤ يونيو سنة ١٩٢٥ :

رأيت الليلة مناما أزعجني كذلك بعد تيقظي ؛ لاعتيادي أن يقع مكروه بعده . فاللهم الطف فى قضائك ، وخفف من بلائك . ولقد رفت العين اليمنى رفا شديداً ومتواصلا ، بعد الاستيقاظ ، فأدعو الله أن يكون هذا بشير خير . لعنة الله على مكاتبي الجرائد الإنجليزية هنا ، وأخصهم مكاتب جريدة التيمس . فإنهم يخترعون الأكاذيب ، وينشرونها فى جرائدهم . وآخر ما نشره الأخير من الأكاذيب أن شفيق منصور كان عضوا فى الوفد . وأنى كنت أجله وأحترمه إلى حد أنى كنت أريد تعيينه مديراً للأمن العام . لأن شفيق منصور المذكور لم يكن عضوا بالوفد ، ولكنه كان من هيئة النواب الوفدية ، وفرق بين الاثنين . ولأنى لم يكن لى به علاقة خاصة . ولا اختلاط خاص . ومارشحته لأية وظيفة كانت . وإشاعة ترشيحه لهاته الوظيفة كانت شاعت فى بعض الصحف غير الوفدية . وتكذبت يومها رسميا ، بإعلان أبداه وزير الداخلية على جمهور من الناس ، ونشرته جريدة المقطم فى حينه .

وقد تكرر نشر هذا التكذيب ، ولكن مكاتب (جريدة) التيمس يصر عليها . لعنة الله عليه !

* * *

« قاتل الله الدستوريين . ما أفسد ضمائرهم ؛ وأخبث سرائرهم ، وأشد جرأتهم على الدس والنميمة ، وتلفيق التهم الباطلة . فقد قرأت اليوم فى تعاستهم (وهكذا كان يسمى جريدة السياسة) جملة لمكاتبها فى الإسكندرية يتهمنى فيها بمشايعة الشيوعية وبذر بذورها فى نفوس العمال ، ولم يذكر أن وزارة الشعب كانت أشد على الشيوعيين .

وأنها أرسلت الكثير منهم إلى القضاء . ما أتعس حال الوفد الآن . فإن كل رجاله اليوم تمر بما تحت الاتهام الباطل . فماهر والنقراشي تحت تهمة الاشتراك في القتل السياسي . وحمد الباسل باشا (وكيل الوفد) تحت تهمة النصب . وأنا والنقراشي وماهر تحت تهمة التحريض على التخريب . وكلنا تحت تهمة تشجيع الشيوعية ، وترويج مبادئها . اللهم إن هذا باطل لا يرضيك . اللهم اكشف الحق . ولا تدع للظالمين سبيلا مع الآمنين .

تابع ٧ يونيو سنة ١٩٢٥ :

صدر اليوم الحكم في مقتل السردار . قاضيا بإعدام كل المتهمين الثمانية . أما سواق الأتومبيل فالسجن سنتان مع الشغل . وعند افتتاح الجلسة طلب وهيب دوس (المحامى) الكلام ، لأن المحكمة خرجت عن اختصاصها بعد إصدار الحكم في الجلسة التالية ، فلم يصغ الرئيس إليه وقال : أمامك النقض والإبرام ، كما قال إن شفيق منصور قدم للمحكمة عريضة يطلب فتح باب المرافعة ، ورفضتها المحكمة . وقيل إن (إبراهيم) الهلباوى (محامى شفيق منصور) صرح في محفل أنه لابد من العفو . وأنه ذهب مع إسماعيل صدقى (وزير الداخلية) إلى نادى محمد على . ويظهر أنهم يدبرون مناورات بقصد التشويش ، ولكن لم يعد الحق خافيا ولا الظروف تسمح بألاعيبهم .

* * *

انتهى ما كتبه سعد عن حادث مصرع السردار . إن قراءة مذكرات سعد زغلول في تلك الفترة تدل على أنه كان يتتبع يوميا قضية ماهر والنقراشي وزملائهما ، وكان يتصور أن نتيجة التحقيق ستثبت أن الملك فؤاد هو الذى دبر اغتيال السردار !.

ولكنه لم يكن يعرف أن الإنجليز كانوا يريدون أن يثبتوا شيئاً أهم كثيراً من اغتيال السردار ! وأنهم لم يكونوا يريدون إعدام احمد ماهر والنقراشى فقط .. بل كان الاتجاه هو إعدام سعد زغلول نفسه ! إن المذكرات المقبلة فيها فصل جديد من القصة .

أهلا مستر « ه »

عميل المخابرات البريطانية !

فرح اللورد ألانبي المندوب السامى البريطانى . عندما قدم له الأميرالاى إنجرام بك المظروف المغلق الذى فيه رؤوس أحمد ماهر والنقراشى .. وسعد زغلول! ويقول موظفو دار المندوب السامى الذين شهدوا ذلك اليوم . إن هذا الفيلد مارشال الوقور قفز من مقعده كأنه كسب أكبر معركة حربية فى حياته ! كان المظروف يحوى ترجمة إنجليزية لاعترافات شفيق منصور بعد الحكم عليه بالإعدام ، قدمها إنجرام بك بصفته أولا موظفا فى المخابرات البريطانية إلى فخامة المندوب السامى ! وبعد ذلك بثمان وأربعين ساعة . قدم اللواء رسل باشا حكمدار العاصمة هذه الاعترافات إلى النائب العام محمد طاهر نور باشا ! ولم تكن هذه الاعترافات خاصة بقضية السردار فقط ؛ بل إنها أيضا كشفت الستار عن جميع الأجهزة السرية التى قامت فى مصر منذ ١٩٠٧ حتى مصرع السردار عام ١٩٢٤ . إنها حوت أسماء أعضاء الجمعية السرية التى تألفت فى عام ١٩٠٦ . وكيف تم اغتيال بطرس غالى باشا رئيس الوزراء ، وكيف قام إبراهيم الوردانى باغتياله ! وفيها أسماء أعضاء الجمعية السرية التى دبرت فى عام ١٩١٢ مؤامرة لاغتيال الخديو عباس . واللورد كتشنر نائب الملك . ومحمد سعيد باشا رئيس الوزراء ! وفيها أسماء الذين دبروا مؤامرة

اغتيال السلطان حسين فى عام ١٩١٥ . وفيها أسماء أعضاء الجهاز السرى للاغتيالات فى ثورة ١٩١٩ . وكيف كان يقرر اغتيال رؤساء الوزارات والوزراء الذين يتعاونون مع الحماية البريطانية والإنجليز ! وفيها أسماء قيادة جهاز الاغتيالات . . وفيها أسماء الذين بحثوا فكرة اغتيال السردار . . والذى يقرأ اعترافات شفيق منصور ، ويعرف هذا الرجل الكتوم ، لابد أن يستنتج أنه تعرض لتعذيب هائل حتى فتح فمه ، وكشف الستار عن جميع أجهزة الثورة السرية ! وهو التقرير الذى كتبه شفيق منصور ، وأبلغه اللواء رسل باشا حكمدار بوليس مصر إلى النائب العام فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٢٥ . ولقد فشل جهاز المخابرات البريطانى فى معرفة هؤلاء الرجال ، وفى معرفة الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ منذ قيامها إلى ذلك اليوم المشئوم فى شهر يونيو سنة ١٩٢٥ . إن ثورة ١٩١٩ ضربت أمثلة رائعة فى الكتمان . . لم يستطع الإغراء أن يؤثر فى الفقراء والعمال الذين كانوا أعضاء فى هذا الجهاز السرى ، ومنهم النجار ، والحداد ، والموظف الصغير ، والطالب ، والتاجر ، والصيدلى ، والأزهرى فلم يحدث – إطلاقا – طوال الثورة أن أحد أفراد الجهاز السرى فتح فمه بكلمة ! . . وقد كان مرتب بعض العمال الذين يعملون فى الجهاز السرى سبعة قروش فى اليوم ، وكان مرتب بعض الموظفين ستة جنيهات وسبعة جنيهات . . وإننى أنقل هنا – على سبيل المثال – بعض البلاغات التى كانت السلطة البريطانية تصدرها ، وكانت وزارة الداخلية هى التى تتولى إذاعتها .

خمسة آلاف جنيه !

فى ١٩ فبراير سنة ١٩٢٢ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمى التالى : « إن مكافأة قدرها خمسة آلاف جنيه ستمنح للذين يرشدون إلى قاتل المستر براون رئيس الإدارة بوزارة المعارف ، والمستر جوردان المهندس بمصلحة السكة الحديد ، وإلى مطلقى الرصاص على المستر بنش الموظف بالمصلحة أيضاً ، أو الذين يعلمون أية معلومات تؤدى إلى اكتشاف مرتكبى هذه الجرائم . ويجب تقديم هذه المعلومات لجناب حكمدار بوليس العاصمة » .

ولم يتقدم أحد . . واستمرت الاغتيالات !

٢٠٠٠ جنيه ونخفى اسمك !

فى يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمى التالى : « ليكن معلوما لدى الجمهور أنه يمنح مكافأة قدرها ألفا جنيه مصرى لأى شخص يعطى معلومات توصل لضبط وإدانة الفاعل فى حادثة قتل البكباشى كيف . وهذه المعلومات يمكن إرسالها بطريق البوستة باسم جناب حكمدار بوليس العاصمة أو مدير الأمن العام ، أو يمكن المقابلة ، والتبليغ عنها شفويًّا بصفة سرية . وفى كل الحالات يبقى اسم المبلغ سرًّا مكتومًا ، ولا يصرح به لأحد مطلقا بغير رضاء المبلغ . وستمنح أيضاً مكافآت بسخاء لمن يعطى معلومات عن حيازة الريفولفرات (المسدسات) أو الطبنجات المتحركة « أوتوماتيك » بدون رخصة ، ولا نصرح بأسماء المبلغين كذلك . وكل شخص يساعد البوليس فى ضبط الفاعلين فى حوادث القتل المشار إليها وقت ارتكاب الجريمة سيكافأ مكافأة حسنة جدا » .

ولم يتقدم أحد . . واستمرت الاغتيالات !

وخمسة آلاف جنيه . . أيضاً !

فى يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٣ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمى التالى :
« تعطى مكافأة قدرها ٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيه) لمن يقدم معلومات تؤدى إلى إلقاء القبض والحكم على الشخص أو الأشخاص الذين لهم علاقة بمقتل حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل بك زهدى أو بمقتل المستر روبسون . والمخابرة تكون مع جناب حكمدار بوليس العاصمة ، أو مدير القلم المخصوص بإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية . إما شخصيا أو بالمكاتبة . وكل من يقدم هذه المعلومات يكون مشمولا بالحماية التامة » .

ولم يتقدم أحد.. واستمرت الاغتيالات !

وعشرة آلاف جنيه . . أيضاً !

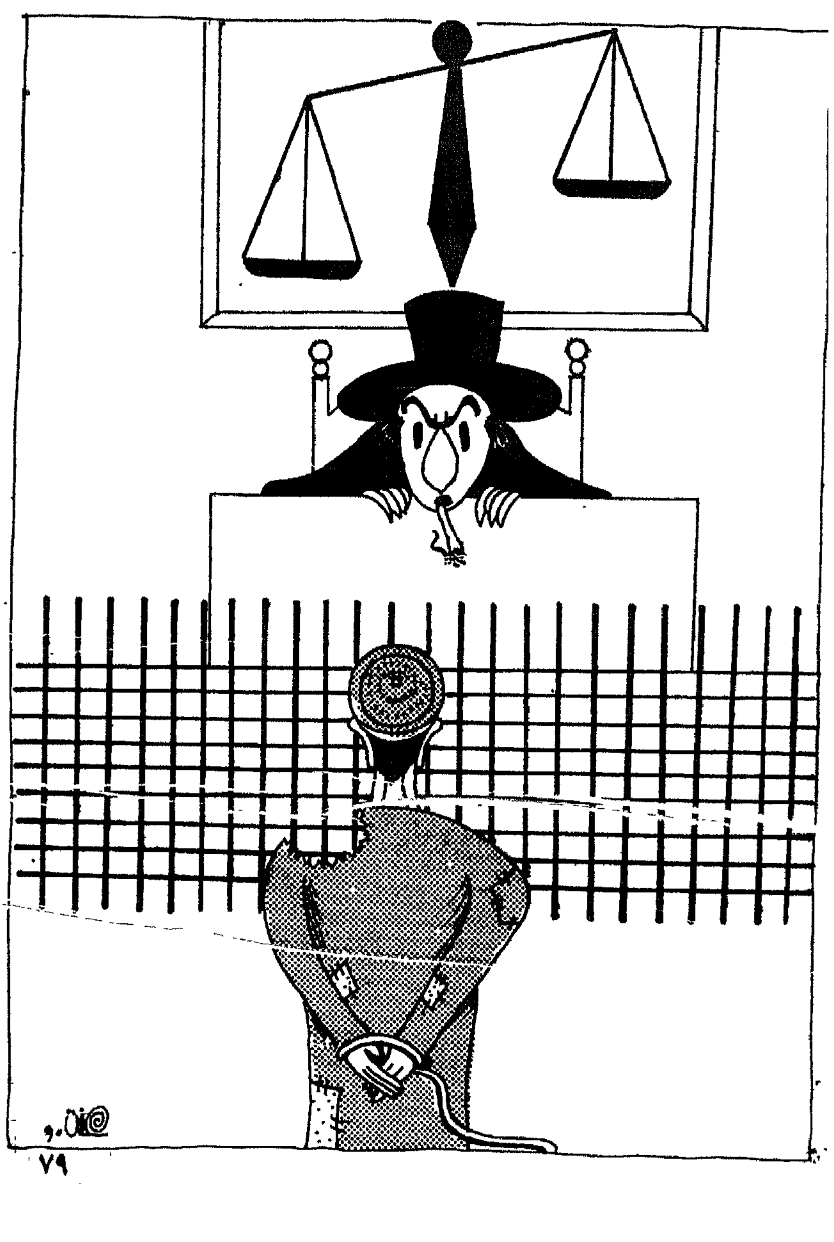
فى يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٣ أصدرت وزارة الداخلية البلاغ الرسمى التالى :
« تمنح مكافأة قدرها عشرة آلاف جنيه ، لمن يعطى معلومات توصل لضبط وإدانة الشخص أو الأشخاص الذين لهم علاقة بأية حادثة من حوادث إلقاء القنابل التى ارتكبت فى جزيرة بدران وشارع نوبار أو بحى الأزبكية (على قيادة الجيش البريطانى فى مبنى فندق إيدن بالاس) . وكل من يقدم معلومات عن هذه الحوادث يكون فى حماية تامة . ويجب إعطاء هذه المعلومات إلى جناب حكمدار بوليس العاصمة . وفى حالة وقوع أية حادثة من حوادث الاعتداءات المماثلة يمنح

مكافأة قدرها ألف جنيه . لكل من يتمكن من القبض على الجانى أو الجناة فى مكان الحادث أو بالقرب منه . »

ولم يتقدم أحد . . واستمرت الاغتيالات !

ثلاثة ملايين جنيه !

وقد اعترف اللورد أللنبى بأن المخابرات البريطانية أنفقت فى أثناء ثورة ١٩١٩ . وفى المدة ما بين نوفمبر سنة ١٩١٨ ومنتصف ١٩٢٥ حوالى ثلاثة ملايين جنيه فى مصر وحدها . وأنها لم تحصل فى طوال هذه المدة على خيط واحد يوصلها إلى الجهاز السرى للثورة ! . . ولقد كان الدكتور سيدنى سميث الطبيب الشرعى العالمى يعمل مع المخابرات البريطانية فى مصر . فى محاولة الكشف عن هذا الجهاز السرى ، وفى صفحة ٨٨ من مذكراته يقول بالحرف الواحد : « فى خلال الفترة بين ١٩١٩ و١٩٢٢ وقع حوالى ٣٠ حادث اغتيال على الموظفين الإنجليز فى مصر والضباط الإنجليز فى مصر، والجنود الإنجليز فى مصر بالأسلحة النارية . ووقعت خمس حوادث أخرى بإلقاء قنابل مصنوعة محليا . . ومع أن أكثر هذه الهجمات كانت تقع فى وضح النهار . وفى شوارع مزدحمة بالسكان . فلم يحدث مرة واحدة أن تقدم شاهد عيان واحد . للتعرف على أحد المشتبه فيهم . ولم يحاول أحد من الجمهور أن يساعد البوليس بأية طريقة ! . . وكان من الصعوبة بمكان إثبات أى جريمة من هذه الجرائم على أى فرد . ولم يحصل البوليس مرة واحدة على أثر واحد مفيد فى التعرف على القتلة » !



الذين تكلموا !

وليس معنى هذا أنه لم تحدث خيانة ، بل لقد حدثت بعض الخيانات ، ولكنها ليست من أعضاء الجهاز السرى نفسه ، وإنما من أشخاص يستعين بهم أعضاء الجهاز السرى ! وكان يحدث فى مثل هذه الأحوال أن تعقد المحكمة من أعضاء الجهاز السرى نفسه ، وتصدر حكمها ، وتنفذه فى الحال . وقد روى الدكتور سيدنى سميث قصة واحد من هؤلاء تكلم ! روى سيدنى سميث فى مذكراته صفحات ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ : أن إحدى الخلايا السرية قررت اغتيال مستر جابر أندرسون أحد كبار الموظفين فى الداخلية المصرية . وعهدت بدور معين إلى خادم الموظف الإنجليزى الكبير ، فى عملية الاغتيال . ثم علمت الخلية السرية أن هذا الخادم اتصل بالبوليس . . فقرر أعضاء الخلية الخلاص منه ، واستدرجوه إلى تلال المقطم ، حيث حاكموه ؛ ثم أعدموه بضربه على رأسه بقضيب حديدى ، وأخفوا الجثة فى كهف قريب .

* * *

وفى مذكرات حسنى الشنتناوى المحامى وعضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ يقول : « حدث فى عام ١٩٢٣ أننى كنت وزميلى الأستاذ محمد يوسف من سجناء قره ميدان ، محكوما عليه بالأشغال الشاقة فى قضية عبد الرحمن فهمى ، وكان قد مضى علينا فى السجن ٣ سنوات ، وحضرت ثلة من الجنود الإنجليز فى سيارة بوكس ، وأخرجونا من السجن ، وأخذونا معهم إلى وزارة الداخلية ، والقيود الحديدية فى أيدينا ، وكان على صدرى رقم السجن (٤٠٨) ، وصعدنا إلى الدور الذى به الوزير ، وفى أحد جوانبه إدارة التفتيش العام ، وأدخلونا واحدا واحدا — أنا وزميلى محمد يوسف الذى كان قد حكم عليه بالإعدام وعدل إلى السجن المؤبد — دخلت إلى حجرة بها

ضابط هو الضابط أحمد حمدى من القلم السياسى . وقد أصبح بعد بضعة أعوام مديراً لأمن جرجا . وفتح هذا الضابط محضرا يعرض علىّ فيه ١٠ آلاف جنيه وقال : « نريد منك أن تسرد لنا ما تعرفه عن نظير » . . ونظير هذا كان زعيم خلية فدائية ، وكان من سكان شارع محمد على ، وكنت أعرفه . فاعتذرت للضابط وقلت : ليس عندى معلومات ، وأضفت أنه سبق أن قلت فى التحقيق الذى أجرى معى فى سنة ١٩٢٠ أنه عرض علىّ عشرة آلاف جنيه والإفراج فورا وتعليمى فى الخارج على حساب الحكومة ، وأنى رفضت هذا العرض وفضلت السجن !

وأحرج الضابط أحمد حمدى ، وأحضر لى مرطبا ، وقال لى : « لا تؤاخذنى ، فأنا أقوم بما كلفنى به رؤسائى » ، وأعتقد أن هذا المحضر لايزال موجودا فى الأوراق التى تركها القلم السياسى بوزارة الداخلية بعد إلغائه — ثم أخرجت من الحجرة ، وأدخلوا الأستاذ محمد يوسف فكان موقفه مثل موقفى تماما .

* * *

فما الذى حدث بعد ذلك . . حتى ينجح الإنجليز فى أن ينقضوا على الجهاز السرى للثورة ؟ ! الذى حدث أن محمد نجيب الهلباوى كان طوال هذه المدة مسجونا فى ليمان طرة ! وعندما خرج من السجن ، بعد أن عفا عنه سعد زغلول فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٣ مع جميع المسجونين السياسيين . . عند ذلك بدأت تتغير الصورة ! لقد أرسل لى محمد نجيب الهلباوى مذكراته . . وقال إن هذه المذكرات هى دفاعه عن نفسه ! وإنى أومن بأن حق الدفاع مقدس ، وأتمنى من كل قلبى أن يخرج محمد نجيب الهلباوى من محاكمة التاريخ بريئا ، فليس آلم على نفسى من أن يضطرنى واجبى كمؤرخ أن أخرج جثة من قبرها ! لقد كان نجيب الهلباوى بطلا عام ١٩١٥ ، عندما ألقى القنبلة على السلطان حسين لأنه قبل أن يجلس على

العرش فى ظل الحماية ! وإن من سخرية القدر أن سعد زغلول كتب أكثر من ثلاثين صفحة فى مذكراته عن هذه القنبلة التى ألقاها الهلباوى . . وأنه ذهب يومها ليراه فى التحقيق ووصفه بقوله : « إن الغريب أن فى ملامح هذا الشاب - نجيب الهلباوى — وهيئته شيئا يشبه مصطفى كامل، وعلى الأخص حركاته . . » فما الذى تغير فى خلال ٩ سنوات ؛ من عام ١٩١٥ إلى عام ١٩٢٤ . . من شاب يشبه فى حركاته « مصطفى كامل » ، إلى رجل يشبه فى حركاته « كين بويد » ؟ ! . . ما الذى حول البطل الوطنى إلى مستر « ه » . . ! ؟ إن كل ما يقوله نجيب الهلباوى فى مذكراته : أن السبب هو أنه بعد الإفراج عنه عرض عليه سعد زغلول وظيفة بخمسة عشر جنيها ، بينما عين أحد الصحفيين بمرتب قدره خمسة وثلاثون جنيها !

وهنا يحسن أن أتركه هو يتكلم . . إننى أنشر مذكراته بكل ما فيها من شتائم ومطاعن كما هى !

المفاجأة رقم ١

فى صفحة ١٥ من مذكرات نجيب الهلباوى كتب تحت عنوان : (أول بذور الشقاق) ما يأتى : « أفرج عن جميع السياسيين ، فالتحق الموظف الحكومى بوظيفة حكومية ، وغير الموظف من الهتافة بوظيفة فى البرلمان ، أما أنا وعريان يوسف سعد ويوسف العبد ، فقد أغلق علينا سعد كراهيته بلا سبب نعرفه حتى الآن . طلبنى النحراشى باشا فى مكتبه بوزارة المعارف ، وكانت السيدة نبوية موسى هناك ، فسألنى : « هل تعرف السبب الذى لا يطيق الباشا من أجله ذكر اسمك ؟ » . فقلت له : « لأنى أحمل اسم الهلباوى عدوه » . قال : « هل تحب أن تكون

مدرسا فى بنى سويف ؟ » . قلت له : « لا أحب أن أغادر القاهرة ، لأتم دراسة الحقوق » . قال : « اقبل هذه الوظيفة مؤقتا » . قلت : « لا أقبل ، لأنكم أغدقتم الوظائف على التافهة ، وتركتم من حملوكم على أعناقهم للرياسة » . قال : « اضرب مثلا » . قلت : « فلان وكل جهاده مقال فى جريدة الأفكار يسب ثروت باشا تحت عنوان (إنى أضحك منك يا ثروت) . ولو كان لى أخت جميلة ورقيقة لكنت اليوم فى أعلى المناصب » . فقالت السيدة نبوية مرسى بعد أن رفعت الحجاب من على وجهها (والسيدة نبوية موسى كانت غير جميلة) : « وهل أختك أجمل منى ؟ » . قلت لها : « إنك أجمل منها بكثير » . قال النقراشى : « حاسبوا شوية .. انتم(ح) تلضموا مع بعض ! بلاش غزل ! » ضحكنا ثم قلت له : « طريقة حل المسائل عندكم غلط » .

النقراشى باشا : « وكيف كان ذلك ؟ »

قلت : « إليك مسألة : جهاد ربع قرن يساوى ١٥ جنيها خارج القاهرة .. وقاحة وهتاف فى الشارع يساوى ٣٥ جنيها فى الشهر وفى قلب العاصمة .. فعلل ذلك ! » . حار النقراشى باشا فى الجواب ، فغادرت المكتب ، وسافرت إلى بلدى أزرع وأفلح ، فقد تنبت التبر الجبال . ومن ذا الذى يطيق الظلم من الأحرار ويحب ظالمه . . »

* * *

انتهى كلام الحلباوى فى مذكراته عن سبب الخلاف ! ولا نظن أن هذا الظلم يساوى أن يذهب الحلباوى ليعرض نفسه على المخابرات البريطانية ! . . إن محمد يوسف الذى حكم عليه بالإعدام فى قضية عبدالرحمن فهمى ، مكث عامين بعد العفو عنه بغير وظيفة ، وأخيراً وجد وظيفة بثلاثة جنيهات فى الشهر ! ومع ذلك لم يفكر فى أن يذهب إلى إنجرام المسئول عن المخابرات البريطانية ! . . وعريان يوسف سعد الذى ألقى

قنبلة على يوسف وهبه باشا عينه سعد زغلول بمرتب سبعة جنيهات ونصف . .
ويوسف العبد أحد أبطال الجهاز السرى عينه سعد زغلول بمرتب تافه !

ولكن أحدا من هؤلاء لم يذهب إلى إجرام بلك !

المفاجأة رقم ٢

يقول نجيب الهلباوى فى مذكراته صفحة ٦٢ من الكراسة المكتوب عليها : « إماطة اللثام عن أخطر الأسرار » وهى بخط يد نجيب الهلباوى أيضا ! . . كتب الهلباوى فى يوم ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ — وضع خطا تحت كلمة « أكتوبر سنة ١٩٢٤ » — لأن هذا الشهر هو الذى اعترف فيه لورد لويد المندوب السامى البريطانى فى مذكراته صفحة ٩٣ (من الجزء الثانى) بأنه بدأ فيه البحث بين لورد أللنبى ورئيس الوزراء البريطانى عن صيغة الإنذار الذى قدم لسعد زغلول بعد ذلك . لمناسبة قتل السردار فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . قال نجيب الهلباوى فى السطر السادس من صفحة ٦٢ ما يأتى بالحرف الواحد . وبخط يده : « دارت الدنيا فى رأسى . وكاد الغضب يقتلنى ، وعزمت على أن أسير بخطى واسعة نحو حب ذاتى متخذا حطام الأصنام التى عبدتها سلما أرتقى عليه . وفى ساعتها ، وحينما كنت أتميز من الغيظ . ويكاد الشرر يتطاير من عينى ، إذا بتلغراف يصلنى من حكمدارية مصر تطلبنى فيه على عجل لأمر هام ، وتستحلفنى باسم مصر وباسم الملك أن ألبى دعوتها . سافرت إلى مصر فى أول قطار ، وقابلت رسل باشا وسليم زكى فقالا لى : لقد اعتدى على سعد ونريد منك المحافظة عليه . . أما من جهتك فكل شرط تمليه علينا فهو مقبول ، فأمليت عليهم الشروط الآتية :

أولا : لا أدخل الحكمدارية ولا أى دار للحكومة .

ثانيا : أن يكون الكلام بواسطة التليفون ، ومرة واحدة فى اليوم .

ثالثا : أن يكون مرتبى الشهرى ٤٠ جنيها ، خلاف المسكن والمأكل والمشرب .

« قبل الحكمدار — رسل باشا — شروطى وقبلت العمل لحماية سعد ، وهو عمل صورى فى اعتقادى على الأقل ، والتحقت فى ثانى يوم بمدرسة الحقوق الفرنسية لأتم دراستى . . قلت لنفسى : « لقد ضحيت بمستقبلى العلمى والمادى من أجل مصر والمصريين ، وساقنى عدو بلادى إلى المشنقة ، ونجانى ربى بمعجزة منه ، ورفضت وأنا مكبل بالحديد فى سجن طره الثراء والحرية ، وفضلت حياة السجون على خدمة الحكومة فى عهد الاحتلال ، وأخيراً كان نصيبى من زعيم الأمة ، الجحود ، وحربا لا هوادة فيها ، ومن أهلى وعشيرتى وأصدقائى الإهمال ونكران الجميل . ثم نظرت إلى الماضى القريب ، فوجدت أناسا تقدمتنى وكان شوطهم ورائى ببعد سحيق إذ أمشى على مهل » .

هذا ما سجله نجيب الهلباوى فى مذكراته بخط يده . . ولكننا نقف هنا عند تاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ قليلا . وهو التاريخ الذى أرسل فيه الحكمدار الإنجليزى إلى نجيب الهلباوى يستدعيه على وجه السرعة ! . . فى يوم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٢٤ قالت جريدة الساندای تيمس فى مقال افتتاحى موعز به أن من الصعب الوصول إلى اتفاق بسرعة بين سعد زغلول وماكدونالد فى المفاوضات التى تجرى الآن ، والسبب فى ذلك متطرفو البرلمان المصرى . فى يوم أول أكتوبر سنة ١٩٢٤ أبرق المستر رامزى ماكدونالد وزير الخارجية إلى نائب المندوب السامى فى القاهرة يقول له : « لا أمل فى الاتفاق مع زغلول . رفض زغلول قبول احتلال أية نقطة من

الأراضي المصرية . أصر على موقفه من السودان الذى صرح به فى أقواله العمومية . سأجتمع به يوم ٣ أكتوبر للاتفاق على قطع المفاوضات » .

الإمضاء « ماكدونالد »

وفى هذا الوقت بالذات بدأ البحث بين اللورد أللنبي وماكدونالد فى لندن فى صيغة الإنذار الذى يقدم إلى سعد زغلول ! كما جاء فى مذكرات لورد لويد صفحة ٩٣ من الجزء الثانى . وفى هذا الوقت بالذات بدأت المخابرات البريطانية تستعد ! وفى يوم ٢ أكتوبر أرسل رسل باشا برقية إلى نجيب الهاباوى : « يطلبنى على عجل لأمر هام » كما دون نجيب الهلباوى فى مذكراته بخط يده فى صفحة ٦٢ ، السطر العاشر ! . . وفى يوم ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ أذاعت شركة روتر أنه صدر بلاغ رسمى فى لندن بأن المحادثات بين سعد زغلول وماكدونالد قد انتهت !

مصادفة غريبة . . أليس كذلك ؟ ولكن الأدلة التى ستجىء بعد ذلك سوف تثبت أن بداية الاتصال بين رجل المخابرات البريطانية مستر إنجرام وبين نجيب الهلباوى قد بدأت قبل ذلك بشهور !!!

* * *

أما قول نجيب الهلباوى فى مذكراته أن رسل باشا الحكمدار الإنجليزى استدعاه بهذه البرقية المستعجلة فى يوم ٢ أكتوبر لحراسة سعد زغلول فهو أمر لايتصوره العقل! أن يهتم الحكمدار الإنجليزى بحياة سعد زغلول فى هذه الفترة التى تقرر فيها قطع المفاوضات . لأن سعد زغلول أصر على مطالب شعب مصر ! ولكن أغرب من هذا أنه فى يوم ٢ أكتوبر لم يكن سعد زغلول فى مصر حتى يتولى الهلباوى حراسته على وجه السرعة ! لقد كان سعد زغلول يومها فى لندن ! . . ولم يعد من أوربا إلا فى صباح يوم الاثنين ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ . فلم يكن هناك داع إذن لأن يرسل الحكمدار الإنجليزى إلى الهلباوى برقية قبل ذلك

بثمانية عشر يوما يستدعيه على وجه السرعة! وحتى الهلباوى نفسه فى مذكراته صفحة ٦٢، اعترف بأن تكليف الحكمدار الإنجليزى له بحراسة سعد زغلول كان « عملا صوريا » .. ثم إن سعد زغلول أعتدى عن حياته فى يوليو .. وبرقية الحكمدار فى ٢ أكتوبر!.. فكيف يحمى الهلباوى فى القاهرة سعد زغلول الذى كان موجودا فى لندن فى تلك الأيام ؟ . . إنها دعوى . . ضعيفة جدا ! . . بل إن الهلباوى نفسه اعترف بأنه هو الذى عرض خدماته على البوليس . . جاء فى صفحة ٤ من مذكرة نجيب الهلباوى فى قضيته التى رفعها على الحكومة ما يأتى بالحرف الواحد : « فى سنة ١٩١٦ حكم على محمد نجيب الهلباوى بالإعدام . لأنه ألقى قنبلة على عظمة السلطان حسين بالإسكندرية . واستبدل هذا الحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة . وفى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ خرج نجيب الهلباوى أفندى من سجن طرة بالعفو العام الذى صدر عن المجرمين السياسيين . وإذا بالبوليس السياسى يتخبط فى ظلام حالك . من غموض الحوادث، تلك الحوادث التى ظلت تتتابع مدى عامين كاملين دون أن توفق الحكومة لضبط الفاعلين . فكر محمد أفندى نجيب الهلباوى فى أن يتصل بالبوليس . لمده بالمعلومات عن الحوادث القتل السياسى . لأنه كان عضوا فى جمعية سرية كان قوامها فى سنة ١٩١٣ الدكتور شفيق منصور والأستاذ أحمد سابق المحامى ومحمد أفندى شمس الدين الموظف بالمالية الآن وغيرهم كثيرون من جميع أنحاء القطر . وكان الهلباوى يعتقد فى ذلك الوقت أن شفيق منصور هو العقل المفكر فى حوادث الاغتيال السياسى جميعها » .

المفاجأة رقم ٣

ولكن فى صفحة ٣ من الكراسة رقم ٤ من مذكرات الهلباوى مفاجأة ! لقد أزحت الستار فى فصل سابق أنه عقب حادث السردار تقدم مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية ببلاغ إلى اللورد اللنبى هذا نصه :

٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ — أبلغني مرشدي المستر H أن سعد زغلول عقد اجتماعا في بيته حضره عدة أشخاص منهم عبد الرحمن فهمي والنقراشي ومكرم عبيد ، وأنهم أقسموا اليمين على اغتيال الإنجليز . وأن سعد زغلول هاجم في الاجتماع السردار لأنه لم يزره في أثناء وجوده في لندن . وأنه بناء على هذا وضعت خطة لاغتيال السردار » .

نشرت هذا السر الخطير في مقال سابق . وتساءلت : من يكون مستر H هذا ؟ . وقلت إنني أستنتج أن مستر H هو نجيب الهلباوي . ورحت أقدم الأدلة على هذا الاستنتاج . وعندما قدم لي نجيب الهلباوي مذكراته فوجئت في صفحة ٣ من الكراسة الرابعة ، بنجيب الهلباوي يكتب بخط يده ويقول إنه بعد مقتل السردار عقد اجتماع في منزل إنجرام بك في الجزيرة ، وأن اللواء رسل باشا حكمدار العاصمة كان يناديه « يا مستر H » !!

اعترف نجيب الهلباوي بهذا بخط يده في الصفحة الثالثة في السطر الرابع عشر !! وقال نجيب الهلباوي في مذكراته . إنه عقدت جلسة في منزل إنجرام بك بالجزيرة حضرها إسماعيل صدقي وزير الداخلية والنائب العام ورسل باشا وإنجرام بك وسليم زكي ، ثم قال : « انعقدت الجلسة . وبعد مناقشة طويلة سلمتهم خطة القبض على الجناة مكتوبة بيدي . وطلبت منهم تنفيذها بدقة سير عقرب الساعة ، وحذرتهم مغبة التأخير أو التقديم . فقد تؤدي غلطة بسيطة إلى الفشل الذي سوف يعقبه ثأر المذلة لجميع سكان وادي النيل . قال رسل باشا : « وإذا لم تنجح هذه الخطة فما مصيرك يامستر H ؟ » قلت : « سوف أقتل نفسي على الطريقة اليابانية ، لأني لا أطيق صبرا على ذل بلادي ومليكي » .

انتهى ما قاله نجيب الهلباوي بخط يده في مذكراته . فهذا اعتراف كامل

من الهلباوى بأنه رجل المخابرات البريطانية الذى أطلق عليه مستر كين بويد لقب مسترH . . ولقد قلت إن نجيب الهلباوى اتصل بإنجرام بك مدير المخابرات البريطانية قبل حادث السردار . . وأن المخابرات البريطانية هى التى حرضت على اغتيال السردار ، وأن نجيب الهلباوى هو الذى تولى تحريض شفيق منصور . . أو تحريض بعض الذين قاموا باغتيال السردار .

ولم أذكر كل ما لدىّ من أدلة ! لأننى توقعت أن يرد نجيب الهلباوى ! وأردت أن أبقى بعض الأدلة فى يدى احتياطا للطوارئ !

المفاجأة رقم ٤

وقد اعترف إنجرام بك بأن الهلباوى لم يقل الحقيقة عندما قال نجيب الهلباوى فى مذكراته أنه اتصل بالبوليس فى ٢ أكتوبر ، بل إنه اعترف بأن الاتصال بدأ قبل ذلك . فى شهر فبراير سنة ١٩٢٤ . . فى صفحة ٤٣ من الدوسيه حرف ج فى جناية محمد فهمى على وآخرين : قال إنجرام بك نائب الحكمدار فى القاهرة ، وهو فى الوقت نفسه موظف فى المخابرات البريطانية : « إنى تذكرت أن محمد نجيب الهلباوى الذى كان متهما بإلقاء القنبلة فى الإسكندرية . وكنت شاهدا ضده أمام المحكمة العسكرية . من الأشخاص الواقفين على أسرار كثير من الجمعيات السرية . وكان قد حضر لى بعد الإفراج عنه . وطلب أن يشتغل معنا ، فوجدت أنه عامل مفيد . وأوصيت على تشغيله فعلا . وخابره سليم أفندى زكى فى غيابى للحضور للاشتغال معنا . وحصلت مكاتبات بهذا الخصوص بين البوليس وبينه ». هذه هى شهادة إنجرام بك الموظف فى المخابرات البريطانية المسجلة فى محكمة الجنايات فى صفحة ٤٣ . ومعنى هذا أن محمد نجيب الهلباوى اتصل بإنجرام بك

بعد الإفراج عنه فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ . أى قبل حادث السردار بأكثر من ثمانية شهور . وقد اعترف محمد نجيب الهلباوى بأن إنجرام بك صادق فى هذه الرواية فى المذكرة التى قدمها محمد نجيب الهلباوى إلى محكمة مصر الابتدائية ، الدائرة الخامسة المدنية والتجارية فى القضية التى رفعها نجيب الهلباوى على وزارة الداخلية يطالب فيها أن تدفع له الوزارة جميع المكافآت التى أعلنت عنها الحكومة مقابل الإرشاد عن أعضاء الجهاز السرى والمحدد النطق بالحكم فيها جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ . قال الهلباوى فى صفحة ٥ من هذه المذكرة بالحرف الواحد : « بدأ نجيب الهلباوى أبحاثه من تاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٢٤ بالاتصال بشفيق منصور ، لأنه كان عضوا فى الجمعية السرية فى سنة ١٩١٣ ومنه تعرف بمحمود إسماعيل ، وهو أشد رجال العصابة جرأة وخطورة ، ومنه تعرف بأولاد عنايت ، عبد الفتاح وعبد الحميد ، وإبراهيم موسى . وأخذ يتلمس منهم الأخبار . فعرف الكثير من مرتكبي الحوادث السابقة »

انتهى كلام الهلباوى فى مذكرته صفحة ٥ . فالهلباوى - إذن - اتصل بإنجرام بك رجل المخابرات البريطانية عقب الإفراج عنه فى ١٢ فبراير . . أى قبل أن يعرض عليه النقراشى وظيفة فى بنى سويف بخمسة عشر جنيها . . وهذا يؤيد ما قاله لورد لويد فى مذكراته صفحة ١٠٦ الجزء الثاني عندما قال : إن الهلباوى اتصل بالبوليس الإنجليزى عقب خروجه من السجن لكى ينتقم من زملائه فى قضية الاغتيالات ، وكان الإفراج عنه فى ١١ فبراير ١٩٢٤ . والهلباوى باعترافه فى مذكرته صفحة « ٥ » يقول إنه بدأ الأبحاث فى الكشف عن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ بعد ذلك ، وبدأ الاتصال بشفيق منصور من ٣ أكتوبر ! . . وقد كان يتردد عليه يوميا ، وكان يمثل دور الفقير المحتاج لثمن بذلة ، حتى دفع له محمود إسماعيل قسط البذلة ! ولكنه

فى الواقع كان يخدع شفيق منصور ومحمود إسماعيل ، ونجح فى خداعهما ، كما نجح بعد ذلك فى إقناع بعض أعضاء الخلية السرية بأن قتل السردار هو عمل وطنى ، وبهذا أشعل الكبريت فى صفيحة البترول !

إنقاذ وادى النيل

ثم يقول فى مذكراته إن سر تبليغه عن قتلة السردار أنه أراد إنقاذ وادى النيل! ففى صفحة ٢٦ من المذكرات كتب نجيب الهلباوى تحت عنوان «الطريق الوحيد لإنقاذ وادى النيل» : « كان هناك طريق واحد لإنقاذ البلاد من شر هذا البلاء ، طريق لابد من السير فيه بين الأشواك وفوق القتاد ، لأنه لا يوجد طريق سواه . هذا الطريق هو القبض على قتلة السردار ومحاكمتهم . . كانت هذه أمنية الملك وهدف وزارته والشرط الأساسى الذى طلبته إنجلترا ثمنا لرجوع الجيش المصرى إلى السودان . شرطت إنجلترا هذا الشرط وهى واثقة تماما أنه لا قبل لأى حكومة مصرية على تنفيذه ، كما حصل من قبل فى جميع الاغتيالات السياسية . . كانت إنجلترا تتمنى ألا يقبض على الجناة حتى تستغل الحادث إلى أبعد حد ، فلا يرجع الجيش المصرى إلى السودان ويخلو لها الجو هناك »

انتهى ما ذكره نجيب الهلباوى فى مذكراته حرفيا . إن نجيب الهلباوى رجل ذكى ، وهى مكلف من إنجرام بك بمراقبة شفيق منصور . . وهو يرى عند شفيق يوميا الشبان الذين قرروا اغتيال السردار . . وكان يجلس معهم فى الصباح والمساء ، ويأكل معهم ، ويتسامر معهم ، فلم يستنتج — فى أضعف الأيمان — أنهم ينوون القيام باغتيال ! فهل لم يبلغ إنجرام بك ؟ أبلغه طبعا ! فماذا فعل إنجرام بك . . ؟ هل منع الحادث ؟ هل قبض على هؤلاء الذين كانوا يتآمرون ؟ إنه لم يفعل أى

شيء من هذا . . بل إنه — وهو المشرف على البوليس السياسي — دفع نجيب الهلباوي طوال هذه الفترة من ٣ أكتوبر إلى ١٩ نوفمبر ليشجع، ويلهب ويتحمس، ويحمس، لكي يستطيع الإنجليز أن يقدموا الإنذار الذي اعترف لورد لويد المندوب السامي، بأنهم بدأوا يعدونه في أكتوبر، أي قبل مصرع السردار بأكثر من شهر !

ثم هناك مسألة أخطر ! تؤيد أن الإنجليز هم الذين أوحوا باغتيال السردار، وسهلوا اغتياله . فإنه تقرر — حسب الاعترافات المسجلة في التحقيقات — قتل السردار يوم ١٩ نوفمبر، ثم فوجئ شفيق منصور بخبر في الصحف بأن السردار سيسافر في اليوم السابق . وتصوروا أن السردار أفلت . . وإذا باللورد أللنبي يطلب من السردار أن يبقى إلى يوم ١٩ لأمر هام . . والثابت من علاقة نجيب الهلباوي بإنجرام رجل المخابرات البريطاني، أن تخطيط مقتل السردار كان يبلغ من نجيب الهلباوي إلى إنجرام بلك دقيقة بدقيقة . . فلو لم يكن إنجرام بلك موافقا ومؤيدا لتنفيذ الاغتيال . لشجع لورد أللنبي السردار على السفر في يوم ١٨ أو قبل ذلك ليفلت من الموت . ولكن ما الذي استبقاه ليوم ١٩ نوفمبر . بدون سبب ظاهر ؟ . . اللهم إلا أن يتم الاغتيال في ذلك اليوم تنفيذا لخطة السياسة البريطانية المرسومة !

المفاجأة رقم ٥

ثم تعالوا نمشي مع الأيام إلى أن نصل إلى يوم ١٩ نوفمبر . يوم مصرع السردار . إننا نجد مسألة أهم ! . . قال سليم زكي في صفحة ٣٣ من محضر تحقيق جناية محمد فهمي علي ومن معه — ملف حرف ج (وهي قضية ماهر والنقراشي): في يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ — أي يوم مقتل السردار — كنت على اتفاق لمقابلته (أي نجيب الهلباوي) في الساعة الخامسة والنصف بجهة مصر الجديدة بالقرب من لونابارك

(سينما روكسى الآن) فتوجهت فعلا وتقابلت معه ، وأخبرته أنه اعتدى اليوم على حياة السردار ، فأفهمنى بأنه ليس لديه خبر بهذه الحادثة ، وأن أول كل شىء سيعمله أنه سيذهب إلى مكتب الدكتور شفيق منصور المحامى لأنه إذا كان مرتكبو الحادث من المصريين ، فلابد وأن الدكتور (شفيق منصور) يكون لديه معلومات »

. . ولا نكتفى بالدليل من أقوال سليم زكى المسجلة فى التحقيقات . . إننا نبحث عن الدليل من أقوال نجيب الهلباوى نفسه ! . . هذا هو تقرير نجيب الهلباوى لإنجرام بك المقدم بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ ، وهو مقدم ليضم إلى التحقيق ، وقد سجل فى دوسيه الجناية رقم ١١٠ سنة ١٩٢٤ .

قال الهلباوى : « كنت مرتبطا بوعد مع حضرة اليوزباشى سليم أفندى زكى فى الساعة الخامسة بعد الظهر بمصر الجديدة ، يوم حادث السردار . وفى الساعة الخامسة تقابلنا لأعطى له بعض معلومات . ففاجأنى بخبر الاعتداء على السردار وطلب منى التحرى بأسرع ما يمكن . فتركته وذهبت فى الحال إلى مكتب شفيق أفندى منصور ، لأنى على يقين بأنه ليس هناك حادث يحدث بدون علمه تقريبا » .

قد يجوز أن يطعن نجيب الهلباوى فى تقريره إلى الحكمدار بالتزوير ، على الرغم من أنه مسجل فى قضية السردار فى دوسيه القضية رقم ١١٠ سنة ١٩٢٤ . . ولكن نجيب الهلباوى أعاد نشر هذا التقرير بحروفه فى صفحة ١٨ من المذكرة التى قدمها أمام محكمة مصر الابتدائية الأهلية ، الدائرة الخامسة المدنية والتجارية فى القضية المحدد لها النطق بالحكم فى جلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ . . فهذا دليل ثابت واعتراف بصحة هذا الاعتراف الخطير !

ولكن . . كاد المريب أن يقول : خذونى ! . . ما هو السر فى إصرار سليم زكى على أن يقول فى التحقيق أمام النيابة أنه عندما قابله نجيب الهلباوى الساعة

الخامسة والنصف – بعد ثلاث ساعات ونصف ساعة على الأقل من الحادث – إن نجيب الهلباوى لم يكن يعرف بهذه الحادثة ! . . وما هو السر أيضا فى إصرار نجيب الهلباوى على أن يقول فى تقريره المقدم لإنجرام بك ليرفق بالتحقيق إنه عندما اجتمع بسليم زكى فى الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الحادث فاجأه سليم زكى بخبر الاعتداء على السردار ! . . إن المقصود بهذا أن يسجل سليم زكى وإنجرام أن نجيب الهلباوى لم يكن يعرف بحادث الاغتيال !

ولكن هل هذا معقول ؟! هل يصدق ساذج أن نجيب الهلباوى المتصل بحوادث الاغتيالات السياسية ، والذى يعمل باعترافه من ٤ أكتوبر مع إنجرام بك وكيل الحكمدار ، والموظف فى المخابرات البريطانية ، لم يعلم بحادث إطلاق الرصاص على السردار إلا بعد وقوعه بثلاث ساعات فى روايته هو ، أو بعد ثلاث ساعات ونصف فى رواية سليم زكى مساعد إنجرام بك ؟ ! . . وهل يصدق ساذج أن حادثا وقع فى شارع قصر العينى الساعة الثانية ظهراً ، وهز القاهرة بعنف ، وصدرت ملاحق الصحف بعد وقوعه بساعة ترويه . وجرى باعة الصحف فى جميع شوارع القاهرة يصيحون : « ضرب السردار الإنجليزى بالرصاص يا جدع ! » ، ثم يصاب نجيب بالصمم فلا يسمع به فى الترام الذى ركبه من بيته إلى محطة المترو ، ثم فى المترو الذى حمله إلى مصر الجديدة ، لا يسمع فى كل هذه الأثناء أن السردار أطلق عليه الرصاص ! . . ثم هل يصدق عاقل أن سليم زكى وكيل القلم السياسى يترك التحقيقات الخطيرة فى حادث السرداز بعد وقوعه بثلاث ساعات ، ليذهب إلى مصر الجديدة ، ويجتمع بمحمد نجيب الهلباوى ، إلا إذا كان واثقا ومتأكدا ومتيقنا بأنه سيجتمع برجل يعرف سر الاغتيال من ألفه إلى يائه!!

إن كل هذا يؤكد أن نجيب الهلباوى عندما كان ذاهبا إلى لوناپارك فى مصر

الجديدة كان يعرف أن السردار قد قتل ؟ بل إنه كان يعرف موعد قتل السردار قبل أن يقتل السردار !

المفاجأة رقم ٦

إن علم الإجرام يقول إنه مهما كانت كفاءة المجرم ، ومهما كان ذكاؤه ، ومهما بلغت حيطته وحذره ، فإنه دائماً يترك أثراً ! إن هذا الأثر هو الخيط الرفيع الذي يصل إلى إثبات التهمة ! ولكن العجيب أن المخابرات البريطانية – بكل دهائها وعبقريتها وكفايتها – تركت بصمة لها في حادث مقتل السردار !

ما هي ؟!

الفصل الحادى عشر

بصمات على جثة السردار

تركت المخابرات البريطانية بصمة إحدى أصابعها على جثة السردار ! إنها بذلت مهارة عجيبة فى إخفاء كل علاقة لها بالحادث .. غسلت جميع بقع الدم ، رمت بعض الملابس الملوثة بالدم على سعد زغلول وأحمد ماهر والنقراشى . . . ثم أطلقت المخابرات البريطانية صفارة البوليس تطالب برؤوس المحرضين على اغتيال السردار ، وهى تقصد أولا وأخيراً القضاء على الحركة الثورية فى مصر . ولكنها ، فى عجلتها وفى نشوة انتصارها الضخم بهذه الضربة العالمية ، نسيت بصمة على جثة القتيل . ويقول العلماء فى العلوم الجنائية إن المعروف جيدا أن تحقيق الشخصية ببصمات الأصابع يعتمد على الحقيقة القائلة بأنه ليس هناك أية بصمتين متشابهتين تماما . وقد يكون الاختلاف طفيفا ، بل ولا يرى إلا بالميكروسكوب ! واعتقد أن وثائق التاريخ هى خير ميكروسكوب يكشف البصمات !

ولكن وجدت بصمة على جثة السردار ، دون حاجة إلى استعمال ميكروسكوب علمى ، وإنما مستمدة من الوثائق والمستندات ! إن بريطانيا استندت فى الإنذار البريطانى عقب مصرع السردار إلى أنه بالرغم من أن الحماية البريطانية على مصر قد انتهت فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فإن الحكومة البريطانية احتفظت ببعض المسائل ، ومن هذه المسائل المحتفظة بها حماية الأجانب ، وأن لها صفة خاصة مع

مصر ، وأنه ليس من حق أى دولة أن تتدخل فى العلاقات بينها وبين مصر . وبناء على هذه النقط المحتفظة بها قامت بريطانيا بعدوانها على مصر ، بتقديم الإنذار البريطانى الذى لم يسبق له مثيل فى التاريخ .

ولكن هناك مفاجأة بعد ساعتين !

إن السردار قتل فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفبر سنة ١٩٢٤ . والثابت من وثائق عصبة الأمم فى جنيف ، التى حلت محلها الآن الأمم المتحدة فى نيويورك — أن مندوب بريطانيا فى عصبة الأمم ذهب فى الساعة العاشرة والنصف بوقت جنيف — أى الساعة الحادية عشرة والنصف ظهرا بوقت القاهرة ، فى يوم الأربعاء ١٩ نوفبر سنة ١٩٢٤ وقابل السكرتير العام لعصبة الأمم وقدم له مذكرة تقول : « إن الجمعية العامة لعصبة الأمم وافقت فى سبتمبر على بروتوكول خاص بأن ميثاق السلام والتحكيم ونزع السلاح يجوز أن توقع عليه الدول التى ليست أعضاء فى عصبة الأمم . وبما أن هذا القرار يمكن مصر التى ليست عضوا فى عصبة الأمم أن تنضم إلى هذا الميثاق وتطالب بالاستفادة منه فى شأن التحكيم فى أى خلاف ، فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانيه تجد نفسها مضطرة لأن تحيط عصبة الأمم علما بأنه بالرغم من أن الحماية البريطانية على مصر قد انتهت ، فإن الحكومة البريطانية قد قامت ببعض تحفظات فيما يتعلق بمسائل معينة . وهذه التحفظات تتعلق بمسائل تتضمن المصالح الحيوية للإمبراطورية البريطانية . ولهذا لا تسمح الحكومة البريطانية بأى تدخل أو بأى مباحثات بشأنها من جانب دولة أخرى . وإن أى تدخل فى الشئون المصرية ، أو محاولة البحث فيها فى عصبة الأمم من جانب أى دولة هو عمل غير ودى » .

هذه هي المذكرة التي قدمها مندوب بريطانيا إلى عصبة الأمم في الساعة العاشرة والنصف صباحا بوقت جنيف . أي الساعة الحادية عشرة والنصف بوقت القاهرة في يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . وبعد تقديم هذه المذكرة بساعتين فقط . أي في الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر تم اغتيال السردار في مدينة القاهرة ! . . واستندت بريطانيا في الإجراءات التي اتخذتها ضد مصر عقب الإنذار البريطاني بالعدوان المسلح الذي قامت به على هذه النقط نفسها ، التي سجلتها بريطانيا قبل مصرع السردار بساعتين . إن عصبة الأمم بدأت عملها . وعقدت أول اجتماعاتها في جنيف في نوفمبر سنة ١٩٢٠ . وكانت مؤلفة يومها من ٤٢ دولة كما جاء في كتاب تاريخ أوربا في زماننا تأليف جيمس هارفي روبنسون وشارلس بيرو في صفحة ٦٣٥ ، فلماذا لم تسجل بريطانيا يومها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ في عصبة الأمم ؟ . . لماذا لم تسجل هذا التصريح . وحقها في حماية الأجانب . واتخاذ ما تشاء من الإجراءات عند صدور التصريح في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

ثم يمر عام ١٩٢٢ كله ولا تفعل ذلك ! ثم يمر عام ١٩٢٣ كله ولا تفعل ذلك ! ويمر شهر يناير سنة ١٩٢٤ . وفبراير . ومارس . وأبريل . ومايو . ويونيو . ويوليو . وأغسطس . وسبتمبر ، وأكتوبر . و١٨ يوماً في نوفمبر دون أن تخطر عصبة الأمم بحقوقها المترتبة على تصريح ٢٨ فبراير : ولكن في الساعة العاشرة والنصف قبل ظهر يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ يهرول مندوب بريطانيا إلى السكرتير العام المساعد ، ويقابله في جنيف في الحادية عشرة والنصف ظهرا بوقت القاهرة . ليقدم هذه المذكرة ، وبعد ساعتين يقتل السردار ! ألا يمكن من هذا التصرف المريب العجيب أن نزداد اقتناعا بأن مستر « هـ » أو نجيب الهلباوي عرف في وقت متأخر من أحد أفراد عصابة الاغتيال . أو من أحد أعضاء الخلية السرية ، أنه تقرر

اغتيال السردار في يوم ١٩ نوفمبر . . وأن المخابرات البريطانية أخطرت وزير الخارجية البريطانية سير أوستن تشمبرلين بالموعد . . وأن وزير الخارجية أسرع وطلب من مندوب بريطانيا في عصبة الأمم أن يتقدم بهذه المذكرة إلى سكرتير عصبة الأمم المتحدة في الحال ؟ . . وكان تقديم المذكرة في الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا بوقت القاهرة . وكان اغتيال السردار في الساعة الواحدة والنصف ظهرا بوقت القاهرة أيضا ! وإلا فكيف تعرف لندن – قبل مقتل السردار – أن حادثا خطيراً سيقع . وأن هذا الحادث سيقضي من بريطانيا أن تقوم بعمل عدواني على مصر . وأن تحتاط بريطانيا فتقدم هذه المذكرة إلى عصبة الأمم لتقطع الطريق على مصر إذا اشتكت إلى عصبة الأمم من العدوان الذي وقع عليها ؟؟!! أو إذا طلبت مصر تحكيم عصبة الأمم في هذا العدوان . طبقا للميثاق الذي كان من حق مصر الانضمام إليه بالقرار الذي أصدره مجلس العصبة سنة ١٩٢٤ . اللهم إلا إذا كان وزير خارجية بريطانيا يضرب الرمل ويقرأ الطوالع . ويعرف المستقبل من سير النجوم ؟!

* * *

ثم هناك دليل آخر على أن هذا التصرف غير طبيعي ! ولو أنه كان تصرفا طبيعيا . فلماذا أخفى مندوب بريطانيا عن الصحف يومها أن بريطانيا قدمت هذه المذكرة . كما يحدث دائما عندما تقدم أي دولة مذكرة إلى السكرتير العام لعصبة الأمم . . وكما يحدث الآن عندما تقدم أي دولة مذكرة إلى سكرتير الأمم المتحدة ؟! . . ولكن الشيء المريب أن مندوب بريطانيا في عصبة الأمم أطبق شفتيه ولم يقل شيئا . ولم تنشر أي صحيفة في العالم يوم ١٩ نوفمبر أن بريطانيا قدمت هذه المذكرة . ولا في يوم ٢٠ نوفمبر . ولا ٢١ نوفمبر . ولا ٢٢نوفمبر . ولا ٢٣ نوفمبر . ولا ٢٤ نوفمبر .

ولا ٢٥ نوفمبر . ولا ٢٦ نوفمبر . ولا ٢٧ نوفمبر . ولا ٢٨ نوفمبر . ولا ٢٩ نوفمبر . ولا ٣٠ نوفمبر . ومر أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ ولا كلمة فى أى صحيفة فى العالم .

ومر ٢ ديسمبر . . ولا كلمة !

ومر ٣ ديسمبر . . ولا كلمة !

وبدأ الهمس فى سكرتيرية عصبة الأمم عن هذه المذكرة السرية . التى قدمت فى موعد غريب . وتسرب الهمس إلى الوفد البريطانى . وفى يوم ٤ ديسمبر أذاعت شركة روتر — وهى شركة بريطانية — برقية من مراسلها فى جنيف تقول : إن بريطانيا العظمى أرسلت إلى سكرتيرية عصبة الأمم فى ١٩ نوفمبر . مذكرة أشارت فيها إلى قرار عصبة الأمم الصادر فى ٧ أكتوبر والذى جاء فيه أن ميثاق السلام والتحكيم ونزع السلاح يجوز أن توقع عليه الدول التى ليست أعضاء فى عصبة الأمم . وأضافت مذكرة الحكومة البريطانية أن نص هذا القرار قد يفيد أن مصر يمكنها الانضمام إلى هذا الميثاق . ولكن الحكومة البريطانية لا يسعها والحالة هذه أن تسلم بحق الحكومة المصرية فى أن تطلب توسط عصبة الأمم فى تسوية المسائل التى احتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير » .

انتهت برقية روتر بتاريخ ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عن المذكرة التى قدمت فى ١٩ نوفمبر قبل مقتل السردار بساعتين . ولكن برقية روتر لم تستطع أن تزيل الشكوك التى بدأت تظهر فى مبنى عصبة الأمم عن هذه المذكرة الخطيرة التى أخفيت فى السكرتيرية طوال هذه المدة . . وبدأوا يتساءلون : لماذا لم تنشر السكرتيرية هذه المذكرة دون سواها . وأخفتها طوال هذه المدة ؟ واتصل لورد سيسيل مندوب بريطانيا بسكرتير عصبة الأمم الذى كان وقتها يتلقى أوامره من مندوب بريطانيا . وطلب إليه نشر المذكرة . واضطرت سكرتيرية عصبة الأمم أن تذيع المذكرة المختفية . .

عجائب الصدف !

وفى يوم الجمعة ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الديلى ميل لسان حال الحكومة البريطانية فى تلك الأيام الخبر التالى فى الصفحة التاسعة بعنوان : « ارفعوا أيديكم عن مصر . . إنذار شديد لعصبة الأمم » .

من مراسلنا الخاص : جنيف — يوم الخميس : نشرت عصبة الأمم اليوم نص مذكرة من الحكومة البريطانية بشأن مصر . ومن عجائب الصدف أن يتضح أن هذه المذكرة أرسلت من لندن فى نفس يوم مقتل السردار فى القاهرة وهو يوم ١٩ نوفمبر . ولكن نظراً لظروف فنية ظلت هذه المذكرة سرا حتى الآن . . وتقول المذكرة : « إنه لما كانت نصوص مشروع القرار الذى وافقت عليه الجمعية العامة لعصبة الأمم فى سبتمبر . بمناسبة افتتاح البروتوكول الخاص باتفاقية الباسيفيكى لتسوية المنازعات الدولية . تطالب بإبلاغ نص هذه الاتفاقية إلى الحكومة المصرية . فإن الحكومة البريطانية تجد نفسها مضطرة إلى أن تحيط عصبة الأمم علما بأنه على الرغم من أن الحماية على مصر قد انتهت فى فبراير سنة ١٩٢٢ . فإنها — أى الحكومة البريطانية — قد قامت ببعض التحفظات فيما يتعلق بمسائل معينة . لحين الوصول إلى اتفاق بشأن هذه المسائل مع الحكومة المصرية . وهذه التحفظات تتصل بمسائل تتضمن المسائل الحيوية للإمبراطورية البريطانية . ولا تسمح بأى تدخل أو بأى مباحثات بشأنها من جانب أى دولة . ولذلك فإن بريطانيا تعتبر أية محاولة بالتدخل فى الشئون المصرية من جانب أى دولة ، عملا غير ودى . وسوف تصد بكل ما لديها من وسائل أى عدوان على الأراضى المصرية ؛ وبريطانيا لا تستطيع الاعتراف بأنه إذا وقعت مصر البروتوكول الخاص باتفاقية الباسيفيكى . فإن ذلك سوف يمكن

الحكومة المصرية من المطالبة بتدخل عصبة الأمم لتسوية المسائل التى تعتبر بريطانيا جهة الاختصاص الوحيدة فيها بمقتضى هذا الإعلان » .

انتهى حرفياً ما نشرته جريدة الديلى ميل ، لسان حال الحكومة البريطانية فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ :

أرأيت البصمة !

« ظروف فنية هى التى جعلت هذه المذكرة سراً » من الساعة ١١,٣٠ صباح يوم ١٩ نوفمبر إلى يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . . إن هذه الظروف الفنية هى أنه فى الساعة ١١,٣٠ قبل الظهر قدمت بريطانيا هذه المذكرة . . وفى الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر تم اغتيال السردار ! والغريب أن بريطانيا أسمت مذكرتها « إعلاناً » والمفروض فى الإعلان أن ينشر . لا أن يخفى ١٥ يوما إلى أن تتسرب أخباره ، وتثار من حوله الريب والشكوك . فتضطر سكرتيرية عصبة الأمم أن تذيعه مع هذا الاعتذار المريب ! . . ثم تعالوا نبحث عن مندوب بريطانيا فى عصبة الأمم الذى قام بهذه العملية المريبة العجيبة !! . . إن مندوب بريطانيا فى عصبة الأمم فى ذلك الحين ، كان اللورد سيسيل وزير الدولة فى الوزارة البريطانية ومندوب بريطانيا فى عصبة الأمم فى الوقت نفسه . ورحت أبحث عن كلمة قالها يوم ١٩ نوفمبر فلم أجد . . ولا بعد ذلك بأسبوع : . ولا بأسبوعين . . وفجأة وجد اللورد سيسيل . . إن جريدة التيمس قالت فى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ : « عقدت الجمعية البريطانية الفنلندية اجتماعاً ، وقد حضره اللورد سيسيل وزير الدولة ومندوب بريطانيا فى عصبة الأمم . وألقى خطابا فى الاجتماع ، والخطاب كله عن علاقات الصداقة والمودة والأخوة بين بريطانيا وفنلندا . ثم فجأة يتحدث لورد سيسيل عن مصر ويقول بالحرف الواحد : « إن

العلاقات البريطانية المصرية لها صفة استثنائية . ومن المصادفات الغريبة أن الحكومة البريطانية — في يوم مصرع السردار بالذات . أبلغت السكرتير العام لعصبة الأمم مسئولياتها وتعهداتها في مصر المستمدة من تصريح ٢٨ فبراير . إن واجباتنا تحتم علينا أن نتخذ من التدابير ما نراه ضرورياً للقيام بتلك التعهدات . ولضمان سلامة الأجانب في مصر . التي نحن مسئولون عنها . ومن بين هؤلاء الرعايا البريطانيون . وكان من الضروري أن نقوم في مصر بعمل سريع وعمل حازم . ولا أعتقد أن أي إنسان عاقل خال من الغرض . لا يرى في التدابير الصارمة التي اتخذتها الحكومة البريطانية مع سعد زغلول وحكومته . إلا عملا يقتضيه الموقف » .

هذا هو ما قاله لورد سيسيل في خطابه في الجمعية البريطانية الفنلندية : وهو اعتراف آخر بأن بريطانيا قدمت مذكرتها في ١٩ نوفمبر إلى عصبة الأمم . في نفس اليوم الذي تم فيه اغتيال السردار . إذا كانت هذه مصادفة غريبة . كما يقول مندوب بريطانيا في عصبة الأمم . فإنها لأغرب مصادفة في العالم أو لعلها زلة لسان . . أو لعلها بصمة تركتها المخابرات البريطانية . . أو لعل اللورد سيسيل وزير الدولة لم يكن يعرف ما يدور بين المخابرات البريطانية ووزير الخارجية : فليس من المعقول أن يعرف هذه الأسرار الخطيرة كل أعضاء مجلس الوزراء البريطاني .

* * *

ويزيد في خطورة هذا التصرف أن بريطانيا سبق أن أخطرت الدول العظمى عقب تصريح ٢٨ فبراير . بحقوقها المستمدة من التصريح : ولكنها تحركت — فجأة . قبل مصرع السردار بساعتين — لتخطر عصبة الأمم . وذلك لتقطع الطريق على عصبة الأمم . أن تبحث هذا العدوان . بل لقد حدث بعد أن أرسلت بريطانيا — بعد تصريح ٢٨ فبراير مباشرة خطابا سريا إلى أمريكا تسجل حقوقها في مصر وتقول

إنها لن تسمح بأن تكون حقوقها موضع تساؤل أو أى مناقشة من أية دولة من الدول! ولكننا – كمؤرخين – لا نستطيع أن نقرر هذه الحقيقة ، بغير مستند .. وخاصة أن هذه الحقيقة تثبت العمل المريب الذى قامت به بريطانيا قبل مقتل السردار بساعتين ! إن تحت يدى الآن وثائق تثبت هذا . . إن فى السجلات السرية للحكومة الأمريكية فى المجلد الخاص بعام ١٩٢٢ – المجلد الثانى – صفحة ١٠٣ – مطبعة حكومة الولايات المتحدة سنة ١٩٣٨ فيه نص المذكرة السرية التى أرسلتها بريطانيا إلى أمريكا فى هذا الموضوع ، وإننى الآن أنشر هذه المذكرة . .

«سرى – رقم ٤٠٣ – ٠٠ر٨٨٣ – من السفير البريطانى فى واشنطون شيلتون ، إلى وزير الخارجية الأمريكية تشارلس هيوز – رقم ١٩٤ .

واشنطون فى ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ .

سيدى . . أتشرف بأن أحيطكم علما ، بناء على تعليمات من حكومتى ، بأن حكومة جلالة الملك قد قررت ، بموافقة البرلمان ، على إنهاء الحماية التى أعلنت على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، والاعتراف بها دولة مستقلة ذات سيادة . وقد كلفت عند عرض هذا الموضوع على أنظاركم ، بأن أرسل لكم المذكرة التالية : « عندما هدد دخول تركيا الحرب العظمى – حليفة لدول وسط أوربا فى ديسمبر عام ١٩١٤ – سلام مصر وتقدمها ، أنهت حكومة جلالة الملك سيادة تركيا على مصر ، ووضعت البلاد تحت حمايتها ، وأعلنت أنها قد أصبحت محمية بريطانية . ولقد تغير الموقف الآن . وانبعثت مصر من الحرب مزدهرة لم يصبها سوء ، وقررت حكومة جلالة الملك بعد ترو وإمعان دقيق . وطبقا لسياستها التقليدية ، إنهاء الحماية ، بتصريح تعترف فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . بينما احتفظت لاتفاقات مقبلة . تعقد بينها وبين مصر ، ببعض المسائل التى تتضمن مصالح

والتزامات الإمبراطورية البريطانية . وإلى أن تعقد هذه الاتفاقات : سيظل الوضع الراهن بالنسبة لهذه المسائل على ما هو عليه . وسيكون للحكومة المصرية الحرية فى إعادة إنشاء وزارة للخارجية . وبذلك تمهد الطريق لإقامة التمثيل الدبلوماسى والقنصلى فى الخارج . ولن تتولى الحكومة البريطانية فى المستقبل حماية المصريين فى الدول الأجنبية . إلا فى الحالات التى ترغب فيها الحكومة المصرية فى ذلك : وإلى أن يتم إقامة التمثيل المصرى فى الدول المعنية . ولا يتضمن إلغاء الحماية البريطانية على مصر . على أية حال . أى تغيير فى الوضع الراهن بالنسبة لمركز الدول الأخرى فى مصر نفسها . إن رفاهية مصر ووحدة أراضيها ضروريتان لسلام وأمن الإمبراطورية البريطانية التى ستتمسك بهما دائما . باعتبار ذلك مصلحة بريطانية جوهرية بالعلاقات الخاصة التى بينها وبين مصر . والتى اعترفت بها الحكومات الأخرى منذ زمن طويل . . وقد حددت هذه العلاقات فى التصريح عن الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة . وقد وضعتها حكومة جلالة الملك باعتبارها مسائل ذات مساس حيوى بحقوق ومصالح الإمبراطورية البريطانية . ولن تسمح بأن تكون موضع تساؤل . أو مناقشة من أية دولة من الدول الأخرى .

وبناء على هذا المبدأ الذى تعلنه الإمبراطورية البريطانية إلى كل الدول . ستعتبر أية محاولة من أية دولة أخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى . كما ستعتبر أى عدوان على أرض مصر عملا يجب رده بكل ما لديها من الوسائل .

وإنى . . . . إلخ »

« عن السفير البريطانى »

« هـ. ج. شيلتون »

هذه المذكرة السرية نفسها التى أرسلها السفير البريطانى فى واشنطون يوم ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ . هى التى قدم مندوب بريطانيا فى جمعية الأمم صورة مشابهة لها إلى السكرتير العام لعصبة الأمم فى جنيف يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ الساعة الحادية عشرة والنصف قبل الظهر بوقت القاهرة . . أى قبل مصرع السردار بساعتين أليس هذا دليلا جديدا يبعث على الشك ؟! . . أو — على الأصح — يبعث على اليقين ؟! فإذا لم يكن كل هذا بصمات ، فأين هى البصمات ؟

البصمة الثانية

هذه هى البصمة التى وجدناها على جثة السردار بعد ٣٩ سنة !ولكن سعد زغلول كان يبحث فى عام ١٩٢٥ عن بصمة أخرى على جثة السردار . . ونترك مذكرات سعد زغلول تتكلم :

يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« أخبرنى أمين يوسف أن عبد الهادى الجندى (المستشار بمحكمة الجنايات) أبلغه أن التحقيقات الأخيرة أثبتت بجلاء أن الوفد لادخل له فى قضايا القتل السياسى ، وأن جميع المتهمين المعترفين صرحوا بذلك ، وفى مقدمتهم شفيق منصور . ومن يدعى محمد فهمى على النجار ، وأن هذا الأخير صرح بأن المتآمرين كانوا يعرفون بعضهم بعضا خلافا لما قيل . وأن الطبيب الشرعى قرر أن الجثة التى وجدت فى الجبل هى جثة مصطفى حمدى » .

الصراع . .

وكان سعد زغلول يعيش فى صراع هائل : الإنجليز يحاولون أن يثبتوا عليه أنه هو الذى كان يشرف على الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وأنه هو المسئول عن عمليات العنف التى كانت ترد بها الثورة على إعدام المئات من المصريين ! ولذلك أعلنوا عليه الحرب . . ووزارة زيور بدأت حملة من الإرهاب ، والبطش ، بتأييد من القصر والإنجليز . . لتجعل الناس ينفضون من حول سعد زغلول ولتقضى على الحركة الثورية فى مصر . . وكان الملك يمنع الناس من أن يزوروا سعد زغلول ، وحدث أن يوسف قطاوى باشا وزير المواصلات ترك بطاقته لسعد زغلول لمناسبة عيد الفطر ، ونشرت الصحف الخبر فى يوم ٥ مايو سنة ١٩٢٥ ، وفى اليوم التالى ٦ مايو سنة ١٩٢٥ صدر مرسوم ملكى بتعيين محمد حلمى عيسى باشا وكيلا للداخلية ، وصدر مرسوم بقبول استقالة يوسف قطاوى باشا من وزارة المواصلات . وفهم كبار الموظفين من هذا أن سعد زغلول أصبح من المنبوذين ! . . وكتب سعد زغلول فى مذكراته يقول :

٢٧ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« فى هذه الأثناء وصل أحمد زيور باشا رئيس الوزراء إلى لوندره ، وأولم له وزير الخارجية البريطانية وليمة ، ثم أولم له رئيس الوزراء البريطانى وليمة ، وأولم غيرهم ولائم ، ولم يحصل فى واحدة منها خطب ، وكذلك أولم له عزيز عزت باشا الوزير المفوض فى لندن وليمة . وقابل زيور باشا ملك إنجلترا . وحياه ملك إنجلترا برسام سان ميشيل وسان چورچ من الدرجة الأولى . ولم يحادث أحدا فى السياسة ،

ويقال إنه سيبرح لوندره بعد يوم أو يومين . وقد اختلف الناس فى سبب سفره . وجاء فى جريدة الأهرام أن زملاءه الوزراء لا يعرفون شيئاً ! وأنه لايخابر وزارة الخارجية وأن مخابراته رأسا مع السراى . والله أعلم . وإنى ألمس أنه ذهب لكى يقنع خصومنا واللورد چورج لويد المندوب السامى البريطانى الجديد بحسن استعداد جلالة ملك مصر . وبصواب الخطة التى سار عليها بعد وزارة الشعب (وزارة سعد زغلول) لغاية الآن . وأن هذه الخطة — إذا استمرت من غير تعديل — قضت على الحركة الثورية قضاء مبرما . ولا يبعد أن يدخل فى ذلك توقيف الدستور أو استبدال آخر به . وسينكشف كل ذلك . .

« خطب چورج لويد خطبتين متواليتين فى اجتماعين فى لندن . ورأس أحدهما سير رونالد ستورس (حاكم قبرص) الذى كان سكرتيراً شرقياً فى دار المندوب السامى أثناء الحرب العالمية الأولى . وحضر الخطبتين أحمد زيور باشا (رئيس وزراء مصر) . وصرح المندوب السامى الجديد أن أول جهده سيكون فى مصر هو المحافظة على الصوالح الإنجليزية واحترام أمانى المصريين . وأسلوب المندوب السامى الجديد فى الكلام جيد . ولكن يطوى تحته ما لا ترتاح نفوس العقلاء من المصريين إليه . وقد رأيت مصطفى النحاس ومكرم عبيد ومرقص حنا متفائلين خيراً . ولكنهم واهمون فى هذا الاعتقاد . حقق الله ظنهم . . . وخيب ظنى !

رفضت محكمة النقض والإبرام يوم ٢٣ الجارى طلب المحكوم عليهم فى قضية السردار : وأهل المحكوم عليهم قدموا عرائض لكثير من الجهات بالتماس العفو . أبلغنى عبد القادر حمزه (صاحب جريدة البلاغ) أنه سمع أن وزارة الداخلية استلفتت نظر المديرين والمحافظين إلى الذين أرسلوا لى خطابات تهنئة برأس السنة (الهجرية) أو تلغرافات . لكى يمنعوهم عن مثل ذلك ! ؟ . ومن بضعة أيام تعسكر قوة حول بيت الأمة . وتقرر أن تزيد اليوم . والله أعلم بالسبب »


الجهاز السري
لثورة ١٩١٩

٢١ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« إشاعة أن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة سيعين سفيراً فى مدريد. وأن الدستوريين والاتحاديين اتفقوا على أن يكون للأولين ٤٥ كرسيا فى مجلس النواب ، وأن لجنة تتكون من خمسة أعضاء تفصل فى الخلاف بين الحزبين . نشرت بعض الجرائد حديثا ليحيى باشا إبراهيم رئيس الوزراء بالنيابة مع محرر جريدة « الريفورم » جاء فيه أن الإقبال على حزب الاتحاد (حزب القصر) عظيم . وأن الناس مندفعون للإقبال عليه باختيارهم ! وهكذا . . وإلا . . فلا .

ألمّ بالنفوس هزال شديد، وهون شديد لدى من كانوا أكثر الناس حماسا وأشدهم غيرة . . ومن بقى منهم على عهده . فإما حياء وتورطا ، وإما لعدم وجود وسيلة أخرى . وهى مصيبة ليس لها إلا ربك من منج .

« أخبر عبد القادر حمزه عن سعيد (رئيس الوزراء السابق) عن إسماعيل شيرين أن نشأت سيجرى معه تحقيق فى قضية السردار بعد أربعة أيام ، وأن سفارة إنجلترا بالآستانة كلفت بإرسال عبد الحليم البيلى مستشار السفارة المصرية إلى هنا . وأن رسولين قادمان من هنا للبحث عن شخص آخر . وكان مع عبد الحليم البيلى وفر إلى أوربا . فهل هذه الرواية صحيحة ؟ إنى أشك فيها .

طوقت بيتى قوة من عساكر البوليس »

٣ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« لا تزال هذه القوة موجودة ، بل زادوا عددها عن قبل . إنها اليوم فوق الثمانين . منعوا الناس من الدخول إلى البيت ، كالسيد حسين القصبى ، وكذلك حاولوا منع

الخدم . وقد تمكن وفد من الفيوم أمس أن يحضر عندى بواسطة تسلل أفراده من منزل حمد باشا الباسل . وألقيت عليهم كلمة ربما نشرت فى جرائد اليوم »

٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« لا تزال قوة البوليس تحيط بيت الأمة ».

٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« إن استمرار الإدارة فى الشدة والضغط على السعديين ومعاكسة مصالحهم قد أثر فى ضعاف النفوس منهم . فأخذوا ينحازون لحزب الاتحاد ، اتقاء للشر ، ومنهم من يأتى لنا . ويستأذن فى مفارقتنا . ويشكو لنا حاله . فلا نرى بدًّا فى كثير من الأحوال من موافقته !

« اليوم حضر بعض رجال المنوفية من الأعيان . وقالوا إن لجان الوفد بمركز قويسنا رأت أن تستأنف أعمالها وتجدد لهذه المناسبة ثقتها بالوفد . وأنه تفاديا من مصادرة اجتماعها فكرت فى أنها تستأذن فى عقد اجتماع بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك حتى لا يمنع الاجتماع ! » . . فقلت : « أنا لا أعارض فى الاجتماع لهذه الغاية . ولا وجه لاستئذانى . بل عليكم أن تستأذنوا القصر الملكى فى ذلك » . . فأخذوا يتنصلون ويعتذرون بأن هذه فكرة طارئة ، ولما تختمر فى روحهم ! وبعد قليل من الكلام انصرفوا !؟ »

٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ :

« زارنى ديليني مدير شركة رويتر . وفهمت منه أنه لم يتقرر شىء عن حسن نشأت . . خلافا لما كان أكده لأمين يوسف . وقال إنه لم يسمع شيئاً عن أحمد

ماهر ومحمود النقراشي ، ولكن يوجد ضدهما شبهات ، وأن المسألة تصفو بعد الإفراج عنهما ، وأشار إلى إحضار عبد الحليم البيلي من إستانبول ، فقلت له ما اتصل بعلمي من حضوره » .

٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ :

« أخبرني أمين يوسف — نقلا عن مستر ستانلي باركر رئيس تحرير جريدة الإيچيشيان جازيت — أن دار المندوب السامي نبهت على مكاتبي الجرائد الإنجليزية ألا يتعرضوا بالنقد للقانون الذي أصدرته الحكومة (عن الجمعيات السياسية وتحديد نشاط الأحزاب) لأن ذلك يفيد عدم موافقة دار المندوب السامي على هذا القانون ، خشية أن يجبر ذلك الوزارة على الاستقالة حالا ، قبل أن يتخذ المندوب السامي البريطاني عدته لتأليف وزارة أخرى . ومع ذلك كلفت دار المندوب السامي مستر برسيڤال المستشار القضائي أن يخبر الوزارة أو رئيسها ، أنها غير راضية عنه ، أي عن القانون . ويلوح لي أن الإنجليز فرحون في الحقيقة بهذا القانون ! لأن القصد منه القضاء على الوفد دون سواه . ولكن تدبير الله فوق كل تدبير » .

الأحد أول نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« لا يزال بيت الأمة محصوراً بالجنود ، غير أنهم لا يمنعون أحداً إلا الوفود والطلبة » .

الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« قبضت النيابة على عبد الحليم البيلي وأخيه (عبد الرحمن البيلي) منذ بضعة أيام تقريبا . وكان الأول قد دعي من الآستانة بتلغراف ، ونبه عليه أن يقول كل ما يعلم

عن حادثة اغتيال السردار أو يقبض عليه . فتجاهلها ولم يقل شيئاً . ويتكتمون التحقيقات الجارية معهما ، ومع شخص يدعى محمد يوسف السيد . كان قبض عليه قبلهما بقليل . وقيل إنه ضبطت أوراق ضدهما مهمة . ويجوز أن تمس نشأت باشا . وقد شاعت إشاعات كثيرة على هذا الباشا . حتى قيل إن المندوب السامى توجه يوم السبت الماضى إلى الإسكندرية . وقابل الملك بقصد طلب إخراجه من السراى على الأقل ؛ ولكن لم يحدث شىء فى هذا الخصوص » .

* * *

هذه هى مذكرات سعد زغلول عن هذه الفترة . وهكذا ترى أن سعد زغلول يبحث عن بصمة أخرى على جثة السردار !

هل سيجد هذه البصمة ؟

الملك الصغير !

والبصمة التى يبحث عنها سعد

كانت البصمة التى يبحث عنها سعد زغلول على جثة السردار هى بصمة الملك ! فإذا لم تكن بصمة الملك فؤاد شخصيا . فلابد أنها بصمة الملك الصغير حسن نشأت رئيس ديوان الملك بالنيابة ! إن سعد زغلول كان يعتقد أن مؤامرة القضاء على ثورة ١٩١٩ لابد أن الملك فؤاد اشترك فيها . لأنه كان يعرف أن الملك يريد أن يتخلص من حكم الشعب . وكان الملك يعتقد أن سعد زغلول يريد إعلان الجمهورية .

ولم تكن هذه التهمة سرّا ! إن جريدة التيمس كتبت يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٢٥

مقالا افتتاحيا قالت فيه بالحرف الواحد : « إن السبب فى تأليف حزب الاتحاد يرجع إلى اعتقاد دوائر القصر الملكى وكثير من أصحاب الأراضى المصريين أن سعد زغلول يريد استبدال الملكية فى مصر بالجمهورية » وقبل ذلك كتبت جريدة التيمس فى يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٥ : « إن جميع الدلائل تؤكد أن سعد زغلول يسير سيرا مطرداً نحو إعلان الجمهورية فى مصر ! » . . وقبل ذلك كتبت جريدة الديلى تلغراف فى يوم ٣ يناير سنة ١٩٢٥ : « إن المعركة فى مصر هى بين أنصار الملك وأنصار سعد زغلول » . . وقبل ذلك كتبت جريدة ليڤربول پوست فى يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٤ : « إذا ربح سعد زغلول فقد انتهى الملك فؤاد » ! وكان سعد زغلول يتلقى من جهاز المعلومات فى جهازه السرى أخباراً ومعلومات تزيد فى شكوكه . إنه يعلم أن عبد الحليم البيلى على علاقة بشفيق منصور . وأنه يخبره بالاغتيالات ! ويعلم أن عبد الحليم البيلى صديق حميم لحسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى والملك الصغير ! ويعلم أنه عندما اختلف سعد مع الملك فؤاد بعد مصرع السردار . . استقال عبد الحليم البيلى من عضوية الوفد وأنشأ حزب الاتحاد الذى كان حسن نشأت زعيمه الحقيقى ! إنهم كانوا يسمون حسن نشأت الملك الصغير . . فما هو دور الملك الصغير فى مصرع السردار ؟

ويجىء جهاز المعلومات بتحريات غريبة : فى الساعة الثانية ظهراً عقب مصرع السردار بنصف ساعة ، حضر محمود إسماعيل أحد زعماء الخلية التى قتلت السردار ، على موتوسيكل ، إلى دار عبد الحليم البيلى وعبد الرحمن البيلى فى شارع قصر العينى — أمام دار الحكمة الآن — ونادى محمود إسماعيل على عبد الرحمن . . وردت خادمة عبد الحليم البيلى السورية قائلة إن عبد الرحمن لم يحضر بعد ! وأنه سيحضر بعد قليل . . وإذا بمحمود إسماعيل يقول للخادمة : قولى لعبد الرحمن عندما يحضر

« انتهينا » ! ويبدأ جهاز المعلومات الذى يعمل مع سعد زغلول يجمع واحد، زائد واحد يساوى اثنين . . إن معنى هذا أن عبد الرحمن البيلى يعرف أن السردار سيقتل، وهو كان من المشتركين فى حوادث الاغتيال فى الماضى . وعلى علاقة وثيقة بشفيق منصور ومحمود إسماعيل ! وما دام عبد الرحمن البيلى يعرف . فلابد أن شقيقه عبد الحليم البيلى يعرف . وما دام عبد الحليم البيلى يعرف . فلابد أن حسن نشأت يعرف . وما دام حسن نشأت يعرف . فلابد أن الملك فؤاد يعرف ويعرف ويعرف ! ثم يجىء الجهاز السرى بمعلومات أغرب : إن هناك معلومات تثبت اتصال عبد الحليم البيلى بشفيق منصور وبمحمود إسماعيل . وأن محمود إسماعيل كان يتردد باستمرار على عبد الرحمن البيلى فى بيته . وأنه بدأت شبهات تحوم حول عبد الرحمن البيلى . . وأن الشبهات على عبد الحليم البيلى أقل من الشبهات على عبد الرحمن ! وإذا بيد مجهولة تتدخل . وتنقذ عبد الرحمن البيلى . وتترك عبد الحليم البيلى . الذى عليه شبهات ضعيفة ! ويقال لسعد زغلول إن هذه اليد المجهولة هى يد القصر، وأنها طلبت من النائب العام أن يوصى خيراً بعبد الرحمن البيلى . . ويفرج فعلا عن عبد الرحمن البيلى ويبقى عبد الحليم البيلى !

ولكن الشىء الذى لم يكن يعلمه سعد زغلول — برغم جهازه السرى للمعلومات — أن بريطانيا كانت تعلم بمصرع السردار . وبموعد مقتل السردار . وأنها قدمت المذكرة السرية المريبة قبل مصرع السردار بساعتين ! . . والسر فى أن سعد زغلول لم يعلم ذلك . أن القصر ملأ مناصب السلك السياسى كله — قبل تولى سعد زغلول الحكم — برجاله . . ولو كان لسعد زغلول عيون فى عواصم أوربا . يوافونه بالمعلومات الدقيقة لعرف سر المذكرة المريبة . ولعرف أن الإنجليز لا يهمهم أن يبحثوا عن قتلة السردار . لأنهم يعرفون من أول يوم من هم قتلة السردار . . وإنما الذى

كان يهم الإنجليز — قبل كل شيء — أن يقضوا على ثورة ١٩١٩ نفسها، وعلى جهازها السرى . وأن هذا هو سر الاهتمام بأن يعرفوا كل التفاصيل عن الذين قاموا بأعمال العنف فى ثورة ١٩١٩ . ومن الذين نظموا الجهاز السرى ، ومن الذين قادوا الجهاز السرى . . ومن الذى كان يصدر الأوامر والتعليمات ! . . وهذا هو السر فى أنهم اهتموا بقضية ماهر والنقراشى أكثر من اهتمامهم بحادث السردار . . وأنهم اهتموا بالحصول على اعترافات شفيق منصور بعد الحكم عليه بالإعدام ، أكثر مما اهتموا بأن يعرفوا من الذى اشترك فى حادث السردار وقتل السردار ! إن الإنجليز لم يكن يهمهم إطلاقا أن يثبتوا علاقة الملك الصغير بمقتل السردار . . .

ونترك مذكرات سعد زغلول تروى تفاصيل هذا الصراع العجيب . .

تابع يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

«كثرت الإشاعات حول تحقيق حوادث الاغتيال . بالنسبة لحسن نشأت وعبد الحليم البيلى . وقد أكد لنا بعضهم أن أحمد إسماعيل — أخا محمود إسماعيل — عنده كثير من الأوراق الهامة التى تلقى الشبهة على البيلى ونشأت باشا (وكيل الديوان الملكى) . منها خطاب عبد الحليم البيلى إلى محمود إسماعيل ، يدعوه إلى مكتبه لمقابلة نشأت فيه، ومنها (صورة) فوتوغرافية لنشأت مهداة منه إلى محمود إسماعيل بعبارة بخطه . وكذلك أكد أحمد هذا أن أخاه (محمود إسماعيل) كان عضوا فى لجنة معركة الزهور التى كان نشأت يرأسها فى العام الماضى ، وأنه فصل له « ريدنجوت » عند خياط كبير . وقد ضبطت (صورة) فوتوغرافية كبيرة عن اجتماع ماسونى كبير كان فيه محمود إسماعيل وشفيق منصور على مقربة من (حسن) . نشأت وقد رأيت أنا هذه الصورة حيث أحضرها عبد القادر حمزة من

من محل زولا المصور الشهير . ثم أخذت إلى إدارة التحقيق . ويقال إن المحققين عثروا على صورة فوتوغرافية فيها نشأت وعبد الحليم البيلى ومحمود إسماعيل . وفى قول وبدراوى باشا عاشور ! وأكد لى أمس بعضهم أنه أثناء وجود نشأت بالأوقاف (كان وكيلا للأوقاف قبل تعيينه وكيلا للديوان الملكى) عثر فى مكتبه على رصاص ، وتقدم حسن نشأت فأخذه . ولم يظهر له من بعد ذلك أثر . وقد أرسل النائب العمومى مع عبد الهادى القصبى يطلب تلك الصورة الكبيرة . كما فاتح (النائب العام) محمود الإتربى باشا فى شأن حديث صدر عنه . وما كان من عبد الحليم البيلى عند سماع خبر الاعتداء على حسن عبد الرازق باشا وزهدى بك . من كونه قال إنه لم يكن القصد منه اغتيال هذين الرجلين بل عدلى ورشدى . ولا أظن لهذه الواقعة أهمية . وليس من البعيد أن يكون النائب العمومى يريد – بطلب العون وهذه الشهادة – أن يظهر لنا اهتمامه بكشف الحقيقة . دفعا لما حام حوله من الشكوك فى إخفائها لمصلحة السراى . ولقد قيل بهذه المناسبة إنه (النائب العمومى) ذهب إلى الوكالة البريطانية وأفهم العميد (المندوب السامى) بعد التهمة عن حسن نشأت . والله أعلم »

١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« فهمت من مستر ديليني (مراسل رويتر) أن طاهر نور (النائب العام) قال إن الأدلة ضد نشأت لم تبلغ حد اليقين . وتردد فى كونها كافية لإدانة البيلى » .

٢٣ نوفبر سنة ١٩٢٥ :

« نقل لى الدكتور حامد محمود عن مستر ديليى مراسل رويتر أن نشأت سيسأل عما قليل فى النيابة . وحينئذ يطلب (الإنجليز) إبعاده عن السراى بحجة أنه لا يليق أن يكون من فيها عرضة للاستجواب فى هذا الشأن . وأبدى بشرى حنا عن مدحت باشا (يكن) عن صدقى باشا أن نشأت سيسأل اليوم فى النيابة . ويقول (إسماعيل) صدقى إنه سمع ذلك من مصدر موثوق به . وروى لى أمس (إبراهيم) ممتاز المحامى أن مؤامرة اكتشفت فى إستانبول . وأنها دبرت بواسطة (عبد الحليم) البيلى لاغتيال حياة الخديو السابق ، وأن الرواية اختلفت فى زمن اكتشافها . فمن قائل إنها اكتشفت من زمن طويل . وحرم على عبد الحليم البيلى هبوط أنقرة بسببها ، ومن قائل إنها اكتشفت فى هذه الأيام بعد عودته من تلك البلاد . وربما كانت الرواية الثانية أقرب إلى العقل . ولكن المعول عليه هو البرهان المثبت . وأخبرنى النحاس باشا . عن (الدكتور محمود ماهر) — شقيق أحمد ماهر . وهو فى منصب كبير فى إدارة الطب الشرعى — أنهم يبحثون الآن بطريقة كيماوية عن معرفة بصمات فى أوراق يعتبرونها ذات أهمية كبيرة . ونسبة هذه البصمات إلى أشخاص معينين . يقولون إن التحقيقات تبحث الآن عن دعوة السردار إلى حفلة الشاى التى كانت أعدت له : من قام بها ؟ ومن اقترحها ؟ مع عدم وجود مناسبة لها . ومن دفع نفقاتها ؟ حيث يشاع أنه قام بها نشأت باشا . وعما إذا كان محمود إسماعيل دعى إليها ، إذ قيل إنه عثر على تذكرة بدعوته إليها . كما يقولون إنها تبحث عما إذا كان نشأت أقرض ريدنجوته لمحمود إسماعيل . وأنه عملها غير مرة كما يقول الشهود .

وأخبرنى ممتاز المحامى سالف الذكر أن أحمد رشدى المحامى لديه قسيمة باسم

من دفع إليه أتعاب (المرافعة فى قضية السردار) وخاصة عن محمود إسماعيل ؛ وأن مساعى بذلت عنده فى تسليمها فلم يقبل ؛ وأنه سئل من يومين فى النيابة عن معلوماته فى قضية السردار . وقال إنه « طينها » .

هكذا رواية ممتا ز» .

ما أقل عقولنا !

انتشرت فى البلاد الأخبار بأن المندوب السامى البريطانى سيطلب من الملك إخراج حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة من القصر . وكان الساسة يسمون نشأت باشا « الملك الصغير » ! وفرح الناس بهذا النبأ . وراحوا يهنئون بعضهم بعضا ! وكان الساسة وأعضاء الأحزاب سعداء بهذه البشرى ! إن الإنجليز سيخلصوننا من نشأت الحاكم بأمره ! الرجل الذى يرفع الوزراء ويسقط الوزراء ! الدكتاتور الذى يحكم مصر من وراء الستار ! الملك الصغير الذى وصفه عبد العزيز فهمى باشا بقوله : « يقرب من يشاء ويقصى من يشاء . ويعز من يشاء ويذل من يشاء . أوامره مقدسة فى كل وزارة من الوزارات . تصعق الوزير والوكيل والمدير والعمدة والشيخ والخفير ! . . حنانيك يا نشأت باشا ! رفقا بقومك فما خلقوا من حديد ! لقد صيرتهم الحوادث عظما وجلودا . رضاك وغفرانك ! ها نحن أصبحنا لا حول لنا معك ولا قوة ! ها نحن مقرون بكفاءتك وقدرتك . فخفف عنا وطأتك . وخفض من بطشك . وارفع عنا مقتك وغضبك !! » . . وكان الملك الصغير أعلن على سعد زغلول حربا لا هوادة فيها . وأعلن سعد الحرب على الملك الصغير . . والملك الكبير . . وجاءت الفرصة الذهبية . . إن المندوب السامى البريطانى سيخلع الملك الصغير من عرشه ! وصفق الناس وهلل القادة . .

ولكن سعد غلول رفض أن يشترك فى الزفة ! لقد كتب فى يوم الأربعاء ٢٥ نوفبر سنة ١٩٢٥ يعلق على ابتهاج الناس بتدخل الإنجليز لإخراج نشأت باشا من القصر بقوله : « ما أقل عقولنا . وأقصر أنظارنا . وأضعف صبرنا ! اشتدت بنا المظالم . وطغى فينا نشأت وعصبته . وساموا أنواع الخسف والعسف . وشدوا خناقنا . وضيقوا أنفاسنا . وأنزلوا بنا كل شدة . فلم نجد مفرجا لكربتنا . ولا منفذ لنا إلا الله القادر على كل شيء . ولما شعرنا بأن الإنجليز سيضربون على يد الظالم . ويجيروننا من عسف الغاشم استبشرنا . وانتظرنا وأخذنا كل يوم نتشوق إلى ما يفعلون . توهماً أن فيه كل الراحة لنا . ولكنا لا ندرى أن هؤلاء القوم يحمون الغنم من الذئب . لا لاستحيائها وضمانة وجودها ولكن لتكون لهم . ولتختص بطونهم بلحومها . فلا ينبغى أن يأخذنا الفرح من أن يفك الأجنبى قيد أرجلنا . لأنه سيقيد أعناقنا . فنحن على أى حال فريسة المفترس . ورمية الرامى . والله وحده هو القادر على إنقاذنا من الظالم لنا . والطامع فينا » ....

إن سعد زغلول كان يريد أن يخلع الشعب المصرى الملك الصغير . لا أن يخلعه المندوب السامى البريطانى !!

ثم عاد سعد زغلول يكتب . .

تابع الأربعاء ٢٥ نوفبر سنة ١٩٢٥ :

« يتحدثون كثيراً عن أن التحقيق الجارى مس وقائع كثيرة . تلقى شبهات قوية على نشأت باشا . ونشرت « الأهرام » اليوم أنه سافر الى الإسكندرية . وروى أمين عز العرب عن صليب سامى أن النائب العمومى قال إن ما شهد به (أحمد رشدى المحامى) فى خصوص توكيله عن الدفاع عن محمود اسماعيل . ومقابلته لنشأت باشا

له أهمية عظيمة فى التحقيق . وقد نشرت جرائد الصباح أن مسكن (عبد الحليم البيلى) فتش فى الآستانة ، واستحضرت الأوراق التى كانت فيه الى وزارة الخارجية . ويقال إن وزارة خارجية تركيا كانت خابرت وزارة خارجية مصر بخصوص (حسن) نشأت فى مؤامرة دبرها (عبد الحليم) البيلى ضد حياة الخديو ، وأن هذه المخابرة لم يظهر لها أثر فأعلمت بها دار المندوب السامى . وهذه أخذت تبحث أمرها . وسيعود الملك غداً من مصيفه فى سكون . ويقال إنهم رتبوا له مظاهرة من طلبة الأزهر تهتف له عند قدومه . ويقال إن التحقيق تناول البحث عما لنشأت (باشا) من العلاقات مع النساء » .

يوم الجمعة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« عاد أمس الملك من إسكندرية . ولم يكن فى استقباله من الأمراء إلا الأمير حيدر (فاضل) و (الأمير) إسماعيل داود ، ونجلا جميل طوسون . أما الباقى من أكابرهم فلم يحضروا . وحضر المندوب السامى . وجملة من سفراء الدول ، وموظفى الحكومة والوزراء السابقين والأعيان . ومن بينهم علوى الجزار . وكان طلبة الكليات والمدارس والمعاهد قد أضربوا عن المدارس . وكان آلاف منهم ومن غيرهم على جانبى الطريق الذى مر (الملك) فيه من المحطة إلى (قصر) عابدين ، فهتفوا كلهم الهتافات الآتية : يحيا الملك الدستورى . . يحيا الدستور . . يحيا سعد . . تسقط الوزارة الخائنة . . يسقط نشأت . واتفقت روايات كثيرة على أن الهتاف بسقوط نشأت والوزارة وبحياة سعد كان قويا وعاليا . وفى طول الطريق . وتفرعت عن هذه الجموع مظاهرة هاتفة للدستور : ولسعد . وللنواب . . وأيد الكثيرون أن الملك كان عابسا مكفهرا . وأن الوزراء ونشأت كانت رؤوسهم منكسة . ولا يكادون يرفعون

أبصارهم . وقد تناولوا الغداء على المائدة الملكية ، ويقال إن الحديث دار عليها . وفى (قطار) السكة الحديد كان فى موضوع استعفائهم . ولكن لم يظهر لغاية اليوم أثر لذلك . قال على إسماعيل سكرتير رئيس مجلس الوزراء إن (زيور) باشا رئيس الوزارة استدعى إليه حسن نشأت ، ومكث معه زهاء ساعة ونصف . وخرج من عنده متكدرا مكفهرا . وأنه نصحه بالاستقالة (من منصب وكيل الديوان الملكى) . وأن چورچ لويد (المندوب السامى) تقابل مع نشأت فى (قصر) المنتزه . ولبث معه مدة طويلة ، ولم يعلم ما دار بينهما . وأن الملك قرر عدم التفريط فى نشأت . والتشبث به إلى النهاية . »

٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« أكد مستر ديليني (مراسل رويتر) أمس إلى أمين يوسف أن لورد لويد (المندوب السامى) سيقابل الملك . ويطلب منه عزل نشأت باشا نهائيا . وأكد له هذا اليوم أيضا . وزاد عليه بأنه سيطلب من الملك أن يكف عن التداخل فى أمور الدولة . . وأنه أعد المعدات اللازمة لقهر مقاومته لحد خلعه . وروت « الأهرام » أن طراداً قام على وجه السرعة من مالطة إلى مصر . بسبب أمور هامة فيها . وإن لم يكن فى الإسكندرية اضطراب . قابل اليوم الساعة الحادية عشرة چورچ لويد (المندوب السامى) الملك فؤاد ولبث معه مدة غير قصيرة . وقابله عقبها زيور باشا (رئيس الوزارة) . ولا يعلم ماذا كانت النتيجة . ولم تنشر جرائد أمس شيئاً منها » .

الإثنين ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

«قال ديليني (مراسل رويتر) لأمين يوسف إن الملك متشدد كل التشدد. وقد اشتد الأمر بينه وبين لورد لويد».

الخميس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ :

«قابل لورد لويد (المندوب السامي البريطاني) في يومي الثلاثاء والأربعاء جلالة الملك. ولبث معه كل مرة زهاء ساعة. وتناقلت الجرائد المصرية والإنجليزية خبر هذه المقابلة. بما ترك للذين يفهمون أنها بخصوص إبعاد نشأت باشا من خدمة السراي. وقد شاع أن جلالته معارض كل المعارضة - حتى قيل إنه صرح بأن نشأت لا ينفصل عنه. فإما أن يمكثا معًا - أو يرحلا معًا. وأن لورد لويد تشدد. ولو أدى الأمر إلى تنازل الملك. وقد تواترت الأخبار أمس واليوم بأن عزل نشأت تم - وأنه يعلن اليوم - وأن الملك عرض تعيينه في معيته - أو في إحدى وظائف الوزراء بالقاهرة أو السفارات، فلم يقبل المندوب السامي - كما لم يقبل منحه نيشانا. وقيل إنه سيقبض عليه بعد الاعتزال. واتفقت الروايات اليوم على أن فصله تم - وأن دار المندوب السامي أخبرت دار النيابة به، وان هذه أوصلت هذا الخبر إلى النائب العمومي في المنصورة - ويظن أن هذا لا يتأخر عن العودة إلى القاهرة، ليباشر التحقيق مع نشأت. وقد أخبرني اليوم أمين عز العرب أنه ذهب إلى مستر هيوز (مفتش النيابات) في النيابة - وأخبره عن تفتيش بيت في الآستانة كان يتردد عليه عبد الحليم البيلي. وقد نشرت الجرائد أن مستر جريفيث - أحد المفتشين بوزارة الداخلية - سافر إلى الآستانة لإحضار أوراق هامة خاصة بالبيلي - ولكني أظن أنه هو ذلك الذي أخبرني عنه مستر ديليني من بضعة أيام أنه ذاهب لحمل بعض الفارين على العودة - والإباحة بما يكون عندهم من المعلومات.

وقد روى على الشمسى وأمين يوسف عن ديليني أن اللورد لويد يعتكر إن السعديين قوم مخربون . مقلقون . وله أن يظن ما يشاء » .

الجمعة أول يناير سنة ١٩٢٦ :

قال مصطفى النحاس نقلا عن محمود ماهر (شقيق الدكتور أحمد ماهر) نقلا عن أخيه (على ماهر وزير الحقانية) إن طاهر نور النائب العمومى صرح (لعلى ماهر) ناظر الحقانية بأنه لا شيء (على الدكتور أحمد) ماهر ولا على النقراشى . وأنهما إذا حولا على محكمة الجنايات فلابد من تبرئة ساحتهما . ولكن الإنجليز يريدون مع ذلك إحالتهما إلى محكمة الجنايات . فقال له الوزير (على ماهر) : ما دام أن هذا رأيك . فاعمل به ولا تعمل بغيره واذهب إلى مستر پرسيڤال (المستشار القضائى فى وزارة الحقانية) فإن لم يقتنع فارجع إلىّ . إذ لا يمكن أن أقبل الإحالة إلى محكمة الجنايات فى هذه الحالة . وأول من أمس قابل مصطفى النحاس النائب العمومى . بعد جهد جهيد . فأفهمه النائب العمومى أنه تقررت إحالة أحمد ماهر والنقراشى إلى محكمة الجنايات ، وأنه لا يزال يرى عدم الإدانة . وطلب النائب العمومى من النحاس ألا يحرجه بكثير من الإلحاح . ويؤكد مصطفى النحاس أن لا شيء فى القضية إلا تقرير شفيق منصور . وشهادة يعقوب صبرى . بأن أحمد ماهر قال أمامه وأمام عبد الرحمن الرافعى وعبد اللطيف الصوفانى قصة الضابط مصطفى حمدى .

ولكن الصوفانى مات مع الأسف . ويظهر من الاقتصار على مواجهة أحمد ماهر بيعقوب المذكور . دون عبد الرحمن الرافعى ، أن هذا الأخير لم يوافق على هذه القصة . فإن كان الأمر كذلك فلا خوف من العاقبة . إلا إذا كان تعيين مستر كيرشو رئيسا لمحكمة الجنايات له علاقة بهذه الحقيقة . والله أعلم » .

الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٦ :

انعقدت جلسة المحاكمة فى قضايا الاغتيال تحت رياسة مستر كيرشو . وعضوية كامل إبراهيم وعلى عزت.. وتوالى انعقادها إلى الآن . ولما تنته بعد .وقد سمعت شهادات الإثبات والنفى وطلبات النيابة ومرافعة بعض المحامين . وبقيت مرافعة البعض الآخر . ولم يأت شهود الإثبات بشىء ضد ماهر والنقراشى . وثبت من شهادة هؤلاء الشهود :

أولاً : أن الذين كانت النيابة تسجنهم كانوا تحت تصرف البوليس . ينقلهم من مكان إلى مكان ويحقق معهم تحقيقات غير رسمية . أى من غير تحرير محاضر ، وينقلهم من مكان إلى مكان حسبما يراه . وكذلك كانوا تحت تصرف إدارة الأمن العام .

ثانياً : أن تقرير شفيق منصور الذى قدم من ٣٣ صفحة كتب فى البوليس ، لا فى السجن ، وبعد تمامه سلمه سليم زكى إلى مأمور السجن : وهذا أرسله إلى البوليس .

ثالثاً : أن النيابة سلمت بأن سليم زكى اشترك فى تحرير هذا التقرير ، بأن كان يذكر شفيق منصور بتواريخ الوقائع التى سردها .

رابعاً : أن وزير الداخلية إسماعيل صدقى كان وعد شفيق منصور بالعفو عنه ، إذا هو أدلى بمعلومات تفيد التحقيق . وثبتت صحتها . وأن هذا الوعد كان بواسطة إبراهيم الهلباوى بك .

خامساً : أن اللورد أللنبى وإسماعيل صدقى يوصيان بهذا العفو ، إذا قام شفيق منصور بما ذكر .

وقد كانت شهادة إسماعيل صدقى تشعر بسوء نية . إذ كان يزعم أنه لا يتذكر وقائع هى من الأهمية بمكان ، وأغلبها ينفع المتهمين . ولقد وسعت المحكمة صدرها للدفاع ، ولا تزال مستمرة . والنيابة تلت مرافعتها تلاوة وهى تجرى بقلم جيد . وفيها لؤم وخبث . وشىء من الأضاليل . ولا أستبعد الحكم على ماهر والنقراشى . لا لأن هناك إثباتا ضدهما . بل لأن الإنجليز يميلون إلى ذلك ، والله أعلم » .

الخطاب البرىء !

هذا ما كتبه سعد زغلول عن تقرير شفيق منصور إلى البوليس المكون من ٣٣ صفحة . إنه التقرير الذى كتبه شفيق منصور بعد الحكم عليه بالإعدام ! . . إنه التقرير الذى وضع إلجرام بك ترجمته بالإنجليزية فى مظروف مغلق وقدمه على صينية إلى اللورد أللنبى ، وقال إن رؤوس سعد زغلول وأحمد ماهر والنقراشى فى داخل هذا المظروف ! إن هذا التقرير حصل عليه الملازم أول هيدرسى الضابط بالمخابرات البريطانية ، والذى كان يعمل متنكراً تحت اسم ضابط فى البوليس المصرى ! وكان هذا الضابط على رأس عدد من الضباط الإنجليز يتناوبون حراسة شفيق منصور وزملائه ليلا ونهارا . وهذه ترجمة خطاب الملازم أول هيدرسى :

« صاحب السعادة حكمدار بوليس القاهرة .

« سيدى . مرفق مع هذا ٣٣ صفحة من تقرير كتبه المسجون شفيق منصور وطلب تقديمه إلى صاحب السعادة النائب العام » .

« إمضاء — هيدرسى »

« ملحوظة : إنه أحد المسجونين المحكوم عليهم فى قضية السردار فى سجن المنشية .

ومرفق به خطاب من اللواء رسل باشا حكمدار البوليس هذا نصه :

« سرى جداً ٩٦

« حضرة صاحب السعادة النائب العمومى لدى المحاكم الأهلية

« نتشرف بأن نرسل لسعادتكم مع هذا الجواب الوارد لنا من الملازم أول هيدرسى بليمين بسجن مصر للمحافظة على المحكوم عليهم فى قضية مقتل المأسوف عليه السردار . ومعه تقرير من المسجون شفيق منصور مكتوب فى ٣٣ صفحة حيث طلب إرساله لسعادتكم .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام .

« الإمضاء — رسل »

أرأيت صيغة الخطابين ! مسألة عادية جداً ! حتى الملحوظة التى كتبها ضابط المخابرات البريطانية ليذكر الحكمدار بأن شفيق منصور هو أحد المسجونين المحكوم عليهم فى قضية السردار . أرأيت البراءة ! ؟إننى حصلت على نص التقرير السرى الذى كتبه شفيق منصور بخط يده ، وهو يدل على أن شفيق منصور لم يكتبه وحده ! إن الذين اشتركوا فى كتابته هم كين بويد رئيس المخابرات البريطانية فى مصر ، وإنجرام بك وكيل المخابرات البريطانية فى مصر ، ومستر جريفيث أحد رجال المخابرات الذى كان يشرف على مسائل العمال فى وزارة الداخلية . إن الذى يقرأ هذا التقرير يشعر بأن شفيق منصور فقد إرادته تماما ، فإن التقرير مكتوب ليشنق ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى ويثبت على قيادة ثورة ١٩١٩ أنها هى التى قامت بجميع عمليات العنف .

إننى أنشر هذا التقرير الخطير !

الزنزانة رقم ٨ تتكلم

المكان : عنبر المحكوم عليهم بالإعدام فى قضية السردار . فى سجن مصر . المسجونون بملابسهم الحمراء . كل واحد منهم فى زنزانة منفردة .

الزمان : الساعة ١١ من صباح يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ .. الهدوء يسود العنبر . . وفجأة دوى صوت كالرعد فى الزنزانة رقم ٨ . إنه صوت شفيق منصور !

. . . .

ونترك المستندات تتكلم . . بين يدى تقرير سرى جداً موجه إلى اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة . . إن هذا التقرير موجود الآن فى مكتب النائب العام بالقاهرة . إنه مسجل تحت حرف س ص ٤ و ٦ ف ! وهذا هو التقرير الخطير :

سرى جداً

« بمعرفتنا نحن الأميرالاى إنجرام بك حكمدار بوليس الإسكندرية ، والصاغ سليم زكى مفتش ضبط فرع (ب) ، والملازم أول أحمد طلعت بحكمدارية مصر . نثبت الآتى بتاريخ ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ : أثناء وجودنا اليوم الساعة ١١ صباحا بسجن مصر ، بناء على طلب عبد الحميد عنايت لنا ، سمعنا شفيق منصور . يتكلم بصوت مرتفع . مسموع من الخارج . يقول ما يأتى : « لقد قال حسن (كامل) الشيشينى إن الحقيقة ستظهر فى يوم من الأيام . وسعد برىء من ذلك . وأن المجرم الأثيم هو نشأت . باتفاقه مع البيلى . أين محمود إسماعيل ؟ يا من أوجدتنا فى هذه الحالة ليتك ما كنت . فإننا مساكين . وليس هناك من يسأل عنا . أو يعول عائلاتنا . محمود إسماعيل ! أظهر النور ! اعترف ! لا تنكر ! إننا اعترفنا

جميعا . ومن العار أن تنكر . وأن تسبب للأحزاب الأحزان ولعائلاتنا الآلام . وأنت تعرفها ! أظهرها ! لا تخفها أبداً . قل الحق ! ذلك الحق هو النور . ذلك الحق هو أن سعداً برئ منها . برئ من قتل السردار ، وأن نشأت والبيلى ومحمود هم الذين دبروها ! هل تخاف من ظلام الدسيسة ؟ إيه يا محمود ! قل الحقيقة ! لا تنكر يا محمود يا إسماعيل ! يا محمود يا إسماعيل قل فى المحكمة . وقل للنائب . ولكل الناس . وعلى رؤوس الأشهاد . ولا تخف الحقيقة وأظهرها . إن سعد باشا برئ من هذه التهمة . وأن الذى أجرم هو البيلى ونشأت . هما اللذان فعلا هذه الحادثة ، وأن سعد والسعديين وهؤلاء الشبان المساكين أبرياء منها . ووجود هذه الحقائق عار أن تخفى . إذ يجب أن يضحى الفرد فى سبيل الأمة . ويجب أن من كان سببا فى ارتكاب الجريمة يظهر . ولا يؤخذ الأبرياء فى سبيل المجرمين .

* * *

« الأغرب من كده محمود إسماعيل ! وتغريره لنا ، ويفهمنا أنها فكرة وطنية ! وأن سعد باشا خسر الدنيا . وخلى أقاربه فى الحكومة لحما ودما ! ياسلام يا حسن يا شيشينى ! أما أنت بتفهم ! وقلت إن محمود إسماعيل جايب فوله ! ياليتنى افتكرت زيك . وأن كان عندى عقل زيك ! أنت اللى فهمت الفولة ! . . أنت مش عارف يا محمود أن البرلمان انحل . وسعد باشا ساب البلد وقال : أنا بعيد عن السياسة ؟ يا محمود دى مش عواطف . يا محمود اختشى عيب . يا محمود خليك راجل . يا محمود أوجد لنفسك شخصية وقل كل شيء ! . . اختشى بقى ، وقل الكلمتين اللى فى نفسك ، وسلم أمرك لله . وآدى أنت ضيعت البلد وظلمتها . عقلك زى الزفت ومش أنت طبيعتك كده . رجل صلب . افتكر بس هذا الظلام يصح أن يحل محله نور . وحسن (الشيشينى) قعد يفهمك ، ويقول لك إن دى تجر على البلد مصائب .

والإنجليز يأخذوا السردار فى مركب على حسابنا . ويفرضوا غرامة حربية ، ويبهدلونا ، ياما نصحته ياحسن إنك كنت معتقد إذا ما نجوت من هذه الحادثة فإلى السعادة والطمأنينة المستمرة . وأنك تكون عضو فى حزب الاتحاد ، مع نشأت والبيلى ، وتكون ثالث الثالوث . . . سيبك من الطمع . . وميلك للسعادة وتكون وسط أغوات وباشوات ، وبكوات ! لكن وقعت ! قال سعادة . . وتكون . . وتكون سكرتير نشأت فى السرايا ، والضجر والظلام والفقر وتستلف فلوس من فلان وفلان . ده كله يروح ، وترتكب هذه الجريمة ! المال والفلوس . والهنا والسرور ، ده كله راح عنك ، والفقر باقى عليك . وعلى أفكارك السخيفة ! . . حكموا عليك وخسروا وجودك وحياتك . وكان يصح لما واحد زى نشأت يزهزه لك بشوية حاجات فارغة ، تكون مخلص . والله يا محمود أنا قلبى يخلص لك جداً ، رغما من كل ما حصل . أنا مالى ومال الناس ؟ أنا ليه أوجدت نفسى فى ظلام زى ده ؟وكم مرة قلت لحسن الشيشينى إن محمود إسماعيل رجل صحيح بدون أن أحمل لك ضغينة . يعنى رايح أزعل منك يا محمود ؟ كم واحد تحملته ! وكم واحد أهانى ! وكم واحد ظلمنى ! ومع كل ذلك أتركه ! لا تفتكر أن السرايا ستعفو عنك . إن العفو بيد الله ، وليس بيد مخلوق . عفو إيه ، وبتاع إيه اللى بتنتظره من السرايا ! قل الحق واتكل على ربنا وهو يخلصنا » .

ثم قال شفيق منصور بالإنجليزية : « يارب خلصنا من عذاب أليم ! » .

إمضاءات : **أميرالاى إنجرام**

صاغ سليم زكى

ملازم أول أحمد طلعت

٣١ يوليو سنة ١٩٢٥

انتهى التقرير . .

ثم تقرير آخر أخطر ! إنه بإمضاء مأمور سجن مصر ! إنه يبدأ بتأشيرة من إنجرام بك هذا نصها : « سرى جداً » . وفى الحال ذهب مأمور سجن مصر إلى شفيق منصور . ليسجل أقواله . فى محضر ، فسجلها كما يأتى :

سجن مصر فى ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ :

فى الساعة ١١ صباحاً ، طلبنى المسجون نمرة ٨ شفيق منصور ، فذهبت إليه . وسألته عما يطلبه . فأخبرنى من تلقاء نفسه بالآتى : « لدى سر عظيم ، أريد أن أخبرك به . إنى أتكلم عن قضية مقتل السردار . ومن الضرورى أن تعرف من هم مرتكبو هذه الجريمة التى جرت المصائب على مصر . وليس السعديون هم المسئولين عنها . وما كنا إلا آلات ، لارتكاب هذه الجرائم . ونشأت باشا باتفاقه مع البيلى . دبرا قتل السردار . لإسقاط سعد والبرلمان . وكان المنفذ لأغراضهم محمود إسماعيل . ومحمود إسماعيل لايريد الاعتراف . لأنه يظن أن نشأت باشا سيسعى لدى الملك ليعفو عنه . وبعد أن يمضى سنتين أو ثلاثا بالسجن ، يخرج ويتقلد الوظيفة التى أعدها له نشأت باشا . ومحمود إسماعيل دماغه ناشف وعنيد . وكل الذين حكم عليهم بالإعدام يثقون به . ويصدقونه فى كل ما يقوله ، وهو الذى كان يخفى القنابل والمسدسات التى تستعمل فى حوادث الاغتيالات بمنزله . نشأت باشا وعده بمكافأة حسنة . ووظيفة كبيرة فى السراى ، أو فى أى عمل آخر . وكان يرسل له التعليمات والأوامر اللازمة لاغتيال السردار . محمود إسماعيل كان صديق عبد الحليم البيلى الحميم ، وكان يزوره يومياً تقريباً ، ودائما كانا مع بعضهما ، ومحمود إسماعيل من أكبر المحرضين . ولما كنا نجتمع كنت أظن أنه يخلص . ولكن حسن كامل

الشيشيني ، ذكر أن له علاقة بالسرايا ، ولاحظ أيضاً أنه الآن يكره سعد باشا ، محمود إسماعيل يعرف كل شيء ، لكنه لايريد الاعتراف ، إذ يظن أنه سينال المكافأة التي وعده بها نشأت باشا ، ولكن من الواجب أن يعترف ، وأن الملك يجب أن يعرف أن الرجل المقرب له مسئول عن المصيبة الحاضرة ، ومصلحة الأمة فوق مصلحة الفرد .

البيلي كان الواسطة بين نشأت ومحمود إسماعيل ، وكان في جمعية ماهر والنقراشي الأولى ، ولما تقلد الوزارة سعد باشا ، ظن أنه سيكافئه كغيره ، ولما أسند سعد باشا وزارة المعارف لماهر ، ووكالة الداخلية للنقراشي ، حنق عليه وخرج على الوفد ، وانضم لنشأت في مؤامرته ضد سعد والبرلمان ، فنجح في إسقاط وزارته بقتل السردار .

• • •

« كوفئ (عبد الحليم) البيلي على ذلك بالوظيفة التي تقلدها بمساعي نشأت بأنقرة ، ولا يزال يراسل نشأت باشا الحكومة التركية بواسطته ، ولما كان البيلي في لندن كان محتكا بالأتراك ، وفي السنة الماضية ذهب خلسة إلى أنقرة بحجة الاستشفاء ، ولم تكن لديه نقود ، ومع ذلك تمكن من السفر ، ولم يقل لي شيئاً من ذلك ، مع أنني كنت صديقه الحميم ، وكنا كأخين ، أنكر عني ذهابه لأنقرة . وأثناء محاكمتي أخبرني إبراهيم الهلباوي بك (المحامي) أن البيلي طلب منه الدفاع عن محمود إسماعيل ، وأن يدفع له المصاريف من عنده ، فرفض ذلك الهلباوي ، ولم يشأ المرافعة عنه .

نشأت رجل دسائس ، وله مطامع كبيرة وكان أفندي بسيط ، وبدسائسه توصل للسراى ، ولايهمه سعد أو البرلمان أو الإنجليز أو الملك نفسه ، بل هو يريد أن يكون ملكاً ، ويراسل الحكومة التركية في ذلك لمساعدته على تحقيق غايته . .

هذا وقد كتبت التقرير بعد مغادرتي غرفة المسجون ، ولم أكتب شيئاً أمامه .

مأمور السجن

إمضاء : روبر

ومستر « روبر » هذا هو ضابط بريطاني كان يقوم بأعمال مأمور السجن !!
انتهى تقرير مأمور سجن مصر المؤرخ في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ حرفيا .

شيء غريب !

وثبت في قضية الاغتيالات أن إنجرام بك لم يقدم هذين التقريرين الخطيرين إلى النائب العام إلا في ١٩ نوفمبر . وفي محضر جلسة محكمة الجنايات في قضية الاغتيالات يوم ٨ أبريل سنة ١٩٢٦ أثير هذا التأخير العجيب . . لماذا يتأخر تقديم التقرير إلى النائب العام إلى ما بعد تنفيذ حكم الإعدام . واستدعى إنجرام بك لسؤاله ، وأنقل هنا أقوال إنجرام بك لخطورتها :

س — من مستر كرشو رئيس المحكمة : التقرير الذى عمل في ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ أرسل إلى النيابة في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، فما هو سبب التأخير ؟

إنجرام — أخذت التقرير إلى مستر هيوز مفتش النيابات ، إما في نفس اليوم أو في اليوم التالى ، وأخبرته عن جميع ما بخصوصه ، وأخبرنا مستر هيوز أن نحفظه وأن نعمل تحريات أخرى .

مستر كرشو — بعد ذلك ، هل التقرير حفظ عندكم إلى يوم إرساله إلى النيابة ؟

إنجرام — حفظ في البوليس إلى يوم إرساله إلى النيابة !

هذا هو ما ورد فى محضر جلسة محكمة الجنايات ! . . وتصور أن تقريرا كهذا كتب فى ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ ويخفيه إجرام مدير المخابرات البريطانية فى مصر . . ومستر هيوز المشرف على النيابة . . طوال شهر أغسطس ، إلى أن يتم تنفيذ حكم الإعدام فى شفيق منصور ، وطوال شهر سبتمبر ، وطوال شهر أكتوبر . . ويقدمونه فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥!! . . ألا يدل هذا على أن الإنجليز كانوا لايرغبون فى أن يكشف دور الملك والقصر فى قضية السردار ؟ . . وأنهم كانوا يعلمون دائما بهذا الدور ؟ وأنهم كانوا على اشتراك كامل فى هذا كله ؟ وإلا فلماذا يخفى الإنجليز هذا التقرير الخطير إلى أن يتم إعدام شفيق منصور الذى يذكر فى التقرير أشياء خطيرة جداً ؟ . . لماذا لم يحققوا ؟ لماذا لم يسلموا التقرير إلى النائب العام على الفور ، أو بعد يوم ، أو بعد أسبوع ؟

شيء مريب ، وغريب !

وأهمية هذين التقريرين الرسميين فى أنهما صدرا فى الوقت الذى كان فيه حسن نشأت رئيساً للديوان الملكى بالنيابة ، وحاكما بأمره فى مصر ، أو ملكا صغيراً . . فتاريخ التقريرين فى يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ ، ونشأت لم يخرج من منصب رئيس ديوان الملك فؤاد بالنيابة إلا فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ . ونقطة أخرى تستوقف النظر أيضا . . أن الحكم بالإعدام صدر فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٥ ، وأن الشعب قدم عرائض إلى الملك فؤاد يطلب منه أن يستعمل سلطته ويخفف الحكم . وقدم التقريران فى يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ ، وبعد سبعة أيام فقط أصدر الملك فؤاد فى ٧ أغسطس أمره برفض تخفيف حكم الإعدام . وفى يوم ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٥ صدر أمر ملكى بإبدال عقوبة الإعدام على عبد الفتاح عنايت بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وفى يوم ٢٣ أغسطس تم تنفيذ حكم الإعدام فى شفيق منصور

وزملائه ! والإسراع بتنفيذ الإعدام فى شفيق منصور مسألة تستوقف النظر أيضا . لأن شفيق منصور كان شاهد الإثبات ضد ماهر والنقراشى فى قضية الاغتيالات التى لم تكن نظرت بعد أمام محكمة الجنايات!!! .. وكان المفروض أن يبقى حيًّا حتى يشهد بنفسه ! وقد تلقيت لهذه المناسبة خطاباً من السيد أحمد إسماعيل شقيق محمود إسماعيل هذا نصه :

. . . مصطفى أمين

تحية طيبة وبعد : فيؤسفنى ولاشك يؤسف كل مواطن شريف . هذه المحاولة المتعسفة لتمجيد طلاب تنظيم الحماية على حساب دماء الثوريين الأصلاء الذين ضحوا بحياتهم فى سبيل بلادهم . بل تذهب هذه المحاولة إلى أبعد من ذلك فتضع بصمة الإنجليز مرة على جثة السردار ثم بصمة السراى مرة أخرى . لم يكن هذا الجهاز الثورى صنيعة للإنجليز . ولا كان من عمل الوفد أو السراى . فقد وجد هذا الجهاز البطولى فى بلادنا منذ أكثر من نصف قرن يوم قتل بطرس غالى باشا بيد الشهيد إبراهيم الوردانى ليوقف مؤامرة مد امتياز قناة السويس . وبينما كان الوردانى يساق إلى المشنقة يردد له الشعب أنشودة « يا ميت صباح الخير على الوردانى »، كان سعد زغلول يدافع فى الجمعية التشريعية عن مد امتياز القناة باسم الوزارة العميلة التى خلفت وزارة بطرس غالى . والذين ألقوا القنابل على السلطان حسين لتخليص البلاد من خيانته ، والذين هموا بالتخلص من السلطان فؤاد . لا يمكن أن يكونوا عملاء للسراى . وما زلت أذكر قول الدفاع فى محكمة الجنايات « لقد عودنا الإنجليز منذ عهد بعيد ألا يستمعوا إلى جعجعة سعد أو يؤخذوا بجنتلة عدلى . بل كانوا دائما يستمعون إلى طلقات الرصاص التى تخرج من أفواه مسدسات هؤلاء المتهمين » . على أن الحديث عن الثوريين والسياسيين يطول ، وإذا كنت قد عشت هذه المرحلة

شاباً يافعاً بشخصي ، فقد عاشها كمال إسماعيل ابن أخي الشهيد محمود إسماعيل بوجدانه ودموعه ، بقلبه وعقله ، واستوعب الوثائق ، واستمع إلى البقية الباقية من أعضاء هذا الجهاز الثوري ، ولذلك أترك له أن يعرف بهذه المرحلة التاريخية الثورية . وأن ينشر الحقائق على الناس . وأكتفي من ذلك كله بالوقائع التي اتصلت بها .

أولا : أتعاب المحاماة : كنت على اتصال بشقيقي محمود وهو في سجن الأجانب بالمكاتبات السرية عن طريق حرس السجن . ومن بين هذه الرسائل تلقيت رسالة منه تقول : اتصل بالنحاس بك في مكتبه بشارع المدابغ ،وقل له إن موقفنا سليم ،فيما عدا شفيق منصور الذي انهار من موقف الوفد وتخليه عنه، وإرساله أمين عز العرب للدفاع في إحدى جلسات المحاكمة ، وأمين تلميذ شفيق ويتمرن في مكتبه ، واطلب من النحاس في شدة أن يندب أحد كبار المحامين الوفديين للدفاع عنه ليعدل شفيق عن موقفه » . وللفور صحبت الأستاذ محمد عبده صهر شقيقي إلى مكتب مصطفى النحاس المحامي ، وقابلته وشرحت له الموقف كما جاء على لسان أخي ، فإذا بالنحاس يثور ويصرخ قائلا : أنت يا أستاذ عايزنا ندافع عن محمود إسماعيل اللى وقعنا من على كراسينا ! . . قلت : « أنا لم أطلب منك الدفاع عن أخي ، وإنما أحدثك عن شفيق منصور وحالته ، ورأى أخي في موقفه وموقفكم منه » . قال : « ده كلام فارغ ، دول وقعونا من على كراسينا . أنا ماليش دعوة . . ماليش دعوة . . »

ويأتي بعد ذلك أمر الدفاع عن أخي ، فوقع اختيارنا حينئذ على الأستاذ وهيب دوس المحامي ، الذي طلب ألف جنيه أتعابا . ولما رآني قد ذهلت لفداحة المبلغ ونحن من متوسطي الحال قال : يا أخي أنت حاتدفع حاجه من جيبك ؟ . . ما هو الوفد

حايدفع . وتركت الأستاذ وهيب إلى غيره . ولم يكن موقفهم بأحسن من موقفه . وأخيراً اتفقت مع الأستاذ أحمد رشدى المحامى على أتعاب مائتى جنيه ، والله يعلم كيف دبرنا هذا المبلغ من بيع مصوغات شقيقاتى وزوجة شقيقى ، ودفعنا المبلغ مقدما . فالقول بأن إنسانا مهما كان شأنه قد دفع أتعاب الدفاع عن محمود إسماعيل قول مكذوب لايستند إلى أساس . وهكذا ينهدم حجر من الحجارة التى بنيت عليها صلة محمود إسماعيل بحسن نشأت .

ثانياً : صورة الشهيدين محمود وشفيق مع حسن نشأت : وينهدم حجر آخر حينما تعرف حقيقة هذه الصورة . فقد كان أخى الشهيد محمود إسماعيل « أخاً وأستاذاً ماسونياً » ، بعد وفاة المرحوم والدنا سنة ١٩١٢ وأيام كان أخى ضابطا بالسواحل . وأذكر أن هذه الصورة أخذت للمجموعة التى ذكرتموها ، يوم انتخاب سعد زغلول « أستاذاً أعظم للمحفل الوطنى المصرى الأكبر » ، وأقيمت لهذه المناسبة حفلة تكريم دعى إليها الشهيد محمود إسماعيل ببطاقة لاتزال فى حوزة ابن الشهيد حتى اليوم .

ثالثاً : حفلة الزهور ومحمود إسماعيل : لم تنظم السراى هذه الحفلة ، وإنما نظمتها الجمعية الزراعية برئاسة فؤاد أباظه باشا فى ظل وزارة الوفد ، وحضرها وزراء الوفد ومن بينهم حينئذ محمد نجيب الغرابلى باشا .

رابعاً : مطالبتى بمحادثة حسن نشأت : لذلك قصة أساسها وقوعى فى شباك التضليل والخداع ، فى وقت جعلتنى شهوة الانتقام لدم أخى سهل الوقوع فى هذه الشباك . فبعد إعدام أخى الشهيد محـــمود إسماعيل زارنى فى بيتى المرحوم الأستاذ أحمد أبو الخير ، وكان حينئذ يسكن المنزل المواجه لمنزلنا ، وكان يعمل مدرساً بالمدارس الثانوية ، زارنى ومعه الأستاذ محمد فهمى عضو لجنة الوفد المركزية

لقسم الخليفة . وبعد حديث طويل ، طلبا إلى مقابلة المرحوم فتح الله باشا بركات من أقطاب الوفد . وزرت فتح الله باشا مع الأستاذ محمد فهمي ، وفي هذه الزيارة حدثني بركات باشا عن حادث مقتل السردار ممجداً أخي الشهيد وبطولته ، ثم أخذ يقنعني بأن أخي قد خُدع ، ذلك أن قتل السردار كان بتدبير من حسن نشأت نكاية بالوفد . وعبثا حاولت إقناعه بأن الجهاز الفدائي قديم ، وأعضاءه بعد تعدد الأحزاب ينتمون إلى مختلف الأحزاب ، فكما كانت الجماعة تضم الوفديين مثل ماهر والنقراشي وشفيق منصور وعبد الحليم البيلي والشيخ مصطفى القاياتي ، فإنها كانت تضم المكباتي والصوفاني ومحمد عوض جبريل ومحمد عبد الحفيظ من الحزب الوطني . . ثم عدداً من ضباط الجيش والبوليس والسواحل ، فضلا عن نقابات العمال مثل راغب حسن ومحمود راشد وإبراهيم موسى وأحمد جاد الله ، ولا يحرك هؤلاء إلا وطنيتهم ، ولا يدفعهم غير ضميرهم الوطني .

وعلق فتح الله باشا على ذلك بقوله : نحن لا نتهم شقيقك أو أحداً من الشهداء بالنكاية بالوفد ، بل أنا مقتنع بأنهم أبرياء ، وقد ارتكبوا الحادث بدافع من وطنيتهم دون أن يفطنوا أن وراءه حسن نشأت . ثم أخذ يستفزني ضد حسن نشأت ويستثير شهوة الانتقام في نفسي . وقد كنت حينئذ شابا يافعا لم أتعد الرابعة والعشرين من عمري . ويحدثني قطب من أقطاب الوفد ، وقد ضرب لي على وتر الوطنية ودم أخي وضرورة الانتقام له ، حتى تم له ما أراد ووقعت في المحظور . وتحقق للوفد ما أراد . . وهو إبعاد الشبهة عن رجاله وإلصاقها بالسراي ، ثم إبعاد حسن نشأت عن السراي . .

وهكذا يبدو واضحاً أن قصة علاقة حسن نشأت بمقتل السردار تدبير وفدي اشتركت فيه مخدوعا ومغرراً بي . لقد أراد الإنجليز اصطياد الوفد . . وأراد الوفد

اصطياد السراى . . وفى سبيل إنقاذ رؤوس رجاله . تخلى الوفد عن الجهاز الثورى ليخلو الجو للسياسيين . ورغبة فى القضاء على كل أثر للثوريين . أفسح الإنجليز المجال للطعن فيهم . وروج القصص التى ترددونها اليوم وأنتم تبحثون عن الحقيقة . . القصص التى أرادوا بها ألا يترك الأبطال بصمات حرة على تراب مصر تراها الأجيال ويتابعونها ، ليخلو تراب مصر لبصمات الإنجليز والسراى .

شاهدت الحقيقة أمس واليوم . . ولكن للحقيقة رجالا سوف يقدمونها للناس .

١٩٦٣/٩/٦

أحمد إسماعيل

ولقد أثبت خطاب السيد أحمد إسماعيل كما هو بحروفه . ولى بعض ملاحظات :

أولا : أنه لا يجوز أن يعدل إنسان عن شهادته التى أقسم عليها اليمين . بعد أن يؤديها بعد ٣٨ سنة ! وأن القضاء عادة يأخذ بالشهادة المسجلة .

ثانياً : أن كل الأشخاص المذكورين فى الخطاب الذين يستشهد بهم توفوا إلى رحمة الله ، وكان عمر الأستاذ كمال إسماعيل نجل المرحوم محمود إسماعيل يومها ٤ سنوات .

ثالثاً : أن الذين يعرفون دقائق الأمور ، يعرفون جيداً أن المرحوم فتح الله باشا بركات لم يكن له علاقة بالجهاز السرى . وأن عمله فى الوفد هو التنظيم السياسى فوق الأرض .

رابعاً : أن المتصلين بالرئيس السابق مصطفى النحاس يؤكدون أنه ينفى هذا الحديث إطلاقا . .

إننا أكدنا دائماً أننا نؤمن بوطنية محمود إسماعيل ، وبأنه اندفع بإيمان وطني بدون غرض ، ومع ذلك فإننا نرى أن ننشر شهادة السيد أحمد إسماعيل من محضر القضية نفسها . حضر أحمد إسماعيل أمام صاحب السعادة النائب العمومي وسئل بالآتي : « اسمي أحمد إسماعيل ، عمري ٢٤ سنة ، مولود بطنطا ، ومقيم بدرب الميضة نمرة ٧ قسم الخليفة ، ميكانيكي بالسكة الحديد . وحلف اليمين :

س : من الذي سعى لأخيك محمود إسماعيل في دخوله وزارة الأوقاف ؟

ج : عبد الهادي بك الجندي . لما كان المرحوم إبراهيم باشا فتحي وزير الأوقاف .

س : ومن أين يعرفه عبد الهادي بك الجندي ؟

ج : أخي أول ما خرج من المدرسة اشتغل تلميذاً بالنيابات ، وعبد الهادي بك الجندي كان قاضياً في السيدة ويعرفه .

س : من الذي سعى إلى نقله إلى مصر ؟

ج : لم يخبرني عن اسم الشخص .

س : هل عرفت الأشخاص الذين ترددوا على أخيك بالمنزل ، أو تردد عليهم هو بمنازلهم أو بمحال أعمالهم ، أو بالقهاوي ؟

ج : أول ماجه مصر ، ما كان يتردد عليه أحد بالمنزل . وكنت أنا مرافقه في أول الأمر ، أخرج معه ، وأعود معه ، وبعد قليل انقطع عن مرافقتي ، وكان يخرج وحده ، فكنت أسأله : رايح فين يامي محمود ؟ ربما حد ييجي يسأل عليك ، فكان يقول لي : أنا رايح نيوبار أقابل شفيق منصور ، وبعد ذلك أضاف على اسم شفيق منصور اسم حسن نشأت الذي كان وقتها موظفاً بالأوقاف ، وقد رأيت أخي

مع شفيق منصور فى قهوة نيوبار مراراً ، وكذلك مع حسن نشأت باشا مرة أو مرتين ، وجلست معهم .

س : ألم تسأل أخاك عن كيفية معرفته بشفيق منصور أو حسن نشأت باشا ؟

ج : لم أسأله ، ولكن رأيته مجتمعاً بهما وجلست معهم ، وكان الحديث الذى سمعته منهم أثناء اجتماعهم دائراً حول الحالة الحاضرة .

س : هل كنت تعرف بأن أخاك يشتغل بالمسائل السياسية ؟

ج : كل ما أعرفه أنه كان يكتب فى الجرائد مقالات سياسية ، مثل جريدة المنبر والأهالى والمحروسة .

س : ألم يعترف لك بشيء من أعماله ؟

ج : لما حبس أخى فى حادثة السردار ، كنت على يقين من أنه برىء ، حتى بالرغم من الحكم عليه . ولكن فى زيارتى الأخيرة له اعترف لى بأنه اشترك فى الحوادث الجنائية منذ خمسة عشر عاما ، وأثنى على إبراهيم موسى وعبد الحميد عنايت وأنهما من الأبطال ، وأنه يفضل أن يموت هو ، وينجو الاثنين دول ويخرجوا .

س : ألم يخبرك عن تفصيلات اشتراكه فى هذه الحوادث ؟

ج : لا . . . وإنما عثرت على قنابل مخبوءة فى حوش الفراخ فى المنزل ، وألقيتها فى النيل .

ثم تحدث الشاهد عن أنه لاحظ اتصال أخيه بحسن نشأت باشا وقال : « . . وقلت له ما يصحش إنك تكون معروف إنك من السعديين وماشى معهم ، وتمشى ضدهم

مع نشأت باشا . فقال لى : « البلددى كل واحد ما بيعملش فيها إلا لصالحه ، وإحنا فقراء ، وإيه اللى أخذناه من السعديين ؟ »

« وكان أخي يتردد على نشأت باشا كثيراً ، حتى إن عبد الرحمن البيلى أهداه بذلة ريدنجوت يلبسها كلما أراد مقابلة نشأت باشا ، وشفت أخي لابسها ، وواقف مع نشأت باشا فى حفلة الزهور بجنينة الأسماك التى حصلت سنة ١٩٢٣ حيث كان مكلفا بمأمورية استقبال الزائرين . وكانوا عاطيينه علامة فى صدره ، وأخي جاب لى علامة أحطها على ذراعي ، وأدخل مجانا . وكنت مكلفاً بالوقوف على بوفيه لمراقبة الماركات ، ولا تزال العلامة التى أعطيت لأخى موجودة عندى . وحفلة الأزهار استمرت ثلاثة أيام ، ونشأت باشا بصفته رئيس الحفلة كان يتردد على الجنينة يوميا ، وكلما كان يحضر ويقف بالجنينة كان يأخذ أخي ويمشي .

« ولما أنشئ حزب الاتحاد (حزب القصر) كان أخي محمود مهتما به ، حتى انى رأيته مرة راكبا مع نشأت باشا أوتومبيلا أحمر ، أظن أنه من أتومبيلات السراى ، ونزلا أمام حزب الاتحاد ، وكنت وقتها مارا بالشارع بالصدفة . ولما حبس أخي ما كنت أعرف أن له مرتبا خاصا يدفعه إليه حزب الاتحاد ، إلا من جواب ورد إلىّ منه وهو فى السجن يخبرنى فيه أنه يعلم بأنى متضايق شوية ، فعلىّ أن أتوجه لحمد أفندى نشأت ، شقيق نشأت باشا ، وهو موظف بالصحة ، وأطالبه بخمسة جنيهات ، دفعها إليه أخي ثمن سرير ، ثم أقابل أيضا عبد الرحمن البيلى ، وأطالبه بمرتب نصف شهر من الحزب ، وقدره عشرة جنيهات ، فعرضت الأمر على عبد الرحمن البيلى ، فقال لى ما تروحش لنشأت أفندى ، وأنا أجيب الفلوس منه ، وأجيب لك الفلوس من الحزب أيضاً ، وفعلا أعطانى الخمسة عشر جنيهاً .

س : هل يمكنك أن تخبرنا عن وجه اهتمام عبد الرحمن البيلى بموضوع أخيك ؟

اعتقادى بكل اطمئنان أن عبد الرحمن البيلى ونشأت باشا لهما دخل فى الموضوع . لأن أخى الصغير فى مركزه لما يحتك بمثل هؤلاء الأشخاص ، وخصوصا نشأت باشا ، ويكون معه فى صورة واحدة . يكون ممتلئاً آمال كبيرة فى مستقبله . وبالطبع يعمل كل ما يرضيهم للحصول على هذه الغاية ، وأظنكم لاحظتم عليه فى التحقيق أنه كان كالصخرة أملا فى النجاة بواسطة مساعدة هؤلاء الأشخاص. وأذكر لكم بعض ملاحظات ، تستنتجون منها ما أستنتجه أنا : أخبرنى يوما عبد الرحمن البيلى بأن حسن باشا نشأت تقابل مع المستر هندرسون (الوزير المفوض فى دار المندوب السامى) بدار المندوب السامى وبلغه أن فى موت محمود إسماعيل خسارة ، ويجب المحافظة على حياته ، وبلغنى بأن أذكر ذلك له فى السجن . لكي يطمئن ، فلما قابلت أخى فى إحدى المقابلات ، ذكرت له ذلك الموضوع . فأخى كلفنى بمقابلة نشأت باشا ، فقلت له : يمكن مايقابلنيش .

فقال لى : لا . أكتب أنت عريضة ، وبمجرد ما يعرف إنك أنت أخى يقابلك. وقد سافرت إلى الإسكندرية . وقصدت أولا دار المندوب السامى ، وتقابلت مع المستر جرافتى سميث . وأخبرته بأنى مكلف من قبل أخى بالحضور إلى دار المندوب السامى . وأبلغكم عن لسانه ، بأنكم إذا أبقيتم على حياته سيقدم لكم خدمات جليلة فى المستقبل . فقال لى : طيب نشوف . ثم قصدت سراى رأس التين . وانتظرت نشأت باشا لغاية الساعة ١٢ فلم يحضر . فرحت له تانى يوم وانتظرت . حتى حضر ، وطلبت مقابلته بواسطة أونباشى على الباب، فقال لى : ما يمكنش مقابلته ، فقلت له : أنا معى جواب خصوصى له ، وسلمته

الجواب ، لتوصيله إليه ، وكتبت فى الجواب (كان بودنا أن نلجأ إلى سعادتكم قبل أن نلجأ إلى أى أحد آخر للاسترحام فى أمر تخفيف العقوبة ، ولكن الضجة التى أثارتها الجرائد السعدية حول اسمكم ، وعلاقتكم بأخى جعلتنى لا أجرأ إلى الالتجاء إليكم . والآن ، وقد كلفنى أخى ، وهو فى سجنه ، بأن ألجأ إلى سعادتكم مسترحما معتمداً على مالكم من النفوذ ، ألتمس السعى لدى الأعتاب الملكية ، إلى آخره) . وانتظرت قليلا ، فحضر لى ضابط لا أعرف اسمه ، ويمكن أعرفه لو عرض على ، وهو أبيض الوجه ، متوسط الطول ، ممتلئ الجسم نوعا ، ووجهه أحمر ، ويظهر أنه ملازم أول ، وخلفه الأونباشى وبلغنى العبارة الآتية : « الباشا بيقول لك روح مصر وكون مطمئن » .

* * *

هذه شهادة أحمد إسماعيل شقيق محمود إسماعيل المسجلة فى دوسية القضية . . ومع ذلك فإننا نسلم جدلا بأنه شهد هذه الشهادة بإيعاز من فتح الله بركات لمصلحة الوفد . . ولهذا نبحث فى دوسيه التحقيق فى قضية السردار عن شهادة أشخاص لا علاقة لهم بالوفد ، فنجد شهادة سليمان فوزى صاحب جريدة الكشكول ، وهو الذى هاجم فى كل عدد من أعداد جريدته سعد زغلول ، من يوم صدور هذه الجريدة إلى يوم وفاة سعد زغلول . . بل إنه استمر فى مهاجمة سعد زغلول بعد وفاته إلى اليوم الذى توقفت فيه جريدة الكشكول عن الصدور فى عام ١٩٣٨ ، بعد وفاة سعد زغلول بإحدى عشرة سنة . ومجموعات الكشكول كلها موجودة تحت يدى الآن ، وموجودة فى دار الكتب . . ونجد شهادة أيضا للأستاذ أحمد رشدى محامى محمود إسماعيل ، والأستاذ رشدى كان خصما لسعد زغلول إلى أن توفى إلى رحمة الله ، وهذه حقيقة معروفة ومسجلة أيضاً فى مقالات كتبها بإمضائه وخطب

نشرتها الصحف . . وإذا كان فتح الله باشا أثر على أحمد إسماعيل ليشهد لمصلحة الوفد وسعد زغلول . . فليس من المعقول أن سليمان فوزى وأحمد رشدى يشهدان لمصلحة الوفد وسعد زغلول . . ونبدأ بشهادة أحمد رشدى المحامى عن محمود إسماعيل . . . وقد تولى التحقيق معه النائب العام محمد طاهر نور باشا ، وهذا هو نص التحقيق :

« استحضرنا الأستاذ أحمد رشدى أفندى المحامى فحضر . وحضر معه الأستاذ أحمد بك لطفى نقيب المحامين ، وسألنا الأول فقال : اسمى أحمد رشدى ، وعمرى ٣٢ سنة ، محام . مولود بمنيا القمح . وحلف اليمين :

س : من الذى وكلك بالدفاع عن محمود إسماعيل ؟

ج : عبد الرحمن البيلى أفندى هو الذى كلفنى بالدفاع . .

س : هل يمكنك أن تخبرنا بالظروف التى أحاطت بهذا الدفاع ؟

ج : الظروف التى أذكرها عرضتها كلها على الأستاذين أحمد لطفى بك وصليب سامى بك ، وهما نقيب المحامين ووكيل النقابة ، لأتبين ما يصح ذكره فى التحقيق عندما علمت أنى سأدعى للتحقيق ، ولأعرف ما لا يصح ذكره باعتباره سراً من أسرار المهنة ، وقد أجاز لى ذكر ما يأتى :

وهو أن الأستاذ عبد الرحمن البيلى عرض علىّ هذه القضية ، وهل لدىّ مانع من المرافعة فيها ، فأجبته سلبا ، ولما تكلمنا فى أجر الدفاع ذكر لى أن أهل المتهم — وهو محمود إسماعيل — لا يستطيعون أن يدفعوا أكثر من خمسين جنيها ، وكنت عند ذلك أحس بأن للقضية مركزاً خاصاً ، وأن معظم المحامين تنحوا عن الدفاع فيها ، للشبه السياسية التى كانت تحيط بالدعوى يومئذ ، وأحسست أنه يجب القبول مع

الحاح زميلى فقبلت ، وقد حضر عبد الرحمن أفندى البيلى ودفع لى خمسة وعشرين جنيها ، وقلت لوكيلى أن يعطيه إيصالا — ولا أذكر كيفية دفع الخمسة وعشرين جنيها الأخرى ، هل دفعت فى المكتب أو فى المحكمة ، إنما الذى أذكره بشأنها أنها لم تدفع مرة واحدة ، وإنما دفعها البيلى أيضا .

س : هل الإيصال كتب باسم عبد الرحمن البيلى أو باسم أخى محمود إسماعيل ؟

ج : باسم عبد الرحمن البيلى .

س : أحمد إسماعيل قرر أنه دفع ٢٥ جنيها لعبد الرحمن البيلى . وأن الخمسة والعشرين جنيها الأخرى دفعها عبد الرحمن البيلى من عنده ، فهل عرفت ذلك ؟

ج : لا بالعكس . . فهمت من عبد الرحمن البيلى أن المبلغ مدفوع من أهل محمود إسماعيل ، ولو أحسست أن المبلغ دفع من عبد الرحمن البيلى كنت أكتفى بمبلغ الخمسة والعشرين .

س : هل تعرف حسن نشأت ؟

ج : نعم أعرفه . .

س : من أى تاريخ ؟

ج : أنا أعرفه فى المدة بين ١٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى حوالى شهر يونيو أو يوليو سنة ١٩٢٥ . . وسليمان فوزى صاحب الكشكول قال : إن نشأت باشا يريد أن يعرفك .

س : هل حصلت مقابلات كثيرة ؟

ج : حصلت مقابلات كثيرة ، وكان يطلبنى نفس نشأت باشا بواسطة سليمان أفندى فوزى . .

س : قلت إن نشأت باشا طلبك مراراً ، فهل تذكر أن هذه المقابلات كانت قبل توكيلك عن محمود إسماعيل أو بعده . ومتى انقطعت هذه المقابلات ؟

ج : هى كانت فى الوقت المعاصر للتوكيل . وأظن أنها كانت كثيرة فى هذا العهد . خصوصاً بعد التوكيل . وقد فترت بعد الانتهاء من القضية . ثم انقطعت نهائياً من نفسى بعد استقالتى من حزب الاتحاد فى شهر يوليو سنة ١٩٢٥ . .

ومن الحوادث التى استلفتت نظرى أن سليمان أفندى فوزى كان دائماً يفهمنى أن نشأت باشا على استعداد أن يجيبنى إلى كل ما أطلب . على أن أطلب . ولكنى لم أطلب شيئاً بأسمى خاصة . بل وقفت المسألة عند طلب قطعة أرض لنقابة المحامين . خصوصا وأنى لاحظت أن علة الاهتمام بشخصى غير ظاهرة لى يومئذ . على أنه يلوح لى الآن أن هذه العلة — مع مجموعة الحوادث السابقة — مرتبطة بعضها ببعض . إنى كنت فقط وكيلا عن محمود إسماعيل عن طريق عبد الحليم بك البيلى وعبد الرحمن أفندى البيلى . وأن محمود إسماعيل قبض عليه وهو فى المحكمة . بعد أن كان فى الليلة السابقة للقبض عليه مع عبد الرحمن أفندى البيلى بشربين لنشر الدعوة الانتخابية لعبد الحليم . وأن عبد الحليم البيلى كان موضع رعاية خاصة من نشأت باشا . فقد اشترك فى تأليف حزب الاتحاد ، وكان العامل الوحيد له ، وأنعم عليه بالرتبة الثانية ، وعين سكرتيراً لمفوضية مصر فى إستانبول ، وأنه أنشأ جريدة « الاتحاد » ، واشترى جريدة الليبرتيه لخدمة الحزب . وأنفق فى هذا السبيل نحو العشرة آلاف جنيه ، كل هذه العناصر تسمح بأن يستنتج الإنسان أن الدفاع عن محمود إسماعيل كان دفاعاً عارضاً عن نشأت باشا ، للشبهة التى قامت يومها ، وأننى كنت محل اهتمامه لهذا .

س : ألا تذكر أن اسم محمود إسماعيل ذكر في اجتماع بينك وبين نشأت باشا ؟ . .

ج : لم يذكر اسم محمود إسماعيل بالذات ، ولكن ذكرت بيننا قضية السردار ، وأذكر أن ذكرها كان بعد يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ وقبل جلسة المحاكمة ، ولا أذكر المناسبة التي جاء ذكر القضية فيها ، وإنما كل ما أذكره أن نشأت باشا قال لي بمناسبة الشبهة التي كانت ضده في القضية ، إن شفيق منصور رجع عن قوله ، ويخيل إلىّ أنه قال كلمة (إمبارح) وكان في ذلك الوقت ، وعند ذكر هذه العبارة ، ظاهرة عليه علامة الاطمئنان . .

س : هل كنت تلاحظ أن عبد الرحمن البيلي كان مهتمًا بأمر محمود إسماعيل ؟ .

وهنا طلب أحمد بك لطفي نقيب المحامين من حضرة المحامي ألا يجيب على هذا السؤال .

وأقفل المحضر . .

النائب العام

إمضاء : **محمد طاهر نور**

هذا هو نص شهادة أحمد رشدي خصم سعد زغلول في التحقيق الذي أجراه النائب العام . ويظهر هنا أنه لم يقل كل شيء يريد أن يقوله ، لأنه – باعتباره المحامي عن محمود إسماعيل – اضطر أن يحتفظ بسر المهنة . . وأن نقيب المحامين منعه من الرد على أسئلة أكثر خطورة ! ولكن شهادة سليمان فوزي صاحب الكشكول وخصم سعد زغلول المسجلة في محضر التحقيق أخطر ، لأنه لم يكن محامياً عن محمود

إسماعيل ، ولم يكن محكوما بسر المهنة الذى يقضى بألا يقول المحامى ما يعلمه من المتهم الموكل عنه . إن هذا التحقيق أيضاً أجراه النائب العام محمد طاهر نور باشا ، وهو مسجل أيضاً فى ملف تحقيقات قضية السردار الموجودة فى مكتب النائب العام .

استجواب « سليمان فوزى »

« استحضرنا سليمان فوزى أفندى ، وبسؤاله قرر أن اسمه كما ذكر ، وعمره ٤١ سنة ، مولود بمنشية سلطان مركز منوف ، صاحب جريدة الكشكول ، ويقيم بمصر . . خلف اليمين :

س : هل تعرف أحمد رشدى أفندى المحامى ؟

ج : أعرفه من مدة التلمذة ، أى من مدة عشرين سنة .

س : هل تعرف نشأت ؟

ج : نعم ، أعرفه من سنة وكسور .

س : ما مناسبة المعرفة ؟

ج : بعد سقوط وزارة سعد زغلول باشا وتأليف وزارة زيور باشا ، رحت السراى ، وقيدت اسمى فى دفتر التشريفات ، وأحد موظفى السراى قال لى إن حسن نشأت باشا يحب يشوفك ، فرحت قابلته ، ومن وقتها حصلت المعرفة .

س : هل كلفك نشأت باشا بأنه يريد أن يعرف أحمد رشدى ؟

ج : نعم . . .

س : هل أخبرت الأستاذ رشدى بطلب نشأت باشا له ؟

ج : نعم .

ثم وجه النائب العام السؤال التالى إلى سليمان فوزى :

س : هل عرفت من رشدى أنه كلف بالدفاع عن محمود إسماعيل ؟

ج : نعم . .

س : ألم يخبرك من الذى كلفه بذلك ؟ . .

ج : قال إنه عبد الرحمن البيلى .

س : ألم يخبرك عن الأتعاب التى طلبها أولا ؟

ج : هو قال لى إن عبد الرحمن (البيلى) حضر له ، فطلب منه أن يدافع عن محمود إسماعيل ، وقال له إنه يهمه شخصيا ، فقبل رشدى ، وبصفته زميلا له لم يدقق فى الأتعاب ، وأذكر أن رشدى أخبرنى أن عبد الرحمن البيلى لما كلفه بالدفاع عن محمود إسماعيل قال : الأحسن أن يكون لنشأت باشا رأى فى اختيار المحامى الذى يدافع عن محمود إسماعيل ، لأن الجرائد السعدية ذكرت اسمه ووجود علاقة بينهما ، وبينك أنت وأخوك عبد الحليم البيلى ، فتركه عبد الرحمن البيلى وعاد بعد أسبوع ، وكلفه بالدفاع عن محمود إسماعيل . .

س : ذكر فى جريدة الكشكول بعددها الصادر فى يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أنه لما نقل فى التلغرافات خبر إعدام قتلة السردار إلى الآستانة ، من غير ذكر الأسماء ، أراد أحد الوجهاء المصريين الواقفين على بعض الدخائل ، أن يعرف وقع الخبر على الأستاذ عبد الحليم البيلى ، فاستوقفه فى الطريق وسأله إن كان علم ؟ فقال له : لا . . قال : إنه شنق سبعة وعفا جلالة الملك عن واحد .

قال عبد الحليم : ومن الذى عفا جلالته عنه ؟ . . . قال : هو محمود إسماعيل ، لأنه أفاد التحقيق بذكر معلومات . . فاضطرب عبد الحليم البيلى إلى درجة أن عصاه سقطت من يده ، واصفر وجهه ، وكاد يقع ، إلى آخر ما جاء بهذه العبارة . فمن هو ذلك الوجيه الذى كان بالآستانة وقابل عبد الحليم البيلى ؟

ج : أنا لم أقابل هذا الوجيه شخصيا ، ولكنى عرفت من أحد من أثق بهم أنه أحمد عرفان باشا (رئيس دائرة محكمة الجنايات التى حكمت على قتلة السردار بالإعدام) .

س : ألم تسمع شيئًا عن رشدى بصفته صديقاً خاصًا بمحمود إسماعيل عندما توكل فى الدفاع عنه ؟

ج : أذكر أنه أخبرنى أنه لما قابل محمود إسماعيل وجده فى غاية الثبات ، وأنه لما أخبره أن ماهر والنقراشى قبض عليهما . . قال : أظن أن المسألة ستنحرج .

س : هل عندك معلومات أخرى تفيد التحقيق ؟

ج : أنا كصحفى يمكن أن أخبركم أن محمود إسماعيل كان له دالة . لما كان بوزارة الأوقاف ، على وكلاء الوزارة خصوصا على نشأت باشا (رئيس الديوان الملكى بالنيابة) وزكى الأبراشى باشا (ناظر الخاصة الملكية فيا بعد) حتى إنه لما قبض عليه لم يكن بمنزله . وبحث عنه فى مكتبه فلم يوجد ، وسئل مدير القسم التابع له فلم يعرف أنه متغيب ، واتضح أنه صرح له بإجازة مباشرة من وكيل الوزارة زكى باشا الأبراشى بدون علم رئيسه . وأذكر أنه لما نشرت وزارة الداخلية البلاغ

الرسمى الخاص بعدم معرفة نشأت باشا لمحمود إسماعيل، وأن نشأت باشا – بالعكس – وقع عليه جزاء ، عرفت ما يمكن أن أستنتجه منه ، لأن الجزاء كان لصالح محمود إسماعيل ، لا ضد محمود إسماعيل ، لأن التهمة التى نسبت إليه تهمة زنا ، والعقاب الذى توقع عليه خفيف جداً بالنسبة للتهمة .

س : هل تعرف العلاقة الموجودة بين عبد الحليم البيلى، وبين حسن نشأت باشا ؟

ج : العلاقة موجودة من زمن ، ولما حصل خلاف بين سعد باشا ونشأت باشا انفصل عبد الحليم البيلى من السعديين ، وانضم لنشأت باشا ، وكان عبد الحليم البيلى هو أكبر عامل فى تأسيس حزب الاتحاد (حزب القصر) ، ورخصة الجريدة (جريدة الاتحاد) باسم عبد الحليم البيلى ، وهو الذى أنشأها باتفاقه مع نشأت باشا » . تليت عليه أقواله فأصر عليها وأمضى بذلك .

النائب العام

إمضاء : **محمد طاهر نور**

ولكن ماذا يثبت أن المستشار أحمد عرفان باشا رئيس محكمة الجنايات أدلى بهذه الواقعة الخطيرة عن عبد الحليم البيلى التى تلقى ظلا خطيراً على نشأت ! ؟ إن عرفان باشا هو الذى أصدر حكم الإعدام على السبعة الذين أعدموا فى حادث السردار ، وعندما يروى قاض كبير مثل هذه الواقعة الخطيرة فهذا أمر له معناه ومغزاه ، ولكن لا يجوز أن يكتفى فى أمر خطير كهذا بشهادة صحفى أمام النائب العام ! إن

التحقيق الرسمى وثيقة رسمية . . ولكن فى أمر خطير كهذا ، لابد من شيء أكبر من تحقيق يجريه النائب العام ! ولقد عثرنا على وثيقة رسمية فعلا . . فى صفحة ٢٧٠ من تحقيق السردار الذى تولاه النائب العام تحت عنوان « ملحوظة » كتب محمد طاهر نور باشا النائب العمومى ما يأتى بالحرف الواحد : « ورد لنا اليوم كتاب موصى عليه من سعادة حداية باشا وزير مصر المفوض بالآستانة هذا نصه : « طلب منى المستر جريفيث وكيل إدارة الأمن العام بوزارة الداخلية المصرية ، أن أكتب لسعادتكم معلوماتى بخصوص ما نشرته جريدة الكشكول فى أحد أعدادها السابقة بشأن عبد الحليم البيلى بك المقبوض عليه الآن . وتفصيلات المسألة تتلخص كالآتى :

« فى يوم لا أتذكره فى الصيف الماضى ، أخبرنى سعادة عرفان باشا المستشار السابق الذى كان يقيم وقتئذ بالآستانة فى أجازة ، أنه تحدث مع عبد الحليم البيلى بك المذكور بخصوص الأشخاص المحكوم عليهم فى قضية السردار ، بأن أحدهم قد استبدلت عقوبة الإعدام بالنسبة له إلى الأشغال الشاقة المؤبدة . ولما سأله البيلى بك عن اسم هذا الشخص أجابه عرفان باشا بأنه محمود إسماعيل . وعند ذلك لاحظ الباشا المشار إليه علامات اضطراب على البيلى ، الذى اصفر وجهه أيضا عند سماعه ذكر ذلك الاسم .

هذه هى معلوماتى عما كتبته الجريدة بادية الذكر ، ولست أتذكر إن كان ذلك حصل فى دار السفارة أو خارجها » .

وزير مصر المفوض

إمضاء : محمد حداية

والآن نترك كل هذا ، ونبحث كيف تم اغتيال السردار ! . . إن أحد الذين اشتركوا فى قتل السردار ، والذين حكم عليهم بالإعدام ، سيتكلم . .

أنا الذى أعطيت الإشارة فانهال الرصاص على السردار!

إن الوحيد من الأحياء الذين قتلوا السردار يتكلم ! إنه واحد من ثمانية شبان حكم عليهم بالإعدام : شنق سبعة ، وبقى هو ليمضى ٢٥ سنة أشغالا شاقة فى الليمان ! ، إنه عبد الفتاح عنايت ، أحد أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . إنه هو الذى أعطى الإشارة بقتل السردار . . . فانطلق الرصاص من كل جانب ، وبقى هذا الرصاص يدوى فى صفحات التاريخ!! ولقد عرفت عبد الفتاح عنايت وهو فى السجن يمضى ٢٥ سنة فى الليمان . !! وكتبت عنه سلسلة من المقالات والتحقيقات الصحفية مطالبا بالإفراج عنه . . ولقد فكرت فى أن أطلب إليه أن يتكلم . إنه هو مستند حى يستطيع أن يذيع أسراراً خطيرة فى التحقيق الذى نقوم به عن السردار . . . وفجأة رأيته يفتح باب مكتبى ويدخل ، ويسلمنى هذا الفصل من مذكراته الذى أنشره كما هو ، لأنه يكتبه بنفس الطريقة التى كان يصوب بها مسدسه فى الثلاثين حادثا التى حكم عليه بالإعدام من أجلها ! . . ولهذا فإننى أتنحى عن مكانى لعبد الفتاح عنايت ، وهذه هى رسالته :

« عزيزى مصطفى أمين

إنك أول صوت ارتفع مطالبا بالإفراج عنى ، عندما كنت بين جدران الجحيم لتمضية ٢٥ سنة بالأشغال الشاقة ، بعد الحكم علىّ بالإعدام فى قضية السردار ! قلت أنت ذلك منذ ٢٥ سنة ! وأنا الحى الوحيد من الذين أطلقوا الرصاص على السردار ، والوحيد الذى لا يزال على قيد الحياة من الجهاز السرى الذى قام باغتيال أكبر عدد من الإنجليز انتقاما للذين أعدموا من الأبرياء ضحايا الثورة .

وإنني أبعث لك فصلا من مذكراتي عن كيفية وقوع الحادث . وإنني لم أتقدم بهذه الأسرار إلا عندما بدأت تكتب أسرار ثورة ١٩١٩ .

عبد الفتاح عنايت

وهذه هي صفحة من مذكراتي : أنا الذى أعطيت الإشارة لإطلاق الرصاص على السردار : أشرت بمنديلي فانطلق الرصاص على السردار ! . . ولكن قبل أن أروى القصة ، أحب أن أزيح الستار عن تنظيم خليتنا السرى ، وكيف كانت تعمل ، وكيف كانت تتصل بقيادة الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . كان المجلس الأعلى للاغتيالات في سنة ١٩٢٢ مؤلفا من شفيق منصور وأحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل الشيشيني وعبد الحليم البيلي. ولم نكن نعلم من الذى يتصل به المجلس الأعلى للاغتيالات في القيادة العليا للثورة التي فوق المجلس الأعلى للاغتيالات ، وكانت مهمة المجلس الأعلى عندئذ الموافقة على من يقتل من الإنجليز . وكان المجلس التنفيذى للاغتيال مكونا مني وكنت طالبا بمدرسة الحقوق — وشقيقي عبد الحميد عنايت الطالب بالمعلمين العليا، ومحمود راشد مساعد المهندس بمصلحة التنظيم، وإبراهيم موسى زعيم عمال العنابر ، ومحمد فهمى على النجار زعيم عمال الترسانة . وكان لكل عضو من هؤلاء الخمسة خلية فرعية ، مكونة من خمسة ، لا يعرف أحد عن الحلقة الأصلية أى واحد من هؤلاء الخمسة والعشرين الذين يؤلفون الخلايا السرية للتنفيذ. وكان محمود إسماعيل عضو الاتصال بين المجلس الأعلى والمجلس التنفيذى . بمعنى أن قرارات المجلس الأعلى للاغتيالات يتلقاها شفيق منصور الذى كان المحور الحيوى للمجلس الأعلى ، ويبلغها شفيق منصور إلى ضابط الاتصال محمود إسماعيل ، الذى يوصلها إلى المجلس التنفيذى . . وكانت مهمة المجلس التنفيذى مراقبة المراد قتله ، ثم وضع الخطة للتنفيذ ، ثم التنفيذ . أما أعضاء الخلايا السرية الفرعية

فكانت مهمتهم الحضور يوم الحادث ، لمساعدة المنفذين ، ومراقبة الطريق ، وتضليل البوليس عن الفاعلين ، ومساعدتنا فى عملية الهروب .

وقد بدأ اتصالى بشفيق منصور فى يناير سنة ١٩٢٢ عندما عرضت أننا نريد أن نقوم بعمليات انتقام من الإنجليز ، رداً على ما فعلوه فى شبابنا من إعدام وتعذيب ، حتى إن أخى الأكبر محمود عنايت مات فى السجن سنة ١٩١٧ بعد أن حكم عليه بالنفى إلى جزيرة مالطة فى قضية إلقاء قنبلة على السلطان حسين كامل ، فكان رد شفيق : موش كفاية أخوك الكبير اللى راح ؟ . . وكان ردى : « لا نستطيع أن نسكت دون أن ننتقم لجميع الضحايا وفى مقدمتهم أخى ! » . . وبدأ العمل . واتصلت بأخى عبد الحميد عنايت ، وأخبرته بالحديث الذى دار بينى وبين شفيق منصور ، فقال عبد الحميد إنه قرر أن ينضم إلى المعركة ، وكان عمره وقتئذ ١٧سنة!

. . ولقد حرصنا فى كل الظروف أن نخفى أسماء المجلس الأعلى للاغتيالات ، حتى عندما اعترفنا على أنفسنا ، وكنا نعلم أن مصيرنا الإعدام . . ولكن شعرنا أن فى بقاء المجلس الأعلى للجهاز السرى للثورة بقاء للثورة نفسها ، وكنا نقول : إذا بقى الجهاز وذهبنا ، فإنه سيجيء بعدنا آلاف من الشباب يفعلون ما فعلنا . . أما إذا انكشف الجهاز ، فإن ثورة ١٩١٩ تكون قد انتهت فعلا . . . وأنا لا أقول هذا الكلام اليوم فقط . . وإنما هو ما قلته وفعلته ، وأستند فى ذلك إلى الوثائق والمستندات . فقد أردنا — مثلا — أن نخفى فى اعترافاتنا دور الحاج أحمد جاد الله ، العامل فى العنابر ، وكنا نعلم أنه المسئول عن تنظيم جهاز العمال السرى ، وهو غير جهازنا ، وقد ورد فى الحكم ببراءته صفحة ٤٦ ما يأتى بالحرف الواحد : « سئل عبد الفتاح عنايت إذا كان يعرف الحاج أحمد جاد الله فقال إنه لا يعرفه ولم يسمع عنه شيئاً . . » . واستندت المحكمة على هذه الشهادة فى إنقاذه من الإعدام والحكم

عليه بالبراءة . . ذلك لأننى شعرت أنه لو أعدم الحاج أحمد جاد الله ، فقد الجهاز السرى للعمال الرجل الذى كان يعمل من عام ١٩١٩ فى تجنيد العمال فى هذا الجهاز تحت الأرض . . وعندما اعترف شفيق منصور بأن المجلس الأعلى للاغتيالات يتألف من ماهر والنقراشى والشيشينى وعبد الحليم البيلى ، استدعى أخى عبد الحميد أمام النائب العام فقال إنه لا يعرفهم !! . . وإنكم تجدون فى صفحة ٥٥ من الحكم فى قضية ماهر والنقراشى ما يأتى :

« قرر عبد الحميد عنايت — أحد المحكوم عليهم بالإعدام فى قضية مقتل المأسوف عليه السردار — أمام سعادة النائب العام فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٢٥ نمرة ٣١ من دوسيه حرف ى أنه لا يعرف ماهر ولا النقراشى ولا الشيشينى ولا عبد الحليم البيلى » .

وبعد ذلك استدعانى النائب العام وأنا محكوم علىّ بالإعدام . . وقيل لى يومها إننى إذا قلت كل ما أعرف فسيفرج عنى أنا وأخى . وسألنى النائب العام عن أعضاء المجلس الأعلى للاغتيالات ، فرفضت أن أذكر من أعرف ، وكنت أعرفهم واحداً واحداً . . وقد ورد فى نص الحكم فى قضية ماهر والنقراشى صفحة ٥٥ :

« سئل أيضا عبد الفتاح عنايت فقال بالصحيفة نمره ٢٥ من دوسيه حرف ى ما يأتى :

س : شفيق منصور قرر أخيراً بأنه عضو فى لجنة رئيسية ، أنتم تعرفون أعضاءها .

ج : لا أعرف ذلك .

ذكرنا له أسماء الأشخاص الذين ذكرهم شفيق منصور فى تقريره ، وفى أقواله فى المحضر (أحمد ماهر ، النقراشى ، حسن كامل الشيشينى ، البيلى) فيما يختص بأعضاء الجمعية الرئيسية ، فقال (عبد الفتاح عنايت) : « إنى أسمع عن

أسماء هؤلاء الأشخاص . ولكنى لا أعرفهم بصفة أنهم أعضاء فى جمعية رئيسية » .
وقد يقول بعض الناس : « ولكنك اعترفت على عبد الرحمن البيلى وعبد الحليم البيلى عندما حقق معك النائب العام فى يوم ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ . نعم حدث هذا ، فقد خدعنا نجيب الهلباوى الذى تسمونه بحق « مستر . . » رجل المخابرات البريطانية ! . . وقد ظهر أن نجيب الهلباوى كان يعمل — منذ خروجه من السجن فى ١١ فبراير سنة ١٩٢٤ — مع المخابرات البريطانية ، وأنه كان يجيء إلينا فى مكتب شفيق منصور . وفى منزلنا . ويأخذ أخى عبد الحميد عنايت ليتفسح معه ، ويستدرجه فى الكلام ليحصل منه على معلومات ، قبل مقتل السردار بعدة شهور . . وكان يبدو أمامنا بصورة المتحمس ، المنادى بضرورة استئناف حوادث الاغتيال ، الساخط على الوضع ، المؤمن بأنه لا وسيلة لإنقاذ مصر إلا بالقيام بالاغتيالات السياسية التى كنا نقوم بها ! . . وكان يقول إن الإنجليز اضطروا أن يلغوا الحماية البريطانية فى ٢٨ فبراير بسبب الاغتيالات السياسية ! . . وأنهم أفرجوا عن سعد من مالطة بسبب الحوادث والاغتيالات ! . . وأنهم نقلوا سعداً من منفاه السحيق فى سيشل بعد الاغتيالات ! . وأنهم اضطروا إلى الإفراج عن سعد من جبل طارق وعن المحكوم عليهم سياسيًّا بعد موجة الاغتيالات !

وإنى أعتقد الآن أن نجيب الهلباوى انقلب من وطنى فدائى يلقى قنبلة على السلطان حسين إلى « مستر هـ » الذى يعمل مع مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر . لأنه عندما سجن فى سنة ١٩١٥ لم يسأل عنه أحد ! . . ولو كان فى ذلك الوقت يوجد جهاز يهتم بالمسجونين السياسيين ، لما انقلب هذا الرجل هذا الانقلاب . ولقد سمعت هذا من زميله فى ليمان طره شيخ العرب الجبالى حمد ، الذى كان محكوما عليه فى ليمان طره أيضا . وخرج نجيب الهلباوى من

السجن مصراً على الاشتغال مع المخابرات البريطانية ، حاقداً على ثورة ١٩١٩ وحاقداً على الجهاز السرى للثورة ، وحاقداً على المصريين جميعاً . . ولكننا فى تلك الأيام : قبل مصرع السردار ، لم نكن نرى فيه إلا بطلا سابقا ألقى قنبلة على السلطان حسين ، ولهذا ائتمناه . كنا نعرف أنه لا يمكن أن يتحول البطل إلى خائن ! وكنا نسمعه — قبيل اغتيال السردار — يطالب بالعمل الثورى ، وبالعنف ، وبالاغتيالات ، فنتصور أن هذه وطنية . . وليست خطة موضوعة من المخابرات البريطانية للقضاء على الجهاز السرى للثورة عن بكرة أبيه ، بل للقضاء على ثورة ١٩١٩ كلها ! كان يفعل هذا متحمسا ، ثائراً ، متفانيا . وإذا به يظهر أنه كان طوال هذا الوقت موظفا فى المخابرات البريطانية ! . وقد خدعنا وأفهمنا أن محمود إسماعيل قال كل شيء ، واعترف بكل شيء ، فاضطررنا أن نذكر اسمى عبد الحليم البيلى وعبد الرحمن البيلى اللذين كانا على اتصال فعلى بجهازنا ، وكانا على علم بأسرارنا . . ثم مالبثنا أن اكتشفنا خديعة نجيب الهلباوى ، فأصررنا على الإنكار فى كل شيء عن دور عبد الحليم البيلى .

وعندما سأل النائب العام أخى عبد الحميد عن عبد الرحمن البيلى وعبد الحميد البيلى أنكر دورهما فى الحادث ، طبقا للخطة التى وضعناها لإخفاء أسماء قادة الجهاز السرى للاغتيالات . وفى صفحة نمرة ٢٢ من دوسيه حرف (ى) من قضية السردار سأل النائب العام عبد الحميد عنايت فى يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٥ بشأن اتهام عبد الرحمن البيلى وعبد الحليم البيلى ، فقال عبد الحميد عنايت بالحرف الواحد : « الحقيقة أنى اتهمتهما ظلما ، لأنى علمت — أثناء هروبى — من نجيب الهلباوى أنهما حرضا محمود إسماعيل على التبليغ ضدنا ، فأنا تغيظت منهما واتهمتهما . ولكن لما تبين لى أن محمود إسماعيل لم يبلغ ، قررت الحقيقة . وأنا لم أعرفهما ، وليس لهما يد فى الحوادث السابقة » .

السر الخطير !

وأحب أن أذيع للمرة الأولى أن الخطة التي قررناها في أول الأمر لم تكن اغتيال السردار . . . وإنما كانت الخطة هي اغتيال اللورد ألنبي المندوب السامي البريطاني في ذلك الوقت . . . فقد جاءت الأنباء في شهر أكتوبر سنة ١٩٢٤ بأن سعد زغلول قطع المفاوضات مع ماكدونالد رئيس وزراء إنجلترا . . وكانت المفاوضات بشأن الجلاء والسودان . واجتمعنا، وقررنا استئناف الكفاح .. وأن نبدأ باغتيال أكبر الرؤوس الإنجليزية الموجودة في مصر . . وبدأ التفكير أولا في اغتيال اللورد ألنبي المندوب السامي البريطاني ، في يوم ١٣ اكتوبر سنة ١٩٢٤ . ودرسنا طريقة خروج ودخول اللورد ألنبي من دار المندوب السامي في قصر الدوبارة، والشوارع التي لابد أن يمر بها . . ووجدنا أنه يخرج بسيارته محوطا بالموتوسيكلات ، وكان يمشي أمامه موتوسيكلان وخلفه موتوسيكلان ، فعينا لكل موتوسيكل اثنين من المنفذين ، وأن يقوم باغتيال اللورد ألنبي نفسه إثنان من أعضاء جهاز التنفيذ . وأن يقوم بالإشارة إثنان ، أحدهما لإعطاء الإشارة الإيجابية بالبدء بضرب النار وكانت هذه هي مهمتي ، والثانية إشارة سلبية لوقف التنفيذ إذا ما اقترب أي خطر من البوليس ، وكان سيقوم بهذه الإشارة أخي عبد الحميد عنايت . . واخترنا ابراهيم موسى العامل بالعنابر ومحمد فهمي على النجار بمصلحة التليفونات لاغتيال اللورد ألنبي نفسه . . . لأنهما يجيدان الرماية بثبات ليس له نظير . وبعد إعداد الخطة ، وجدنا أنه من الصعب تنفيذها ، لأننا لاحظنا حراسة زائدة حول اللورد ألنبي . . وفي هذه الظروف . . نشرت الصحف أن سردار الجيش المصري سيعود من إجازته في لندن ، وسيمر بالقاهرة في طريقه إلى أسوان . . وسيبقى بها حوالي أسبوع .

فانتقلت الفكرة إلى اغتيال سردار الجيش ! وبعد أن توليت أنا وأخي مراقبة السردار في دخوله وخروجه من داره . ومن وزارة الحربية ، وجدنا أنه يخرج من غير حرس . . فقررنا تنفيذ الخطة في شخص السردار . . وفي يوم ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ تناول شفيق منصور ومحمود اسماعيل الغداء في منزلنا معي ومع عبد الحميد عنايت. وبعد الغداء انتقلنا نحن الأربعة إلى حجرة نوم عبد الحميد ، وتم الاتفاق على قتل السردار . . وتم الاتفاق كذلك على أن يقوم محمود اسماعيل باختيار مكان الجريمة ، وإبراهيم موسى بإحضار ثلاثة عمال للاشتراك في ضرب النار ، وأن يكلف محمود راشد المهندس بالتنظيم باستئجار السيارة التي نهرب بها بعد الحادث ، واتفقنا نحن الأربعة على أن نتناوب تتبع حركات السردار لاختيار الموعد الذي يسهل فيه الاغتيال . وبعد أيام أحضر محمود إسماعيل إلى منزلي بعض المسدسات وقنبلة يدوية ، وكلفنا عبد الحميد عنايت بتوصيلها إلى إبراهيم موسى العامل في العنابر . . ثم جلسنا ندرس حركات السردار ، وقال محمود إسماعيل إنه عاين منزل السردار — وهو الآن نادي الضباط بالزمالك — وموقع وزارة الحربية عدة مرات ، فلاحظ وجود بعض الجنود بالنقطتين المذكورتين ، مما يجعل ارتكاب الحادث صعبا ، وعلى ذلك تقرر اختيار نقطة التقاطع بين شارع الطرقة الغربي وشارع القصر العيني ، حيث لا يوجد جنود بوليس . ثم ذهب عبد الحميد عنايت مع محمود إسماعيل وإبراهيم موسى وعاينوا النقطة ، ورسموا تخطيطا للموقع ، ثم حددوا مكان كل من أعضاء الجمعية عند ارتكاب الحادث .

وتحدد يوم ١٩ نوفمبر لقتل السردار ، ثم حدث أن قرأنا في الصحف أن السردار قرر السفر إلى السودان يوم ١٨ نوفمبر . . واعتقدت أنا أن العناية الإلهية أنقذت

السردار . . وإذا بنا نسمع عن مفاجأة : أن اللورد أللنبي استبقى السردار يوماً واحداً لعمل هام . وإذا بالعمل اهام أن القصر الملكى قرر فجأة إقامة حفل شاى للسردار فى ذلك اليوم . فى الحرس الملكى .

وقررنا عندئذ القيام بالتنفيذ ! . . وفى الساعة الواحدة بعد الظهر . ذهب محمود راشد إلى موقف التاكسيات بميدان لاظوغلى . واتفق مع السائق النوبى محمود صالح محمود على أن يكون بسيارته الفيات فى الانتظار . على ناصية شارع سعد زغلول . وأن يترك الماكينة دائرة حتى تكون السيارة على استعداد للمسير . عند تمام إطلاق النار . وكانت مهمتى إعطاء الإشارة بتحريك منديل فى الهواء وأنا واقف أمام وزارة الحربية . فى أول شارع الطرقة الغربى . . وكان الواقف فى مكان التنفيذ . عند اتصال شارع الطرقة الشرقى بشارع القصر العينى . إبراهيم موسى زعيم عمال العنابر وعلى إبراهيم وهو عضو فى خلية إبراهيم موسى وراغب حسن النجار وهو عضو فى خلية إبراهيم موسى أيضاً . وقد تقرر أن يقوموا فى ذلك اليوم بالتنفيذ . وكان يقف بين مكان التنفيذ . ومكان السيارة المعدة للهروب فى شارع القصر العينى . عبد الحميد عنايت . وكانت مهمته إعطاء الإشارة بوقف الضرب إذا رأى أى خطر . . وكان فى جيبه قنبلة لإلقائها بدون رفع زنادها للتهديد . على من يحاول القبض علينا . .

وفى منتصف الساعة الثانية غادر السيرلى ستاك سردار الجيش المصرى وحاكم السودان مكتبه بوزارة الحربية .. وإذا بصوت: « قره قول سلاح ! » . ثم ركب سيارته من اليمين وركب ياوره من اليسار . وتحركت السيارة . وبعد مرورها أمامى . متجهة إلى شارع القصر العينى .أخرجت منديلى وأعطيت الإشارة .. وعند وصول السيارة إلى مكان التنفيذ ، كان أول مسدس أطلق النار هو مسدس ابراهيم موسى

زعيم عمال العنابر وفى هذه الدقيقة تحركت بدراجتى واخترقت شارع ناظر الجيش ، الواقع بين شارع الطرقة الغربى بشارع سعد زغلول ، الواقفة فى انتهائه سيارة الهروب . وعندما وصلت إلى شارع القصر العينى ، وجدت المنفذين يندفعون إلى سيارة الهروب شاهرين مسدساتهم فى الفضاء . . وبصوت رائع يصيحون : « اوعى ! » . . فانضممت اليهم بدراجتى ، حتى وصلوا إلى سيارة الهروب ، وفى هذه اللحظة إذا بموظف إنجليزى يريد أن يتعقب سيارة الهروب بموتوسيكله ، فقلت لإبراهيم موسى : « خذ بالك ! » فأطلق عليه عيارا مر بجانب أذنه ، فارتد الموظف الإنجليزى هاربا . . ورأينا جنديا يجرى ، فأطلق إبراهيم موسى عليه النار إرهابا ليستمر فى الجرى ، ولكنه سقط على الأرض ، وركب الجميع السيارة ، وألقى عبد الحميد عنايت القنبلة على سبيل التهديد ، وقفز إلى السيارة ، فاتجهت بهم إلى مصر القديمة . . أما أنا فقد عدت بالدراجة إلى منزلى بعابدين .

وبذلك انتهى الحادث . .

رجل البوليس الذى تعاون مع الإنجليز !

انتهت هذه الصفحة المثيرة من مذكرات عبد الفتاح عنايت ، وقد ذكر عبد الفتاح عنايت : « رأينا جنديا يجرى ، فأطلق إبراهيم موسى النار عليه ، ليستمر فى الجرى ، ولكنه سقط على الأرض » . وبجندى البوليس هذا قصة طريفة ، فقد ارتكب حادث السردار فى شارع القصر العينى ، فى الساعة الواحدة والنصف ، ساعة انصراف الموظفين من الوزارات ، والشارع مزدحم بالمارة ، ولم يتقدم مصرى واحد ليقبض على القتلة أو يشهد ضدهم . وكان الإنجليز يشكون من أن المصريين يرون الإنجليز يُقتلون فى النهار . فى الشوارع المزدحمة فلا يتقدم أحد للشهادة !

وفى هذا يقول الدكتور « سيدنى سميث » الطبيب الشرعى فى مذكراته صفحتى ٨٨ و ٨٩ : « فى خلال الفترة الرئيسية للاضطرابات بين ١٩١٩ و ١٩٢٠ وقع حوالى ٣٠ حادث اغتيال للموظفين والجنود البريطانيين بإطلاق الرصاص ، وخمس حوادث أخرى بإلقاء القنابل ، ومع أن هذه الاعتداءات كانت تقع فى وضح النهار وفى مناطق مزدحمة بالسكان ، فلم يحدث مرة واحدة أن تقدم شاهد عيان واحد للتعرف على أحد من المشتبه فيهم ، ولم يحاول واحد من الجمهور أن يساعد السلطات بأى طريقة. لم يكن الشعب يهتم بأمر القبض على القتلة ما دام الضحية بريطانياً. وكان من المستحيل إثبات الجرائم على أى فرد » .

ولكن عندما وقع حادث السردار ، وسقط هذا الجندى برصاصة إبراهيم موسى ، قال فى التحقيق إنه هاجم الجناة ، وأراد أن يقبض عليهم ، فأطلق أحدهم الرصاص عليه ، وسمع اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى بما حدث ففرح. إنها أول مرة يحاول فيها مصرى أن يقبض على الذين قتلوا الإنجليز . وأسرع اللورد أللنبى فى موكب رسمى إلى المستشفى الذى يُعالج فيه الجندى على محمد عبد الجواد ، من رجال بوليس بلوك الخفر . وزار المندوب السامى الجندى فى فراشه ، وقال له إنه يهديه باسم الحكومة البريطانية مكافأة قدرها ألف جنيه على ما أظهره من الشجاعة والبطولة . وأنعم الملك فؤاد على الجندى بنوط الجدارة ، وأنعم ملك إنجلترا على الجندى الذى هاجم القتلة المصريين بنيشان . وأمر اللورد أللنبى بإذاعة هذه الأنباء كلها فى الصحف ، ليعرف المصريون أن هناك من يحاول القبض على المصريين الذين يقتلون الإنجليز ، بل إنه ينقض عليهم ، ولا يستسلم إلا بعد أن يسقط جريحا بالرصاص . وأن هذا سيكون جزاء كل من يتعاون مع الإنجليز . .

ودهش الناس : كيف خرج هذا العسكرى المصرى وحده على إجماع الشعب المصرى وحاول قتل الذين قتلوا السردار ؟ وبقى هذا السؤال ٣٥ سنة بلا جواب ، وفجأة جاء الجواب . ونترك « سيدنى سميث » الطبيب الشرعى الذى كشف على الجندى يروى الفضيحة التى حدثت بعد ذلك ، قال سيدنى سميث فى مذكراته صفحتى ١١٠ و ١١١ من كتابه المطبوع فى مطبعة الدين بمدينة أكسفورد عام ١٩٥٩ :

« وكان المستفيد الأول فى مصر من حادث قتل السردار ، هو رجل البوليس الذى أصيب بجروح خلال إطلاق النار على السردار . وكان هذا أمرا غير عادى ، أن نجد مصريا يبدى هذه الشجاعة فى جريمة ضد الإنجليز . وزار اللورد أللنبى المندوب السامى هذا العسكرى الباسل فى المستشفى ، وقدم له وساما وشيكا بمبلغ ألف جنيه . وكانت صدمة لعسكرى البوليس أن يجد هذه الثروة بين أصابعه ، فأصيب بحمى مرتفعة ، حتى كدنا نفقده ، وقمت بنفسى بفحص البطل ، والتقطت صورة بالأشعة لفخذه . وقابلت اللورد أللنبى بعد ذلك ، وتحدث اللورد عن هذا البطل ، وقال لورد أللنبى : « إنه رجل رائع . إنه كاد يفقد حياته وهو يدافع عن السردار ويحاول قتل القتلة !» . وكانت معى صورة الإصابة والأشعة ، فعرضتها على لورد أللنبى . وكانت الصورة تثبت أن الرجل الرائع قد أصيب من الخلف وهو يجرى ، وأن الرصاصة قد نفذت من الخلف إلى الأمام ، وكان يبدو بوضوح أنه قرر أن الهرب أفضل طريقة . ولكنه أصيب مصادفة أثناء هربه برصاصة طائشة ! . . وتمعن لورد أللنبى فى صور الأشعة . ثم قال لى : « أعتقد أن هذه المسألة يجب أن نحتفظ بها سرا لأنفسنا . يا سيدنى سميث ! » ووافقت بطبيعة الحال ، وظلت شفتاى مغلقتين . إلى أن التقيت باللورد أللنبى بعد ذلك بعدة سنوات فى مأدبة غداء . وذكرته عندئذ بجندى البوليس الشجاع

وكان يذكره جيدا، وضحك كثيرا ، ولما لم يكن قد فرض حظر آخر على نشر هذا الحادث ، فإننى أشعر بأننى حر فى ذكر القصة !» .

خطة نجيب الهلباوى

وكان نجيب الهلباوى هو الوحيد الذى قبل أن يتعاون مع الإنجليز للكشف عن الذين يقتلون الإنجليز . وكان هو الذى دبر خطة القبض على عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت ، والحصول على الاعترافات . . وفى صفحة ٣ من مذكرات الهلباوى (الكراسة الرابعة) يقول : «إنه فى الاجتماع الذى عقد فى منزل إنجرام بك ، عرض الهلباوى الخطة التى وضعها للقبض على قتلة السردار» ، ثم كتب يقول : «ها هى الخطة التى سلمتها إلى وزير الداخلية بعد أن قرأتها عليهم ، ووافقوا على كل حرف فيها :

أولا — يقبض على محمود إسماعيل فى الساعة السابعة والنصف فى ميدان السيدة زينب .

ثانيا — فى الساعة العاشرة يدخل الحكمدار ومعه محمود إسماعيل حجرة وزير الداخلية .

ثالثا — على وزير الداخلية أن يطلع محمود إسماعيل على صورة ضابط البوليس مصطفى حمدى ، ويقول له : لقد عرفنا كل شىء . حتى المكان الذى فيه صاحب هذه الصورة . ثم يصمت عن الكلام، فلا يتكلم ولا يناقش ولا يرد. وفى الحال يغادر الحكمدار ومعه محمود إسماعيل حجرة الوزير وهو يضحك .

رابعا — يصرح الحكمدار لمكاتب الجريدة ، الذى ينتظره خارج غرفة الوزير ، بأن محمود إسماعيل قد اعترف وقبض على كثير منهم . والحالة عال .

خامسا — تنشر جريدة . . . هذا الخبر فى أربع نسخ فقط .

سادسا — يبيع البوليس السرى عددا لعبد الفتاح عنايت فى ميدان الأزهار، ويبيع عددا آخر فى ميدان المحطة لأحد عمال ورشة السكة الحديد .

سابعا — يقبض على شفيق منصور المحامى فى ردهة المحكمة حوالى الساعة الحادية عشرة ، ويفتش منزله ، ويحتله البوليس بقية اليوم .

وأما الباقى فسيكون حسب الظروف، وسيتلقى البوليس الأوامر فى الطرقات.

وفى صفحة ٥ من الكراسة الرابعة من مذكرات نجيب الهلباوى كتب يقول :

« نفذت الخطة بدقة وإخلاص من جميع رجال البوليس الذين انتشروا فى العاصمة ، فنى ميدان المحطة وميدان الأزهار كان الذى يبيع الجريدة من رجال البوليس ، وكان الذين يلعبون القمار بزهر الطاولة أمام منازل المتهمين من رجال البوليس ، وكان ماسحو الأحذية فى المقاهى التى كان المتهمون يترددون عليها من رجال البوليس ، وكان جامعو أعقاب السجاير فى الشوارع من رجال البوليس، وكان راكبو الدراجات الذين يلعبون فى الشوارع ويعاكسون المارة من رجال البوليس ، وهم الذين كانوا ينقلون حركاتى إلى الرؤساء فى الشوارع وعلى المقاهى أو فى مكاتبهم » .

وقبض على محمود إسماعيل فى الساعة المحددة وفى المكان المحدد ، وقبض على الدكتور شفيق منصور فى ردهة المحكمة . وذهب الحكمدار ومعه محمود إسماعيل إلى مكتب وزير الداخلية . وحوالى الظهر ، وحينما ظهر عبد الفتاح عنايت لرجل البوليس ، نادى الأخير على مقربة من عنايت (اعترافات محمود اسماعيل) ووقف عبد الفتاح عنايت مذهولا عندما سمع نداء بائع الجرائد ، ثم نادى عليه واشترى نسخة وأخذ يتفحصها . وفى أثناء ذلك اختفى البائع لأن مأموريته

انتهت ، وبدأ دوری ، وتكلمت الحوادث . . . عرجت على عبد الفتاح عنايت وهو يقرأ فسلمت عليه فقال لى :

– اعترف علينا ابن الكلب !

– عليكم بالهرب إلى طرابلس .

– ليس معنا نقود .

– أحضرها لكم . هيا ، أسرعوا .

وفى أثناء الكلام حضر عبد الحميد عنايت ، واشترك معنا فى الرأى ، ووافق على الهرب . ذهبنا إلى منزلهما القريب لإحضار ملابسهما ، ووقفت أنا فى انتظارهما أمام إدارة جريدة المقطم ، فلما حضرا قلت لهما : سوف تمشى فى الجبال وكلها وحوش من الحيوان والإنسان ، ويلزمنا سلاح ندافع به عن أنفسنا . فوافقا على ذلك وذهب أحدهما إلى منزل محمود راشد بسكة رحبة عابدين ، وأحضر ثلاثة مسدسات قد استعملت فى أغلب حوادث الاغتيالات السياسية كما أخبرنى . قلت لهما : « نأخذ رأى الدكتور شفيق منصور فى مسألة الهروب » . فوافقا ، وذهبنا إلى منزل الدكتور شفيق ، فوجدنا البوليس يحتله فتأكدا من أن محمود اسماعيل قد اعترف بكل شيء ، وهذا ما كنت أقصده ثم ذهبنا إلى البنسيون الذى كنت أقطنه لآخذ ملابسى وأهرب معهما ، وفى الحقيقة كنت أريد مقابلة رجل البوليس فى الحجرة المجاورة لحجرتى . أخذت ملابسى وسافرنا إلى الإسكندرية ، وسافر معنا رجال البوليس . نزلنا نحن الثلاثة فى اللوكاندة العثمانية ، ونزل رجال البوليس فى لوكاندة العاصمة بجوارنا . وفى ثانى يوم قال عبد الفتاح عنايت : لا نهرب حتى نعرف أن البوليس يبحث عنا ، فطلبت من البوليس أن تكتب جريدة المقطم التى تصل الإسكندرية مساء اليوم خبر تفتيش منزل أولاد عنايت والبحث جار عنهما . وفى المساء اشترينا جريدة

المقطم وفيها قرأنا الخبر . فصمما على الهرب . وفى ثالث يوم ذهبنا إلى سوق الجمعة بالإسكندرية ، واشترينا ملابس لنا تشبه ملابس العرب فى الصحراء . . وفى اليوم الرابع ركبنا قطار الصحراء ، ونحن فى لبس الأعراب . وتركنا ملابسنا الإفرنجية فى اللوكاندة . . كان سواق القطار المستر هن أحد رجال البوليس . ينهب الأرض نهبا ، حتى إذا لاحت له الإشارة من بعد أوقف القطار . قبل أن يصل محطته . وصعدت ثلة من الجند إلى العربة التى كنا فيها . فقبضوا علينا . وضبطوا مع عبد الحميد عنايت المسدسات وساقونا إلى السجن . وأدخلوا كل واحد منا فى حجرة خاصة فكنت أول الداخلين تحت نظرهما ! . . ومكثنا فى الضبعة يومين ، ثم رجعنا إلى معسكر الماظة عن طريق الصحراء الغربية ، ما بين وادى النطرون والأهرامات وبتنا ليلة فى الماظة ، وفى الصباح طلبت ملابسى الإفرنجية ، وظهرت بها أمام عبد الفتاح عنايت الذى قال لى : ما سر هذا التغيير ؟

قلت له : لقد اعترفت!

• • •

ويقول نجيب الهلباوى فى صفحة ٨ من الكراسة الرابعة من مذكراته : « كنت أعمل وأنا الخبير بعقلية القاتل السياسى ، فلقد طبقت حالتى العقلية عندما حاولت اغتيال حياة السلطان حسين على عقلية أولاد عنايت ، لأن سنهما كانت فى مثل سنى » . وتوالت الاعترافات . وقلت فى الخطة التى رسمتها للقبض على قاتلى السردار كلاما لا يعرف القارئ الغرض منه ، مثلا : لماذا يقبض على على محمود اسماعيل فى ميدان السيدة زينب؟ لماذا يقبض على شفيق منصور فى ردهة المحكمة ؟ لماذا لا يناقش وزير الداخلية محمود إسماعيل؟ ما فائدة صورة ضابط البوليس مصطفى حمدى فى التحقيق ؟ لماذا حرضت أولاد عنايت على الهرب ؟ لماذا يقبض عليهم فى الصحراء ؟

لقد قصدت من القبض على محمود إسماعيل فى ميدان السيدة ، ومن القبض على شفيق منصور فى المحكمة ، وعلى احتلال البوليس لمنزله ، أن يعرف أكبر عدد من سكان العاصمة خبر ذلك ، ويعتقد أن هذا كان من جراء اعتراف محمود إسماعيل ، فيضيع صواب الجانى من الخوف . ويفقد ملكة التفكير حتى لا يفكر فى أن اعتراف محمود إسماعيل ربما يكون خبرا كاذبا . أما نشر خبر اعتراف محمود إسماعيل . فقد كنت أقصد به أن يتنافس المتهمون فى اعترافاتهم حتى يتحاشوا حبل المشنقة ، وأما احتلال البوليس لمنزل شفيق منصور فغرضى منه إيهام أولاد عنايت بأن الأمر جد خطير . وأما سفرنا إلى الصحراء فالغرض منه إبعادهما عن العاصمة حتى لا يتصل بهما أحد ، فيعرفان أن اعتراف محمود اسماعيل ما هو إلا حيلة . وأما تحديد الساعة الثانية عشرة لبيع الجريدة ، فهو الوقت الذى يخرج فيه الطالب والعامل لتناول الغداء . أما حكاية الضابط مصطفى حمدى فهى سر لا يعرفه غير القليل . من أعضاء جمعية الاغتيالات أمثال محمود إسماعيل ، وهو سر دفنه الدكتور ماهر باشا فى جبل حلوان منذ سنين . وكان ضابط البوليس مصطفى حمدى قد ترك خدمة الحكومة ، وانضم إلى رجال الثورة ، وذات يوم خرج من بيته ومعه الدكتور ماهر ليتمرنا على إلقاء القنابل فى جبل حلوان . لوجود المحاجر بالقرب منها حتى يخيل لسامع الانفجارات الصادرة من القنابل ، أنها انفجارات فى المحاجر . وجهز أحمد ماهر قنبلة . وألقاها فى غور هناك فلم تنفجر . وأطل عليها الضابط ليعرف سر عدم انفجارها . وفى هذه اللحظة انفجرت فأطاحت بجمجمته . ومات لساعته . فدفنه على الفور . ومشى ليخبر أمه وإخوته بأن مصطفى مسافر إلى إستانبول خفية لأن البوليس يجد فى القبض عليه .

وفى كل شهر كانت الجمعية ترسل لأمه عشرة جنيهات . على زعم أنها

مرسلة من ابنها . ودام هذا الحال ست سنوات . لا تعرف الأم حقيقة مصير ابنها . ولا يعرف البوليس أين ضابط البوليس .فإذا أطلع صدقى باشا (وزير الداخلية) على صورة الضابط لمحمود إسماعيل، فمعنى ذلك أن الحكومة عرفت كل شيء حتى الدفين فى الصحراء . . إن الاعترافات هى أقوى الأدلة ، ولكن الحصول عليهامن أمثال هؤلاء الجبابرة أبعد المستحيلات . وأما تجنب وزير الداخلية مناقشة محمود إسماعيل : فهو لخوفى من أن يعرف محمود إسماعيل ، إذا ناقش الوزير ؛ جهل وزارة الداخلية وعدم معرفتها أخبار الجمعية .

ولقد أصبت الهدف ! »

* * *

انتهت مذكرات نجيب الهلباوى . . وصحيح أنه أصاب الهدف وشنق السبعة الذين أطلقوا الرصاص على السردار ! وكان هذا هو الهدف الأول ! ! ولكن كان يوجد هدف آخر ! هل استطاع الهلباوى أن يصيبه ؟

كان الهدف الثانى هو رؤوس أحمد ماهر والنقراشى والشيشينى وزملائهم .

وكان الصراع مثيرا !

هذا القفص ينقصه نشأت !

وقف أحمد إسماعيل ؛ شقيق محمود إسماعيل المحكوم عليه بالإعدام فى قضية السردار ، وقف فى محكمة الجنايات التى تنظر قضية الاغتيالات ، ونظر إلى قفص الاتهام وصرخ : « هذا القفص ينقصه نشأت» ! . . واهتزت القاعة وارتجت، كأن قنبلة انفجرت فى محكمة الجنايات! .. وقبل ذلك كتب سعد فى مذكراته ، عن الشكوك التى تساوره بأن الملك حرض على قتل السردار ، بواسطة حسن نشأت

رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، وأن حسن نشأت على اتصال دائم بعبد الحليم البيلى ، وعبد الحليم البيلى على اتصال دائم بشفيق منصور ومحمود إسماعيل . . وفى صفحة ٢٧ من الكراسة الثالثة من مذكرات نجيب الهلباوى المكتوبة بخط يده قال بالحرف الواحد : « كنت عرفت من الدكتور شفيق منصور أن أحمد ماهر غير راض عن قتل السردار ، وأنه حذرهم مغبة ما اعتزموا عليه . . ولكن الدكتور شفيق منصور ومحمود إسماعيل نفذا ما عزما عليه ، وأبعدا سعد والوفد عن الوزارة ، ليخلو الجو لنشأت باشا الذى سيؤلف الوزارة بعد الوفد »

والواقع أن نشأت لم يؤلف الوزارة ، وإنما كان هو رئيس الوزراء الفعلى ، بشهادة عبد العزيز فهمى ، الذى كان وزيرا للحقانية فى ذلك الوقت ، فى وزارة زيور باشا . وقد نشرت خطبة عبد العزيز فهمى فى جريدة السياسة يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . . وفى صفحة ٣٠ من تقرير شفيق منصور الذى كتبه بعد الحكم بإعدامه كيف أن عبد الحليم البيلى كان يرغب فى أن يكلفت ماهر والنقراشى — اللذان كانا يومها لا يزالان فى الوزارة — التحقيق . . فقال : « أما عبد الحليم البيلى فقد تكلمت معه عن الحادثة بعد حدوثها ، وكلمته بذلك فى صالة من صالات البرلمان ، وفهمت منه أنه لا يعارض فى ذلك وقال لى عبد الحليم البيلى : « يستحسن أن تخبر إخواننا أنه لا لزوم للاطالة فى التحقيق (مقتل السردار) وأن يكتفوا بما هو أمامهم ، حتى يحصروا عملهم ، وينهوا المسألة على ما هى عليه » . فأجبته بأنى سأكلمهم ، وكان عبد الحليم البيلى يقصد بذلك أن أكلم النقراشى وماهر بأن يكلفتوا التحقيق وينتهوا منه ، فوعدته بذلك . ومن هذه الوجهة ، يمكن للإنسان أن يفهم الصلة القائمة بين عبد الحليم وبينى » .

وفى صفحة ٢٩ من الكراسة الثالثة من مذكرات نجيب الهلباوى بخط يده

قال : « لما كنت أعرف أن محمود إسماعيل يحب الشراب ، فقد دعوته إلى سهرة فى النادى الماسونى ، وهناك أترعت له كؤوس الطلا ، حتى ذهب عقله ، وقص علىّ كل قصصه من ألفها إلى يائها . . .قال لى محمود إسماعيل ضمن ما قال : « كان شفيق منصور يطمع فى أن يكون وزيرا للداخلية أو مديرا للأمن العام ، وكنت أطمع فى أن أكون مفتشا بوزارة الداخلية ، لأن دوسيه خدماتنا مكتوب بدماء أعدائنا الإنجليز ، فلما رأينا أتباعنا وأذيالنا قد أصبحوا وزراء ، ونحن ما زلنا كما كنا ، قررنا إبعاد الوفد عن الحكم لنتولاه نحن » .

وأنا أشك فى كل كلمة يقولها الهلباوى ، ولا أقبل أن يكون من حق الهلباوى أن يطعن الوطنيين الذين داسوا بأقدامهم ألوف الجنيهات ، والذين انفقت المخابرات البريطانية ثلاثة ملايين جنيه لتعرف سرهم ، فلم تستطع أن تعرف شيئا مطلقا ، إلى أن تقدم لها نجيب الهلباوى . .

دور محمود إسماعيل

وأنا أشك فى أن محمود إسماعيل كان يعرف أن اغتيال السردار كان لمصلحة الملك ، فالمؤكد أنه رجل وطنى ، وأنه إذا كان أحد رحب بفكرة قتل السردار أمامه ، فإنه فعل ذلك مقتنعا محمود إسماعيل بأن هذا عمل وطنى لمصلحة مصر وحدها . والذى أعرفه أنا أن محمود إسماعيل كان بطلا من أبطال ثورة ١٩١٩ ، وعضوا فى جهازها السرى ، وكان معروفا بكراهيته للإنجليز . وقد كان قبل الثورة ضابطا فى السواحل ، وقام بعمليات تخريب فى أثناء الحرب العظمى الأولى ضد الأسطول البريطانى ، انتقاما من إعلان الحماية على مصر . وقد خرب فى عام ١٩١٦ المدمرة سويفت شور ، ونقل إلى القوات البرية فى الجيش الإنجليزى

فى العراق ، فانتهز الفرصة ونسف مستودعا للذخيرة فى كوت العمارة بالعراق .
وأرسل يومها إلى شقيق زوجته يطلب إليه أن يرسل برقية بأن والدته على فراش الموت، حتى يستقيل . ثم عاد إلى مصر حوالى عام ١٩١٧ واتصل بالثورة ، فوجد جناحا فى الثورة للعمل الفدائى ، لقتل الخونة من المصريين المتعاونين مع الحماية البريطانية ضد الثورة . وشكل محمود إسماعيل جناحا للعمل ضد القوات البريطانية فى مصر ، والتقى الجناحان فى العمل السرى . . ولا أتصور أن رجلا كهذا ممكن أن يؤثر فيه حسن نشأت مباشرة . ولقد رأيت أن أرجع إلى الأستاذ كمال اسماعيل — نجل محمود إسماعيل — فى واقعة اتصاله بنشأت ، وما قاله الأستاذ أحمد إسماعيل فى التحقيقات خاصا بهذه الصلة ، وكيف أنه قال فى محكمة الجنايات عندما كان يؤدى شهادته فى قضية الاغتيالات : « هذا القفص ينقصه حسن نشأت » . . فقال كمال إسماعيل — النجل الوحيد لمحمود إسماعيل وهو نائب مدير صوت العرب — : « إن عمى أحمد إسماعيل خدعوه وضللوه ، وحاول أن يقنع والدى بعد الحكم عليه بالإعدام ، وهو مرتد البدلة الحمراء ، بأن يعترف فى مقابل عفو ملكى قيل إنه معد للتوقيع . ولكن أبى محمود إسماعيل قال : « انت لسه صغير يا أحمد ! . . أنا لو تكلمت فسيقيم الإنجليز مائة مشنقة لمائة رأس كبيرة !! »

وقد بذل إنجرام بك وكيل الحكمدار — والذى كان يعمل فى المخابرات البريطانية فى الوقت نفسه — مجهودا شاقاً حتى يوم التنفيذ لحكم الإعدام ! . . فظل إنجرام بك جالسا مع أبى محمود إسماعيل فى الغرفة المجاورة لغرفة الإعدام ، وهو يرى جثث رفاقه تحمل بعد تنفيذ حكم الإعدام فيهم . وكان إنجرام بك قد أبقى دور محمود إسماعيل فى الإعدام إلى ما بعد آخر رفاقه ، ليؤثر على أعصابه،

ليحصل على الاعتراف . . فصاح محمود اسماعيل فيه : « أين المشنقة ؟ ! »
وعندما حاول عشماوى أن يربط قدميه رفض قائلا : « أنا قوى وشديد ، ويمكن أن أطلع المشنقة بساق ! ! . . . . » وصعد محمود إسماعيل إلى المشنقة فعلا. وقال وهو فوقها : « أنا وابنى وعائلتى فداء لمصر ! يسقط الظلم أينما كان ! لتحى مصر مستقلة . » .

ثم نفذ حكم الإعدام .

وقال كمال إسماعيل : « وفى تقديرى أنه إذا كان الإنجليز قد فكروا فى تقديم إنذار إلى سعد زغلول قبل ارتكاب الحادث ، فقد وجدوا بغيتهم فى هذا الحادث بالذات . أما أن الإنجليز دبروا الحادث نفسه ، مستغلين الوطنيين ، فهذا ما أنكره كل الإنكار ، فإن شباب وطنى لايمكن أن يخدعهم أحد بسهولة ، وخصوصا أن من رؤوس هذه الجماعة شخصا عرف بسعة الثقافة وإخلاصه فى وطنيته ، وهو شفيق منصور ، فضلا عن أن تاريخ المسئولين فى هذا الجهاز يثبت أنه ليس من السهل خداعهم . والحادث – فى رأيى – كان انتقاما للعسف والإرهاب والتنكيل الذى قام به « سير لى ستاك » شخصيا ، بوصفه حاكما عاما للسودان ، فى الشباب السودانى المؤمن بوحدة وادى النيل . ولا نزال نذكر ما وقع حينئذ للملازم على عبد اللطيف وأقرانه ، يضاف إلى ذلك تعثر مفاوضات سعد – ماكدونالد، وكان ماكدونالد – وهو خارج الحكم – قد قال إن القضية المصرية تحل على فنجان قهوة ! . والدليل على ذلك أن البوليس المصرى ، الذى كانت قيادته إنجليزية تابعة للمخابرات البريطانية ، اتجه أول ما اتجه إلى الرعايا السودانيين المقيمين فى مصر فقبض على المئات منهم ، وملف الجناية يبدأ بالتحقيقات مع هؤلاء السودانيين ، وذلك أن من الطبيعى أن ينتقم السودانيون فى مصر لرفاقهم الذين نكل بهم سير لى ستاك فى السودان . »

انتهى كلام كمال اسماعيل نجل محمود إسماعيل ، ولكن شفيق منصور قال فى تقريره صفحة ١١ : « إن النقراشى وماهر وافقا على ألا أتصل بأحد ، ولا أتعرف بأحد ، وأن أكون متفرجا ، لما يعرفونه عنى من سلامة النية والبساطة المتناهية ، حتى إننى إذا قال لى شخص إنى صديقك ويظهر شيئا من العطف أصدقه ، وذلك لبساطة أخلاقى وتساهلى . » والذى قاله شفيق منصور هو صورة حقيقية له ، وقد ثبت هذا باطمئنانه إلى نجيب الهلباوى وثقته به ! . . وثبت أيضا هذا بالتقرير الذى كتبه بعد الحكم عليه بالإعدام ! وقد تعرض محمود إسماعيل لمثل ما تعرض له شفيق منصور فلم يفتح فمه بكلمة . . ولكن يحسن أن نترك الوثائق تتكلم :

بين يدى صفحة ٢٠ من تقرير شفيق منصور ، وهو يتكلم فيه عن « حادثة المغفور له السير لى ستاك باشا » . ويبدو هنا من إطلاقه لقب « المغفور له » على السردار أنه كان يكتب ما يكتب تحت ضغط من الضباط الإنجليز فى البوليس الذين يتولون حراسته ، وأنه يرغب فى إرضائهم ! .. فإنه ذكر فى تقريره عشرات الأسماء ممن اشتركوا فى ثورة ١٩١٩ وتوفوا إلى رحمة الله ، وكان يذكر أسماءهم مسبوقة بكلمة المرحوم ، وكانت هذه هى المرة الأولى التى يستعمل فيها كلمة « المغفور له » !

تقرير شفيق الخطير !

إن شفيق منصور يتهم فى تقريره السرى محمود إسماعيل بأنه هو الذى أصر على اغتيال السردار ، رغم معارضته ! إنه يبدأ فى صفحة ٢١ من تقريره السرى عن حادثة « المغفور له » السير لى ستاك باشا بما يأتى :

أولا : تاريخ حياة محمود إسماعيل : تعرفت به فى سنة ١٩١٥ من محمود أفندى عنايت ، وقد كان عضوا معه فى الجمعية ، وأظنه انضم بالإسكندرية ، ثم انتقل بعد ذلك إلى مصر ، فدخل فى شعبة مع عنايت ، واستمر يعمل بهذا الشكل حتى بعد القبض علىّ فى حادثة إلقاء القنبلة على السلطان حسين وسفرى إلى مالطة ، فقد عدت منها فوجدته على ما هو عليه من الشدة والتحمس . فأتى إلىّ وزارنى ، وأخذ يتردد على ، وانضم إلى فرعى فعلا فى حوادث الاعتداءات على الوزراء وكنت أعرض عليه كل حادثة ، ولو أننى لم أكلفه بعمل فيها ، لأننى لم أشترك فيها كما سبق وذكرت ذلك . ولكن هذا لم يمنعنى أن أتخذ محمود إسماعيل كفرع لى أبلغه كل شىء ، وأتشاور معه ، لأبدى رأيى مع الجماعة (المجلس الأعلى للاغتيالات) ناصحا . ومحمود إسماعيل يعلم بالجمعية ، ويعرف معظم الأسماء التى كانت انضمت إليها . ولما عرضت الجمعية علىّ اشتغالى مع أولاد عنايت ، تكلمت مع محمود إسماعيل ، وخاطبته فى هذا الصدد ، فوجدته مستعدا جدا لأن يخاطبهم فى الأمر . وأخذ محمود إسماعيل ، عبد الفتاح عنايت، وجعله يقسم اليمين ، كما سبق أن وصف عبد الفتاح عنايت ذلك فى اعترافاته ، على حسب الطريقة الرسمية ، أى بغطاء العينين إلى آخر ما جاء فى ذلك الوصف .

وكذلك جعل محمود إسماعيل ، عبد الحميد عنايت ، يقسم اليمين ليعمل معه ، ثم أخذ يرتب لهما ما يجب ، ويدخل معهما ما يراد إدخاله من الأعضاء . وكان يعمل معهما بجد ونشاط لا مثيل له، إذ كان هو الرئيس الفعلى لهم، والمرتب لجميع الحوادث ، والمنظم لها ! . والذى يستحضر لهم السلاح والقنابل ، ويراقب الأشخاص ويستحضر المعلومات اللازمة . .

إسقاط سعد زغلول

وفى صفحة ٢١ من تقرير شفيق منصور ، الذى كتبه بعد الحكم عليه وعلى محمود إسماعيل بالإعدام ، اتجاه غريب إلى اتهام محمود إسماعيل بأنه أصر على القيام بعمل حادث كبير ، حتى يسقط وزارة سعد زغلول . . وفى التقرير أيضا أن شفيق منصور بدأ يشك فى أن محمود إسماعيل مدفوع إلى هذا العمل لغرض إسقاط وزارة سعد زغلول ، وهنا يجب مراعاة ملاحظة ، وهى أن الصراع كان قد اشتد فى ذلك الوقت بين الملك وسعد زغلول . ففى يوم الأحد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ : أى قبل مصرع السردار بثلاثة أيام فقط نشرت جميع صحف القاهرة الخبر التالى :

« فى منتصف الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ حظى الرئيس الجليل (أى سعد زغلول) بمقابلة جلالة الملك وقدم إليه استقالته ، وأبان لجلالته السبب الذى حمله على ما فعل . فأظهر جلالته الاستياء من تقديم الاستقالة ، وقال للرئيس الجليل إنه يثق به ، وأعرب عن رغبته فى أن يعدل عن عزمه . فقال الرئيس الجليل : إن عزمه هذا نهائى . . فقال جلالة الملك : « فلتبق المسألة على الأقل إلى غد » ، فوافق الرئيس على ذلك . وفى يوم الأحد ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أيضا نشرت صحف القاهرة كلها أن سعد زغلول — بعد أن قدم استقالته — ذهب إلى بيته ، وقابله الشيوخ والنواب ليسألوه عن أسباب استقالته من الوزارة فقال لهم سعد بالحرف الواحد : « هناك مشاكل خارجية ومشاكل داخلية ، وهناك أيضا — والكلام فى سركم — دسائس . . » .

فما كاد الرئيس يفوه بكلمة « دسائس » حتى استولى عليهم الانقباض ، وقال بعضهم بلهفة : نرجو التصريح . وقال آخرون : نحن عارفون . . وليس فى الأمر سر . وقال غيرهم : لا . . لا . . نريد التصريح . يجب أن نعرف كل

شيء ، يجب أن تكون البلاد واقفة على الحقائق . . وحينئذ تكلم الرئيس فقال : « أنا رجل حر : ألعب على المكشوف ، وأعمل ما أعمله فى ضوء النهار ، ولا أحب العمل فى الظلام ، ومن أجل هذا لا بدلى من الأستقالة » .

نشرت الصحف هذا فى صباح يوم ١٦ نوفمبر ، وما كاد الشعب يقرأ هذه التصريحات حتى سرت هذه الكلمات كالكهرباء فى عشرات الألوف من الطلبة والعمال ، فاندفعوا كالموج ، وتدافعوا جماعات ، صاخبين هائجين ثائرين نحو قصر عابدين . وفى دقائق كان عشرات الألوف من الشعب الهائج تحاصر قصر عابدين وتهتف : « سعد أو الثورة ! » . وأمر الملك بإغلاق الأبواب ، لأن الشعب يحاول اقتحام القصر . وجاء الحرس الملكى يحاول صرفهم فرفضوا ، وظلوا يهددون ويتوعدون . . وفى صفحة ٣٨٩ من كتاب آثار الزعيم سعد زغلول لمؤلفه الأستاذ محمد إبراهيم الجزيرى سكرتير سعد زغلول الخاص ، والمطبوع فى عام ١٩٢٧ فى طبعة دار الكتب المصرية يقول بالحرف الواحد : « اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية صباح ١٦ نوفمبر فى قاعة البرلمان ، وكان عدد الحاضرين فى الجلسة نحو ٢٧٠ عضواً . وتولى الرئيس الجليل رياسة الجلسة ، وحضر الوزراء جميعا . ثم تكلم الرئيس ، فأبدى ما عنده . ثم جرت المناقشات بين كثير من الأعضاء ، وبعد ذلك انسحب سعد باشا ، وانسحب معه الوزراء ليتركوا للأعضاء الحرية فى القرار الذى يتخذونه ، فجرت مناقشات أخرى ، ثم قرر الأعضاء بالإجماع ما يلى :

« ترى الهيئة الوفدية البرلمانية ، بعد سماع تصريحات دولة الرئيس ، ومناقشات حضرات الأعضاء الذين تناولوا شرح الحالة التى أوقفتنا إزاءها استقالة الوزارة ، أن نقرر ثقتها الإجماعية بدولته ، وأن تترك الأمر لحكمته ، لإنجاز ما يراه لازما لحفظ حقوق البلاد وصيانة الدستور من العبث به . وكان الأستاذ عبد الحليم أفندى

البيلى حاضرا هذا الاجتماع ، ولكنه كان واقفا عند الباب » .

أليس غريبا أن يضع سكرتير سعد زغلول هذا السطر الأخير تحت قرار النواب بتأييد سعد زغلول ضد الملك ؟ . . ولكن الشعب رفض أنْ يخضع لقرار النواب بترك الأمر لحكمة سعد زغلول ، بل رأى الشعب — بإلهامه — أن يتولى الأمر بيده . . وإذا بالجماهير تندفع نحو القصر ، وتنضم إلى المظاهرات الأولى ، وترفض الجلاء عن المكان إلى أن يخضع الملك لإرادة الشعب ، وصوتها يدوى كالرعد هاتفة : « سعد أو الثورة ! » . . واضطرب الملك ، وأسرع يتصل بسعد زغلول يرجوه أن يأمر المظاهرات بالانصراف ، وأنه قبل جميع مطالبه . .

وقال سعد زغلول : إن الأمر خرج من يده ! . . وطلب الملك من سعد زغلول أن يحضر إليه فوراً . وقالت صحف يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ : « فى الساعة الخامسة بعد الظهر يوم الأحد ١٦ نوفمبر ، قصد الرئيس الجليل إلى قصر عابدين ليتلقى أمر جلالة الملك فى استقالة الوزارة ، فلما وصلت السيارة إلى ميدان عابدين ، كانت جماهير غفيرة مجتمعة فى الميدان ، فعلا هتافها حينما رأت السيارة ، وأحاطوا بها ، فهدأهم وطمأن خاطرهم . ثم مثل بين يدى جلالة الملك ، فبقى فى حضرته ساعتين كاملتين . . عرض فيهما كل مالديه ، فوجد من جلالته إصغاء تاما ، ثم قبولا لتأييد الدستور وسلطة الأمة ، فشكر له الرئيس هذا العطف ، وابتهل إلى الله أن يحفظ جلالته دائما حارسا للدستور ، وعضداً للأمة . ولم يبق بعد ذلك ما يوجب أن يصر الرئيس الجليل على استقالته ، فاستردها نزولا منه على إرادة الأمة وإرادة جلالة الملك »

وفى مذكرات لورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى الجزء الثانى صفحة ٩٣ قال : فى يوم ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ قام سعد زغلول بمحاولة لامتحان قوته مع

الملك فؤاد ، وأرغم صاحب الجلالة على التسليم ، باستقالة مصحوبة بتحد ومظاهرات صاخبة خطيرة ضد عرش صاحب الجلالة الملك وشخص الملك ، ونجح فى الحصول على غايته » . حدثت هذه المعركة الفاصلة بين الشعب والملك فى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وبعد ثلاثة أيام ، أى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، اغتيل السردار ! أليست هذه مصادفة غريبة ؟! . .

دور « البيلى »

وفى صفحة ٢١ من تقرير شفيق منصور ، المكتوب بخط يده ، والذى كتبه بعد الحكم عليه بالإعدام ، وبعد الحكم على محمود إسماعيل وزملائه بالإعدام ، فى هذه الصفحة يبدأ شفيق منصور يتجه اتجاها غريبا . . إنه يتهم محمود إسماعيل صراحة بأنه أصر على القيام بعمل حادث كبير حتى يسقط وزارة سعد زغلول . وفى التقرير بعد ذلك ما يدل على أن شفيق منصور بدأ يشك فى أن يداً خفية تدفع محمود إسماعيل إلى القيام بارتكاب جريمة سياسية لإسقاط وزارة سعد زغلول . . وفى هذه الواقعة الخطيرة ليس من حق المؤرخ أن يستنتج ، ويحسن أن نثبت أقوال شفيق منصور كاملة . قال شفيق منصور فى تقريره صفحة ٢١ بالحرف الواحد : « طلب منى محمود إسماعيل — فى وزارة سعد زغلول باشا — أن أساعده إلى أن يرجع إلى البحرية ، وكتب طلبا بالفعل بذلك . وأخذت الطلب إلى صاحب الدولة توفيق نسيم باشا ، وزير المالية فى وزارة سعد زغلول ، وأشر عليه الوزير ، ولكن لم يتم ذلك . فحنق محمود إسماعيل جداً على وزارة سعد زغلول ، وكان يشنع عليها فى كل مكان ، ويطعن فى التعيينات الجديدة ، وفى الوزراء ، وفى كل أعمال سعد باشا ، ويتمنى سقوط وزارة سعد باشا ، والتخلص منها ، حتى يفتح أمامه الطريق ؛

وكان يدهشني جداً استمراره فى الطعن . لدرجة أننى شككت فيه . واعتقدت أنه لابد وأن يكون مدفوعا على ذلك . وناقشته الحساب بالفعل . ولكن محمود إسماعيل كان يدافع عن نفسه بأنه يعمل ذلك للوطن فقط ، وقد حاولت أن أفهم منه شيئا فلم أتمكن ، إلا أنه كان متهيجا ومتغيظا دائما . وقد اقترح محمود إسماعيل أولا الاعتداء على وكيل حكومة السودان ، فأخذت اقتراح محمود إسماعيل وأبلغته – كالعادة – إلى أحمد ماهر والنقراشي ، وبعد مناقشة مع ماهر كان الاتفاق على السردار ، لأن النقراشي لم يرض أن يبحث فى موضوع كهذا » .

وقد أتى محمود إسماعيل بفكرة السردار أيضا ، وغير رأيه من أنه لا يفكر كثيراً فى السودان ، وحضر إلى مكتبى متحمسا لهذا ، ومعه عبد الحميد عنايت وعبدالفتاح على ما أتذكر . وأخذ محمود إسماعيل يشرح ويحبذ ، ويناقش بطريقة مدهشة ، ثم انصرفوا من عندى وهم متفقون . ولم أكن قد قررت الرأى نهائيا ، أو اتفقت معهم . ثم كان يمر على محمود إسماعيل متردداً بالمكتب ، حتى أخبرنى عن الميعاد الذى ضربه لزيارة أولاد عنايت عندما مررت عليه مصادفة بمكتبه بوزارة الأوقاف ، فأخبرته بأنى أفضل الذهاب إلى منزلى للراحة ولكنه لم يقبل هذا العذر ، وألح على فى الذهاب معه ، وفى أن نتناول طعام الغداء عند أولاد عنايت . فأخبرته أنه يستحسن أن نأخذ معنا طعاما ، فأخذنا بالفعل لحمة رأس وطعمية من ميدان باب اللوق ، واشترينا فجلا وعيشا ، وحملنا كل هذا إلى منزل عنايت ، للأكل هناك . فذهبت معه ، وقابلت عبد الحميد عنايت هناك ، وأخاه عبد الفتاح عنايت ، ولا أتذكر إن كان هناك شخص آخر من عدمه . فتناولنا الطعام ، وفهمت بأن محمود إسماعيل كان على موعد معهم بذلك . وبعد الانتهاء من الطعام دخلنا إلى حجرة الجلوس ، وهناك أخرج عبد الحميد عنايت حقيبة جلد صغيرة ، وقال لى

عبد الحميد عنايت : « هذا ما أحضره لنا محمود إسماعيل أفندى . وهى أسلحة ، ولم أرها لأننى كنت نائما على الكنبة ، ولم أرد عليه » . وأخذ عبد الحميد عنايت ومحمود إسماعيل يتكلمان فى الخطة ، وفى الطريقة ، ويرسمان كل شيء . ولكن — رغما من أننى لم أناقش معهما — فى آخر الحديث ، رغبا فى أخذ رأيى ، فقلت لهما : « حتى أستشير الغير » . . وأقصد بالغير طبعا الهيئة الرئيسية التى أتبعها شخصيا ، وهى المكونة من أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى العضو الاستشارى ؛ وكذلك عبد الحليم البيلى . ولكن — تخليصا للذمة — لم أسأل شخصيا إلا أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى . أما محمود إسماعيل فقد كان على اتصال تام مع البيلى ، وكان يتردد كثيراً عليهم (على عبد الرحمن البيلى وعبد الحليم البيلى) وذلك حوالى أواخر شهر أكتوبر وأوائل نوفمبر . وكان محمود إسماعيل دائما يقول : « ماذا استفدنا من وزارة سعد زغلول ؟ . » . . وإذا ناقشته يقول : « وماذا يهم إذا انقلبت الدنيا وتغيرت الحكومة وتبدلت ؟ إلى غير ذلك من الأقوال . ويظهر أنه كان كبير الأمل إذا ما تغير الحال بالنسبة لنفسه » .

اسم نشأت !

وفى صفحة ٢٣ من التقرير ظهر اسم حسن نشأت رئيس ديوان الملك فؤاد بالنيابة لأول مرة صراحة ، وإن كان قد ظهر بين السطور فى الصفحات السابقة التى نشرناها حرفيا . وهذا هو الذى جعل سعد زغلول فى مذكراته يكتب كثيراً عن يد حسن نشأت الخفية فى مصرع السردار ، نظراً للعلاقات الوثيقة التى بينه وبين عبد الحليم البيلى وعبد الرحمن البيلى . ولأن سعد زغلول كان يتلقى من جهاز معلوماته

مما يدل على أن عبد الحليم البيلى وعبد الرحمن البيلى كانا على اتصال وثيق بحسن نشأت ، وأن نشأت كان يرغب فى التخلص من وزارة سعد زغلول[3] ، وأنهما على علم دائم بكل ما تقرره خلية شفيق منصور ومحمود إسماعيل ، وأن الذى حدث أن نشأت باشا وجد — بالاتفاق مع الملك فؤاد — أنه بعد أن عجز عن التخلص من سعد زغلول بسبب ثورة الشعب الذى حاصر عابدين وأرغم الملك على إعادة رئيس وزرائه ، فإنه إذا قتل إنجليزى كبير ، فقد تهيأت الفرصة للتخلص من سعد زغلول بتدخل بريطانى . . وهنا تبرز حقيقة هامة : أن المخابرات البريطانية كانت طوال ثورة ١٩١٩ على اتصال يومى مع الملك فؤاد ، وكان مستر ألكسندر كين بويد مدير المخابرات البريطانية لديه الرقم السرى الخاص للملك . . ولما مات الملك فؤاد ، كان فى أجندته الخاصة رقم التليفون السرى لمستر كين بويد ، مدير الإدارة الأوروبية بوزارة الداخلية ومدير المخابرات البريطانية فى مصر فى الوقت نفسه ، فالمخابرات البريطانية لا تعتمد على شخص واحد فى عمل خطير حيوى كهذا . . إنها تعتمد على مستر « هـ » رقم واحد ، وهو نجيب الهلباوى للقيام بعملية الإثارة والتحريض فى الخلية السرية للاغتيالات ، وتعتمد على الملك فؤاد فى أن يبحث من جانبه عن طريقة للتنفيذ . ونحن نعتقد أن حسن نشأت لم يكن يعلم بالاتصال الذى بين الملك فؤاد والمخابرات البريطانية ، وأنه كان مهتما بالتخلص من سعد زغلول لأن الملك فؤاد يريد ذلك . وفى مذكرات الدكتور يوسف نحاس التى[4] طبعها بعنوان : « ذكريات سعد ، عبد العزيز ، وماهر ورفاقه فى ثورة ١٩١٩ » ، قال المؤلف فى صفحة ٥٨ بالحرف الواحد : « استمرت علاقتى بنشأت علاقة صداقة متينة ، لما لقيته فى ذلك الشاب من أخلاق كريمة ، وصفات عقلية عالية يمتاز بها . وكنا نلتقى مساء كل يوم عقب خروجه من السراى فى مقهى صغير كان يوجد بجوار

فندق سميراميس . ونتجاذب أطراف الحديث . وكان نشأت يتغنى بمواهب الملك فؤاد تغنى العاشق بمعشوقته ، فبث فى قلبى محبة جلالته »

هذا ما قاله الدكتور يوسف نحاس عن العشق بين الملك ونشأت ، فإذا كان نشأت لم ير يومها اتصال المخابرات البريطانية بالملك فؤاد ، فذلك لأن الحب أعمى !

* * *

إن تقرير شفيق منصور يكاد يشير إلى ما اعتقده سعد زغلول فى مذكراته ، من أن الملك اتصل بنشأت ، وأن نشأت اتصل بعبد الحليم البيلى وعبد الرحمن البيلى ، وأنهما اتصلا بالخلية السرية التى قتلت السردار ، وأن الخلية فعلت ما فعلته وهى تعتقد أنها تقوم بهذا العمل الفدائى لمصلحة الوطن نفسه ! . . بدليل أن سعد زغلول سجل فى مذكراته إعجابه بشجاعتهم ساعة الإعدام ، فيما عدا شفيق منصور .

ونعود إلى قصة خطيرة ، وهى اتصال عبد الرحمن البيلى بنشأت رئيس الديوان الملكى بالنيابة . حدث أن اتهم محمود إسماعيل فى حادث نسائى عندما كان فى دمنهور ، وقررت وزارة الأوقاف فصله من وظيفته . وكتب شفيق منصور فى تقريره صفحة ٢٣ : « ولقد ذهبت مع عبد الرحمن البيلى إلى حسن نشأت باشا ، وأوصيناه على محمود إسماعيل بعد حادثته فى دمنهور ، فكانت النتيجة أن تغيرت عقوبته إلى خصم خمسة عشر يوما من الماهية . ولقد أخبرنى محمود إسماعيل أنه أراد أن يترقى ، وتوسط لدى زكى الأبراشى باشا (ناظر الخاصة الملكية فيما بعد) ، بواسطة عبد الحليم البيلى ، فأخبره زكى الأبراشى بأنه ما دام يسير مع شفيق منصور فهو لن يترقى » . (ملحوظة من الكاتب : إن رجال القصر وخصوم سعد يطلقون

على كل نصير له اسم « سملجى » على وزن « عربجى » ! . . ويتصى منصور فى تقريره صفحة ٢٣ يربط العلاقة بين محمود إسماعيل وعبد الرحمن البيلى وشقيقه عبد الحليم ، اللذين كانا على علاقة وثيقة بحسن نشأت فيقول : « ولقد تناقشت مرة مع محمود إسماعيل لأمنعه من فكرة السردار وحذرته من التمادى فى ذلك ، وشككت فى أن يكون هذا بإيعاز ، فإذا بعبد الرحمن البيلى ، فى اليوم الثانى وفى غرفة المحامين ، يناقشنى الحساب على ذلك ، ويذكر كل ما دار بينى وبين محمود إسماعيل . فتأكدت من ذلك أن محمود إسماعيل قد أخبر عبد الرحمن البيلى ، وأن هناك صلة بينهما متينة وقوية . وقد تأكدت من ذلك عندما علمت أخيراً بأن محمود إسماعيل هو الذى سافر مع عبد الرحمن البيلى لعمل بروباجندة انتخابية لأخيه عبد الحليم ، وأن عبد الرحمن قد قضى الليلة بمنزل محمود إسماعيل قبل سفرهما » وعندما تركت أولاد عنايت ، دون أن أعطى لهم رأيا ، اجتمعت مع أحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى بقهوة دلبانى عند كوبرى قصر النيل ، وتناقشت معهما فى مسألة السردار . وكان حسن كامل الشيشينى يرفض بشدة ، ويعارض فى ذلك معارضة تامة ، وقد أخبرتهما أننى أخشى أن أولاد عنايت يقومون بها ، بالأخص من محمود إسماعيل وتحمسه ، فكان جواب أحمد ماهر أنه من الواجب أن نمنعهم ما استطعنا . فأخبرته أنهم ربما أفلتوا من يدى ، ولا يمكننى التأثير عليهم ، لأنهم شياطين ، والسلاح معهم، وكل شيء فى يدهم . وبعدها قال لى أحمد ماهر ، وكنا نجلس فى القهوة ، أنا وهو وحسن كامل الشيشينى فى الجهة اليسار ، قال لى أحمد ماهر : « إنهم إذا أفلتوا من يدك فماذا يمكنك أن تعمل ؟ ما عليك إلا أن تنصحهم بقدر الاستطاعة ، وغير ذلك لا تملك شيئا » .

تسليح الجيش

وفى صفحة ٢٤ من التقرير كتب شفيق منصور يقول بالحرف الواحد : « ثم إنتقلنا إلى المناقشة فى مسألة عمل كبير للبلاد ، وبحثنا فكرة تكبير الجمعية ونشرها . وتكفل أحمد ماهر بدرس كل ما يتعلق بنظام الجمعيات ، وأن يضع نظاما راقيا بذلك . ثم تكلمنا فى أن الواجب يقضى — وهذا كان رأى حسن كامل الشيشينى — بأن نفكر فى أعمال أخرى أنفع للبلد . ورأى أحمد ماهر بأن الخفراء المصريين يمكن تسليحهم بسلاح آخر غير السلاح الذى يحملونه ، إذ أنه فى مدة الحرب قد أخذ (الإنجليز) سلاح «رمنتجون» واستبدل بسلاح آخر ، لا يرمى عن بعد . فيمكن إعداد جيش بشكل سرى ، حتى نتمكن من أن نكون وجها لوجه أمام إنجلترا ، وتكون إنجلترا أمام الأمر الواقع ، فلا تحصل ثورة ولا إطلاق نار . لأن إنجلترا عندما ترى الأمة والحكومة متحدة وقوية بجيش وطنى ، فلا تقاوم إرادة بلد يريد الحياة ، ولا يكون هذا إلا إذا كانت عندنا حكومة شبان ؛ وستأتى هذه الحكومة قريبا» . ويلاحظ أن هذه المناقشة قد دارت قبل أن يتعين أحمد ماهر وزيراً (عين سعد زغلول أحمد ماهر وزيراً للمعارف فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤) ، « ثم خرجنا من القهوة على ذلك بعد أن عول كل منا على دراسة الموضوع تماما ، وكلفونى أن أعمل جهدى لمنع أولادعنايت من ارتكاب الحادثة (حادثة السردار) . ورأى أحمد ماهر أننى أجتهد فى أن أقول للأولاد بالانتظار إلى انعقاد البرلمان ، حتى تحمينا الحصانة البرلمانية ، ويكون ذلك طريقة للتسويف ، ولتخدير أعصابهم ؛ ولربما أفادت عندهم » .

هذا نص ما كتبه شفيق منصور حرفيا ، فى تقريره الذى كتبه بعد الحكم عليه بالإعدام فى صفحات ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ .

القرار الخطير !

ونعود إلى موضوع الاتفاق على اغتيال السردار. لقد قال شفيق منصور : « إن أحمد ماهر والشيشيني عارضا في اغتيال السردار ، وخرجنا بعد أن عول كل منا على دراسة الموضوع تماما » . إن معنى هذا أن الموضوع سيبحث في المجلس الأعلى للاغتيالات الذى كان مؤلفا وقتئذ من أحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل الشيشيني ، ماذا قرر المجلس الأعلى للاغتيالات ؟ إن المجلس الأعلى للاغتيالات رفض فكرة قتل السردار رفضا باتاً ، وطلب إلى حسن الشيشيني مستشار المجلس أن يذهب على الفور إلى شفيق منصور ومحمود إسماعيل ويبلغهما أن قتل السردار كارثة ، وأن يبلغ شفيق منصور رسالة خطيرة . . ونترك شفيق منصور في تقريره في صفحة ٢٥ يروى ما حدث : « وقد حضر لى حسن كامل الشيشيني في ثانى يوم ، وأخبرنى أنه لابد أن أذهب إلى أولاد عنايت ، وأن أمنعهم من ارتكاب الحادثة وأن أنصحهم وأبعد عنهم أفكار محمود إسماعيل . وقد كان حسن كامل الشيشيني مندهشا جداً من تصرف محمود إسماعيل ، وتمسكه بالحادثة وميله إليها ورغبته فيها ، وتحريضه عليها ، وسعيه المتواصل في ذلك . وقد تناقش حسن كامل الشيشيني مراراً أمامى مع محمود إسماعيل في ذلك ، إلى درجة أنه حصل بينهما نزاع شديد وخصومة ، لأن حسن كامل الشيشيني كان ضد الحادث على خط مستقيم ، وكان شاكًا في نية محمود إسماعيل . وقد صرح لى حسن كامل الشيشيني بأنه يعتقد أن محمود إسماعيل لابد وأن يكون مدفوعا بيد أخرى ، وستظهر الأيام صحة ذلك . ولقد أخذنى حسن كامل الشيشيني إلى منزل أولاد عنايت — عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت — وانتظرنى في خارج المنزل ، وطلب منى أن أدخل إليهم ،

وأن أشدد عليهم فى عدم القيام بالحادثة .

ودخلت بالفعل ، وقابلت عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت ، وكلمتهما بكل ما قاله لى حسن كامل الشيشينى ، من أن الحادثة خطيرة جداً ، ومضرة بمصلحة البلاد ، وأنها ستجر الويلات على مصر ، وستجعلنا ندفع جزية كبيرة ، وأنه سيكون من ورائها قفل البرلمان ، وضياع كل ما فعلته البلاد من مجهود ، وضياع اسم مصر فى نظر العالم المتمدين ، ويكون من ورائها أيضا الخسارة الكبرى لنا . فلما كلمت الأولاد — عبد الحميد وعبد الفتاح عنايت — فى ذلك اقتنعوا أمامى ، وذكرت لهم فكرة افتتاح البرلمان والحصانة البرلمانية التى أبداها أحمد ماهر . فسكتوا ، ورضوا بقولى ، وأقسموا يمينا بقبر والدتهم بأنهم لا يفعلون شيئا ولا يقدمون على شئ ، إلا إذا أعطونى خبرا ، وأعلمونى بذلك ، فتركتهم وانصرفت . وأخبرت حسن كامل الشيشينى بهذه المسألة ، فحمداً لله على ذلك . وكان فى عزمى فى ذلك الوقت أن آخذ السلاح من الأولاد ، ولكنى اكتفيت باليمين الذى أقسموه ، واعتقدت تماماً بأنهم سيقومون به من غير إخلال . وقد قابلت أحمد ماهر ، وأخبرته بهذه النتيجة أيضا . وبعد افتتاح البرلمان ، وسيرنا فيه ، لم أسمع بشئ .

* * *

وفى صفحة ٢٦ من التقرير ، وصف شفيق منصور كيف عرف باغتيال السردار ، فقال : « وفى يوم الأربعاء ١٩ نوفمبر ، يوم الحادثة ، كنت بوزارة المعارف . وقد كنت لا أعلم مطلقا بأن الحادثة ستحصل فى ذلك اليوم ، ولم يخبرنى أحد بها . وقد علمت بعد ذلك ، كما صرح الأولاد — عبد الفتاح عنايت وعبدالحميد عنايت — أمامى بمحكمة الجنايات ، وفى التحقيق ، بأن محمود إسماعيل قد ذهب إلى الأولاد فعلا ، وأخبرهم بأنى موافق على الحادثة وأنى راض عنها ، وأنه قد قابلنى

وأخذ موافقتى ، فاندهشت جداً من ذلك . وعندما كنت بوزارة المعارف ، إذ ذهبت إليها حوالى الساعة العاشرة والنصف ، سألت عن طلب مقدم لسيف الدين طاهر أفندى أخى مصطفى حمدى (ضابط البوليس) الذى قتل فى حادث القنبلة ، وكذلك عن طلب مقدم لشقيق حسن كامل الشيشينى ليكون مدرسا فى مدرسة الهندسة . فأخبرنى محمد أمين لطفى (مدير مكتب الدكتور ماهر وزير المعارف) ، بأن الوزير قد قبل هذه الطلبات ، وأنه أشّر عليها . فدخلت على الوزير أحمد ماهر بدون استئذان ، ووجدت عنده عبد الرحمن حمادة نجل خليل باشا حمادة وكان قد حضر لزيارته ، فمكثنا معا نحو ربع ساعة ، ثم انصرف عبد الرحمن حماده . وبقيت عند الوزير أحمد ماهر حوالى الساعة الحادية عشرة والنصف ، وكنت أتحادث معه فى الوقت الذى يسمح له بذلك ، لأنه كان يباشر أعماله ، ويمر الموظفون أمامه . ثم حوالى الساعة الواحدة والنصف تقريبا سمعنا فرقعة ، ونحن فى غرفة الوزير ، فتعجبت لها . ونظر أحمد ماهر إلىّ ، ونظرت إليه ، ولكنى قلت له : أظنها فرقعة أوتومبيل ، فقال أحمد ماهر : يمكن . . وبعد ذلك حضر حسن أفندى سلام ، يرجو الوزير لمسألة خاصة بأخيه أحمد حمدى سلام الضابط بالمدارس ، فرجوت الوزير أنا أيضا ، ذلك لأن حمدى كان تلميذاً معى فى مدرسة باب الشعرية . وبعد ذلك انشغل الوزير فى مسألة مصلحية ، وبعدها أخبرنى حسن سلام بأنه فى أثناء مجيئه من وزارة الحربية ، سمع بأن السردار قد أطلق عليه الرصاص ، وأنه لم يصب بشئ ؛ ولكن الجناة لم يقبض على أحد منهم ثم خرج حسن سلام بعد ذلك ، فأخبرت الوزير أحمد ماهر بالأمر ، فقال « وهل لم تحصل إصابة ؟ ! » . فقلت له : « لا » . وسأل أحمد ماهر : « ألم يقبض على أحد من الأولاد ؟ » . قلت له : « كلا » . .

وأحمد ماهر يعلم — بطبيعة الحال — عند كلامى له أن الذين ارتكبوا الحادث هم أولاد عنايت ومن معهم . . وقد قال لى أحمد ماهر : « وكيف ذلك ؟ » . قلت له : « لقد سبق أن أخبرتك أنهم قد يفلتون من يدنا » . قال أحمد ماهر : « إذن ما العمل ؟ قد حصل ما حصل . وحيث أن الأمر انتهى بهذا الشكل فلا نمرر فيه . . ودى فى دى ! » . . وتبسم أحمد ماهر . ثم مكث معى فى المكتب بعد ذلك مدة نصف ساعة تقريبا . وعند خروجنا من مكتبه حضر أمين لطفى وأخبرنا أن السردار أصيب إصابة خطيرة . فنزلنا معا وركبت الأوتومبيل الخاص بأحمد ماهر . وهو يعلم تماما اسم عبد الحميد وعبد الفتاح عنايت ومحمود إسماعيل كأشخاص يقومون بهذه الحوادث . ثم خرجنا فى السيارة من الوزارة ، وكنت أنا فى الوسط ، وأمين لطفى عن اليمين ، والوزير أحمد ماهر على الشمال . فمررنا بمكان الحادثة بشارع القصر العينى ، ولما وصلنا إلى هناك رأى أحمد ماهر وزير الداخلية ووكيل الداخلية ، فقال لى أحمد ماهر : « إنهم ملخومون ! » ، وضحك . . ومررنا عليهم . ثم نزلنا فى مطعم سان چيمس ، ودخل هو وأمين لطفى ، وطلب منى أن أمر عليه بعد الظهر ، لأخبره بالنتيجة ، وليخبرنى بما أمكنه أن يحصل عليه من المعلومات

* * *

ثم ذهبت إلى منزلى ، فحضر لى عبد الحميد عنايت حوالى الرابعة مساء وأخبرنى بما حصل منه ، فتألمت ونهرته وطردته من عندى ، وأخبرته أن يذهب إلى منزله وأن يلازمه . ولكنه جاء فى المساء إلى مكتبى ، وحضر كذلك محمود إسماعيل ، وطلب محمود إسماعيل من عبد الحميد عنايت أن يقول بأنه لايعرفه وأنه لا معرفة بينهما .

وكان حسن كامل الشيشينى يجلس فى الغرفة المجاورة . وكان يندد بالحادثة ويتكلم ضدها ، لأنه كان ساخطا جداً عليها . . ولقد تكلم محمد شمس الدين (الذى ألقى القنبلة على السلطان حسين) مع نجيب الهلباوى ، وحدثت مناقشة بينه وبين محمود إسماعيل فى أن يتوقف عن شدة انتقاده وطعنه فى حكومة سعد). وفى ثانى يوم ذهبت إلى وزارة الداخلية ، وقابلت هناك النقراشى (وكيل وزارة الداخلية وقتئذ) فتكدر النقراشى لمقابلتى . وفى المساء كنا فى البرلمان ، فقابلنى النقراشى على الباب ، وناذانى هو وأحمد ماهر ، وأخبرنى النقراشى أن مستر كين بويد (مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية) يشك فى أمرى ، ويجب على الاحتياط لنفسى .، وأن أنبه على الأولاد بذلك ، وتركنى وانصرف . وبعد ذلك اعتقل بعض أعضاء البرلمان (النقراشى وعبد الرحمن فهمى ومكرم عبيد) ، فاجتمعنا فى منزل عطا عفيفى (عضو الوفد) ، وحصلت مناقشة شديدة بينى وبين محمد كامل حسن الأسيوطى (عضو مجلس النواب) عن تأليف الوزارة (وزارة زيور) واعتقال أعضاء البرلمان . ثم تأثر كامل الأسيوطى منى ، فخرجت إليه لكى أستسمحه ، وأرده إلى الاجتماع ثانيا ، فقابلنى أحمد ماهر فى الغرفة المجاورة ، وقد كان يكتب احتجاج (أعضاء البرلمان) الذى نشر فى الجرائد لأجل الاعتداء على الحصانة البرلمانية . وقال لى أحمد ماهر : « اتلهى على عينك واسكت يا أخى . . أنت فيه شك كبير حولك ، وأحسن تبعد عن المناقشات ، لأن النقراشى أخبرنى بأنهم (الإنجليز) ينظرون إليك بنظر آخر ، فاحترس . . » (ملحوظة من الكاتب : فى ذلك الوقت كان كين بويد قد تقدم ببلاغه المعروف الخاص بمستر (ه) .. أى « نجيب الهلباوى »)

* * *

وفى صفحة ٣٠ من التقرير ، كتب شفيق منصور يقول : « وسألنى أحمد

ماهر عن الأولاد ، وعن المتهمين ، فأخبرته بأنه لم يقبض على أحد ، ولم يمس أحد .
ثم حضر إلى مكتبي إبراهيم موسى (أحد الذين قتلوا السردار والعامل بالعنابر) وتقابل مع محمود إسماعيل ، واتفقنا على عدم التعارف . وكان محمد نجيب الهلباوى موجوداً فى أول يوم ، هو وعدد كبير من الناس الذين يحضرون إلى مكتبي ، من العمال ، أو أرباب القضايا ، أو الأصدقاء . واستمررت فى مقابلة أحمد ماهر حتى قبض على ، وكان معى فى السجن عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت . وقبل القبض علينا كنا فى محل السمك الذى يقع أمام محل محمد يوسف ، وخرجت من هنالك ، فسمعت بخبر أن عبد الرحمن البيلى علم بأنه سيقبض على محمود إسماعيل وآخرين ، وهذا على ما أتذكر ، ولست متأكداً . أما النقراشي فكان يعرف عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت ومحمود إسماعيل وإبراهيم موسى ، وعرف النقراشي عبد الفتاح عنايت لأنه كان قدم طلبا للمجانية فى وزارة سعد باشا ، فقبل الطلب بمساعدة النقراشي وتوسطه . أما محمود إسماعيل فيعرفه النقراشي منى ، إذ كثيراً ما جلس معنا فى حلوانى صولت . . وكان النقراشي يعلم صلة محمود إسماعيل بى الخاصة بجمعية الاغتيالات ، وكذلك يعرف النقراشي تماما ما يخص عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت ؛ وأما إبراهيم موسى فيعرفه النقراشي منى بالاسم ، لأنه أبرز لى مرة كشفا مكتوبا ، فيه أسماء عمال ، وطلب منى أن أبدى له الرأى عن بعضهم . وكان بينهم اسم إبرهيم موسى ، فأخبرته بأنه الشخص الذى يعرفه ، فشطب النقراشي اسمه بالفعل ، وهذا الكشف كان قد قدم للنقراشي وهو وكيل داخلية من مدير الأمن العام القيسى باشا .

« وأما أحمد ماهر فكان يعرف عبد الحميد عنايت ، وعبد الفتاح عنايت ؛ ويعرف عنهما اشتغالهما بذلك ، أى بالقتل السياسى ، وكذلك يعرف أحمد ماهر

محمود إسماعيل كما سبق أن بينت ذلك . وأما عبد الحليم البيلى فقد تكلمت معه عن الحادثة بعد حدوثها ، وكلمته بذلك فى صالة من صالات البرلمان . وفهمت منه بأنه لا يعارض فى ذلك ، وقال لى عبد الحليم البيلى : يستحسن أن تخبر إخواننا بأنه لا لزوم للإطالة فى التحقيق . وأن يكتفوا بما هو أمامهم ، حتى يحصروا عملهم ، وينهوا المسألة على ما هى عليه.. فأجبت عبد الحليم البيلى بأننى سأكلمهم . وكان عبد الحليم البيلى يقصد بذلك أن أكلم النقراشى (وكيل وزارة الداخلية) وأحمد ماهر (وزير المعارف) بأن يكلفوا التحقيق وينتهوا منه ، فوعدته بذلك ! ومن هذه الوجهة يمكن للإنسان أن يفهم الصلة القائمة بين عبد الحليم البيلى وبينى . وقد علمت من عبد الحميد عنايت أن إبرهيم موسى قد أصيب بجرح فى حادثة السردار فى رجله، ولما سئل عبد الفتاح عنايت أمام محكمة الجنايات اعترف بذلك ولكنه لم يشرح الأمر . وعبد الحميد عنايت يعرف بالتأكيد ، لأنه هو الذى أخبرنى عن الإصابة . وقد علمت من محمود إسماعيل بأنه فى مدة اعتقالى الأولى فى حادثة السردار ، ذهب إلى الدكتور عبد الواحد الوكيل وهو حكيم بالإسكندرية شارع رأس التين ، وقد عالجه طبعا من غير أن يعلم شيئا عن حقيقته على ما فهمت ، وكان يصحبه محمود إسماعيل . ولقد كشف الطبيب الشرعى بالفعل على الجرح ، وقرر أن الأثر يحتمل أن يكون من رصاصة ، ولكن لبعد المدة كان من الصعب معرفتها . ولقد علمت من عبد الحميد عنايت بإصابة إبراهيم موسى فى حادث السردار ، فأخذت له الدكتور عبد الفتاح يوسف ، دون أن يعلم شيئا عنه . وذهبنا بإبراهيم موسى إلى منزل محمود إسماعيل ، فعالجه الدكتور بإسعافات هناك . ولقد سمعت من إبراهيم موسى بأن الذى كان يعطيه السلاح شخص اسمه الحاج أحمد جاد الله وهو من العمال . وسمعت من حنفى ناجى (النائب الوفدى) كثيراً أنه

يشتغل مع العمال ، وأنه لولا الأعمال التى يقوم بها معهم من قتل الإنجليز ما كانت حصلت البلد على ما حصلت عليه ، وكان يتفاخر بذلك أمام جميع النواب والناس . كنت أجمع من كل من أحمد ماهر والنقراشي – وفى كل شهر تقريبا – جنيهين ونعطيهما لحسن كامل الشيشينى ، الذى كان يدفع قسطه أيضا ، ويدفع كل هذا لعائلة الضابط مصطفى حمدى شهريا . . »

وختم شفيق منصور تقريره بقوله : « وهذا التقرير قد صدر منى ، إظهارا للحق ، وحتى يعلم الناس بأنى ما كنت إلا آلة تحركها أيدى آخرين ، ولكى أبرئ ذمتى أمام الله ، وخدمة لبلادى ، وإنى أرفع هذا التقرير لكى تأخذ العدالة مجراها » . . .

الإمضاء

شفيق منصور

١٨–٦–١٩٢٥

نشأت يتكلم . . والوثائق ترد !

أخرج الإنجليز حسن نشأت من منصب رئيس ديوان الملك بالنيابة ، وهو الذى جعل الناس يسمونه « الملك الصغير » ، فلماذا أخرج الإنجليز الملك الصغير ؟ هل وجدوا بصمة الملك فؤاد على جثة السردار ؟ هل عرفوا أن نشأت يحاول أن يؤثر من منصبه الكبير ، على التحقيقات فى مصرع السردار ، وأنه حاول أن يخفى الخيط الذى يربط القصر بالحادث ، ولهذا أبعدوه ؟ . . إن حسن نشأت سيتكلم . . لقد تكلم بعد أن جاوز السبعين من عمره ، وكان بصحة جيدة . وقبل أن يتكلم نترك مذكرات سعد زغلول تتكلم ، لترسم الجو ، الذى حدث فيه قرار الإنجليز بإخراج الملك الصغير .

عدوان على سوريا :

كتب سعد زغلول فى مذكراته ، فى يوم الخميس ٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، يقول : « ورد على أمس تلغراف من لجنة الخلافة بالهند ، بإمضاء أجمل خان أبو الكلام وكفاية الله وأنصارى وشوكت على ومحمد على ، مستنهضين الهمم لمساعدة السوريين ماليا بالبذل ، وأدبيا بالاحتجاج على حكومة الانتداب الفرنسى . فوجهت اليوم نداء للأمة بالمساعدة ، واستنكرت فيه تلك الفظائع ، وتبرعت بمبلغ مائة جنيه ؛ وهذا هو النداء : « سوريا ، التى تربطنا بها روابط وثيقة من تاريخ ، ولغة ، ودين ، وعادة ، وجوار ، نزلت بها هذه الأيام حوادث هائلة ، تقشعر من هولها الأبدان ، ونوازل جائحة تنخلع من بشاعتها القلوب ، وشرور من أفظع ما يرتكبه إنسان ضد إنسان . . منكرات ارتكبها عمال حكومة الانتداب ضد محكوميهم الآمنين ، فأزهقوا الكثير من أرواحهم البريئة ، وأراقوا الغزير من دمائهم الطاهرة ، وحرقوا كثيراً من قراهم وبيوتهم ، وعفوا كثيراً من آثار مدينتهم الفاخرة ، ورملوا الجم الغفير من نسائهم ، ويتموا العدد العديد من أطفالهم ، وصيروا كثيراً من السكان بلا سكن يؤويهم ، ولا غطاء يغطيهم ، ولا خبز يتبلغون به . . وبهذه الآثام أذلوا شعبا كان عزيزاً ، فأسلموه للعدم والشقاء ، وأفهموا الناس جميعا أن حكومة الانتداب لم تقم — على ما زعموا — لمصلحة المحكومين ، بل لمصلحة الحاكمين . . ووصموا اسم فرنسا المجيد ، فى الغرب والشرق ، وصمات لا يمحوها إلا إنزال العقاب بهم ، وترك البلاد لأهلها ، يحكمون أنفسهم كما يشاءون .

« وإننا معشر المصريين ، لنشعر فى قلوبنا بكل عطف ، على إخواننا المصابين ، ونرثى لمصابهم رثاء الإخوان للإخوان ، ونحس بأن علينا واجب مساعدتهم بكل ما فى الإمكان ، مما يخفف من بلواهم ، ويلطف من آلامهم ، ونرى أن هذا أيسر ما يجب للجار على الجار ، وأقل ما يساعد به الإنسان أخاه الإنسان »

« سعد زغلول » .

الجمعة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ :

« يظهر أن ندائى للأمة لمساعدة السوريين المنكوبين وقع من الناس وقعا حسنا وتقبلوه أحسن قبول » .

وكتب سعد زغلول أيضا فى يوم الجمعة ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « الذى أشعر به أن العميد — اللورد لويد ، المندوب السامى الجديد — يريد أن يسترد لبريطانيا كل نفوذها ، وأن يغل يد الملك عن العمل ، ويتولاه هو ، وأن يعمل على إعدام الحركة القومية ، ويساعده فى ذلك كل نواب الأحرار الدستوريين ، وكثير غيرهم من قصار النظر ، عباد المصالح وعبيد الطمع . . ولا يرضيه منا إلا الاستسلام ، ولكن دون ذلك أهوال وأهوال ، والله فوق كل قاهر جبار » .

وكتب سعد زغلول فى يوم الاثنين ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « أقام حزب الدستوريين احتفالا فى مدينة تلا فى بيت عبد الله أبو حسين ، دعى إليه كثير من السعديين فلم يلبوا الدعوة ، وكان دعى للخطابة إبراهيم الهلباوى فحضر واعتذر بالمرض ، ومحمد على فاعتذر بوليمة العميد (المندوب السامى البريطانى) ، وخطب أحمد عبد الغفار وعباس أبو حسين فى الطعن فى حزب الاتحاد (حزب القصر) . وخطب عبد العزيز فهمى (رئيس حزب الأحرار الدستوريين) فطعن على نشأت باشا طعنا فاحشا ، وقال إنه يساوم على الرتب ، ويتناول أثمانها تحت حجة مساعدة جمعية الحشرات ، واستحسن الناس خطبته . . قيل إن على ماهر (وزير المعارف) طعن فى نشأت لدى العميد (المندوب السامى الجديد) ، أصبح مركز هذا الباشا (نشأت) حرجا ، فإما أن يبعد عن السراى ، أو يحاكم عبد العزيز فهمى بالسب فى حق الملك »

* * *

وكتب سعد زغلول فى يوم الأربعاء ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « قبضت النيابة على عبد الحليم البيلى وأخيه عبد الرحمن البيلى منذ بضعة أيام تقريبا . وكان عبد الحليم قد دعى من الآستانة بتلغراف أشرنا إليه فيما سبق ، ونبه عليه بأن يقول كل ما يعلم عن حادثة اغتيال السردار أو أن يقبض عليه ، فتجاهلها ولم يقل شيئا . ويتكتمون التحقيقات الجارية معهما ، ومع شخص يدعى يوسف العبد ، كان قد قبض عليه قبلهما بقليل ، وقيل إنه ضبطت أوراق ضدهما مهمة ، ويجوز أن تمس نشأت باشا . وقد شاعت إشاعات كثيرة عن هذا الباشا ، حتى قيل إن المندوب السامى توجه يوم السبت الماضى إلى الإسكندرية ، وقابل الملك ، بقصد طلب إخراجه من السراى على الأقل .

ولم يكن يحدث شيء فى هذا الخصوص »

* * * *

وكتب سعد زغلول فى يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « يقول كثير من الذين يجتمعون بهذا اللورد (اللورد جورج لويد ، المندوب السامى البريطانى الجديد فى مصر) إن أغلب من حادثهم أكدوا له أنه لا يمكن أن يحصل اتفاق بغير واسطتى ، وأنه إذا حصلت انتخابات فلابد أن تكون الأغلبية سعدية . وهناك إشاعة أن الانتخابات ستؤجل إلى أجل غير معلوم ، وأظن أن هذه النية ليست غريبة من تلك التأكيدات ، لأن القرائن تدل على أن الإنجليز لا يريدون أن يستسلموا لتجربة جربوها ، وما نالهم منها إلا الفشل . والذى أشعر به — من كل ما يتصل بى من المعلومات ومن طبيعة الأشياء — أن الإنجليز يريدون أن ينفردوا هم بالحكم والسلطان ، فيغلوا يد الملك عن التدخل فى الحكم ، ويقضوا على الروح الوطنية ، بواسطة وزارة تكون طوع يمينهم . ولا يتأتى أن يسعوا فى عقد

مجلس نيابى ، إلا إذا كانوا واثقين كل الثقة من كونه يجيء دائما من صنعهم . ولا يأتى بقرار ضدهم . ومن أين لهم الحصول على هذا ؟ . . لأن أضعف العناصر ممكن للملك تحريكها ، وأقواها لا يؤمن لها جانب .

ولهذا فإنهم يفضلون أن يحكموا بلا مجلس نواب ، وهكذا كانت سياستهم من أول الاحتلال ، حتى إنهم كانوا يستكثرون علينا الجمعية التشريعية ، مع أنه لم يكن لها رأى قاطع . ومن أعجب ما أراه من كثير ، وخصوصا من أعضاء الوفد وأنصارهم ، أنهم يتصورون أن المنتظر من الإنجليز أن يغيروا الحالة فى صالح النهضة . وهو تصور باطل ، وانتظار خائب ، ويشبه الاستعانة بالغاز لإطفاء النار . وانتظار صيانة الأمن من الأشقياء ! . . ولكن الضعف يغطى الحقيقة . ويعمى البصر » .

* * *

وكتب سعد زغلول فى يوم ١٩ نوفمبر يقول : « كنت وضعت نداء طويلا ، وقرأته على أعضاء الوفد فلم يقابل بحرارة ، فصرفت النظر عنه ، وأصبحت فوضعت غيره قصيراً وهو فى عبارة شديدة ضد الحكومة . وقد استحسنه الذين قرأته عليهم . وإن كان رأيهم لا يعتد به كثيراً » .

* * *

وكتب سعد زغلول فى يوم الاثنين ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « أخبرنى على الشمسى ، عن صاحبه أحمد عبود ، أنه كان عند لويد (المندوب السامى البريطانى) ، وأن هذا قال إنه ليس فى الإمكان الاحتفاظ بالبرلمان الحالى . لأن فيه تحقيراً للملك ، وأن قانون الانتخاب سيعيدونه . وأنه ما دام هنا لا تخلو البلد من برلمان . وأنه لا شيء على نشأت ، وأن جناية السردار تقع مسئوليتها على السعديين ،

وأنه لم يقابل أحداً منهم لأن فى مقابلتهم إشكالات ، وأن سعد زغلول رجل ظريف ، ولكن لا يمكن أن يرأس الحكومة . ونقل مكرم عبيد عن عبد الملك حمزة ما يؤيد ذلك، وكذلك نقل لى أمين يوسف اليوم عن ديليني ما يفيد موافقة لورد لويد على قانون الانتخاب وعلى أن نشأت لا شيء عليه، وربما يعين فى وظيفة خارج القطر كسفير فى البرازيل مثلا ، وأنه يراد الاحتفاظ بزيور باشا فى الوزارة، وإدخال أشخاص كعبد الحميد سليمان ، واستبقاء على ماهر لأنه سيكون مع كل ريح ، وتعيين توفيق نسيم رئيس ديوان ملكى » .

* * *

وكتب سعد زغلول فى يوم الخميس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ : « قابل لورد لويد يومى الثلاثاء والأربعاء جلالة الملك، ولبث معه كل مرة زهاء ساعة ، وتناقلت الجرائد المصرية والإنجليزية خبر هذه المقابلة بما ترك الناس يفهمون أنها كانت بخصوص إبعاد نشأت باشا من خدمة السراى، وقد شاع أن جلالته معارض كل المعارضة ، حتى قيل إنه صرح بأن نشأت لا ينفصل عنه، فإما أن يمكثا معا، أو يرحلا معا ، وأن اللورد لويد تشدد ، ولو أدى الأمر إلى تنازل الملك عن العرش . وقد تواترت الأخبار أمس واليوم أن عزل نشأت تم ، وأنه يعلن اليوم ، وأن الملك عرض تعيينه فى معيته ، أى فى وظيفة من وظائف السراى بالخاصة الملكية ، فلم يقبل المندوب السامى ، كما لم يقبل منحه نيشانا . وقيل إنه سيقبض على حسن نشأت بعد الاعتزال ، واتفقت الروايات على أن فصله تم ، وأن دار المندوب السامى أخبرت به دار النيابة ، وأن هذه أوصلت هذا الخبر إلى النائب العمومى فى المنصورة ، ويظن أن هذا لا يتأخر عن العودة حالا إلى القاهرة ليباشر التحقيق مع نشأت » .

وفى نفس اليوم كتب سعد زغلول يقول : « نشرت الجرائد أن مستر جريفيث – أحد المفتشين بوزارة الداخلية – سافر إلى الآستانة لإحضار أوراق خاصة بعبدالحليم البيلى ، ولكن أظن أنه ذلك الذى أخبرنى به مستر ديليبى ، من بضعة أيام ، أنه ذاهب لحمل بعض الفارين على العودة والإباحة بما يكون عنده من المعلومات » .

و« بعض الفارين » الذين أشار إليهم سعد زغلول هو أحمد عبد الحى كيرة ، عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، الذى أصدر عليه الإنجليز حكما « بالقبض عليه حيا أو ميتا ». إن المخابرات البريطانية كانت لاتزال تطارد أحمد عبد الحى كيرة ، تطارده من مكان إلى مكان ، من بلد إلى بلد ، وأنها أرسلت مستر جريفيث – وهو أحد رجال المخابرات البريطانية – للقبض عليه ، وإقناعه بأنهم سيعفون عنه ، إذا قبل أن يشهد ضد ماهر والنقراشى ، ويذيع أسرار الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وسوف تستمر المطاردة بعد ذلك . . وسوف تجئ تفاصيلها فى حلقات مقبلة .

ونعود إلى مذكرات سعد زغلول عن إخراج نشأت من القصر . كتب سعد زغلول فى يوم الخميس ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « أخبرنى محمد محمود بأن لورد لويد (المندوب السامى البريطانى فى مصر) قال للملك يوم الثلاثاء أنه يخاطبه بصفة صديق فى شأن حسن نشأت ، وينصحه بإبعاده ، رغم أنه ملك مستقل ، ولكنه يخشى إذا تركه مع نشأت للأمة التى تكرهه أن يذهب الاثنان معا . . ثم قال المندوب السامى البريطانى للملك إنه عائد غداً لأخذ الجواب ، فهبطت شدة الملك وسكنت ثائرته » .

وكتب سعد زغلول فى يوم الأربعاء ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يقول: « زارنى اليوم حفنى محمود ، وقال لى إن أحمد حسنين الأمين الثانى « للملك فؤاد » فاتحه فى التقرب بين الملك والسعديين ، وأنه هو قال له إن ذلك غير ممكن قبل أن يصدر من الملك شىء من شأنه أن يضمد الجروح التى أصابتنا بها . وكان موجز كلام أحمد حسنين أن تدخل الإنجليز لا يرضى الوطنية . فقال له حفنى : هذا حق ، والوطنيون متألمون له ، ولكن الملك هو السبب فيه . فقلت لحفنى : « أحسنت الجواب » ، وأظهرت لحفنى محمود أن التقرب مع الملك مستحيل ، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » .

الإنجليز يعينون رئيس ديوان الملك !

وفى نفس اليوم كتب سعد زغلول يقول: «زار فتح الله باشا بركات أول أمس توفيق نسيم (رئيس الديوان الملكى الجديد) ورآه مسروراً من تعيينه . وزعم أن الملك فؤاد أرسل إليه يوم السبت مع محمد نجيب باشا ناظر الخاصة الملكية فى أنه يريد تعيينه فى هذا المنصب ، فاستغرب وقبل . ثم زاره صباح الأحد محمود شوقى باشا (السكرتير الخاص للملك) وكرر له الأمر ، وبعد عشر دقائق وصله أمر التعيين . ولمح توفيق نسيم لفتح الله باشا أن الملك سيسود ولايحكم ، فلا يتدخل فى جزئيات الإدارة . ويلوح لنسيم أن الإنجليز هم الذين اقترحوه على الملك ، وألزموه به ، واتفقوا معه على أن يكون العرض من جانبه ، كأن الأمر آت من عند الملك . وللملك جاء الأمر بتعيينه جافا ، ليس فيه من صيغ المديح والثقة ما تضمنه الأمر الملكى الذى كان قد صدر بتعيين نشأت لوكالة هذا الديوان ؛ وقال توفيق نسيم إنه لم يكن موافقا على تعيين حسن نشأت » .

نشأت يتكلم

ونعود إلى دور الملك فؤاد فى مصرع السردار ، ونتساءل : هل يمكن أن نعثر على بصمة الملك على جثة السردار ؟ إن سعد زغلول قال فى مذكراته — صراحة — إن شبهات تؤكد أن يد حسن نشأت رئيس الديوان الملكى بالنيابة كان لها دور فى هذا الاغتيال . وكلام شفيق منصور فى الاعتراف الذى كتبه بيده يشير إلى أن محمود إسماعيل قرر اغتيال السردار بغير الرجوع إليه ، وأنه أخبر عبد الرحمن البيلى بأن شفيق منصور وافق على الاغتيال ، بينما هو عارضه فى ذلك ، وهو يروى كيف أن المجلس الأعلى للاغتيالات عارض فى هذه الحادثة ، وأرسل له حسن كامل الشيشينى مستشار المجلس يبلغه ذلك ، وأنه صحبه إلى بيت عبد الفتاح عنايت لإقناع أولاد عنايت بعدم إطاعة أمر محمود إسماعيل . ونحن لا نستطيع أن نأخذ اعترافات شفيق منصور وتنصله من الموافقة على مصرع السردار قضية مسلمة ، فهو يكتب هذا وهو محكوم عليه بالإعدام ، وهو يرغب فى أن يتنصل من هذه التهمة ، ولكن مع ذلك لا نستطيع أن ننفى أن هذا الاعتراف يلقى شبهة ، أو ريبة ، أو شكا فى أن عبد الرحمن البيلى عرف أن السردار سيقتل ، وأن عبد الحليم البيلى عرف أن السردار سيقتل ، وأن عبد الرحمن البيلى لام شفيق منصور لأنه حاول أن يثنى محمود إسماعيل عن قتل السردار ، فلابد أن صديقهما نشأت — رئيس ديوان الملك بالنيابة — يعرف هذه الحقيقة ، ولابد أن الملك فؤاد — الذى كان على صلة وثيقة بكين بويد مدير المخابرات البريطانية — يعرف هذه الحقيقة أيضا .

ولقد اتصلت بالسيد حسن نشأت فى بيته بالإسكندرية ، ووجهت إليه أسئلة تليفونيا ، ووعد أن يجيب عليها كتابة . ثم كلفت الأستاذ أحمد زين — نائب

رئيس تحرير الأخبار — أن يجتمع به ، وحضر السيد حسن نشأت إلى مكتب أخبار اليوم فى الإسكندرية ، وتمت المقابلة بحضور محمد فهمى عبد اللطيف رئيس قسم المراجعة فى أخبار اليوم . . وهذا هو التقرير الذى كتبه الزميلان :

« بدأ حسن نشأت حديثه فنفى أنه كانت له يد فى تدبير اغتيال السردار السير لى ستاك ، أو أنه كان على أى علم بتدبير هذه الجريمة قبل أن تقع من قريب أو من بعيد . . وقال إن السير لى ستاك كان رجلا طيبا ، وكان صديقى ، وكنت أتناول معه الغداء قبل اغتياله بيوم واحد . وقال حسن نشأت إن اغتيال السردار كان القصد منه إحراج حكومة سعد زغلول ، ولم يكن السردار شخصية سياسية هامة تسير الأمور فى الدولة ، وكانت هناك شخصيات أهم منه لو كان الباعث على الجريمة وطنيًّا » .

وسأله أحمد زين : « إذن من الذى أراد إحراج سعد زغلول باغتيال السردار ؟» . قال حسن نشأت : « أعتقد أنه الجهاز التنفيذى فى حزبه ، المسئول عن الاغتيالات السياسية . فإن جهاز الاغتيالات كان مكونا من جهازين : جهاز يرسم ويخطط ، وجهاز ينفذ ، وأعضاء هذا الجهاز الأخير كانوا يسمون بالفدائيين . . وحدث أن بعض هؤلاء الفدائيين لم ينالوا شيئا فى عهد سعد زغلول ، ولم يعينوا فى مناصب بعد أن جاءت حكومة سعد زغلول إلى الحكم ، فأرادوا إحراجه باغتيال السردار » .

* * *

وهنا نحب أن نقاطع هذا التقرير عن أقوال الدكتور حسن نشأت ، لنقول إنه يبدو أن الدكتور نشأت لا يعرف كثيراً عن أعضاء الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . لقد كان أغلب أعضاء هذا الجهاز من الطلبة الفقراء والعمال . إن أجر إبراهيم موسى الخراط بالعنابر ، الذى أعدم فى قضية السردار ، لا يزيد على عشرين

قرشا فى اليوم . وأجر خليل نظير ، النقاش ، الذى أعدم فى ثورة ١٩١٩ لا يزيد على ١٣ قرشا فى اليوم . وأجر أحمد رشدى ، المخزنجى بالعنابر ، الذى أعدم فى ثورة ١٩١٩ لا يزيد على ١٥ قرشا فى اليوم . وأجر حافظ حسن ، النجار ، الذى أعدم فى ثورة ١٩١٩ لا يزيد على عشرة قروش فى اليوم . ومصروف جيب عبد الحميد عنايت ، الطالب الذى أعدم فى قضية السردار لا يزيد على خمسين قرشا فى الشهر ! . . وأجر محمد فهمى على النجار الذى أعدم فى قضية الاغتيالات . . ١١ قرشا فى اليوم ، وكان له سبعة أولاد !

إن الذين ثبت أنهم أطلقوا الرصاص على السردار طبقا لقرار الاتهام هم : عبد الفتاح عنايت عمره ٢٢ سنة طالب حقوق ، وإبراهيم موسى عمره ٣١ سنة خراط بالعنابر ، ومحمود راشد عمره ٣٢ سنة مساعد مهندس بالتنظيم ، وعلى إبراهيم محمد عمره ٢٢ سنة براد بالعنابر ، وراغب حسن عمره ٢٣ سنة نجار بمصلحة التلغراف . أما شفيق منصور ومحمود إسماعيل فقد اعتبرتهما النيابة محرضين . . وكل هؤلاء من الفقراء . . وكان بعضهم يخرج ليقتل الإنجليز وفى جيبه خمسة مليمات ، ويقتسم مع زميله رغيف العيش ، لأن أجره سيخصم فى اليوم الذى يتغيب فيه ليرتكب الاغتيال ! . . وهؤلاء لا يطمعون فى مناصب ووظائف من سعد زغلول ، كان فى استطاعتهم أن يغتنوا لو تكلموا ، عندما أعلنت وزارة الداخلية يوم ١٩ فبراير سنة ١٩٢٢ عن مكافأة خمسة آلاف جنيه لمن يرشد أو يتكلم . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية فى يوم ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٢ عن مكافأة ألفى جنيه أخرى لمن يرشد أو يتكلم ، مع الوعد بإخفاء اسمه ! . . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية فى يوم ٤ يناير سنة ١٩٢٣ عن خمسة آلاف جنيه ثالثة ، لمن يرشد أو يتكلم . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية فى ٧ ديسمبر

سنة ١٩٢٣ عن عشرة آلاف جنيه أخرى ، لمن يرشد أو يتكلم ! . . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما أعلنت وزارة الداخلية فى يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ عن عشرة آلاف جنيه تالية ، لمن يرشد عن أحد قتلة السردار . ولم يتكلم واحد منهم ، عندما وعدت السلطة العسكرية البريطانية بإعفاء المرشد من العقوبة ، وبحقه فى المكافأة ، وإذا أرشد عن زملائه . . فمثل هؤلاء لا يمكن أن يكونوا غاضبين « لأنهم لم ينالوا شيئا فى عهد سعد زغلول ولم يعينوا فى مناصب» ، كما جاء فى رد الدكتور حسن نشأت . .

ونعود إلى باقى التقرير عن رد حسن نشأت . . يقول التقرير : وسأله محمد فهمى عبد اللطيف : « لقد ذكرت أنك كنت تتناول الغداء مع السردار فى اليوم السابق لاغتياله ، فلماذا لا نفسر هذا بأنه كان تمويها ، وإبعاداً لشبهات اتهامك بالجريمة» ؟ . . وقال حسن نشأت : « إنه كان صديقى ، وكان رجلا طيبا » . وسأله أحمد زين : « هل كنت على صلة وثيقة بعبد الحليم البيلى ، أحد أعضاء الجهاز السرى للاغتيالات ؟ وهل عينته مستشاراً فى مفوضية مصر فى أنقرة لإبعاده عن التحقيق ؟» . قال حسن نشأت : « إن عبد الحليم البيلى كان زميلى فى الدراسة بمدرسة الحقوق ، ولكن لم تكن لى به صلة فى العمل ، وهو لم يكن من أعضاء الجهاز السرى ، وإنما الذى كان من أعضاء الجهاز هو أخوه عبد الرحمن البيلى . وكانت صلتى بعبد الحليم البيلى طيبة ، ولكن القضاء أثبت عدم صلته بحادث السردار ، ولم يكن ذلك ليؤثر على صلتنا بأى حال ، وأنا لا أعين أحداً . إنما كانت الاقتراحات وقت تعيين عبد الحليم البيلى تأتى من زيور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى القصر ، وهذه الواقعة لا مجال للحديث عنها ، ما دامت قد ثبتت براءة عبد الحليم البيلى بحكم القضاء ، وعلى أى حال لا صلة لعبد الحليم البيلى باغتيال السردار ، وقد ثبتت براءته . . »

ونستأذن الدكتور حسن نشأت فى أن نقطع التقرير الذى يحوى رده مرة أخرى . . قال الدكتور حسن نشأت إنه ليس هو الذى يعين رجال السلك السياسى ، وإنما الذى عين عبد الحليم البيلى هو زيور باشا رئيس الوزراء ووزير الخارجية يومئذ . وقد كان المرحوم عبد العزيز فهمى باشا وزيراً فى الوزارة التى عينت عبد الحليم البيلى سكرتيراً فى المفوضية المصرية بأنقرة . . وهو — بلا شك يعرف — ما كان يجرى فى الوزارة . فى يوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ألقى عبدالعزيز فهمى باشا خطابا قال فيه بالحرف الواحد : « إن نشأت باشا انتهز فرصة وجوده فى خدمة الملك ، فاشتغل لنفسه ، وقد وصل إلى أن وضع يده على وزارات ثلاث برمتها ، من وزارات الدولة ، هى الخارجية والحربية والأوقاف ، لا يعين رئيس ولا مرءوس ، ولا يبت فيها بالأمر إلا برأيه ! » .

وهذا الخطاب نشر فى جميع صحف القاهرة فى يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٢٥

ونعود إلى التقرير الذى يحوى رد حسن نشأت مرة أخرى ، قال التقرير : « عاد حسن نشأت ، واعترف بأنه هو الذى عين عبد الحليم البيلى سكرتيراً أول فى مفوضية مصر بأنقرة ، ولكن بعد أن تم التحقيق فى اغتيال السردار ، ولو أنه عينه فى أثناء التحقيق لما سكت الإنجليز ، وكانت بيدهم كل السلطة » . . ونستأذن الدكتور حسن نشأت فى أن نقاطع التقرير الذى يحوى رده مرة ثالثة : فإنه يبدو أن ذاكرة الدكتور حسن نشأت خانته ، لأن هذه الحادثة وقعت منذ ٣٨ سنة — أى فى عام ١٩٢٥ . ولكن المستندات تحتفظ عادة بذاكرتها . . إن المستندات الرسمية تقول :

١ — بدأ التحقيق فى قضية السردار فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ .

٢ — استقال الأستاذ عبد الحليم البيلى من عضوية الوفد فى أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٥ ببرقية أرسلها إلى سعد زغلول .

٣ – دعا على الفور إلى إنشاء حزب الاتحاد ، الذى كان رئيسه الفعلى نشأت باشا ، وكان يسمى حزب القصر .

٤ – ألقى الأستاذ عبد الحليم البيلى خطابا فى افتتاح حزب الاتحاد ، وتلا على الحاضرين أسماء أعضاء اللجنة التحضيرية للحزب ومنها اسمه ، فى يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٥ ، ونشر ذلك فى جريدة الأهرام يوم ١٢ يناير سنة ١٩٢٥ .

٥ – ظهر العدد الأول من جريدة الاتحاد ، لسان القصر الملكى ، فى يوم ١١ يناير سنة ١٩٢٥ ، وقد كتب فى أعلى صفحتها الأولى بأن « مدير السياسة المسئول عبد الحليم البيلى » .

٦ – اعترف عبد الفتاح عنايت باسم عبد الحليم البيلى، أمام النائب العمومى محمد طاهر نور باشا ، فى يوم الأربعاء ١١ فبراير سنة ١٩٢٥ الساعة الخامسة افرنكى بعد الظهر كما جاء فى نص التحقيق ، ثم توالت الاعترافات . .

٧ – صدر الأمر الملكى بتعيين عبد الرحمن البيلى سكرتيراً ثانيا لمفوضية مصر فى الآستانة فى يوم ١٦ فبراير سنة ١٩٢٥ ، أى بعد بداية الاعترافات أمام النائب العمومى بخمسة أيام . . واختفى اسم عبد الحليم البيلى من الصفحة الأولى ابتداء من يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٢٥ .

٨ – تم التحقيق فى قضية السردار يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٢٥ ، وصدر قرار الاتهام فى القضية يوم ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ .

٩ – وصل عبد الحليم البيلى سكرتير سفارة مصر من تركيا فى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ بدعوة رسمية من الحكومة المصرية .

١٠ – كان عبد الحليم البيلى فى يوم ٣ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فى قاعة الزيارة بوزارة المالية ، ينتظر قدوم صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا وزير المالية ، فجاء مستر

إنجرام بك واليوزباشي سليم زكي وطلبا منه الذهاب معهما في سيارة عسكرية إلى النيابة ، وسمعت أقواله إلى وقت متأخر ، ثم سمح له بالانصراف .

١١ ـ أصدر النائب العام يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أمراً بالقبض على عبد الحليم البيلي وعبد الرحمن البيلي .

١٢ ـ تم القبض على عبد الحليم البيلي في الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ في مخبز بحي عابدين .

ومن هذه المستندات الرسمية ـ التي لها دائما ذاكرة قوية ـ يتبين أن الدكتور حسن نشأت عين عبد الحليم البيلي في إستانبول بعد خمسة أيام فقط من بدء الاعترافات في قضية السردار ، وقبل أن يتم التحقيق في قضية السردار بشهرين وتسعة أيام !

ونعود إلى التقرير الذي يحوي رد حسن نشأت ، فيقول : سأل أحمد زين الدكتور حسن نشأت : « هل كنت على صلة بمحمود إسماعيل الموظف بالأوقاف ؟ » ، فنفى حسن نشأت أنه يعرف محمود إسماعيل نفيا باتا ، وقال : « إن وزارة الأوقاف فيها موظفون كثيرون ، ولا يمكن أن يتذكر أسماءهم » . فسأله أحمد زين : « ألم تنقل الموظف محمود إسماعيل من دمنهور إلى القاهرة ؟ » . . فقال حسن نشأت : « إن عبد الحليم البيلي ، وكان صديقا حميما لي ، طلب مني أن أنقله من دمنهور إلى القاهرة ، ولكني لم أوافق ، ولم أر محمود إسماعيل هذا في حياتي ، والذي أعرفه عنه أنه موظف ، بل كاتب صغير في وزارة الأوقاف في دمنهور ، وكان يعمل هناك . » . . وسأله أحمد زين : « وهل سألتك النيابة في حادث السردار ؟ » . فقال نشأت : « لم تسألني النيابة في حادث اغتيال السردار إلا عن واقعة واحدة ، وهي عما إذا كان عبد الحليم البيلي جاء ليطلب مني نقل محمود إسماعيل من دمنهور

إلى القاهرة ، وقلت فى النيابة إن عبد الحليم البيلى يأتى إلى مكتبى كل يوم ، فهو من أعز أصدقائى ، ولكن لا أذكر أنه رجانى فى نقل هذا الموظف ، والحقيقة أنه جاء فعلا ورجانى فى نقل محمود إسماعيل ، وأنا رفضت » .

وسأله أحمد زين : « هل صحيح أن الإنجليز أخرجوك من منصب رئيس ديوان الملك بالنيابة ، لأن الشبهات بدأت تحوم حولك لأنك تؤثر فى التحقيقات فى قضية السردار ، لتخفى علاقتك بهذا الحادث » ، فأجاب الدكتور حسن نشأت : « إن الذى أخرجنى من القصر ونجح فى إبعادى عنه هو قوة الأسطول البريطانى ، وهو اللورد لويد المندوب السامى البريطانى ، عندما حل محل اللورد اللنبى ، وقد أورد لورد لويد هذه المسألة فى مذكراته بعنوان « مصر من عهد كرومر » وقال إنه أراد بإخراجى من القصر إظهار سطوة بريطانيا وسيادتها على الملك نفسه ! » .

* * *

انتهى تقرير أحمد زين وفهمى عبد اللطيف المحررين بأخبار اليوم عن رد الدكتور حسن نشأت على دوره فى مصرع السردار . . ونذهب إلى مذكرات لورد لويد (المندوب السامى البريطانى) ، لنقرأ ما كتبه عن إخراجه لنشأت باشا من منصب رئيس الديوان الملكى . فى صفحة ١٥١ من مذكرات لورد لويد الجزء الثانى يقول : « أصبحت يدى طليقة الآن ، لمعالجة الموقف الذى خلفه نشاط نشأت باشا . . كانت لنشأت باشا كفايات فائقة ، وشخصية جذابة، يضاف إلى ذلك أنه كان من ناحية الميول السياسية محبا للارتباط ببريطانيا ، مؤمنا بمزايا التعاون بين بريطانيا ومصر ، ولم تكن — إذن — معالجة هذا المواقف سهلة أو سارة ، ومع ذلك كان لابد من إنهائه ، ليس من أجل مصلحة الملك نفسه فى المستقبل فقط ،

بل لأن تطورات الموقف المقبلة لابد أن تضع السلطات البريطانية أمام مصر ، فى موضع خانقة الدستور الحر الذى منح للشعب المصرى منذ عهد قريب . واعتقدت أن الملك فؤاد ، بالرغم من أنه قد يشعر باللطمة العاجلة التى سيتلقاها حزب القصر ، سيكون رجل دولة بالقدر الكافى لأن يفهم الصورة التى رسمتها للموقف كما أراه ، ولا يدرك الملك أن مصلحته الخاصة تقضى بألا يمارس موظف فى القصر مثل هذا التدخل الظاهر المتسلط فى شئون الحكم ، بقصد الوصول إلى نتائج تلك السياسة الظاهرة ، وقد بررت النتائج هذا الاعتقاد .

وعين حسن نشأت فى ١٠ ديسمبر وزيراً مفوضا ومندوبا فوق العادة فى بلاط (مدريد) ، وغادر نشأت القصر ، وكان لاختفائه الأثر الملحوظ على الموقف الذى كان باستمرار على حافة الخطورة والحرج » .

ومن قراءة هذه الصفحة من مذكرات لورد لويد المندوب السامى البريطانى نرى أنه لم يذكر الحقيقة عن الملك فؤاد ودوره الحقيقى . لماذا ؟ إن الدكتور حسن نشأت كان سفيراً لمصر فى لندن ، ويعلم أن تقاليد وزارة الخارجية البريطانية تقضى بألا تنشر مذكرات أى سفير أجنبى ، أو مندوب سام إلا بعد عرضها على وزير الخارجية البريطانية . . الذى يحذف ما يرى أن نشره لا يتفق مع سياسة وزارة الخارجية البريطانية ــ والذى حدث أن لورد لويد عرض مذكراته على وزير الخارجية البريطانية ، وفى أوائل سنة ١٩٣٤ بالذات عرض الجزء الثانى من هذه المذكرات على وزارة الخارجية البريطانية ، وهو الجزء الذى يحوى قصة نشأت ، وأشارت وزارة الخارجية البريطانية على اللورد لويد أن يحذف كل شئ عن دور الملك ، لأن سياسة وزارة الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت ــ وكان ذلك فى عهد سير برسى لورين المندوب السامى يومئذ ــ كانت هذه السياسة تؤيد الملك فؤاد ضد الشعب!

ولهذا حذف كل شيء عن دور الملك . . وهذا الكلام لا يجوز أن يقال فى تحقيق تاريخى بغير مستند مكتوب . إننا لسنا الذين نقول إن لورد لويد أغفل فى مذكراته دور الملك . إن تحت يدى خطابا كتبه لورنس المشهور إلى لورد لويد، بعد ظهور هذا الجزء من مذكراته فى عام ١٩٣٤ ، وفيه يعلن لورنس أن لورد لويد أخفى فى مذكراته دور الملك . إن هذا الخطاب مسجل فى مذكرات سكرتير لورد لويد عندما كان مندوبا ساميا فى القاهرة ، واسم الكتاب هو « حياة لورد لويد » ومطبوع فى سنة ١٩٤٨ فى مطبعة ماكميلان التى يملكها مستر ماكميلان رئيس الوزارة البريطانية الأسبق . . وكتب مقدمة الكتاب مستر ونستون تشرشل . ويقول سكرتير لورد لويد ، مستر كولين فوربس آدام ، فى صفحة ١٩٩ من مذكراته ، إن لورنس المشهور عندما تلقى الجزء الثانى من مذكرات لورد لويد كتب إليه يقول : « كانت هناك فى مصر ثلاثة أطراف : نحن والملك وسعد زغلول . . ولكن مما يؤسف له أن ج . ل . (أى جورج لويد) لم يكتب صفحة واضحة ، فهو يذكر لقرائه — لغير ذوى الدراية الحقيقية عن الملكية فى مصر — « أنا أعرف الحقيقة ، وهو يعرف الحقيقة ، ولكن الرأى العام لا يعرف الحقيقة ، ويجب أن يعرفها . . فهى تشرح الكثير فيما يتعلق بعجزنا فى مصر » .

« إن سعد زغلول كان عملاقا ضخما لدرجة أنه لم يستطع مصرى واحد أن يأمل فى تولى القيادة إلى أن مات سعد زغلول . إن مصر كانت فى سباق مع الزمن فى انتظار جبار جديد . كان سعد زغلول بطبيعة الحال مصريا لحما ودما ، وهو الأمر الذى يظهر لنا كيف يجب أن يكون دم الزعيم الطبيعى من مياه النيل ، لا من الباشوات الأتراك أو الألبانيين . إن الأول كان عرابى والثانى هو سعدزغلول » .

الإمضاء (لورنس)

وعندما كتب لورنس هذا الخطاب الخطير ، كان قد استقال من المخابرات البريطانية ، التى كان من أبرز رجالها .

ولكن ماذا كان دور حسن نشأت فى تحقيق مصرع السردار ؟ إن الشبهات كلها تحوم حول أن حسن نشأت باشا كان فعلا يتدخل فى التحقيق ، ويحاول إخفاء شىء ما . وأنا أروى قصة إحدى هذه الشبهات !

مطلوب تكذيب !

كان الأستاذ سليمان فوزى صاحب جريدة الكشكول على علاقة وثيقة بإسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية الذى كان يشرف على تحقيقات مصرع السردار ، وقد ورد دور صدقى باشا فى مذكرات سعد زغلول ، وجاء ذكر دوره أيضا فى مذكرات نجيب الهلباوى عن الاجتماع الذى عقد فى منزل إنجرام بك رجل المخابرات البريطانية عندما نادى اللواء رسل باشا حكمدار العاصمة الهلباوى : « يا مستر H »

وكان سليمان فوزى يعرف أسرار التحقيق من صدقى باشا . . وذات يوم ، وبالتحديد فى يوم الجمعة ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، كتب سليمان فوزى فى أول صفحة فى جريدته بإمضاء « متفرج » العنوان التالى: « التحقيق فى حوادث الاغتيالات ومستر هندرسون » ، وقد جاء فيه بالحرف الواحد ما يأتى: « يقال إنه كان يطلب من النيابة العمومية أن تقفل كل باب أثناء التحقيق فى حادث السردار ، كلما ورد اسم البيلى أو غيره ، بناء على إشارة مستر هندرسون (الوزير المفوض فى دار المندوب السامى) لأن لجنابه اعتقاداً خاصا فى صاحب نفوذ كبير » ويقال إن المحققين

من الإنجليز شكوا من ذلك إلى جناب المعتمد السامى الجديد(اللورد جورج لويد) وهددوا بالتخلى عن التحقيق ، إذا لم يسمح لهم بالذهاب فيه إلى آخره ، كما يقال إن هذا هو السبب فى سفر مستر هندرسون فجأة » .

والذى نعلمه أنه ما كاد ينشر هذا الخبر حتى هاج الملك فؤاد ، وكان نشأت باشا لا يزال رئيسا للديوان الملكى بالنيابة ، واتصل باللورد اويد المندوب السامى ، واتصل المندوب السامى بزيور باشا رئيس الوزراء الذى استدعى الأستاذ سليمان فوزى إلى مكتبه وسأله عن الخبر . فقال له إنه واثق منه مائة فى المائة ، وأن صدقى باشا وزير الداخلية وقتئذ هو الذى أبلغه ، وأنه قال له إن اللواء رسل باشا حكمدار العاصمة هو الذى قال له هذا حرفيا . وقال زيور باشا : كلنا نعرف هذا . . إنما ليس كل ما يعرف يقال . . والملك والمندوب السامى يطلبان أن تنفى الخبر ، وإلا فسأذهب أنا فى داهية ، وتذهب أنت فى داهية ، ويذهب صدقى باشا فى داهية . وأملى زيور باشا رئيس الوزراء التكذيب الذى يريده . .وعندما نقرأ هذا النفى فى مجلة « الكشكول » نرى فيه كل العلامات التى تدل على الإملاء :
« فى يوم الجمعة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٥ نشرت جريدة الكشكول فى الصفحة رقم ١٤ كلمة بعنوان (مستر هندرسون والتحقيق فى حوادث الاغتيالات) هذا نصها :
« ذكر « متفرج » فى « مرسح السياسة » فى العدد الماضى أن التحقيق فى حادث « السردار » كان يقفل بابه كلما ورد اسم البيلى أو غيره بناء على إشارة هندرسون إلخ . . والحقيقة أن النيابة كانت لا تستمر فيه حتى تستوفى كل المعلومات الخاصة به ، فلما اتضح أمرت بالقبض على البيلى ، وأخذت تحقق مع كل الذين وردت أسماؤهم فى التحقيق . ويؤكد الثقات أن جناب المستر هندرسون غاية فى الاعتدال والاستقامة والطيبة ، وأن سفره لم يكن إلا لاشتداد مرض أخيه

الذى توفى إلى رحمة الله قبل وصوله إلى لندن . ونحن نتقدم إلى جنابه بواجب التعزية والاعتذار »

انتهى الاعتذار العجيب المريب .

هل يكفى ؟

ولكن هل يكفى هذا للقول بأن سر إخراج نشأت هو محاولة تأثيره على التحقيق ؟ لا نظن . . فإننا فى هذا المقام فى حاجة إلى وثائق . وقبل ١٦ يوما من صدور الأمر الملكى بنقل حسن نشأت من منصب رئيس ديوان الملك بالنيابة إلى منصب وزير مصر المفوض فى مدريد ، كتب سعد زغلول فى مذكراته يوم الثلاثاء ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٥ يقول : « روى على الشمسى ، عن البرنس محمد على أن اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة يقول إنه أفهم دار المندوب السامى أن التحقيق فى مقتل السردار لا يسير سيراً حسنا ، إلا إذا قبض على حسن نشأت ، لأنه ما دام فى مركزه ، يعرقل سيره » .

هل يكفى أن نقول إنه مسجل فى محضر جلسة قاضى الإحالة فى يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ ما يأتى : « قال المتهم عبد الحليم البيلى أمام المحكمة : « قبل خروج نشأت باشا من السراى ، استدعانى اللواء رسل باشا حكمدار القاهرة من السجن ، وقال لى : « أتعرف أن نشأت باشا شلناه ؟ » . قلت : « لا » . قال رسل باشا : « إنه خرج ، وسيكون فى وظيفة سفارة » . وقال لى رسل باشا : « إن الناس يعتقدون أن لنشأت باشا تأثيراً فى التحقيقات ، وقد أخرجناه » .

انتهى كلام عبد الحليم البيلى المسجل فى محضر جلسة الإحالة يوم ٣١ يناير

سنة ١٩٢٦ . ولكن هل يكفى هذا ؟ إنه لا يكفى أيضا . ولكن كلام شفيق منصور فى الزنزانة رقم ٨ يكشف الستار عن كل ما حاول حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى أن يخفيه عن دوره فى مصرع السردار ، ليتخلص القصر من سعد زغلول ووزارة سعد زغلول !

أول "مجلس أعلى" للاغتيالات اعترافات "شفيق منصور" وكشف أسرار الجهاز السرى

كان المجلس الأعلى للاغتيالات فى ثورة ١٩١٩ مؤلفا من الدكتور أحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى ، وعبد اللطيف الصوفانى ، وضابط البوليس مصطفى حمدى ، ومحمد شرارة ، وعبد الرحمن الرافعى ! وكان حسن كامل الشيشينى مستشار المجلس الأعلى . وهذا المجلس هو الذى قرر اغتيال جميع رؤساء الوزارات والوزراء الذين تولوا الحكم فى ظل الحماية البريطانية فى وقت الثورة ! .. وكانت اجتماعات هذا المجلس تعقد فى منزل عبد اللطيف الصوفانى .. ثم انسحب عبد اللطيف الصوفانى وعبد الرحمن الرافعى من عضوية المجلس الأعلى بعد عمليات الاعتداء على الوزراء ، وانسحب محمد شرارة من المجلس الأعلى لأنه عين قنصلا لمصر فى مدينة ليون ، ثم فى مدينة باريس ، واضطر إلى السفر للخارج .. وبقى المجلس الأعلى للاغتيالات منذ عام ١٩٢٠ مؤلفا من الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، وكان حسن كامل الشيشينى هو مستشار المجلس الأعلى . وفى عام ١٩٢٣ انضم شفيق منصور إلى المجلس الأعلى للاغتيالات ، وفى أوائل الثورة كان أحمد ماهر يتصل مباشرة بعبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى ، أو يتصل عبد الرحمن فهمى بالخطابات السرية بسعد زغلول فى باريس . وعندما

اعتقل عبد الرحمن فهمي فى آخر يونيو سنة ١٩٢٠ وأمر سعد زغلول بتعيين أحمد ماهر رئيسا للجهاز السرى خلفا لعبد الرحمن فهمى ، أصبح أحمد ماهر يتصل مباشرة بسعد زغلول . .

وسوف يفاجأ الناس عندما يقرأون لأول مرة أن عبد الرحمن الرافعى ، المؤرخ الكبير ، كان عضوا فى المجلس الأعلى للاغتيالات ! إن عبد الرحمن الرافعى ألف عشرات الكتب التاريخية الممتازة ، وأرخ لثورة ١٩١٩ ، وكتب مذكراته ونشرها ، ولكنه لم يذكر مرة واحدة هذا الدور الوطنى الخطير الذى قام به ! إن كل ما قاله عن هذا الدور العظيم أربعة سطور فى مذكراته التى نشرها فى عام ١٩٥٢ فى كتاب بعنوان « مذكراتى » قال فى صفحة ٣٠ : « كنت فى سنة ١٩١٩ لا أزال فى الثلاثين من عمرى ، أزاول مهنة المحاماة فى المنصورة ، وكانت تغلب على نزعة الشباب ، وأتوق إلى أن تسلك الأمة سبيل العنف فى جهادها ، أما الآن فإنى أميل إلى مبدأ عدم العنف ، وأراه أقوم السبل وأقربها إلى النجاح والتقدم . . » . وفى كتابه عن ثورة ١٩١٩ نجد فى صفحة ٢٣٥ من الجزء الأول (الطبعة الثانية سنة ١٩٥٥) هذه السطور نفسها . . ولا كلمة زيادة ! . . فما هو السر فى أن عبد الرحمن الرافعى لم يفتح فمه بكلمة واحدة عن دوره الخطير فى المجلس الأعلى للاغتيالات ؟ . . السر أنه أقسم فى عام ١٩١٩ اليمين على ألا يفضى بكلمة واحدة عن هذا العمل حتى الموت ! وقد بر بقسمه هذا ٤٤ عاماً !

والاسم الغريب كذلك هو محمد شرارة ، الذى أصبح فيما بعد مديراً لمصلحة البريد ، ووكيلا لوزارة الخارجية ، وسفيراً ! والذين يعرفونه كانوا يرونه رجلا دبلوماسياً هادئاً ، ولكنه فى الواقع كان من أخطر أعضاء الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ !

ولقد دهش عبد الرحمن الرافعى عندما علم أخيراً أن الكشف الذى كتبه

سعد زغلول وسلمه فى ديسمبر سنة ١٩١٨ لعبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ عن « الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم » كان أول اسم فيه (فى هذا الكشف) هو اسم عبد الرحمن الرافعى ! .. والاسم الثانى هو اسم أمين الرافعى ! . . وكان المفروض أن يكون عبد الرحمن الرافعى وأمين الرافعى من أول أعضاء الوفد عند إنشائه فى عام ١٩١٨ . وفى مذكرات المرحوم أمين يوسف بعنوان « مصر المستقلة » (المطبوع باللغة الإنجليزية ، والذى اعتبرته دائرة المعارف البريطانية طبعة ١٩٤٧ (الطبعة الخامسة عشرة) مرجعا يعتمد عليه فى تاريخ مصر) صفحة ١٠٠ المجلد الثامن . . قال المؤلف فى صفحة ٦٣ عن كيفية اختيار أعضاء الوفد فى أواخر عام ١٩١٨ : « لما كان سعد زغلول يعلم أننى عضو فى الحزب الوطنى القديم ، فقد طلب منى أن استخدم نفوذى الشخصى لدى زميلى وشريكى فى المحاماة عبد الرحمن الرافعى بك المحامى الذى كان عضواً فى اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، وكذلك لدى شقيقه أمين الرافعى رئيس تحرير إحدى الجرائد الوطنية . . وطلب منى سعد زغلول أن أقترح عليهما ، دون أن أذكر اسمه ، وعلى مسئوليتى الشخصية ، أن مصلحة البلاد تقتضى موافقتهما على أن يصبحا عضوين فى الوفد . .

وكان الاثنان على علاقة ودية للغاية بسعد زغلول ، وقد ساعداه فى المعركة الانتخابية فى عام ١٩١٣ لينتخب عضواً فى الجمعية التشريعية . وتحدثت إلى زميلى عبد الرحمن الرافعى ، وبعد تفكير استغرق بضعة أيام ، وفى الوقت الذى عبر فيه عبد الرحمن الرافعى عن تقديره لتوصيتى عليه ، إلا أنه وجد نفسه غير قادر على قبول عضوية الوفد . وعندما علم سعد زغلول بذلك أعرب عن شعوره بخيبة الأمل . . »

ولكن إذا كان عبد الرحمن الرافعي وأمين الرافعي لم يقبلا عضوية الوفد — لأن اللجنة الإدارية للحزب الوطني لم توافق على ذلك — إلا أنهما اشتركا فى الثورة من يومها الأول . . . وهذا هو الذى جعل سعد زغلول يكتب اسميهما فى أول قائمة « الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم » ، وكانت هذه القائمة هى نواة الجهاز السرى للثورة . وهكذا أصبح عبد الرحمن الرافعي عضواً فى المجلس الأعلى للاغتيالات ولأعمال العنف فى أوائل الثورة ، وكان سعد زغلول يريد أن يعين عبد اللطيف الصوفانى عضواً فى الوفد ، ولكن اللجنة الإدارية للحزب الوطنى لم توافق على ذلك ، وأرسل عبد اللطيف الصوفانى إلى سعد زغلول يقول له إنه مضطر بصفته عضواً فى الحزب الوطنى أن يخضع لقراره ولا يقبل عضوية الوفد ، ولكنه مستعدلأن يعمل معه جنديا فى المعركة . ووضع سعدزغلول اسم عبداللطيف الصوفانى رقم ثلاثة فى قائمة « الأشخاص الذين يمكن الاعتماد عليهم » . وكان سعد زغلول صديقا للصوفانى منذ كان عضواً معه فى الجمعية التشريعية . وقد بقى سر هؤلاء مكتوما إلى أن اعترف شفيق منصور ! وتحركت قوة من البوليس الحربى البريطانى إلى الدلنجات لتقبض على عبد اللطيف الصوفانى . .

ووصلت القوة إلى البيت ، وإذا بها تسمع صراخا . . إن عبد اللطيف الصوفانى أسلم الروح فى اللحظة التى وصل فيها الإنجليز ليقبضوا عليه ! وقبل أن يعلم أن الإنجليز أصدروا أمراً بالقبض عليه ! . . ولم يستطيعوا أن يأخذوا رأسه . فقد كان جثة هامدة !

• • •

إن تحت يدى الآن نص التقرير الذى كتبه شفيق بخط يده بعد أن حكم عليه بالإعدام ، فى صفحة ١١ من التقرير يقول شفيق منصور : « لما عدت

من مالطة فى أواخر عام ١٩١٩ ، أى حوالى شهر نوفمبر ، صممت تصمما أكيداً أننى لا أختلط بأحد على الإطلاق ، وألا أشتغل بالسياسة أبداً ، وأن أكون بمعزل عن الناس جميعا ، وألتفت إلى عملى ومهنتى ، وهى الاشتغال بالمحاماة ، دون أى شيء آخر ، فوجدت فى ذلك الوقت جماعة مكونة من المرحوم عبد اللطيف حمدى وأحمد بك ماهر ومحمود النقراشى ومحمد بك شرارة وعبد الرحمن بك الرافعى ، وكانت هذه الجماعة مكونة من قبل كما يظهر ، لأن البلاد كانت فى ثورة ، وكنت أنا فى مالطة لا أعلم شيئا عن حوادث الثورة . فدعيت للدخول فى هذه الهيئة ، وقبلت . . وقد كان هناك أعضاء استشاريون أمثال حسن الشيشينى ، وكنت أستشيره أنا ، ويساعدنى فيما يطلب منه ماليا ، عند مطالبته بمساعدة مشروع خيرى . وقد أخذت رأيه فى حادثة السردار دون غيرها ، كما قررت ذلك ، وكان ضدها على خط مستقيم . أما المرحوم عبد اللطيف بك (الصوفانى) وعبد الرحمن بك الرافعى فقد مكثا بالجمعية حتى أنتهت حوادث الاعتداء على الوزراء (القنبلة التى ألقيت على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء فى سبتمبر سنة ١٩١٩ ، والقنبلة التى ألقيت على يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، والقنبلة التى ألقيت فى ١٨ يناير سنة ١٩٢٠ على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال ، والقنبلة التى ألقيت فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ على محمد شفيق باشا وزير الأشغال ، والقنبلة التى ألقيت فى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ على حسين درويش باشا وزير الأوقاف) . وبعد ذلك امتنع عبد اللطيف الصوفانى بك وعبد الرحمن الرافعى بك عن العمل بتاتا . أما النقراشى وماهر فقد استمرا إلى النهاية . . ولما دخلت معهم اشترطت أننى لا أتصل بأحد ، ولا أتعرف بأحد ، وأنى سأكون متفرجا فقط ، لأنه يكفينى مالقيته فى الحوادث الماضية ومالقيته من النفى والتعذيب والتشتيت . فوافقوا جميعهم على ذلك ، بالأخص

لما يعرفونه عنى من سلامة النية ، والبساطة المتناهية ، حتى إننى إذا قال لى شخص إنى صديقك ، ويظهر شيئا من العطف أصدقه ، وذلك لبساطة أخلاقى وتساهلى . ورضى الجميع بذلك . . وكان الأستاذ عبد الحليم البيلى له صلة عن بعد بى ، أعنى أنه كان يأخذ خبراً ببعض الحوادث بعد حصولها ، لأنه لم يكن ليهتم كثيراً بذلك ، ولكنه ما كان ليساعد ماديا ولا أدبيا فى شىء . . . »

نظام الجهاز السرى للاغتيالات

وفى صفحة ١٧ من تقرير شفيق منصور وصف نظام الجهاز السرى عندما انضم إليه ، وأنه يتألف من هيئة المجلس الأعلى للاغتيالات المؤلفة من عبد اللطيف الصوفانى ومصطفى حمدى وأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ومحمد شرارة وعبد الرحمن الرافعى ، ثم قال : ولهذه الهيئة فروع وبعض أصول (قواعد) رئيسية ، أى أن لكل عضو أن يتصل بشخص واحد ليكون فرعا له ، وكل شخص تفرع أن يكون (خلية) من اثنين ، والاثنان يتصلان بشخص واحد ، وهذا الشخص يتصل باثنين ، وهكذا ، وبذلك التدريج . وقد يصح أن يتصل الإنسان فى الفرع بشخص واحد فقط ، وتشترط السرية المتناهية فى معرفة الأصول ، فليس للواحد الموجود فى فرعى أن يعرف أحداً من الأصول الذين معى ، إلا إذا صرحت الجمعية له بذلك ، أو وافق العضو المتصل به ، لمصلحة ذات أهمية . . فكل واحد من (أعضاء المجلس الأعلى للاغتيالات) السابق ذكرهم كان له فرع على هذا الترتيب والنحو ، كما أن القانون يقضى بأن للعضو الذى فى اللجنة العامة أن يتصل بشخص آخر بصفة استشارية ، أو أكثر ، ولكن على شرط ألا يعرف أحداً من الأعضاء ، وقد يكون الشخص الواحد متصلا

بأكثر من واحد ، إذا أمكنه أو إذا رأى المصلحة فى ذلك . وكانت الأوامر تصدر من هذه الهيئة العامة (المجلس الأعلى للاغتيالات) بعد أن يستشير الشخص من يشاء ، وأى عدد كان . . مع العلم بأنه يجب ألا يذكر العضو اسم الشخص المتصل به ، إلى أحد من أعضاء اللجنة العامة ، ولكن قد يصح أن يذكر اسمه إلى أى واحد يصطفيه منهم ، حتى إذا مالحقه هو أدنى ضرر ، أو فقد حياته ، أمكن أن يدل عليه ، ويتعرفه ، فيستمر الاتصال . وقد عرفت من ماهر بصفة خاصة أنه كان على اتصال تام مع النحاس باشا ، وكانت له بلجنة من سلامة ميخائيل بك (عضو الوفد) . ولكن لم أكن لأعلم صحة هذا من عدمه تماما . كما فهمت من النقراشى أنه كان على صلة مع السيد أبوبكر راتب وكان يمده بالمال ، أو يأخذ تبرعا منه على ذمة الأعمال الخيرية ، لدفعها لنا مساعدة لعملنا . وأعتقد أن هؤلاء لم يعلموا مطلقا وإنما المسألة كانت تصويرية أكثر منها حقيقية ، ولا يمكن ظلمهم ، لأنى لست متأكداً منهم ، ولا متحققا ، بل مجرد الظن أو السماع ، ولا يصح اعتبار ذلك كدليل على الصحة . هذا وقد ذكرت أن عبداللطيف بك (الصوفانى) وعبد الرحمن بك الرافعى كانا قد انقطعا عن العمل يوم الانتهاء من الاعتداءات على الوزراء . . وكذلك محمد بك شرارة الذى سافر إلى مقر وظيفته كقنصل فى ليون . ومنها إلى باريس . وقد توفى مصطفى أفندى حمدى بسبب انفجار قنبلة كان يجربها بحلوان . مع أحمد بك ماهر . فربط له أحمد بك ماهر رأسه بمنديله ، فلم يكف . ثم قطع له بطانة البالطو الذى كان يلبسه . ولما غادر المكان الذى تركه فيه فى جبل حلوان لم يقم بدفنه . لأنه كان مضطربا خائفا ، فلما وصل إلى محطة حلوان . غسل يديه من الدم . وركب القطار . ووصل إلينا ، ونحن فى منزل عبد اللطيف بك (الصوفانى) الذى كان مكان اجتماعنا دائما إلى أن انقطع عن العمل .

وأخبرنا (أحمد ماهر) بما تم ، وفى اليوم التالى ذهب أحمد بك ماهر ، لدفن الجثة ، لأنه يعرف المكان ومعه عبد الرحمن بك الرافعى ودفنا الجثة ، وأخرجا ما كان فى جيب مصطفى أفندى حمدى ، إذ كان معه محفظة وساعة وكتينة ذهبية ، ودفنت الجثة وهى الآن فى جبل حلوان . ولا أعرف مقرها ، لأننى لم أكن معهما ، وكان يصحبهما شخص اسمه يعقوب أفندى صبرى ، أظنه موظفا فى إحدى المدارس. وقد كان مرسلا من لجنة الإسكندرية لأخذ بعض أشياء ، أى قنابل ، ولذلك اهتموا فى تجربة القنبلة التى انفجرت فى مصطفى حمدى ، حتى يتمكنوا من تسليم (مندوب لجنة الإسكندرية) قنبلة مستعملة ومجربة . وقد حضر سليمان أفندى حافظ المحامى إلى مصر ، وأخذ مبلغ ٢٠٠ جنيه ليرسلها إلى عائلة مصطفى أفندى حمدى . وقد دفع هذا المبلغ المجتمعون وهم : أحمد ماهر وعبد اللطيف بك الصوفانى وعبد الرحمن بك الرافعى ، وأخذت من حسن كامل الشيشينى مبلغا على سبيل التبرع لعائلة مصطفى حمدى ، وكذلك النقراشى وأنا . وأرسل سليمان حافظ المبلغ من الفيوم ، بحوالة على والدة مصطفى حمدى » .

لماذا تقرر الاعتداء على الوزراء !

وفى صفحة ١٢ من تقرير شفيق منصور كتب عن الاعتداء على حياة الوزراء سنة ١٩١٩ قال : « السبب فيها هو السعى فى منع الوزراء من أن يدخلوا الوزارات ، أو يرأسوها ، فى ذلك العهد ، لأن البلاد كانت فى حالة ثورة ولا تريد أن تشارك إنجلترا فى الحكم ، وتريد أن تترك مسئولية الحكم على الإنجليز وحدهم » .

. . . ثم تحدث شفيق منصور فى صفحة ١٥ من تقريره عن حوادث الاعتداء على الوزراء عام ١٩١٩ فكتب :

أولا : حادثة يوسف باشا وهبة ، فى ديسمبر سنة ١٩١٩ : تقررت بمنزل عبد اللطيف بك الصوفانى ، وانتدب مصطفى حمدى أفندى لتمرين الأشخاص . وأحضر عريان يوسعد سعد من فرع تابع إلى عبد الحى كيرة ، الذى كان تابعاً إلى أحمد ماهر . وتعرف عريان سعد بمصطفى حمدى، وذهب معه للقيام بالتمرين، وفى يوم الحادث تسلم مصطفى حمدى قنبلتين ومسدسين ، وبالطو أصفر على ما أتذكر . . وكان حاضرا الاجتماع (الذى تقرر فيه إلقاء القنبلة على يوسف وهبة باشا) فى منزل عبد اللطيف بك الصوفانى ، هو وعبد الرحمن بك الرافعى ، وأحمد بك ماهر ، وشفيق منصور ، ومصطفى حمدى . وأخذ رأى النقراشى على انفراد . ولما ذهب عريان سعد ، صحبه مصطفى حمدى حتى المكان وسلمة الأشياء ، وأمام قهوة ريش . تعرض للسيارة ، وألقى عليها القنبلة ، وقبض عليه بعد ذلك .

ثانيا : حادثة إسماعيل باشا سرى فى يناير سنة ١٩٢٠ : تقررت بمنزل عبد اللطيف بك الصوفانى ، وكان الحاضرون أحمد بك ماهر وعبد اللطيف بك الصوفانى ومحمد شرارة وشفيق منصور وعبد الرحمن الرافعى ، وتقرر ذلك لأن إسماعيل باشا كان يشتغل فى ذلك الوقت بمشروع السودان وخزان مكوار . وانتدب لذلك العمل أحمد بك ماهر ، الذى اختار من بين فروع عبد الحى كيره ، شخصا اسمه أحمد توفيق . فقام أحمد توفيق بالحادثة ، ولكنه لم ينجح ، وجرح فى ظهره من القنبلة التى انفجرت خارج السيارة ، على ما أتذكر ؛ وارتكب الحادث فى شارع المنيرة .

ثالثا : حادثة محمد شفيق باشا فى فبراير سنة ١٩٢٠ : تقررت بالسابق ذكرهم (أحمد ماهر وعبد اللطيف الصوفانى ومحمد شرارة وشفيق منصور وعبد الرحمن الرافعى) وكان يؤخذ دائما رأى النقراشى بواسطة أحمد ماهر ، وقد انتدب لها

أحمد ماهر . ويغلب على ظنى أن عبد القادر شحاته انتخب من أحد الفروع التابعة للنقراشى . وقد تسلم عبد القادر شحاته القنابل والمسدسات واختار هو عباس (حلمى) ليساعده . ذهبا معا إلى شارع عباس بنمره . وبعد عملهما هربا ، واختفيا بمدرسة ، حيث قبض عليهما .

رابعا : حسين درويش باشا فى مايو سنة ١٩٢٠ : وقد تقررت بالمنزل المذكور (منزل عبد اللطيف الصوفانى) وحضرها السابق ذكرهم (أحمد ماهر وعبد اللطيف الصوفانى والنقراشى وشفيق منصور وعبد الرحمن الرافعى) ما عدا محمد شرارة بك الذى انقطع تقريبا فى ذلك الوقت ، وقام بالحادثة أحمد توفيق الذى كان تابعا لعبد الحى كيره ، كما سبق أن ذكرت . وسلمه أحمد ماهر القنابل ، وقد كان أحمد ماهر هو الذى يقوم بملئها بعد وفاة مصطفى حمدى ، ويحضرها من المخزن المعد لها ، بمكان تحت الربع ، ولم أكن لأعرف صاحبه . بل كان يعرفه عبد اللطيف الصوفانى ، وكان يدفع إلى صاحب المكان جنيهين إيجارا شهريا . وقد كان عبارة عن حجرة تحت الأرض . وقد أصيب أحمد توفيق فى هذه الحادثة التى ارتكبها عند أجزخانة ابن سينا ، فى رأسه وتوفى على الأثر . بعد أن ذهب إلى منزله وعالج نفسه هناك . والذى سلمه القنابل هو أحمد ماهر عن طريق عبد الحى كيرة . ويلاحظ أن جميع هؤلاء الأشخاص . كانوا يستحضرون بواسطة أحمد ماهر والنقراشى ، لاتصالهما بهؤلاء الأشخاص ، ومعرفتهما لهم معرفة تامة .

خامسا : توفيق نسيم باشا : حدثت فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ بشارع الشيخ ريحان . وكان المعتدى عليه حسن إبراهيم مسعود ، وكان يصحبه شخص اسمه عبد العزيز على . (ملحوظة من المحرر — هو الأستاذ عبد العزيز على وزير

الشئون البلدية فى أول وزارة لثورة ٢٣ يوليو) وعبد العزيز على يتبع فرع النقراشى . إذ هو الذى قدمه بواسطة أحمد ماهر بك إلينا . وقد قام مسعود بالحادثة . وأخذ القنابل كالعادة . ولما ألقى حسن إبراهيم مسعود القنبلة أحدثت تعطيلا للأتومبيل . ولكنه لم يتمكن من القيام بالحادثة . فهرب ودخل فى حارة . واختبأ بمنزل . وخرج بعد مدة قصيرة من هناك . فتعرف عليه البوليس السرى الذى ضبطه . أما عبدالعزيز على فإنه لم يقل شيئا . بل ترك المكان بعد الحادثة . وبعد أن رآها بنفسه » .

سادساً : حادثة الاعتداء على ثروت باشا فى يناير سنة ١٩٢٢ : تقررت بالأشخاص السابق ذكرهم . وقد كان القائم بترتيبها أحمد بك ماهر أيضا ، والواسطة فى جميع الأشخاص عبد الحى كيرة . الذى جمع فرغل ومن كان معه . وقد هاجم البوليس منزل الشخص الذى كان عنده القنابل . وهو على رحمى . وقبض على المتهمين . ومنهم محمود حفنى وعلى رحمى وآخرون . والذين بلغ عنهم فرغل . وقد هرب فى هذه الحادثة عبد الحى كيرة . والذى قرر الحادثة هم عبد اللطيف بك الصوفانى وأحمد ماهر وعبد الرحمن الرافعى وشفيق منصور . وقد أخذ رأى النقراشى فيها . فوافق . وانتدب أحمد ماهر بك . الذى اختار عبد الحى كيرة لذلك الغرض . وعبد الحى كيرة هو الذى قام باختيار الأشخاص اللازمين . وأخذ السلاح والقنابل من عند أحمد بك ماهر وبواسطته . ويوسف العبد كان متصلا بعبد الحى كيرة هو وعبد الرؤوف العبد .

وفى صفحة ١٧ من التقرير الذى كتبه شفيق منصور تكلم عن حوادث الاعتداء على الإنجليز فقال : « كان يقوم بهذه الحوادث بقية الهيئة العامة . ماعدا عبد اللطيف بك الصوفانى وعبد الرحمن بك الرافعى . اللذين انقطعا عن العمل بتاتاً . وكان الاجتماع فى قهوة دلبانى بقصر النيل . أو فى « صولت » أو فى أى

مكان خلوى ، مثل مصر الجديدة ، وكنا نجتمع بها فى أكثر الأحوال ، لأن أحمد ماهر يسكن هناك ، ونعتبرها كمكان للنزهة ، ويحضرنى أن مسألة الاعتداء على الأفراد الإنجليز قد علمنا بها ونحن بمنزل عبد اللطيف بك الصوفانى . وعرفت بأن هناك جماعة تقوم بهذا العمل ، وذكر لى فى ذلك الوقت أسماء أولاد عنايت (عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت) ومعهم بعض العمال . وكلفت أنا من قبل الهيئة (المجلس الأعلى للاغتيالات) بالاتصال بهؤلاء . لسابقة معرفتى لهم ولأخيهم الأكبر ، وعملت معهم ، حتى إذا ما احتاجوا إلى أى مساعدة مادية أو أدبية نقوم بها . وحتى إذا ما احتاجوا إلى أى رأى أو إرشاد فى حادثة ، تمكنت من الحصول على المعلومات اللازمة لذلك ممن هم معى ، وأكثر معرفة للأشياء ، لأوصلها إليهم » .

كيف عرفت محمود إسماعيل

« ولقد كنت أعرف محمود أفندى إسماعيل من قبل ، من زمن طويل أعنى منذ سنة ١٩١٥ (أى منذ حادثة إلقاء القنبلة على السلطان حسين) لأنه كان صديقا لمحمود عنايت الكبير ، ومتصلا به فى فرع الجمعية التى كانت موجودة عام ١٩١٥ ، وتعرفت به عن هذا الطريق . فكلفت محمود إسماعيل ، لعلمى بمعرفته بأولاد عنايت ، أن يقوم بالاتصال بهم ، ويعمل اللازم . وقد اتصل محمود إسماعيل بالفعل بعبد الفتاح عنايت ، الذى كان يعرفه من قبل عن أخيه محمود عنايت ، كما يعرف باقى العائلة جميعا فرداً فرداً . وأخذ محمود إسماعيل يعمل معهم على الترتيب والتنظيم والمساعدة المادية لجميع الجرائم الفردية ، كما قرر أولاد عنايت فى قضية المرحوم السردار والقضايا الأخرى ، وكان محمود إسماعيل

يستحضر السلاح من الإسكندرية . ويشتريه من هناك . وكان السلاح يعطى لنا بواسطة النقراشى ، الذى كان يشتريه بواسطة أحد الطلبة . كما كان النقراشى يعطينا النقود لشراء ما نريد أو مساعدة لنا . وكان النقراشى يأخذ هذه النقود من أشخاص آخرين على سبيل المساعدة الخيرية . كأمثال أبو بكر راتب . أما مبلغ الربعمائة جنيه فقد استحضرها أحمد ماهر من الوفد . ودفعها لفرع الإسكندرية . وذلك ما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٢٠ . وسمعت منه فى ذلك الوقت أنه أحضرها من عبد الرحمن بك فهمى . الذى كان سكرتيراً للوفد . وقد أخذ من مصطفى النحاس مبلغ عشرين جنيها مرة فى سنة ١٩٢٢ . وبعض مبالغ أخرى فى مواعيد مختلفة . وقد استلم أحمد ماهر من الوفد على ما أظن مبلغ خمسة وعشرين جنيها على ذمة إرسالها إلى عبد الحى كيرة . ولكن هذا المبلغ لم يرسل على الأغلب . لأن عبد الحى كيرة أرسل خطابا بعد ذلك الميعاد إلى يوسف العبد يشكو فيه من عدم وجود مالية عنده وأن حالته سيئة جداً . .

القنابل

وفى صفحة ١٨ من تقرير شفيق منصور كتب عن أنواع القنابل التى كان يستعملها الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ فقال :

أولا : القنابل المصرية العادية – كان يحضرها مصطفى حمدى وأحمد ماهر . وهى مكونة على شكل ماسورة . ويوضع فيها زجاجة البراتخة الصغيرة وتملأ بحمض البكريك . ويوضع حولها المواد المفرقعة . ولها غطاء . وكانت خطرة . لأنها كانت عرضة لأن تفرقع عند ميلها إلى أى جهة كانت .

ثانياً : القنابل الانجليزية بعضها عمل بواسطة العمال الذين اعتادوا عملها مدة الحرب . والبعض الآخر اشترى من الجيش الإنجليزى بواسطة محمود إسماعيل ، وقد كان بعض العربان يتجرون فيها فى جهة المطرية ، فكنا نشتريها منهم ، وهم كانوا يبيعونها ، على اعتبار أنها حدائد ، ولا يعلمون من أمرها شيئاً .وكان محمود إسماعيل هو الذى يقوم دائما بشراء القنابل والأسلحة . ويخزنها عنده فى منزله ، وفى مكان يعرفه هو .

* * *

وكتب شفيق منصور فى تقريره عن حادثة اغتيال المستر براون . أحد كبار موظفى وزارة المعارف ، فى شارع قصر العينى فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢١ ظهراً فقال : « عرضت علينا هذه الحادثة بواسطة محمود إسماعيل . فأخبرت أحمد ماهر والنقراشى بذلك ، وبعد أخذ رأيهما لم يريا مانعاً فى ارتكابها . وأخبرت محمود إسماعيل بذلك فرسم لعبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت الجهة ، ودرستها معهما ، ولما تمت الدراسة ، ذهب إبراهيم موسى ومحمود فهمى على ، وعبد الحميد عنايت كما سمعت ، إلى مكان الحادثة ، واشتغلوا بالتنفيذ ، وذلك لأنى لا أحضر التنفيذ . وبقى عبد الحميد عنايت عند باب وزارة المعارف ، وعند خروج المستر براون أشار بطربوشه ، ليفهم أنه هو ، فلما علم الذين معه بذلك أطلقوا النار على المستر براون ، فمات ضحيتهم ، وكان معهم بعض عمال آخرين لا أعرفهم . وفى هذه الحوادث جميعها يرجع إلى أقوال عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت والأشخاص الموجودين فى الحوادث ، لأنى على يقين بأن محمود أفندى إسماعيل كان يقوم دائما بالترتيب وعمل الأسلحة .

* * *

وفى صفحة ١٩ من تقرير شفيق منصور كتب يقول كيف تم اغتيال البكباشى

«كيف» أحد كبار الضباط الإنجليز فى الجيش المصرى . وذلك فى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢ بشارع الفلكى قال : «كانت الفكرة السائدة فى هذه الحوادث هى أن يخلو الجو للمصريين فى الوظائف . وليس قتل الإنجليز لمجرد أنهم إنجليز . عرض أولاد عنايت فكرة الاعتداء على المرحوم البكباشى «كيف» بواسطة محمود إسماعيل . وأخذت رأى ماهر والنقراشى . فلم أجد مانعا منهما . وفعلا راقب أولاد عنايت البكباشى «كيف» فى أثناء مروره من شارع الفلكى ورسما الخطة ، وانتظراه حال مروره من الشارع المذكور . وكان معهما إبراهيم موسى . ومحمد فهمى على وعمال آخرون لا أعرفهم . وأطلقوا الرصاص عليه فمات على الأثر . وقد أخبرت عبد الحليم البيلى بعد الحادثة بالملك» .

وفى صفحة ١٩ من تقرير شفيق منصور . ذكر شفيق كيف تم اغتيال الكولونيل «بيجوت» أحد كبار ضباط الجيش البريطانى فى مصر . فى يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٢ بشارع القاضى الفاضل ، بقسم عابدين فقال : «أخبرنى عبد الحميد عنايت عنها . إلا أننى لست متذكراً من الذى باشرها . وقد أخذت فيها رأى ماهر والنقراشى كالمعتاد . ولم أجد إلا الموافقة عليها» .

وفى صفحة ١٩ من تقرير شفيق منصور ايضاً . روى شفيق كيف تم اغتيال المستر «ت . و . براون» أحد كبار الموظفين الإنجليز فى وزارة الزراعة . بحديقة الأورمان فى الجيزة . فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ فقال : «كان فيها محمود إسماعيل . وعبد الحميد عنايت . وعبد الفتاح عنايت . وإبراهيم موسى (العامل بالعنابر) ومحمود عثمان مصطفى (التلميذ بمدرسة التلغراف) . كما سمعت من عبد الحميد عنايت . ويلاحظ على العموم بأننى لا أعرف شيئاً عن هذه الجرائم جميعاً . إلا ما يخبرنى به محمود إسماعيل . أو عبد الحميد عنايت . قبل حصوله .

أو عبد الفتاح عنايت أخوه ، قبل أو بعد إتمام الحادثة . وعلى كل ، فإنني كنت آخذ رأى أحمد ماهر والنقراشي في كل شيء . أو حادثة أعلم بها ، كما كنت أعلم قبل وقوعها ، حتى إذا ما قرروها ، أعطيت الخبر إلى محمود إسماعيل للقيام بها . وإذا ما أخبرت عن حادثة قاموا بها ، وأخبرني محمود إسماعيل بذلك ، أو عبد الحميد عنايت ، أوصلت الخبر إلى ماهر والنقراشي . وكنت تحت أمرهم ، لا يمكنني أن أتحرك ، أو أن أبدى رأيا ، أو فكراً ، من غير الأمر الذى يصدر إلى منهما »

* * *

وفى صفحة ١٩ من تقرير شفيق منصور أيضاً ، كتب يصف حادثة اغتيال حسن باشا عبد الرازق وإسماعيل زهدى بك عضوى مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين أمام جريدة السياسة مقر حزب الأحرار ، فى ليلة ١٧ نوفمبر سنة١٩٢٢ ، فقال : « أذكر أن الذى أخرج الجريمة أحمد ماهر ، بقصد التخلص من عدلى يكن باشا وحسين رشدى باشا ، لأن عدلى باشا سافر للمفاوضات ولم يفلح ، ثم أسسوا حزب الأحرار الدستوريين لمساعدة الإنجليز ، كما عرف عنهم فى ذلك الوقت ، وأشيع ذلك . فتقرر هذا ، وتحدد له اليوم المخصص لاجتماع الحزب حتى يكون مثلا ، وحتى نمنع الاستمرار فى أعمال الحزب . وأخبرت محمود إسماعيل بالأمر ، فذهب إلى أولاد عنايت ، ودرس الطريق ، ورسم الخطة لهم ، وأخذوا معهم محمد فهمى على وإبراهيم موسى كما علمت منهم بعد ذلك . لا أعرف من الذين حضروا الحادثة بالفعل أكثر من هؤلاء ، إبراهيم موسى ومحمد فهمى وعبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت ومحمود إسماعيل ، وارتكبوا الحادثة ، ولكنهم أخطأوا فى الأشخاص ، فبدلا من رشدى وعدلى اللذين لم يذهبا فى تلك

الليلة ، تعدوا على المرحومين حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك ، وذلك كان يخالف طبعا الاتفاق الذى حصل بيننا وبين ماهر والنقراشى . وقد كان الأوتومبيل . كما علمت . ينتظر فى الحارة المجاورة لجريدة السياسة . والحادثة حصلت أمام الجريدة . وقد فروا بالأوتومبيل بعد انتهاء الحادثة . والأسلحة أخذها إليهم محمود إسماعيل كما هى العادة دائما . وقد أخبرنى عبد الحليم البيلى بالحادثة بعد وقوعها .

* * *

وكتب شفيق منصور فى صفحة ٣٣ من تقريره : « نسيت أن أذكر أنا فى حادثة المرحومين حسن عبد الرازق وإسماعيل زهدى ، اجتمعت أنا وماهر والنقراشى والشيشينى بالقهوة التى بمصر الجديدة أمام اللوكاندة قبل الحادثة ببضعة أيام ، وتم قرارنا على أن يحصل الاعتداء على رشدى باشا وعدلى باشا بمناسبة تكوين الحزب الجديد .

وفى صفحة ٢٠ من تقرير شفيق منصور روى كيف تم اغتيال المستر روبسون بشارع الجيزة فى يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ فقال : « هذه الحادثة لم أعلم بها إلا بعد حدوثها . وسمعت بأنها ارتكبت من محمود إسماعيل وعبد الحميد عنايت على ما أتذكر . وأن الذين حضروها هم : إبراهيم موسى وعبد الحميد عنايت ، وعبد الفتاح عنايت وأشخاص آخرون لا أذكرهم . وأخذوا أوتومبيلا . وقد رسم لهم الخطة كالمعتاد محمود إسماعيل . وبعد ارتكابها فروا فى الأوتومبيل . وقد علمت بأن الكاوتشوك كسر . وبقى الأثر فيه . وكذلك طربوش وقع . وهذه هى الحقيقة . وموجودة بالتفصيل فى دوسيه القضية . وقد أخبرت الجماعة (ماهر والنقراشى) بالحادثة بعد وقوعها . وقد سمعت أن السواق اسمه عبد الحميد وكان يشتغل فى ميدان

المحطة . وأنه كان تابعاً لإحدى الشركات . وقيل لى إنه يشتغل بالاسكندرية الآن .

* * *

ثم أضاف شفيق منصور فى صفحة ٢٠ من التقرير « ملحوظة » قال فيها :
« كان النقراشى يدفع لى مبلغ اثنين جنيه فى كل شهر تقريباً كاشتراك فى الجمعية . ويظهر أنه عندما قبض علينا فى أول مرة . ضبط عنده ما يثبت وجود هذا المبلغ فى مذكرة ، فأخبرنى ونحن أمام قاضى المعارضة أن أقول عن الاثنين جنيه انها سلفة .

ملحوظة رقم ٢ : قدم مدير الأمن العام إلى النقراشى كشفا فيه اسم « إبراهيم موسى » كرجل ثورى ، وكلمنى النقراشى عنه . ثم شطب اسمه من الكشف . وأعطانى صورة من الكشف . وذلك أثناء وجود النقراشى وكيلا لوزارة الداخلية .

ملحوظة رقم ٣ : ترددى بغير انقطاع يومياً على النقراشى عندما كان وكيلا لمحافظة مصر . أو عندما كان وكيلا للداخلية بمكتبه فى الداخلية ، وخروجنا سويا .

ملحوظة رقم ٤ : أحضرت من عمر مراد بعض قنابل وضعتها فى سبت ، واستلمتها من أحد العرب بجهة المطرية . بجوار النخل الذى بالقرب من الخانكة . وكنت فى أتومبيله . وعدت إلى القاهرة . وذلك فى سنة ١٩٢٢ . خلاف ما كان يستحضره محمود إسماعيل بنفسه . ويقوم بصنعه العمال : ووضعت هذه القنابل عند محمود إسماعيل أيضا . وقد علمت بوجود بعض قنابل وأسلحة مدفونة بالجبل ، بجهة عزبته ببلبيس . . »

* * *

انتهى جزء من تقرير شفيق منصور الذى كشف به كل الأسرار التى يعرفها عن الجهاز السرى فى ثورة ١٩١٩ ؛ والذى وضع به رأسى أحمد ماهر والنقراشى فى حبل المشنقة ! وهذا هو السر فى ابتهاج اللورد أللنبى عندما قرأ التقرير ، وعندما قال له إنجرام بك — رجل المخابرات البريطانية — إنه يقدم رؤوس سعد زغلول ، وأحمد ماهر والنقراشى فى ظرف مقفل فوق صينية من الفضة !

سر الحقيبة السوداء !
كيف اعترف شفيق منصور ؟

لم يكن سعد زغلول يتصور ، أو يتخيل ، أن المخابرات البريطانية هى التى أوعزت بقتل السردار . كان يشك فى أن يد الملك فؤاد الخفية وراء هذا الاغتيال ، ولكن لم يخطر بباله أن يداً أخرى عملت فى الخفاء وهى يد الإنجليز ! . . وعندما قبض الإنجليز على أحمد ماهر والنقراشى ، كان سعد زغلول يثق ببراءتهما ، لأنه كان واثقا أنهما لا يمكن أن يوافقا على اغتيال السردار دون موافقة من زعيم الثورة . ولم يعش سعد زغلول ، ليقرأ بعد وفاته بأكثر من ١١ سنة التحقيق الصحفى الذى نشرته صحف أمريكا، أن المخابرات البريطانية كانت وراء اغتيال السردار ! . . ولكن سعد زغلول أحس بأن الإنجليز يريدون إلصاق تهمة اغتيال السردار به، وكان يتصور أن هذا هو المقصود من القبض على الدكتور أحمد ماهر والنقراشى ، والبحث عن أدلة تؤكد هذا الاتهام ! . . ولكن الإنجليز لم يكونوا فى الواقع يبحثون عن أدلة تثبت علاقة ماهر والنقراشى بحادث السردار ، لأن اتصال نجيب الهلباوى بإنجرام بك وكيل الحكمدار ورجل المخابرات البريطانية جعل الإنجليز يعرفون من هو وراء هذا

الاغتيال ، وإنما الذى كان يهم الإنجليز حقيقة أن يثبتوا الصلة التى كانت بين سعد زغلول والجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وقد كاد الإنجليز فعلا أن يحصلوا على هذا الدليل عقب مصرع السردار . إنه دليل ما كان يستطيع أحد أن يقدمه لهم . . فقد حدث شبه كارثة ! . . إن الإنجليز عثروا عقب مصرع السردار على كنز ! إنهم عثروا على الحقيبة السوداء التى تحوى كل تعليمات سعد زغلول السرية إلى عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

كانت فى الحقيبة السوداء التعليمات رقم ١٦ بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٢٠ ، التى يعلن فيها سعد زغلول رأيه بصراحة فى تأييد الحكم الجمهورى والقضاء على السلطان لأنه تولى العرش فى ظل الحماية البريطانية ! . . وكانت فى الحقيبة السوداء التعليمات رقم ١٥ بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٠ التى يبدى فيها سعد زغلول تأييده للمظاهرات التى قامت فى الجوامع عام ١٩١٩ تهتف بسقوط السلطان . . وكانت فى الحقيبة السوداء التعليمات رقم ١٢ بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٢٠ ، التى صدر فيها الأمر بمطاردة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء السابق . وكانت فى الحقيبة السوداء التعليمات رقم ٩ بتاريخ أول مارس سنة ١٩٢٠ الخاصة بإعلان الحرب على الأمراء ، والتعليمات رقم ٥ بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٢٠ المتعلقة بضرورة الهجوم على الأمراء . وكانت فى الحقيبة السوداء التعليمات رقم ٢٢ بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩١٩ الخاصة بحسن باشا عبد الرازق الذى اغتيل بعد ذلك . وكانت فى الحقيبة السوداء كل الرسائل السرية المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى أثناء ثورة ١٩١٩ ، مما يقطع بأن سعد زغلول كان فى باريس على صلة مباشرة بكل أعمال الجهاز يوماً بيوم ، وأنه هو الذى كان يتولى تمويله . . والوثائق التى كانت فى الحقيبة هى أصول التعليمات السرية التى أصدرها سعد زغلول من باريس

وكتبها بالحبر السرى ، وهى ظاهرة بعد أن فكت رموزها . وبعد أن مرت عليها المكواة الساخنة لإظهار الكتابة السرية !

وكل هذه الوثائق تكفى لا لشنق عبد الرحمن فهمى فقط . وإنما لشنق سعد زغلول أيضا ! . . كل هذه الأسرار الرهيبة كانت فى الحقيبة السوداء ، التى وقعت فى يد الإنجليز فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ . أى بعد مصرع السردار ببضعة أيام ! . . وقبل أن نكشف الستار عن سر الحقيبة الرهيبة نذكر قصتها ! إن هذه الحقيبة السوداء نجت من قبضة المخابرات البريطانية بأعجوبة . عندما قبضت السلطة البريطانية على عبد الرحمن فهمى بك فى أول يوليو سنة ١٩٢٠ . ووضعت فى مكان أمين . . وبقيت فى هذا المكان الأمين أربع سنوات ، ولم تخرج منه إلا بعد الإفراج عن عبد الرحمن فهمى فى بداية عهد وزارة سعد زغلول . . إن قصة هذه الحقيبة السوداء فى ثورة سنة ١٩١٩ يرويها الآن ابن السيدة التى أخفت الحقيبة فى بيتها ٤ سنوات . وهذه السيدة هى بنت أخت عبد الرحمن فهمى .

° ° °

إن الأستاذ عبد الرحمن مصطفى المراقب بديوان المحاسبات كتب إلى يقول : « فوجىء الدكتور أحمد ماهر عندما تلقى تعليمات سعد زغلول بأن يخفى رسائله السرية إلى عبد الرحمن فهمى . بعد القبض عليه فى أول يوليو سنة ١٩٢٠ ، ودخل الدكتور أحمد ماهر مكتب عبد الرحمن فهمى المغلق بالجمع الأحمر . بعد فتحه ، فلم يجد رسائل سعد زغلول السرية ، ولم يجد ورقة واحدة هامة عن نشاط الجهاز . وبصفتى أحد أفراد أسرة عبد الرحمن فهمى ، الذى هو خال والدتى . أروى لكم سر البرقية التى أرسلها أحمد ماهر بالشفرة لسعد زغلول . يقول له فيها إن الرسائل السرية

فى أمان . إن بيتنا هو المكان الذى وضعت فيه الرسائل السرية فى أثناء السنوات الأربع التى كان فيها عبد الرحمن فهمى فى السجن !

وهذه هى القصة . .

حدث فى أواخر يونيو سنة ١٩٢٠ أن اتصل بعبد الرحمن فهمى أحد أعضاء الجهاز السرى الذين كانوا يعملون فى القيادة البريطانية . وأبلغه أنه تقرر أن يقبض عليه فى اليوم التالى . . وأسرع عبد الرحمن فهمى ووضع تعليمات سعد زغلول للثورة والأوراق السرية فى حقيبة سوداء كبيرة . ووضعت خطة لإخفاء الحقيبة السوداء . اشترك فيها والدى المرحوم السيد مصطفى رضوان والدكتور محمود ماهر وخالى المهندس عبد الرحمن على . ونقلت الحقيبة من منزل عبد الرحمن فهمى إلى طره ودرب المعادى بخط حلوان . ثم أعيدت بالقطار إلى محطة السيدة زينب . وهناك قام أحد أقاربنا بتمثيل دور الشيال . ونقلت من محطة السيدة زينب على عربة نقل عليها وسائد وأغطية اختفت تحتها الحقيبة . وركب العربة أخى المهندس محمد جلال مصطفى الذى أبدل ملابسه بملابس مناسبة . ونقل العفش إلى محطة مصر ، ومن هناك إلى الرصيف . ثم استدعى حمالا لنقله فى عربة أخرى ذهبت إلى منزل عمى المرحوم السيد أحمد رضوان بالحلمية الجديدة . دون أن يعلم بمحتويات الحقيبة . وكأنها قطعة من العفش الزائد . وبعد مدة نقلت إلى منزلنا بشارع مهرجان النيل ، وموضعه الآن المتنزه العام بميدان فم الخليج . وقد أزيل هذا المنزل وظلت الحقيبة الخطيرة فى عهدة والدى حتى أفرج عن عبد الرحمن فهمى سنة ١٩٢٤ . ولم يعلم بأمرها سوى الدكتور أحمد ماهر والدكتور محمود ماهر وعمى المهندس عبد الرحمن على .

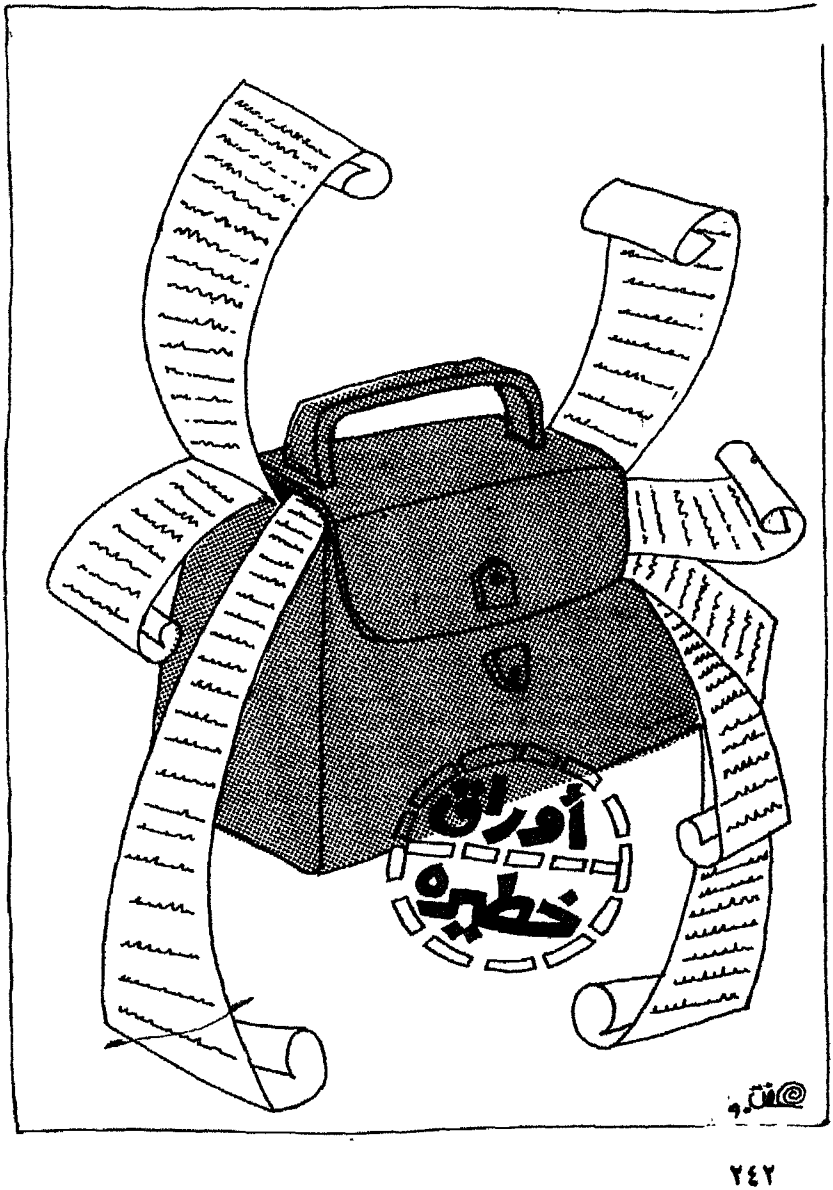
ومما يذكر أن المرحوم محيي الدين فهمي . زميلي في الدراسة . هو الذي مثل الفصل الأول في إخراج الحقيبة من الغرفة التي شمعها البوليس . باقتحامها الرد على التليفون . طبقا للخطة المصطنعة التي وضعها أحمد ماهر على أساس أن الحقيبة السوداء كانت لا تزال في مكتب عبد الرحمن فهمي ! . . وأغرب من هذا أن المهندس مراد فهمي — وزير الأشغال السابق ونجل عبد الرحمن فهمي — لم يعرف بهذا السر الخطير إلا في سنة ١٩٦٣ . عندما اتصل بي وأخبرته بقصتها كاملة ! . . ولا أنسى يوم أن عادت الحقيبة السوداء إلى بيت عبد الرحمن فهمي بعد الإفراج عنه سنة ١٩٢٤ . إن المرحومة والدتي حملتها في عربة حنطور . وزارنا عبد الرحمن فهمي في بيتنا وقال : « إن هذا البيت بيت تاريخي . لأنه حفظ جزءاً خطيراً من تاريخ مصر ! »

ولو كانت هذه التعليمات السرية وقعت في يد السلطة الإنجليزية لكان سعد زغلول أحد المتهمين في قضية عبد الرحمن فهمي بتهمة محاولة خلع السلطان وقلب نظام الحكم وقتل السلطان والوزراء !

عبدالرحمن مصطفى رضوان

« المراقب العام بديوان المحاسبات »

ولكن المفاجأة الكبرى هي أن هذه الحقيبة السوداء . بكل ما فيها من أسرار وتعليمات . وقعت في يد الإنجليز بعد وصولها لبيت عبد الرحمن فهمي بتسعة شهور . . فقد حدث في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤ أن قبض البوليس الحربي البريطاني على عبد الرحمن فهمي وزج به في السجن الحربي البريطاني في القلعة! وأرسل عبد الرحمن فهمي إلى نجله مراد فهمي يطلب إليه أن ينقل الحقيبة السوداء فوراً من البيت . .


أوراق
خطيرة

قتيل فى السيارة !

وقام مراد فهمى بنقل الحقيبة السوداء فى سيارة تاكسى فى الظلام، من منزل والده فى شارع قصر العينى إلى مكان مجهول .. وفى الطريق حدث شيء غير متوقع : تعطلت سيارة التاكسى فجأة ! . . ونزل السائق ليصلح السيارة أمام مصر القديمة . وجاء جندى البوليس فرأى السيارة . وفى داخلها الحقيبة السوداء الكبيرة . التى تحوى تعليمات سعد زغلول السرية ! . . وسأل جندى البوليس : ماذا فى الحقيبة ؟ قالوا : ملابس ! . . وإذا بجندى البوليس يقول : « افتحوا الحقيبة . إن فيها قتيلا ! » . وأكدوا له أن فيها أوراقا . ولكن جندى البوليس أصر على أن يصحب التاكسى والحقيبة السوداء ومراد فهمى إلى نقطة البوليس . لأن الحقيبة السوداء فيها قتيل ! . . وعبثا حاول مراد فهمى إقناع جندى البوليس . . ونقلت الحقيبة إلى قسم البوليس . وفتحت هناك . ورأى ضابط القسم أن فيها أوراقاً خطيرة . وأسرع وأبلغ الحكمدار ! وقامت حكمدارية البوليس .. وجاء كبار الضباط الإنجليز واستلموا الحقيبة بما فيها ! وأودعوها غرفة فى القسم السياسى . وختموا الحقيبة بالشمع الأحمر . إلى أن يجيء النائب العام فى الصباح لتسلم الحقيبة . ليضمها إلى التحقيق ضد عبد الرحمن فهمى الذى كان مقبوضاً عليه فى ذلك الوقت . على ذمة التحقيق فى قضية مصرع السردار!

اليد السحرية !

وكان الدكتور أحمد ماهر مطلق السراح فى ذلك الوقت . . وكاد أحمد ماهر يجن . . لأن المستندات التى فى هذه الحقيبة ستؤدى إلى إعدام سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى والجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ! . . وإذا بالحقيبة توضع فى غرفة أحد ضباط البوليس السياسى فى حكمدارية البوليس . واختار الحكمدار غرفة هذا الضابط بالذات ! وإذا بهذا الضابط على صلة بأحمد ماهر الذى كان يتولى قيادة الجهاز السرى للثورة ! . . وإذا بالضابط المصرى يفك هذه الأختام السرية بناء على طلب أحمد ماهر ، وينقل منها جميع تعليمات سعد زغلول الخطيرة ، والأوراق السرية الخاصة بثورة ١٩١٩ ، وترك فى الحقيبة السوداء الأوراق التى لا أهمية لها ، ثم أغلق الحقيبة وختمها بالجمع الأحمر من جديد .

وفى صباح اليوم التالى طلب محمد طاهر نور باشا النائب العام الحقيبة السوداء لتفتيشها . . وحملها ضابط البوليس المجهول . وفض أختام الشمع الأحمر أمام مصطفى بك حنفى رئيس النيابة . . ولم يجد رئيس النيابة شيئاً هاما سوى بعض منشورات وبعض مذكرات تتعلق بثورة ١٩١٩ . وأرادت النيابة أن تتحرى هذه المسائل . وقال عبد الرحمن فهمى إنه يرفض أن يسأله أحد فيما تحويه الحقيبة لأنها أشياء عوقب بسببها ، وحكم عليه بالإعدام ، واستبدل الإعدام بالأشغال الشاقة ، وصدر عنه العفو بشأنها ، فلا يجوز أن أحاكم على جريمة مرتين ! . .

طريف أن عبد الرحمن فهمى لم يعرف أن أهم ما فى الحقيبة السوداء اختفى ، وأن أحمد ماهر تسلمه ، ووضعه فى مكان أمين !

* * *

ونعود إلى الحقيبة السوداء . . فبعد شهر أفرجت النيابة عن عبد الرحمن فهمى . وسلمت له الحقيبة السوداء . . وفتش عبد الرحمن فهمى الحقيبة فوجد أشياء هامة جداً مختفية ! . . وثار عبد الرحمن فهمى . وقال للدكتور ماهر بعد الإفراج عنه إنه ينوى أن يثير هذا الموضوع . ويطالب بالبحث عن الأوراق المختفية التى تحوى تعليمات سعد زغلول ! . . وطلب الدكتور أحمد ماهر منه ألا يثير هذا الموضوع ولا يتكلم فيه ! ولم يقل له ماحدث للحقيبة السوداء !

وفى هذا الموضوع يكتب ابن بنت شقيقة عبد الرحمن فهمى — الأستاذ عبد الرحمن مصطفى رضوان — فيقول : «وقد أعجب الدكتور أحمد ماهر بالطريقة الأولى التى اتبعت فى نقل الحقيبة . وأبدى أسفه لفشل الطريقة الثانية . بغير علمنا ، حيث ضبطت الحقيبة بما فيهـا من أسرار ! وعنـدما استردها عبد الرحمن فهمى بك . للمرة الثانية بعد الإفراج عنه . وجد كثيراً من الوثائق مفقوداً. وقال عبد الرحمن إن ابنة أخته كانت بطلة حقا ، لأن المرة التى تولت فيها حفظ الحقيبة السوداء لم يستطع أن يصل إليها الإنجليز . ولكن فشل الإنجليز فى العثور على تعليمات سعد زغلول السرية . لم يمنعهم من المضى فى التحقيق لإثبات علاقة سعد زغلول بأعمال الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ . ولإثبات التهمة على أحمد ماهر والنقراشى» . وهنا نترك مذكرات سعد تروى ما حدث :

تابع ٨ يونيه سنة ١٩٢٥ :

تلقى جريدة «التيمس» فى مقال افتتاحى . المسئولية الأدبية علىّ فى حادث السردار بزعم أن تهييجى ضد الإنجليز هو السبب فيها . وتزعم أنى كنت رجل شفيق منصور . إلى حد أنى رشحته فى منصب هام فى وزارة الداخلية . فأرسلت إليها

تلغرافاً ، قلت فيه إن شفيق منصور لم يكن عضواً بالوفد ، بل فى الهيئة الوفدية فى البرلمان ، ولم أختصه بمزية ، ولا رشحته إلا بناء على رغبة الكثيرين من أهل دائرته ، ورشحته فى المرة الثانية بعد الإفراج عنه ، ولم أكن أعلم من التحقيق ضده شيئاً ، لأنه كان سريا ، وكان اتهم فى سنة ١٩١٠ وتبرأ مع كل من كانوا متهمين معه ، ثم عينوا فى وظائف حكومية ، وخبر ترشيحه مديراً للأمن العام كذبه وزير الداخلية فوراً عقب أن نشرته صحيفة فى أواخر أكتوبر عام ١٩٢٤ ، وتكرر نشر هذا التكذيب فى الجرائد هنا . والجرائم ضد الإنجليز التى وقعت قبل قتل السردار حصلت كلها مدة نفيى ، والانتخابات الماضية حصل فيها إرهاب من طرف حكومة زيور ، لا من طرفى .

« ويظهر أن هناك مؤامرة ضدى لإلقاء تبعة هذه الحوادث علىّ ، بغية معاكستى ومنعى من الاشتغال بالسياسة ، لأنهم لايزالون يرون نفوذى شاملا ، ولكى يستمر الوزراء هنا على سياسة الاستبداد التى جروا عليها من يوم استقالة وزارة الشعب . ولكن الله قادر على كل شىء ، وهو الفعال لما يريد » .

١٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« نشرت « التيمس » رسالتى إليها ، وهى التى كذبت فيها ما قيل عن علاقتى وعلاقة الوفد بشفيق منصور . ومن الغريب أن جريدة الاتحاد تصدت للرد على بأقوال فى غاية السخافة والوقاحة ، والرد بقلم (إبراهيم عبد القادر المازنى) . ونشرت جرائد المساء حكم المحكمة فى قضية السردار ، وهو حكم طويل ، يفصل الجناية وأدلتها على كل منهم ، وأشار إلى أنها حصلت بتحريض أشخاص لم يتوصل التحقيق إلى كشف حقيقتهم ولم يتعرض لغير ذلك . والناس — على العموم —

استصوبوه ، اللهم فيما يتعلق بشخصين : راغب حسن وعلى إبراهيم ، إذ يشكون فى كفاية الإثبات ضدهم بالنسبة للعقوبة التى توقعت عليهم ، وهم ساخطون كل السخط خصوصاً على شفيق منصور لكونه يحاول تخليص نفسه باتهام الأبرياء » .

١٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« قيل إن إبراهيم الهلباوى – محامى شفيق منصور – يقول إن شفيق منصور يتهم ٦٥ شخصاً . وأن توفيق دوس باشا قال إن هذا الشخص يتاجر بأقواله » .

تابع ١١ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« حضر اليوم مستر ديليني – مدير شركة روتر – وقال إن رسل باشا (حكمدار القاهرة) أبلغه أن شفيق منصور فعل مافعل لأنه لم يصب فى وزارة الشعب منصبا . إذ كان حاقداً عليها . وأن المدة الباقية على تنفيذ الحكم كافية لإظهار الحقائق المنتظر ظهورها . وأن محمود إسماعيل يكاد يعترف . وأنه لم يوجد – إلى الآن – مايبرر استدعاء عبد الحليم البيلى (من سفارة مصر فى أنقرة) . وقد شاعت إشاعات كثيرة عن اعترافات شفيق الأخيرة . والأشخاص الذين اتهمتهم . ولكن كلها متناقضة . ولا يمكن التعويل على شىء منها ، قبل انتهاء التحقيق » .

تابع ١٢ يونيو سنة ١٩٢٥ .

« الأقوال كثيرة عن شفيق منصور ، وكلها يرجم بالغيب . ولكن الخصوم يلوحون بها ويهولون إيهاما وتضليلا . ولقد زادوا فى التضليل والتهويل من ساعة أن اطلعوا على تأويل بلاغ دار المندوب السامى ورسالتى لجريدة «التيمس» ، زادهم الله ضلالا . . فقد ظهروا بمظهر الأعداء الأدنياء ، الذين لاينتظر منهم إلا الشر . ولا يتوقع غير الوبال . فأعرض عنهم وتوكل على الله كل الاتكال »

١٣ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« فى تلغرافات « الأهرام » اليوم نبأ يفيد مؤاخذتى على جهل حقيقة شفيق منصور . وإن كان من المؤكد أنه ليس عندى نية إجرامية . ويقول النبأ إن هناك أناساً لا تدل الدلائل القضائية على إجرامهم ولكنهم فى الحقيقة كذلك . فيجب اتخاذ التدابير مناسبة لهم . أو ضدهم . فمن هم ياترى أولئك الأشخاص ؟ وما هى التدابير التى يراد اتخاذها ؟ ليست هذه أول مرة قيل فيها هذا القول . بل تكرر غير مرة . إن كانوا يريدون بهؤلاء الأشخاص أعضاء الوفد . فما أخطأ فكرهم . وما أضل رأيهم . لأن هؤلاء الأشخاص أبعد الناس عن الإجرام . وإن كانوا يريدون بالتدابير منعهم من الاشتغال بالسياسة . فما أبعدهم عن الصواب . لأن هذا يزيد تعلق الأمة بهم . ويقوى إيمانها بضعف الحكومة وشدة ظلمها أما أنا . فإنى راض بما يأتى به القدر ، متوكل على الله حق توكله » .

كيف اعترف شفيق منصور ؟

هذا ما قاله سعد زغلول فى مذكراته . . ولكنها تترك سؤالا حائرا : إن اعتراف شفيق منصور على قادة الجهاز السرى وعلى زملائه أمر عجيب وغريب! هذا الرجل الذى كانت تضرب به الأمثال بقوة أعصابه . وبتحكمه فى هذه الأعصاب ، الذى كان يواجه العواصف بابتسامة . الذى استطاع أن يدوخ المخابرات البريطانية والسلطة البريطانية عدة سنوات من سنة ١٩١٠ إلى سنة ١٩٢٥ . كيف يمكن لهذا الرجل أن يضعف وينهار إلا إذا كانت استعملت معه وسائل غير معروفة للتعذيب ؟ ! وطبيعى أن ينكر الإنجليز هذه الوسائل . ولكنهم حتى فى إنكارهم يظهر شعاع يضىء الحقيقة . لقد كان يهم الإنجليز أن ياوثوا الجهاز السرى الضارب بجعل أحد قواده يعترف . وإن كانوا نجحوا مع شفيق منصور فقد فشلوا مع محمود إسماعيل . . ولكن كيف اعترف شفيق منصور ؟ إن الدكتور سيدنى سميث كبير الأطباء الشرعيين فى مصر فى تلك الأيام — وهو الآن أكبر طبيب شرعى فى إنجلترا . ويسمونه « شارلوك هولمز الجديد » كان يعمل مع المحققين فى كشف قضية السردار . وقد كتب مذكراته صفحات ١٠٦ ، ١٠٧ و ١٠٨ — وهى التى طبعت باسم « القتل غالبا ! » يروى حالة شفيق منصور فى السجن . . فيقول :

« قبضنا على شفيق منصور . وأنكر بشدة كل علم باغتيال السردار . وكان اهتمامه الرئيسى كما يبدو بالانتخابات العامة المقبلة . التى كانت ستجرى بعد أسابيع . وكان عضواً فى البرلمان (عن دائرة باب الشعرية) . وكان يأمل أن تسمح له السلطات بزيارة دائرته للدفاع عن مقعده . ولكنه أصبح أقل اهتماماً بحياته

السياسية ، عندما علم أن الشقيقين عبد الحميد عنايت وعبد الفتاح عنايت قد ورطاه فى اعترافهما . وكان المتآمرون قد أقسموا يمينا صادقة ألا يشى أحدهم بالآخر ، وكان شفيق منصور على ثقة بأن المتآمرين لن ينكثوا فى يمينهم . ولكنه الآن فقد أعصابه . ولما كان شفيق منصور يعتقد أن المتهمين الباقين موجودون فى الزنزانات المجاورة ، فقد وقف فى زنزانته فى السجن وصاح بصوت عال قائلا :

— أنكروا جميعا . . إن سلامتكم تكمن فى إنكاركم !

ثم أدرك شفيق منصور أنه أخطأ فى صياحه بمثل هذه الكلمات التى تعرضه للخطر ، وهنا بدأ يتصرف كمجنون . وراح يذرع زنزانته جيئة وذهابا ، وهو يخطب ، ويمزق ثيابه . وطلبت منى إدارة السجن أن أقوم بفحصه . وعندما رأيته أول مرة لم يكن متهيجاً ، بل كان يبدو مسترخيا متغافلا ، وكانت إجاباته معقولة وواضحة ، على الرغم من أنه كان يشكو من أن ذاكرته كانت عاجزة ، وكان غير قادر على النوم ، وارتفع ضغط دمه ، كما تناقصت قدرته على الاستجابة كثيراً ، وفيما عدا ذلك كان طبيعيًّا تماماً . . وبعد أن غادرت الزنزانة ، عدت لمراقبته من فتحة خاصة معدة للتجسس عليه ، فرأيته يعتصر يديه وينوح ، وبدا فى صورة اليائس يأسا تامًّا ، ولكن هذا لم يبد لى علامة على الجنون ، وإن كان هناك ما يدعوه لليأس حقاً .

وأوصيت البوليس بعدم استجوابه مرة أخرى فترة من الوقت . واقترحت تعيين حارس خاص له ووضعه تحت مراقبة مستمرة . وأمرت بإعطائه طعاما أفضل ، ونقله إلى سجن أكثر راحة . وفى الزنزانة الجديدة رأيته بعد ثلاثة أيام . . كان لايزال ينام فى حالة سيئة للغاية ، وبدا أن كل قواه العقلية أصيبت بالبلادة ، وقال إنه كان قد سمع فى الزنزانة الأولى أنه سوف يجلد ، وأنه كان يخشى أن يموت إذا حدث ذلك . وقال لى شفيق منصور إنه سمع أيضاً — وهو فى تلك الزنزانة —

أن الملك أصدر أمراً بشنقه ، وقد أثاره ذلك كثيراً . وسألته : هل يتصور — باعتباره محامياً — أن شيئاً من ذلك يمكن أن يحدث دون محاكمة ؟ فبدأ شفيق منصور يبكي . وكان يفعل ذلك دائما كلما ذكرته بوصفه محامياً . وقال شفيق منصور إنه لم يعد يصدق ماقيل له من أنه سيجلد وأنه سيشنق بدون محاكمة ! ولكنه — بصفة عامة — كان في حالة بالغة من القلق والانقباض ، لأن توقع شفيق منصور أنه سوف يعدم بعد فترة قصيرة لم يكن له أي آثر مهدئ عليه . لقد قال الدكتور « جونسون لبوسيل » : « ثق يا سيدى أنه عندما يعرف إنسان ما أنه سوف يشنق في خلال أسبوعين فإن ذلك يركز ذهنه بصورة رائعة » .

ولكن التركيز لم يكن واضحاً في حالة شفيق منصور . وكنت أشعر بالأسف من أجله . ولكن العطف لم يكن له مكان عندى نظراً لحقيقة أنه كان مسئولا عن اغتيال كثيرين من أصدقائي بقسوة . وكنت أضطر إلى تقطيع جثث هؤلاء الأصدقاء وأمزقها في عملية التشريح التى أقوم بها كطبيب شرعى ! وأوصيت بأن يبقى شفيق منصور في هدوء . دون استجواب . وأن يسمح له بالمشى خارج السجن . وكان تحت ذلك العلاج . عندما قرر فجأة — بعد أقل من أسبوع — أن يعترف ! . . وفي أية دولة ذات سمعة طيبة . تحيط الشكوك فوراً بالاعترافات ، وتقوم المحاكم بدراستها بعناية صارمة . وتعتبر القرائن المعززة لها من مصادر أخرى أمراً مرغوباً فيه . وإذا كان هناك أى إشارة إلى إكراه أو تأثير في الاعتراف ، رفضت المحكمة قبول الاعتراف كدليل . وفي بريطانيا لايقبل أى بيان لشخص معتقل . قبل أن يقدم للمحاكمة . وكذلك الحال في مصر . كانت المحاكمة لا تقبل اعترافا إلا إذا تأكدت أنه قيل طواعية فعلا . وقد اعتمد الاتهام في قضية السردار — إلى حد كبير — على اعترافات المتهمين . واستخدمت في إثبات التهمة على الأقل

اعترافات أربعة من المتآمرين،وكانت لدى معرفة وثيقة بواحد فقط من هذه الاعترافات وهو اعتراف شفيق منصور ، وهو أهمها جميعا ، وكنت أعرف أنه صدر تلقائياً تماماً . لقد رأيت شفيق منصور عدة مرات قبل وبعد أن اعترف ، وتبادلت معه أحاديث طويلة ، فلم يذكر مرة واحدة ، ولو بالإشارة إلى أنه وقع عليه ضغط غير مناسب . حقا إن شفيق منصور أسف بعد ذلك على اعترافه ، وعندما فحصته فى المرة الثالثة ، كان فى حالة يرثى لها تماماً ، فقال لى إن صبره قد نفد من الانتظار ، وأنه يريد أن يشنق فوراً للخلاص من كل ذلك .

وقال لى شفيق منصور إن عقله فى طريقه إلى الضياع ، ولكنه مالبث أن هدأ روعه فى النهاية . وأوصيت بأن يؤخذ فى نزهات بالسيارة فى شوارع القاهرة ، وأن يعطى وجبات معينة من الطعام خارج السجن ، وأخيراً استطعت أن أقدم تقريراً بأنه أهل لتقديمه للمحاكمة. وقد اعترف لى شفيق منصور بأنه كان يتصنع الجنون ، ولكنه تخلى عن ذلك لأن الاستمرار فيه على درجة بالغة من الصعوبة . ونصحت سلطات السجن ألا يسأل شفيق منصور ، ولكنه كان كلما سمح له مزاجه بالكلام ، صرح بكل شىء ، وفى المحاكمة أنكر شفيق منصور اعترافاته إنكاراً تاما ، وقال إنه عندما كان فى السجن كانت تسيطر عليه حالة هياج عصبى أوغيبوبة ، وأنه لايمكن الاعتماد على شىء قاله فى مثل تلك الحالة » .

انتهى ماكتبه الدكتور سيدنى سميث الطبيب الشرعى فى مذكراته ، وإذا أخذناه على علاته ، فإننا نجد أن شفيق منصور تعرض فى أثناء التحقيق لضغط شديد وإرهاب ! إن الطبيب الشرعى يقول إنه هدد بأنه سيجلد ، وأنه سيشنق بغير محاكمة ! وهذا دليل واحد على وسائل التعذيب النفسى التى تعرض لها شفيق منصور وغيره ، فلم يكن مفهوماً قط أن يعترف شفيق منصور — وهو البطل الذى

اشترك فى الاغتيالات السياسية ضد الإنجليز منذ عام ١٩١٠ — أن ينهار فجأة ثم يعترف . ثم ينكر ، إلا إذا كان تعرض لضغط لايتحمله رجل غير عادى !

ضربتان !

إن ثورة ١٩١٩ امتازت بالكتمان العجيب . وعلى الرغم من أنها تعرضت لضربات ولأزمات فقد استطاعت أن تنجو من هذه الضربات . وعجزت جميع الوسائل عن كشف أسرارها . ولكنها أصيبت بضربة عندما كشف محمد نجيب الهلباوى عن قوتها الضاربة ! وأصيبت بضربة أخرى عندما اعترف شفيق منصور ، تحت الضغط الهائل الذى تعرض له . ونتيجة لهذا الاعتراف بدأت قضية ماهر والنقراشى . وهى القضية التى اتخذها الإنجليز سلاحاً لمحاولة القضاء على الثورة . إن مذكرات سعد زغلول تمضى فى كشف الستار عن الأسرار .

إننا نترك أحمد ماهر والنقراشى فى زنزانتيهما لنروى المحاولات التى كانت تبذل لقطع رأسيهما . . والمحاولات التى كانت تبذل لإنقاذ رأسيهما !

ماذا فى الصندوق المسحور ؟

رأسا ماهر والنقراشى على صينية من الفضة !

فى بيت سعد زغلول صندوق مسحور فتشه الإنجليز ١٢ مرة فى خلال ثورة ١٩١٩ ولم يجدوا فيه شيئاً . اشترك فى تفتيش الصندوق رجال المخابرات البريطانية والقلم السياسى ولم يجدوا فيه شيئاً . استولت السلطة العسكرية فى فبراير سنة ١٩٢٢ على البيت كله وطردت كل من فيه ؛ وبقى الإنجليز داخل البيت يفتشون ويبعثرون

الأثاث . ويفتحون الصندوق ويقفلونه فلا يجدون فيه شيئاً .

إنه صندوق من الخشب الموجانا طوله متر وارتفاعه حوالى ٥٦ سنتيمترا. وتفتحه فلا تجد شيئاً . وعرضه حوالى ٥٦ سنتيمترا . ولكن كانت فى داخل هذا الصندوق أسرار ثورة ١٩١٩ . كان فيه تنظيم الجهاز السرى للثورة . وكان مكتوباً بخط سعد زغلول بتاريخ أول يناير سنة ١٩١٩ . وكان يحتوى على ١٨ ورقة . وقد كتب فيها سعد زغلول قائمة بأسماء جميع الأشخاص الذين يختار منهم أعضاء الوفد . فى حالة نفى طبقة منهم . أو إعدامها أو سجنها . وفيها اللجان التى تؤلف تحت الأرض . وفيها مهمات هذه اللجان . . وهذا هو التنظيم السرى الذى أعطاه سعد زغلول بعد ذلك بأيام لعبد الرحمن فهمى . وأبقى صورته الأصلية عنده . وقد بقى هذا التنظيم السرى مجهولا . ولكن نسخة منه سقطت فى يد المخابرات البريطانية فى عام ١٩٢٢ . ولقد ضبطت هذه النسخة فى القضية المعروفة باسم قضية المؤامرة . وقد أشار المدعى العام فى جلسة يوم ٨ مارس سنة ١٩٢٢ إلى أنه وقعت فى يدهم وثيقة عن لجان سرية يبلغ عددها ١٢ لجنة . منها لجنة تنفيذية تعمل على مقاطعة البضائع الإنجليزية . ولجنة لإتلاف التلغرافات والتليفونات . ولجنة لإعداد الإضراب العام . ولجنة لإصدار صحف سرية . ولجنة لفحص الصحف ولجنة لجلب السلاح . ولجنة لتأديب الذين يقفون ضد الثورة . ويبلغ مجموعها ١٢ لجنة . لكل منها عمل خاص . ولكن هذه النسخة — لحسن الحظ — لم تكن تحوى أى اسم من أسماء التنظيم السرى . ولم يكن خطها معروفاً . . . ولكن المؤكد أنها كانت صورة للتنظيم الذى كتبه سعد زغلول بخط يده فى أول يناير سنة ١٩١٩ . وكانت النسخة الأصلية موجودة طوال الثورة فى هذا الصندوق السحرى الغريب . وكان بين الأوراق الموجودة فى الصندوق المسحور وصية سعد زغلول . وهذا نصها :

« عزيزتى صفية

« أرجو إذا حم القضاء وأدركتنى الوفاة أن تصرفوا من تركتى مبلغ خمسمائة جنيه للحاج أحمد تابعى . . وخمسمائة جنيه إلى محمد أحمد تابعى . وخمسمائة جنيه إلى الأسطى أحمد بدران الطاهى . ومائة جنيه إلى على الفراش . إذا كانوا فى خدمتنا عند حلول الأجل »

« سعد زغلول »

نص الوصية

« بسم الله الرحمن الرحيم . قد أوصيت بالثلث من جميع الأموال التى أتركها سواء كانت ثابتة أو منقولة . إلى كل من سعيد ورتيبة ولدى شقيقتى . الكل منهما النصف ؛ أى نصف الثلث المذكور . وصممت على ذلك ، وأشهدت الله عليه ، والله خير شاهد وأعدل قاض » .

« سعد زغلول »

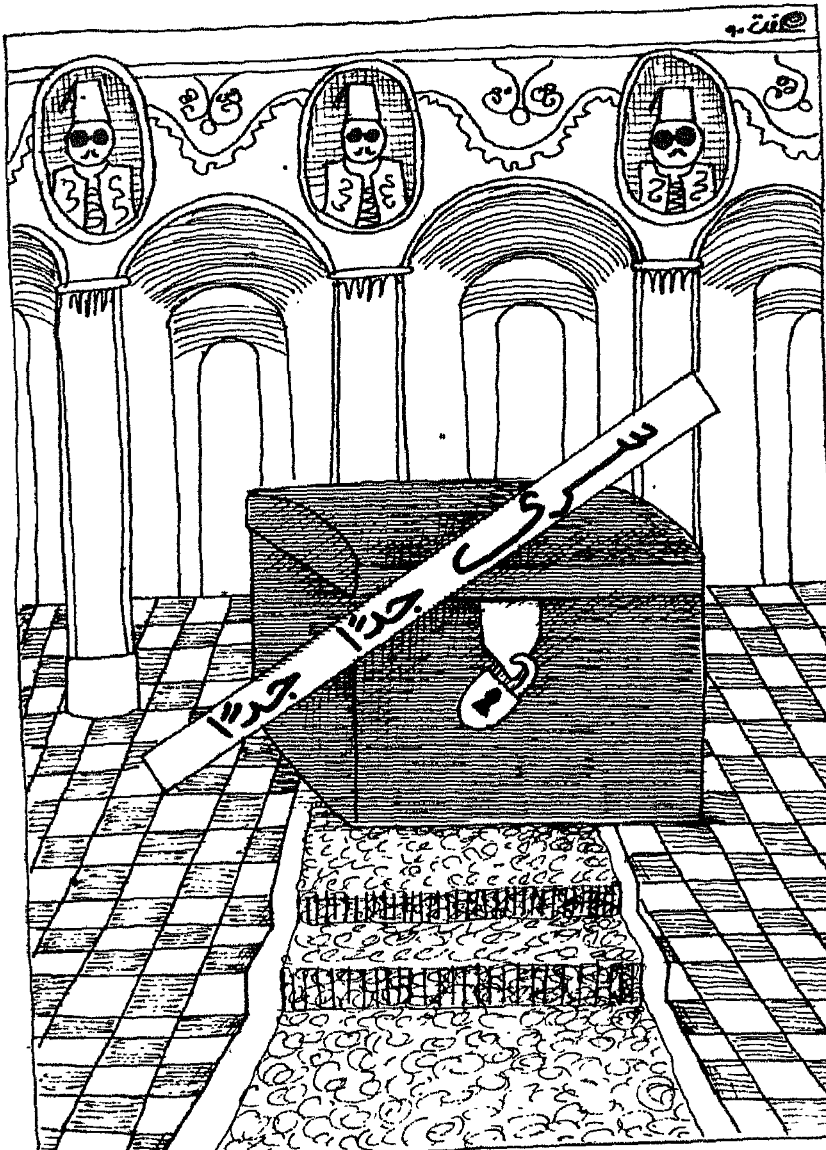
« حضرة المحترم مدير البنك الأهلى

من المبالغ المودعة طرفكم باسمى مبلغ عشرة آلاف جنيه مصرى : هو ملك حرمى صفية زغلول . ولها حق استلامه متى شاءت » .

« سعد زغلول »

تحريراً فى أول يونيو سنة ١٩٢٠

ويلاحظ أن سعد زغلول كتب هذه الوصية فى أثناء ثورة ١٩١٩ ، وتوقعه أن يقتل أو يعدم فى أى وقت !


سري جداً جداً

الحريق

وكان فى الصندوق المسحور كذلك عدد من الوثائق والصور الزنكوغرافية ، وقد كتب سعد زغلول عليها «سرى جداً جداً» . وكان هذا الصندوق السحرى الذى فتشته المخابرات البريطانية ١٢ مرة خلال الثورة موضوعاً فى الطرقة البلاط الموصلة للحمام ودورة المياه ، فى الدور العلوى الذى ينام فيه سعد زغلول . وكان مكان وضعه ظاهراً للعيون ، وكان فى داخل الصندوق المسحور أرواب استحمام سعد زغلول وصفية زغلول ، وعدد من الفوط والمناشف ، وكنت إذا فتحت الصندوق وبحثت فى داخله جيداً وفتشته بدقة لا تجد فيه إلا البشاكير .

أما باب المخبأ السرى فلا يمكن أن تعرفه مهما فحصته بعناية ، وكان سر هذا الباب السرى لايعرفه إلا ثلاث سيدات ائتمنهن سعد زغلول على سره . وهن صفية زغلول زوجته ورتيبة زغلول ابنة شقيقته ، ووهيبة سرهنك ابنة شقيقة صفية زغلول . وحدث فى عام ١٩٢٥ أثناء تحقيق قضية ماهر والنقراشى أن فتح سعد زغلول الصندوق وأخرج منه التنظيم السرى للثورة ، وهذا التنظيم الذى كان يبحث عنه الإنجليز فى ذلك الوقت ، وتولت صفية زغلول تمزيقه ، وأعطت الورق الممزق للآنسة فريدا وصيفة سعد زغلول لتتولى الإشراف على حرقه بنفسها فى فرن الفحم .

ونزلت مدموازيل فريدا إلى المطبخ ، فوجدت أن الأسطى أحمد الطباخ يطهى الطعام على فرن من الغاز ، فطلبت منه أن يشعل فرن الفحم لأن الأوامر التى لديها أن تحرق هذه الأوراق فى فرن الفحم ، وتم حرقها كلها . ولكن فى مذكرات سعد زغلول تستطيع أن تجد صورة لأحد الأجهزة التى أحرق سعد زغلول سرها . . . وقد لعبت دورا فى قضية ماهر والنقراشى .

جهاز المعلومات

ضيق الملك فؤاد واللورد أللنبي المندوب السامي الخناق على سعد زغلول : فرضوا عليه رقابة صارمة ، سلطوا عليه المخابرات البريطانية محاولين أن يكشفوا عن العلاقة بين سعد زغلول والجهاز السرى للثورة . ووضع سعد زغلول رقابة على الملك فؤاد واللورد أللنبي . . . إن جهاز المعلومات — الذى كان يتصل فى أوائل الثورة بعبد الرحمن فهمى ، ثم بالدكتور أحمد ماهر الذى خلف عبد الرحمن فهمى فى قيادة الجهاز — أصبح يتصل بسعد زغلول مباشرة . .

وكان جهاز المعلومات يتألف من أشخاص لايعرفون بعضهم بعضاً ، ولقد أثبتوا كفاية فى أوائل الثورة باستطاعتهم الحصول على معلومات مذهلة ، من داخل القيادة البريطانية لجيوش الاحتلال . . ومن داخل القصر . . وفى مجلس الوزراء . . وفى دار المندوب السامى .

وقد ضم سعد زغلول إلى هذا الجهاز عبد القادر حمزة صاحب جريدة البلاغ ، وكانت مهمته أن يتصل بإسماعيل شيرين بك نائب محافظ القاهرة الذى كان يحصل على أنباء من داخل القصر . وكان إسماعيل شيرين لايتصل بسعد زغلول مطلقاً ، وإنما يتصل بعبد القادر حمزه الذى يتصل بسعد زغلول . وكان إبراهيم بك راتب عضو الوفد مكلفاً بالحصول على أنباء الأمراء وأعضاء البيت المالك . وكان عبد الفتاح رجائى بك المحامى مكلفا بالحصول على أخبار القصر الملكى وأخبار الملك فؤاد . وكان على الشمسى مكلفاً بالحصول على أخبار الدوائر الأجنبية والوزراء الأجانب . وكان أمين يوسف مكلفاً بأخبار دار المندوب السامى ، وكانت مهمته أن يتصل بمستر ديليني مدير شركة روتر فى القاهرة ، الذى كان بحكم منصبه يعرف جميع أسرار

دار المندوب السامي وقيادة جيش الاحتلال .

وكان الدكتور حامد محمود مكلفا بالإقامة في لندن والحصول على معلومات عن الوزارة البريطانية . وكان على اتصال دائم برامزي ماكدونالد زعيم حزب العمال ورئيس الوزارة البريطانية السابق . وكان مصطفى النحاس باشا مكلفا بالاتصال بطاهر نور باشا النائب العام الذي يحقق في قضية ماهر والنقراشي . وكان محامياً في الوقت نفسه في هذه القضية . وكان أمين عز العرب يحصل على أسرار المستشار القضائي

وكان يعمل في الجهاز السري لثورة ۱۹۱۹ المؤرخ الإنجليزي المعروف مستر بلنت . الذي كان صديقاً لعرابي باشا . وكان يرسل لسعد زغلول أسرار مجالس الوزراء البريطاني بواسطة الدكتور حامد محمود دون أن يتقاضى ثمناً !

وكان عبد الهادي الجندي بك المستشار في محكمة الاستئناف مشرفاً على الجهاز السري داخل القضاء والنيابة . وقد سجل سعد زغلول في مذكراته أهم المعلومات التي كان يحصل عليها كل واحد من هؤلاء المسئولين عن هذه الفروع في جهاز المعلومات . وكان يعاونهم عدد كبير من الجنود المجهولين الذين كانوا يقومون بأخطر الأعمال للحصول على أسرار عجيبة عما يدور في الخفاء . . وكانوا يقومون بهذا العمل الخطر بدون مقابل . وكان أغلب هؤلاء من الفقراء وصغار الموظفين . وكان سعد زغلول وحده هو الذي يعرف أسماءهم . . ومما يؤسف له أنه لم يذكر في مذكراته أسماء هؤلاء الأشخاص . واكتفى بأن يذكر أسماء الذين يتصل بهم مباشرة .

وكان عدد من السيدات المصريات يعملن في جهاز المعلومات . . وقد استطاعت هؤلاء السيدات البطلات أن يرتبن اتصالا داخل السجن بين أحمد ماهر والنقراشي وبين سعد زغلول خارج السجن . وكان يصل أحمد ماهر والنقراشي يومياً في زنزانتهما أنباء التحقيقات وأقوال الشهود ضدهم . وكانت هذه الرسائل تصل إليهما

فى داخل أرغفة الخبز التى كان يتولى متعهد معين توريدها للسجن ، وكانت زوجة صاحب المخبز إحدى السيدات المجهولات اللاتى يقمن بهذه العملية الخطيرة . وكانت الرسالة السرية تخبز داخل الرغيف ، وكان ضابط فى حراسة الزنزانة هو الذى يعرف الرغيفين اللذين عليهما علامة غير ظاهرة ، فيضعها فى صينية الإفطار التى تدخل الزنزانة . . ولكن هذا الجهاز فشل فى أمر واحد ، هو أنه حاول أن يتصل عدة مرات بشفيق منصور داخل زنزانته فلم يوفق . . إن الإنجليز لم يطمئنوا إلى أى ضابط مصرى يتولى حراسة شفيق منصور . . كان يتولى هذه الحراسة عدد من الكونستبلات الإنجليز ، يرأسهم ملازم إنجليزى ، وهو فى الوقت نفسه موظف فى المخابرات البريطانية . وربما لو تم الاتصال بشفيق منصور ، لتغير جزء هام من تاريخ مصر أو تاريخ الجهاز السرى على الأصح .

ونعود الآن إلى مذكرات سعد زغلول عن اعترافات شفيق منصور وأثرها على الدكتور ماهر والنقراشى :

١٦ يونيه سنة ١٩٢٥ :

« قال لى حسين هلال (عضو الوفد) إن النائب العمومى طاهر نور قدم استقالته ، وقال آخر إنه سمع أنه طلب إجازة ثلاثة شهور . وبعد الأكل ، انصرف الموجودون إلا عبد القادر حمزة (صاحب البلاغ) . وعلمت منه أن كين بويد — مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية — يبحث عن أداة ضد (عبد الحليم) البيلى و (حسن) نشأت (وكيل ديوان الملك) ، وأن الإنجليز بدأوا يشكون فى طاهر نور ويتوهمون أن له ضلعاً مع السراى ، ويؤيد هذا ما نشره المقطم اليوم من أن (المستر) هيوز المفتش بالنيابات اختلى بشفيق منصور ومحمود

إسماعيل فى حكمدارية البوليس مدة من الزمان .

ولكننا لم نعرف السبب فى كون النائب العمومى قابل أمس جلالة الملك . وقد روت الجرائد أمس أن هندرسون (نائب المندوب السامى) زار رئيس الوزراء، ولكنها لم تقل إنه زار جلالة الملك ، فما هو السبب فى عدم زيارة جلالته ؟ » .

١٧ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« روى محمد باشا أحمد أن طاهر باشا نور (النائب العمومى) طُلب منه بواسطة حسن نشأت باشا «وكيل الديوان الملكى» والوزارة، إهانة بعض الأعاظم بسؤالهم فى تهم الاعتداءات ضد الإنجليز ، فأبى (النائب العام) كل الإباء ، لأنه لم يجد لذلك من سبب ، سوى النكاية والكيد » .

١٨ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« أخبرنى النحاس باشا بأن النائب العمومى أكد له أن ليس على النقراشى وأحمد ماهر شىء فى قضايا الاعتداءات السابقة على حادثة السردار ، بل ليس على غيرهما من المحبوسين تمعهما فيها شىء يكفى لتقديمهما إلى المحكمة، وأنه سيطلق سراحهما عاجلا أو آجلا . ولكن هذا الكلام يخالف كل المخالفة ما قاله هذا النائب إلى أمين عز العرب ، عقب القبض عليهما فى نحو ٢٣ مايو من أن هناك شبهات قوية عليهما فى تلك الاعتداءات .

واليوم نظر القاضى فى المعارضة المقدمة منهما ضد حبسهما ، وطلبت النيابة أن تكون الجلسة سرية . ولكن المحكمة أمرت ، بناء على معارضة الدفاع ، أن تكون الجلسة علنية ،وزعمت النيابة أن ضدهما تقريراً مقدماً من شفيق منصور، فطلب

الدفاع تقديمه للمحكمة والإطلاع عليه . فأمر القاضي بذلك وأخر قراره إلى يوم السبت المقبل . فانظر تر أن النيابة بعد أن تباشر التحقيق سرا . تريد أن تكون مراقبة القضاء عليها سرية ، وأن تجعل القاضي يحكم بناء على ورقة لايطلع هو عليها ولا الدفاع . . . انظر . . . وتعجب » .

٢٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« رفض القاضي معارضة ماهر والنقراشي ، وهو ما توقعته من قبل ! »

الإثنين ٢٢ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« زارني مسيو كاسترو (صاحب جريدة الليبرتيه) وقال لى إن ديليني (مدير شركة روتر) يبلغك عن مستر هيوز (مفتش النيابات) أن القبض على عبد الحليم البيلى أصبح فى حكم المقرر ، وأن ديليني يؤكد أن هندرسون (نائب المندوب السامى) سيطلب قبل وصول چورچ لويد (المندوب السامى الجديد) إبعاد حسن نشأت باشا من السراى ، بحيث لايكون له وجود فيها عند وصوله . وأن هناك أملا قويًّا ، بأن محمود إسماعيل سيبدى مايكون عنده من المعلومات بعد حكم النقض والإبرام » .

٣٠ يونيو سنة ١٩٢٥ :

« كانت اليوم المعارضة فى حبس ماهر والنقراشي . وأكبر ظنى أنها رفضت كما كان يدل عليه موقف النيابة لطلب تقديم موعدها ، إذ لو كان عندها نية الإفراج لأفرجت عنهما من تلقاء نفسها . ولا يبعد أن يكون للسراى دخل فى هذه الإطالة ، والله أعلم . يقول ديليني — مدير شركة روتر — لأمين يوسف ، إنه قبل القبض على عبد الحليم البيلى

ننتظر القبض على شخص آخر . . فمن هو يا ترى ؟

على أن أخبار ديليني يجب أن تؤخذ الآن بكل تحفظ ، لأن النبع الذى كان يستقى منه أخباره قد نقص الآن بسفر كار (نائب المندوب السامى بالنيابة) » .

٣١ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« أخبرنى عبدالقادر حمزه ، عن سعيد ، عن إسماعيل شيرين محافظ القاهرة بالنيابة ، أن نشأت باشا سيجرى تحقيق معه فى قضية السردار بعد أربعة أيام . وأن سفارة إنجلترا فى الآستانة كلفت بإرسال عبد الحليم البيلى إلى هنا وأن رسولين قاما من هناك للبحث عن شخص آخر كان مع البيلى وفر إلى أوربا . فهل هذه الرواية صحيحة ؟ إنى أشك فيها » .

الجثة !

الجمعة ١٠ يوليو سنة ١٩٢٥ :

« عثروا على جثة مصطفى حمدى : الذى قال شفيق منصور إنه أصيب أثناء التدريب على رمى القنابل فى الجبل . وكان معه أحمد ماهر ، ولكنهم لم يجدوا معه قطعة القماش التى قال شفيق منصور إن أحمد ماهر قطعها من بطانة (معطفه) وسد بها الجرح . ولكن بعض الجرائد ذكر اليوم أن البعض عثر عليها أخيراً مع رجل (ساق) كانت ناقصة !! . وقيل إن هناك اعترافات أخرى هم بالإدلاء بها عبد الحميد عنايت . وسيظهر كل ذلك » .

قصة مصطفى حمدى

هذا ما كتبه سعد زغلول عن اعترافات شفيق منصور على جثة مصطفى حمدى عضو الجهاز السرى للثورة . فما هى قصة هذه الجثة التى لعبت دوراً كبيراً فى اتهام الدكتور أحمد ماهر ؟ . . إن الدكتور سيدنى سميث الطبيب الشرعى الذى فحص الجثة كتب عنها فى مذكراته صفحة ١١٢ من كتابه « القتل [٢] » ، وهم يسمونه فى إنجلترا الآن « شارلوك هولمز الجديد » .

كتب سيدنى سميث يقول :

« لم يطلق شفيق منصور أية طلقة عندما حدث الاعتداء على حياة السردار ، وكانت جريمته هى تحريض الآخرين على الاغتيال ، بل إنه لم يكن معهم فى ذلك الحين . وكان لديه دليل قوى على وجوده فى مكان آخر . فقد كان مع وزير المعارف أحمد ماهر فى مكان لايبعد كثيرا (كانت وزارة المعارف فى نفس الشارع الذى وقع فيه الاغتيال) . وفى أحد اعترافات شفيق منصور قال إن أحمد ماهر والنقراشى وكيل وزارة الداخلية كانا عضوين معه فى المجلس الأعلى للجمعيات السرية المسئولة عن الاغتيالات . وطلبت منى السلطات إجراء مزيد من الأعمال فى معمل الطب الشرعى للبحث فى استقصاء قصة شفيق منصور . قال شفيق منصور فى اعترافاته إن شاباً يدعى مصطفى حمدى انضم إلى الجمعية قبل ذلك بعدة سنوات ، وكان ضابطاً فى البوليس برتبة ملازم ، ثم فصل بسبب نشاطه السياسى . وقبل المحاكمة الخاصة بالسردار بخمس سنوات (عام ١٩٢١) توجه مصطفى حمدى ذات يوم إلى تلال المقطم للتدريب على إلقاء القنابل . ووفقاً لأقوال شفيق كان مصطفى حمدى على قدر كبير من الكفاءة فى صنع القنابل واستخدامها . ولكن

فى ذلك اليوم انفجرت إحدى القنابل فى يديه وقتلته . وترجع أهمية هذا الاعتراف إلى أن شفيق منصور قال إن أحمد ماهر كان مع الضابط مصطفى حمدى فى أثناء عملية التدريب على إلقاء القنابل، وكانت مهمتى هى أن أحاول اكتشاف ما إذا كان مصطفى حمدى قد قتل بالطريقة التى ذكرها شفيق منصور ، ولهذا ذهبت إلى الصحراء، إلى المكان الذى حدد شفيق منصور أن الحادث وقع فيه . وإذا راعينا الوقت الذى انقضى على الحادث . فقد كنا سعداء الحظ إذ وجدنا عدداً غير قليل من شظايا العظام والملابس متناثرة فى أجزاء مختلفة من الصحراء ، وكذلك قطعاً من الزجاج والمعدن . وفحصتها جميعاً حيث ترقد ، ثم أخذتها معى إلى معمل الطب الشرعى لأجرى عليها تجارب عن كثب .

وكان يبدو أن العظام كلها تنتمى لشخص واحد ، وكانت كلها جافة هشة ابيض لونها بعد تعرضها للجو فترة طويلة ، ولكن كان لا يزال لديها قصة تحكيها . كانت عظام رجل بين الخامسة والعشرين والثلاثين من العمر ، يبلغ طوله حوالى خمس أقدام و٨ بوصات ، متين البنيان إلى حد ما ، وكان سقف حلقه ضيقاً ، وله مجموعة كاملة من الأسنان السليمة فى الفك الأعلى . وعلى الجانب الأيمن من جبهته كانت هناك فجوة يبلغ قطرها حوالى بوصة : مع بعض انخفاضات وشقوق تحيط بها، وكثير من الثقوب فى الجانب الداخلى من الجمجمة . واستنتجت أنه قتل بمرور مقذوف غير منتظم الشكل نفذ من رأسه. وكان من الممكن جداً أن يكون ذلك ناتجاً عن انفجار قنبلة .

وعندما جمعت أجزاء الملابس معا كانت تتضمن بدلة كاملة من الصوف « التويد » الثقيل . وقميصا وياقة وكرافتة وسروالا سميكاً ؛ وجوارب تتصل بها حمالات ومنديلين طرزت أطرافهما وبقايا طربوش ـــ وبدا من حالة الأكمام وساقى

البنطلون أن الملابس خلعت عن الجثة قبل دفنها ، وكانت شظايا زرين وزر كامل تحمل اسم ترزى بالقاهرة ، وهناك شريط حيك داخل أحد الجيوب يحمل نفس اسم الترزى ورقم مكتوب بالحبر ، كما كان الطربوش يحمل اسم صانعه من الداخل . وقد أمكن التعرف على بعض الملابس على أنها تخص الرجل المفقود ، ومن ثم فقد افترض أن الجثة هى جثة مصطفى حمدى . وكان أحد المنديلين قد طوى على هيئة رباط طبى ، ووجدت عليه آثار رفيعة لدماء ، كما كانت هناك بقع أخرى على البطانة الداخلية لياقة المعطف والبطانة الداخلية للطربوش .

كل هذه البقع كانت باهتة جداً ، ولم أستطع أن أحصل على أى تفاعل لاختيار معمل الدم لتقرير ما إذا كانت دماء بشرية أم لا ، ومن ثم فلم يكن هناك دليل قاطع تماما ، ولكنها جميعا تميل إلى تعزيز افتراض أن الموت حدث بعد الإصابة بانفجار القنبلة . وكانت الشظايا المعدنية والزجاجية تتضمن قطعاً من أسطوانة حديدية وقطعة قصيرة من قضيب حديدى ، وقطعة مفرطحة من الصفيح ، وأسطوانة من الصفيح ، وعنق زجاجة صغيرة . وكنت أعرف من قبل تكوين القنابل التى استخدمت فى حوادث الشروع فى الاغتيال فى ثورة ١٩١٩ . وكانت هذه الشظايا تتفق تماماً مع أى قنبلة من نوع مماثل من التى استعملت فى الثورة ، إنها قنبلة من نوع بالغ الخطورة ، لأنها لا تنفجر بكبسولة ، بل عندما تلقى ، وكانت تحوى زجاجة من حامض الكبريتيك لا غطاء لها ، وتنفجر عن طريق سقوط هذا الحامض على مزيج من كلورات البوتاس وحامض البكريك ، ولو حدث بطريق المصادفة أن قلبت القنبلة ، لوقع الانفجار قبل موعده ، وهذا ما حدث بالضبط لمصطفى حمدى .

وكان البوليس قد قام فى نفس الوقت بتفتيش منزل حفار كليشهات اسمه يوسف طاهر ، ووجد حوالى ١٨ قنبلة فى بئر فى منزله ، فأرسلت القنابل إلى لفحصها ،

وقد قارنتها بشظايا القنبلة التى قتلت مصطفى حمدى فوجدتها مماثلة تماماً ، ولم يعد هناك شك فى أنها صناعة واحدة، ومما أضفى أهمية زائدة على ذلك أنه ظهر أن الحمار يوسف طاهر هو خال القتيل الضابط مصطفى حمدى .

وبدا بوضوح أن قصة شفيق منصور عن تدريب مصطفى حمدى على إلقاء القنابل هى قصة حقيقية تماماً، ولهذا قويت الشكوك ضد أحمد ماهر ، فاعتقل هو والنقراشى » .

* * *

هذا ماكتبه الدكتور سيدنى سميث الطبيب الشرعى فى مذكراته فى صفحات ١١٢ و١١٣ و١١٤ . وهو يدل على الاهتمام العجيب بإثبات التهمة على أحمد ماهر .

لماذا ؟

إن فى مذكرات أحد أعضاء الجهاز السرى باقى القصة : قال عريان سعد — الذى ألقى قنبلة فى سنة ١٩١٩ على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء — فى مذكراته بتاريخ آخر يونيو سنة ١٩٢٥ : « استدعانى إنجرام بك المكلف بجمع المعلومات والأدلة التى تدين أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى وزملاءهم ، وكان فى الوقت نفسه حكمدارا للإسكندرية مقيماً فى القاهرة لهذه المهمة ، وكان أيضاً موظفا فى المخابرات البريطانية . كان ذلك فى شهر يونيو سنة ١٩٢٥ ، بعد الحكم فى قضية السردار بالإعدام . وكان شفيق منصور قد قال فى اعترافاته إن أحمد ماهر كان شريكى فى محاولة اغتيال يوسف وهبة باشا . وطلب منى إنجرام أن أقرر من كان شريكى ، وأن الحكومة مستعدة لأن تدفع لى ستين ألف جنيه إذا وافقت على هذا الاعتراف، فقلت له أن ليس لى شريك . وأن كل ما حدث هو ما ذكرته فى

محاضر التحقيق والمحاكمة يومها . وثار إنجرام بك واعتبر ما قاله إهانة ، وقال إن كل ماقلته فى التحقيق كذب ، وأن لدينا أدلة على أن لك شركاء دبروا الحادث ووضعوا القنابل وراقبوا رئيس الوزراء فى خروجه وعودته ، ونحن مصممون أن نقبض على جهاز عام ١٩١٩ كله ، وعلى قواد هذا الجهاز ، ونقدمه للمحاكمة ، والحكومة البريطانية مستعدة فى سبيل القضاء على جهاز ثورة ١٩١٩ وعلى رأس سعد زغلول وأحمد ماهر والنقراشى ، مستعدة لأن تدفع أى مبلغ فى سبيل أن تصل إلى الحكم على سعد زغلول وزملائه بأنهم عصابة من القتلة وليسوا هيئة سياسية ، وبذلك نقضى عليهم نهائيا . وفى يدك مفتاح من المفاتيح التى تفيدنا .

وأصررت على أننى لا أعرف شيئاً ! . . وبعد ذلك طلبنى مصطفى حنفى بك رئيس النيابة ، وسألنى إن كنت أعرف أحمد ماهر ، فنفيت معرفتى به ، أو بأى واحد من المتهمين » .

فوق الصينية !

وقبل ذلك باثنى عشر يوماً ، وفى يوم ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥ ، ذهب إنجرام بك المشرف على التحقيق فى الاغتيالات إلى لورد أللنبى المندوب السامى ودخل مكتبه حاملاً صينية من الفضة . ودهش لورد أللنبى لهذا المنظر . . ونظر فى الصينية فوجد ظرفاً كبيراً ، وقال لورد أللنبى : « ما هذا ؟ . . »

قال إنجرام : « إنهما رأس أحمد ماهر . . . ورأس النقراشى . . »

ثم سكت قليلاً وقال : « ورأس سعد زغلول أيضاً ! »

فماذا كان فى المظروف المقفل ؟

صراع مع المشنقة

كان الصراع طويلاً ، ومريراً . ورهيباً ! كان الصراع أمام المشنقة ! بل مع المشنقة ! يد جبارة تحاول أن تلف حبل المشنقة حول أعناق أحمد ماهر والنقراشي والشيشيني ! ويد أخرى تحاول أن تنقذ هذه الرؤوس من الإعدام !

كان القصر الملكي كله — وعلى رأسه الملك فؤاد — يريد الإعدام! وكانت الحكومة الإنجليزية — بجيش الاحتلال الرابض، بالمخابرات البريطانية برياسة كين بويد ، بدار المندوب السامي يقودها الفيلد مارشال اللورد أللنبى — تريد الإعدام ! وكانت الحكومة المصرية — برئيس وزرائها أحمد زيور ، وبوزير داخليتها إسماعيل صدقى ، ثم وزير الداخلية الذى خلفه حلمى عيسى باشا — يريدون الإعدام !

وكان سعد زغلول يريد البراءة ! ولم يكن سعد زغلول وحده ! كان معه الشعب المصرى بنسائه ورجاله ! وكان معه جهاز المعلومات ، وكان معه رجال مجهولون يخاطرون ويقامرون برؤوسهم ووظائفهم ، لكى ينقذوا قادة الجهاز السرى من الإعدام !

ولقد لعبت المرأة المصرية دوراً مجهولا فى هذا الصراع ! لقد نظمت صفية زغلول خلايا من النساء ، تتصل بزوجات جميع المستشارين ورجال النيابة والقضاء ! تحصل على الأخبار والمعلومات ، وتطالب القضاة بأن يكونوا وطنيين لأنهم ليسوا قضاة فى قضية عادية ، وإنما فى قضية الوطن كله ! . . وسمعنا زوجات مستشارين يقلن لأزواجهن : لو جلست فى هذه القضية ، وحكمت على ماهر والنقراشي بالإعدام فلن أعيش معك تحت سقف واحد ! . . وسمعنا عن زوجة موظف كبير خلعت « الشبشب » وضربت به زوجها ، لأنه أراد أن يشهد ضد المتهمين فى

القضية ! . . ولم يلبث الإنجليز أن شعروا بأنهم لايستطيعون الاطمئنان إلى أحد ؟ إن دار المندوب السامى رفضت أن يكون التحقيق فى أيدى المصريين ، فجعلت مستر بوث المستشار القضائى بوزارة الحقانية ومستر هيوز رئيس النيابات مشرفين على عمل النائب العام المصرى ! . . وجعلت البوليس تحت إشراف مستركين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر ، ومساعده إنجرام بك ، واللواء رسل باشا حكمدار القاهرة ، ومستر جريفيث الموظف فى المخابرات تحت اسم المفتش بإدارة الأمن العام ! . . وحاول إنجرام بك أن يشترى الذمم والضمائر ، وكان يعرض مائة ألف جنيه على الشاهد الواحد ، من أعضاء الجهاز السرى . كما رأينا فى صفحات مذكراتهم التى نشرناها فى الحلقات السابقة !

ومع ذلك لم يتقدم أحد بأى دليل حقيقى ضد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى ، والحاج أحمد جاد الله البرشمجى بالعنابر وزعيم الخلية السرية للعمال ، ومحمود عثمان مصطفى التلميذ بمدرسة التلغراف ! . . وأمر الإنجليز بتقديم عبد الحليم البيلى أيضاً بسبب الشكوك التى بدأت تتردد فى كل مكان عن علاقته بحادث السردار ! . . ولم يكن الإنجليز يريدون إعدام ماهر والنقراشى وزملائهم فقط ، بل كانوا يريدون أن يصدر الحكم بالإعدام على ثورة ١٩١٩ بعد أن كشفت اعترافات شفيق منصور أسرار جهازها السرى ونظامه وتفاصيل هذا النظام . .

وكنت فى تلك الأيام أدخل الغرفة التى ولدت فيها ، بالدور العلوى فى بيت سعد زغلول ، والتى كنا ننام فيها — أنا وأخى وأمى — إلى أن استأجرنا شقة فى عام ١٩٢٤ ، وحوّل سعد زغلول هذه الغرفة إلى مكتب يجلس فيه ويستقبل الناس ، بسبب حالته الصحية التى تمنعه من النزول إلى مكتبه بالدور الأول . . وكنت أرى دوسيهات قضية ماهر والنقراشى ، وهى مئات من الدوسيهات الضخمة ، فوق

الكراسى . وعلى الأرض . وفوق المكتب . كأنها غرفة موظف مهمل فى أرشيف إحدى الوزارات ! إن سعد زغلول فى تلك الأيام نسى أنه زعيم الثورة ورئيس الوزراء السابق ووزير المعارف والحقانية السابق ، والمستشار السابق بمحكمة الاستئناف ، وعاد إلى ما قبل كل هذا ، عاد محامياً ! . . وكنت تجد على مكتبه مذكرات بخط يده عن التحقيق ومذكرات أملاها ، ونقطا أعدها . . وكان سعد يجتمع بعبد الله حسين المحرر بالأهرام ، لأنه كان محامياً عن المتهم محمود عثمان مصطفى الذى يبلغ من العمر ٢٣ عاماً والذى كان تلميذا بمدرسة التلغراف ، والمتهم فى قضية قتل المستر براون أحد كبار موظفى وزارة الزراعة فى حديقة الأورمان . وكان سعد يجتمع بإبراهيم رياض المحامى عن الحاج أحمد جاد الله الذى يبلغ من العمر ٦٠ سنة ، البرشمجى بالعنابر ، والمتهم بأنه قتل فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩١٩ الكابتن صمويل كوهين الضابط بالجيش البريطانى ، وبأنه قتل فى ٦ مايو سنة ١٩٢٠ المستر هدن الضابط البريطانى . وأنه قتل فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ العسكرى البريطانى بروكول ، وبأنه قتل فى يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٢٢ المستر ستيل الصول بالجيش البريطانى ، وبأنه قتل فى ٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ مستر درنلك ومستر ترابجون الضابطين بالجيش البريطانى ، وبأنه حاول قتل المستر نايت أحد كبار الموظفين الإنجليز فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٠ ، والمستر هوبكنس فى ١٥ فبراير سنة ١٩٢٢ ، والمستر إدمون بيتش فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، والمستر جون ماكنتوش فى ١١ مارس سنة ١٩٢٢ .

وكان سعد يجتمع يومياً بمصطفى النحاس ومرقص حنا ونجيب الغرابلى ومكرم عبيد وسلامة ميخائيل ، المحامين عن أحمد ماهر وزير المعارف السابق الذى يبلغ من العمر ٣٧ سنة ، ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية السابق والذى يبلغ من العمر ٣٧ سنة أيضاً ، ويجتمع مع أحمد لطفى نقيب المحامين وأحد المحامين عن

حسن كامل الشيشيني الأستاذ بمدرسة المعلمين العليا ، والبالغ من العمر ٣٥ سنة .

وكانت تهمتهم هى التحريض على قتل يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ الذى ألقى عليه فيه عريان يوسف سعد القنبلة ، والشروع فى قتل محمد شفيق باشا وزير الأشغال فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ الذى ألقى فيه عبد القادر شحاته وعباس حلمى القنبلة ، والشروع فى قتل حسين درويش باشا وزير الأوقاف فى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ الذى ألقى فيه أحمد توفيق القنبلة ، والشروع فى قتل محمد توفيق نسيم باشا فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ الذى ألقى فيه إبراهيم حسن مسعود القنبلة ، والشروع فى اغتيال عبد الخالق ثروت باشا فى يناير سنة ١٩٢٢ المتهم فيها عبد الحى كيره ، وقتل المستر براون أحد كبار موظفى وزارة المعارف الإنجليز ، وقتل البكباشى كيف أحد كبار الضباط الإنجليز فى البوليس المصرى ، وقتل المستر توماس براون أحد كبار موظفى وزارة الزراعة ، وقتل الكولونيل بيجوت أحد كبار ضباط جيش الاحتلال ، وقتل حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك .. وهى الجرائم التى قام بتنفيذها عبد الفتاح عنايت وعبد الحميد عنايت وإبراهيم موسى ومحمود راشد ومحمد فهمى على .

. . .

ولم يطمئن الإنجليز إلى أن يرأس مستشار مصرى دائرة محكمة الجنايات التى ستنظر القضية ، فتقدم اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى بطلب أن يكون المستشار الإنجليزى — مستر كرشو بالذات — هو رئيس محكمة الجنايات .

وخضعت حكومة زيور باشا للطلب — طبعاً — ورحبت به ! وتألفت المحكمة من مستر كرشو رئيساً وعلى بك سالم وكامل إبراهيم بك مستشارين . وإذا بمستر كين بويد مدير المخابرات فى مصر ، يضع جواسيس على المستشارين المصريين . .

ويضع تليفونات المستشارين تحت المراقبة ! . . وإذا بالتقارير تقول إن على سالم وطنى . . وأنه قال فى حديث مع رئيس محكمة الاستئناف أحمد طلعت باشا إنه درس دوسيه القضية فوجده مليئاً بالتلفيقات .

وقامت قيامة الإنجليز ! وأرسل اللورد ألنبى إلى على ماهر باشا وزير الحقانية مستر بوث المستشار القضائى يطلب منه منع على سالم من نظر القضية . وأرسل على ماهر إلى أحمد طلعت باشا رئيس محكمة الاستئناف يطلب إليه أن يمنع المستشار على سالم من أن يشترك فى المحاكمة . . ورفض على سالم أن يتنحى !

وفى يوم عقد جلسة المحاكمة لم يحضر مستر كرشو رئيس دائرة المحكمة ، ولم يعتذر ! . وتعطلت الجلسة ! . . وقال مستر كرشو إنه لا يرأس المحكمة إلا إذا خرج منها على سالم ! . . واضطر على سالم إلى ألا يحضر الجلسة التالية .

وثار المستشارون المصريون ! واحتج المحامون . وهدد الإنجليز برفت المستشارين المصريين ، وإلغاء محكمة الاستئناف كلها ! . . واختلف المستشارون . . كان من رأى عدد منهم المقاومة ، وكان من رأى أغلبيتهم أن العدالة تقضى بأن يتنحى على سالم ، لأن تشبثه بالجلوس بعد هذه الاتهامات يضر القضية نفسها !

وكانت صفعة للقضاء المصرى !

السابقة الأولى

ولم تكن هذه أول مرة يتدخل فيها الإنجليز فى القضاء المصرى ؛ فى مذكرات المؤرخ الإنجليزى المشهور « بلنت » يقول فى صفحة ٣٠٣ من الجزء الأول من مذكراته طبعة ١٩١٨ : « فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٩٦ أخبرنى الشيخ محمد عبده بأن ضجة كبرى حدثت للحكم ببراءة الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد .

لم تكن ضده أدلة كافية . صمم اللورد كرومر أن يحكم عليه . قال القاضى الإنجليزى « كميرون » لزميليه القاضيين المصريين : إذا لم يحكم على الشيخ على يوسف فستتخذ إجراءات قاسية ضد محكمة الاستئناف كلها . أوعز لهما بالحكم ضد الشيخ على يوسف . رفض القاضيان المصريان . امتنع القاضى الإنجليزى « كميرون » أن يجلس معهما فى جلسة النطق بحكم البراءة . أعلن كرومر أنه سيزيد عدد المستشارين الإنجليز فى المحكمة لاكتساح المستشارين المصريين وجعلهم أقلية .

« هذه أفظع فضيحة . إنها اعتداء صارخ على استقلال القضاء . أكد لى كارتون دى فيار المحامى البلجيكى وعميد المحامين فى مصر هذه القصة كلها » .

مذكرات سعد تتكلم

ونترك مذكرات سعد تروى ما حدث فى هذا التدخل العجيب فى استقلال القضاء فى مصر . فى يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٢٦ كتب سعد يقول : « مما هز جوانب مصر هزاً عنيفاً ، مسألة امتناع المستشار على سالم عن الجلوس فى قضية القتل السياسى ، وقد كان تحدد لها أول الأمر جلسة ١٦ مارس ، فتمارض فيها ، كما يقال : مستر كرشو رئيس الدائرة ثم تأجلت أسبوعاً . وفى الجلسة التالية امتنع على سالم عن حضورها . قالوا : لأن رئيس محكمة الاستئناف استدعى على سالم قبل الجلسة بيوم ، وهدده بأن الإنجليز لايريدون أن ينظر الدعوى ، فامتنع . وزاد على ذلك بعضهم بأن قال إنهم هددوه بأن النيابة سترده ، إذا لم يمتنع من نفسه . وترجع أسباب الرد إلى أنه صرح برأيه فى القضية أمام بعض الناس ، ولنفس رئيس محكمة الاستئناف . وزاد بعضهم بأن له صلة ببعض الهيئات السياسية ، يعنى الوفد . ولقد امتنع

المحامون يوم الجلسه عن الحضور . وتأجلت ليوم الاثنين القادم . وحل محل علي سالم المستشار علي عزت ، وأرسل محامو الدفاع إلى علي سالم إنذارا بأن يجلس يوم الجلسة ، وإلا وجب اختصامه . وأخذت الحماسة بعض المستشارين فطلبوا عقد الجمعية العمومية للنظر في الأمر ، وقيل إن علي سالم قدم بنفسه تقريراً بما حصل. وانعقدت الجمعية العمومية للمستشارين فعلا في ذلك اليوم ، من جميع المستشارين . إلا خمسة ، وقررت عدم جلوس علي سالم في الدعوى .

ولقد أصبحت الآمال ضعيفة في شأن القضية . إن لم يدركها الله بلطفه .

فاجعة القضاء !

وكتب سعد زغلول كلمة بعنوان : « فاجعة القضاء في مسألة علي سالم بك . . ماقل ودل » . ووقعها بإمضاء عليم ، ونشرتها جريدة البلاغ في صفحتها الأولى يوم ٥ أبريل سنة ١٩٢٦ هذا نصها : «اهتم الرأى العام بمسألة امتناع علي سالم بك عن نظر قضية الاغتيال السياسي ، وحق للناس أجمعين أن ينزعجوا . لقد اختلف في تفاصيل الحادثة ، والناس معذورون لبعدهم عن مجالس هذه التفاصيل ، فليقل من يشاء منهم مايشاء ، فهى من أولها لآخرها مخاز وتفريط في الحقوق . ولكن مما لاشك فيه ، ويجب على التاريخ تسجيله للوزارة الحاضرة ، مهما حاول أصحاب الأغراض تأويله ، وإخراجه عن وضعه الطبيعي هوما يأتى :

١ — أن علي سالم بك امتنع عن نظر قضية الاغتيال السياسي .

٢ — أن امتناعه كان فجأة ليلة الجلسة ، وبغير سبب قانوني .

٣ — أن رئيس محكمة الاستئناف كلفه بعدم الحضور صباح يوم الجلسة .

٤ — أنه هدده باسم الإنجليز والمندوب السامى .

٥ ــ أن هذا التهديد وصل إلى على سالم بك على لسان رئيس محكمة الاستئناف .

٦ ــ أن رئيس محكمة الاستئناف كلف من وزير الحقانية بإبلاغ على سالم هذا التهديد .

٧ ــ أن وزير الحقانية تدخل فى القضاء وهدد على سالم .

٨ ــ أن الخافى على الناس هو حقيقة إبلاغ الإنجليز وزير الحقانية هذا التهديد .

٩ ــ أنه إذا كان حصل فالمصيبة عظمى ، وكارثة تكسح اطمئنان كل المتقاضين وتقوض أركان الدولة .

١٠ ــ أنه إذا كان لم يحصل فالمصيبة أعظم ، والخطب أجل .

١١ ــ أن الدستور قد امتهن فى أساس كبير من أسسه ، وهو استقلال القضاء ، بتسيطر القوة التنفيذية على سلطانه !

١٢ ــ أن حضرات المستشارين اجتمعوا بناء على طلب على سالم بك للنظر فى أمره .

١٣ ــ أن أهم ما كان يجب البحث فيه ويستحق اهتمامهم واحتجاجهم عليه هو ما وقع ماسًّا بكرامة القضاء واستقلاله بتدخل الحكومة المعيب .

١٤ ــ أن قرارهم بعدم جلوس على سالم فى القضية لا تملكه جماعة المستشارين .

١٥ ــ أن المستشارين اجتمعوا ، وانفضوا ، ولم يعملوا شيئاً فى جوهر المسألة ، بدليل قرارهم المنشور .

فمتى يرزق الله مصر بمن يحافظ على كرامته ، فيحفظ كرامة البلاد ، فإذا دام الحال على هذا المنوال ، فهو لا شك ذاهب بالأسباب والأوتاد » .

انتهى ما كتبه سعد زغلول .

وتألفت المحكمة الجديدة من المستر كرشو رئيساً ، ومن كامل إبراهيم بك عضو يمين ، وعلى عزت بك عضو يسار . وكان أكبر دليل فى القضية اعترافات شفيق منصور . وبدأ جهاز المعلومات يعمل مع سعد زغلول ليل نهار ! . . إن إحدى السيدات من أسرة إسماعيل صدقى باشا ، سمعت صدقى باشا يقول إنه عندما كان وزيراً للداخلية جاءه إبراهيم الهلباوى بك محامى شفيق منصور ، وقال له : « أستطيع أن أقنع شفيق منصور أن يشهد ضد ماهر والنقراشى إذا عدل حكم الإعدام ! » . . وأن صدقى باشا أسرع وقابل اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى ، وأن لورد أللنبى أبرق إلى حكومته يسألها رأيها ، ويقول إن من رأيه أن الحكم على أحمد ماهر والنقراشى وزملائهما يقضى على سعد زغلول وحركته . . وأن الحكومة البريطانية أبرقت له بالموافقة بعد أن وضعت صيغة معينة لهذا التعهد !

ولكن كيف يمكن الحصول على هذا الدليل الخطير ؟ ! وتصادف أن صدقى باشا استقال وقتها من الوزارة ! وقيل لصدقى باشا إن سعد زغلول حصل على نص البرقيات المتبادلة . . وأن المحامين سيستدعونه للشهادة ، ويفاجئونه بها ! واضطر صدقى باشا أن يذيع فى يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٦ بيانا فى جريدة السياسة هذا نصه : « إن شفيق منصور كان كثير التردد فى أقواله ، يعترف حينا بأمور ينقضها فيما بعد ، ولما أنس المدافعون عنه أنه شديد الفزع من الإعدام رأوا أن يعرضوا أمره علينا ، لاحتمال النظر فى معاملته ببعض الشفقة ، خصوصاً وأنه أبدى رغبته فى الإفضاء بأقوال جديدة فأبلغت إذ ذاك شفيق منصور أنه إذا قرر الحقيقة ، وقام البرهان على صحة قوله ، وترتب على إقامة البرهان إدانة من يرشد عنهم

من المجرمين والحكم عليهم ، فإذ ذاك يُلتمس له عفو ، يخفف عقوبة الإعدام. ولم يصرح إذا ذاك شفيق بأكثر مما قاله من قبل ، ولم يقم عليه دليل ، فكانت النتيجة حكم الإعدام » .

نشر صدقى باشا هذا البلاغ ، وظن أنه نجا بذلك من نشر حكاية اللورد أللنبي ! . . ولكن سعد زغلول كان يرغب فى الحصول على وثيقة بتدخل اللورد أللنبي فى التحقيق ، وبأنه كان يسعى لإثبات التهمة على ماهر والنقراشى ، وأصر سعد زغلول على المحامين أن يتمسكوا أمام المحكمة بسماع شهادة إسماعيل صدقى . ووضع سعد زغلول بنفسه قائمة الأسئلة التى توجه لصدقى باشا فى المحكمة ، ووزعها على المحامين !

واستدعى صدقى للشهادة .. وراوغ .. وداور .. ولكن المحامين انقضوا عليه.. وقال سعد زغلول فى مذكراته يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٦ : « إن وزير الداخلية إسماعيل صدقى كان وعد شفيق منصور بالعفو عنه ، إذا هو أدلى بمعلومات تفيد التحقيق وثبتت صحتها ، وأن هذا الوعد كان بواسطة إبراهيم الهلباوى بك (محامى شفيق منصور وعضو مجلس إدارة الأحرار الدستوريين) وأن اللورد أللنبي وعد إسماعيل صدقى باشا ، بأن يوصى بهذا العفو ، إذا قام شفيق منصور بما ذكر . وقد كانت شهادة إسماعيل تشعر بنية سيئة ، وكان يزعم أنه لا يتذكر وقائع هى من الأهمية بمكان ، وأغلبها ينفع المتهمين » .

وكان سعد زغلول يريد أن يقول إسماعيل صدقى أمام محكمة الجنايات كل مايعرف ، بصفته الوزير الذى أشرف على التحقيق ! يريد من صدقى أن يقول عن دور نشأت والقصر فى قضية السردار ! يريد من صدقى أن يقول صراحة

إن اللورد أللنبي كان يسعى لإعدام الدكتور ماهر والنقراشي وزملائهما ، وإنه كان مستعداً أن يعفو عن شفيق منصور إذا أدين زعماء الجهاز السرى للثورة وأعدموا ! ولكن صدقى باشا كان يخشى على مستقبله السياسى إذا فضح الملك فؤاد والمندوب السامى البريطانى ، ولهذا حاور وداور وراوغ ، وقد تضايق سعد زغلول من أنه لم يقل صراحة كل مايعرف أمام محكمة الجنايات ، حتى إنه حدث بعد ذلك أن ألف عدلى يكن باشا وزارة الائتلاف الأولى ، واقترح على سعد زغلول تعيين صدقى وزيراً للمالية ، فرفض سعد زغلول . .

وفى يوم ٧ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول فى مذكراته أن عدلى يكن اقترح تعيين إسماعيل صدقى وزيراً للمالية ، « فلاحظت له على صدقى ، أن دخوله ينفر الناس منها ، وذكرت له تصرف صدقى فى الشهادة أمام محكمة الجنايات ، ومع هذا فإن محكمة الجنايات ، فى حكمها فى قضية الاغتيالات فى صفحة ٥٢ سجلت الفضيحة فقالت بالحرف الواحد : «شهد حضرة صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية سابقاً أمام المحكمة بالصحيفة نمرة ٤٩٦ من محضر الجلسة فقرر مايأتى : « لما علمت من بعض حضرات المحامين فى قضية السردار أن شفيق منصور يريد أن يفضى بمعلومات هامة فى هذه القضية ، تكشف بعض غوامضها ، تكلمت مع جناب اللورد أللنبى فى شأن إمكان تخفيف العقاب عنه ، إذا هو أفضى بتلك المعلومات الهامة . وغرضى من هذا كشف القضية تماماً . فاتفقنا على ما يأتى ، وهو أنه إذا أفضى شفيق منصور بمعلومات هامة يترتب عليها معرفة المجرمين وإقامة الدليل على إجرامهم وإدانتهم ، فإذ ذاك يمكن أن يوصى جنابه الحكومة المصرية بطلب تخفيف العقاب عن شفيق » . انتهت الفقرة التى أخذناها بحروفها من حكم محكمة الجنايات فى قضية النيابة العمومية نمرة ١٠٤ كلى الدوسيه رقم (م . س ١٠٥ — ١٩٢٦ — ٤٨٠) .

وهكذا حصل سعد زغلول على إثبات رسمى على تدخل اللورد اللنبى فى القضية ! ولكنه لم يكتف بذلك ، إنه أراد أن يحصل على إثبات رسمى بتدخل الملك فى القضية ! لايكفى ماجاء فى المحاضر عن الشبهات عن حسن نشأت باشا رئيس ديوان الملك ! إنه يريد إثباتا على الملك فؤاد شخصياً ! . . وذات يوم جاء جهاز المعلومات بأن سفرجياً نوبياً بالقصر الملكى أبلغ الجهاز بأنه كان يقدم القهوة للملك فؤاد فى قصر المنتزه وسمعه يقول لمحمد نجيب باشا ناظر الخاصة الملكية : « إن اللورد اللنبى قابلنى وطلب منى أن أعطى تعهداً لأحد الشهود بالعفو عنه إذا أثبت أن أحمد ماهر والنقراشى مشتركان فى الاغتيالات ، وقد أعطيت هذا التعهد للشاهد » .. والذى يقرأ هذا التقرير لا يمكن أن يصدقه ! فهل من المعقول أن يعطى ملك تعهداً لشاهد أمام محكمة الجنايات ؟ ! . . ولكن سعد زغلول اهتم بهذا التقرير السرى ، وطلب متابعته ، والحصول على معلومات !

وفشل جهاز المعلومات فى أن يحصل على شىء !

وبعد أيام جاء تقرير إلى سعد من جهاز معلوماته بأن سائق سيارة وزير الداخلية أبلغ أنه بينما كان يقود سيارة محمد حلمى عيسى باشا وزير الداخلية سمعه يقول إن الملك أمره بأن يعطى تعهداً لأحد الشهود فى قضية ماهر والنقراشى ! ويومها كان الشعب كله يعمل فى جهاز المعلومات ، بدون ثمن ! كان كل مصرى يشعر بأنه مسئول عن الحصول على وثائق ومستندات تنقذ ماهر والنقراشى من المشنقة ! . . وأمر سعد زغلول بزيادة الاهتمام بما قاله سفرجى قصر المنتزه وسائق وزير الداخلية . . وإذا بجهاز المعلومات يكتشف أن القصة حقيقية مائة فى المائة ! . . ذلك أن شخصاً اسمه يعقوب أفندى صبرى — كان عضواً فى إحدى الخلايا السرية وموظفاً بوزارة المعارف — اعترف عليه شفيق منصور فى تقريره المؤرخ ١٨ يونيو سنة ١٩٢٥

أنه حضر مع أحمد ماهر دفن جثة الضابط مصطفى حمدى الذى قتل فى حادثة التدريب على القنابل فى جبل المقطم ، وأن يعقوب صبرى اشترك مع أحمد ماهر وعبد الرحمن الرافعى فى دفن الجثة . .

وقبض البوليس فى الحال على يعقوب صبرى . . وأنكر كل شيء .. ولما استحضره النائب العام فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥ قال إنه لايعرف أحمد ماهر ولم ينتظره أبداً ، ولا سمع أى شيء فيما يختص بمصطفى حمدى ! . . ولما أخبره النائب العام بأن شفيق منصور قال فى تقريره إنه توجه مع أحمد ماهر إلى الجبل ودفن الجثة هناك ، قال يعقوب صبرى إن هذا محض افتراء .

. . واتهمته النيابة بالاتفاق الجنائى وقررت حبسه منفرداً ، وذهب إنجرام بك مدير المخابرات البريطانية فى مصر وقابل يعقوب صبرى فى الزنزانة ، وقال له إنه سيحكم عليه بالإعدام إذا لم يعترف على أحمد ماهر . . وتعرض يعقوب صبرى للتهديد والإغراء حتى قال إنه مستعد أن يعترف على أحمد ماهر ، بشرط أن يحصل على ضمانة بأنه لن يعاقب على الجرائم التى اشترك فيها ! . . ووعده إنجرام بك بأن يحصل له على ضمانة من وزير الداخلية حلمى عيسى . . فرفض وطلب أن تكون الضمانة من الملك فؤاد ! . . وقال له إنجرام إنه لم يحدث أن أعطى ملك من الملوك ضمانة لشاهد ! وأنه يعرض عليه ضمانة من أحمد زيور باشا رئيس الوزراء !

وأصر يعقوب صبرى أن يأخذ ضمانة من الملك ! وذهب إنجرام بك إلى اللورد أللنبى وأبلغه ماحدث ، وقال له إن شهادة يعقوب صبرى ستؤدى إلى شنق أحمد ماهر والنقراشى . وذهب لورد أللنبى إلى الملك فؤاد فى قصر القبة وطلب منه أن يعطى الضمانة الغريبة . . ووافق الملك فؤاد على الطلب . . وكتب وزير الداخلية محمد حلمى عيسى باشا خطاباً بتوقيعه إلى يعقوب صبرى يقول فيه إن الملك يتعهد

بإعطائه الضمانة إذا اعترف ! . . وكتب يعقوب صبرى التقرير المطلوب بعد أن تسلم خطاب الضمان العجيب ! وقال فى تقريره إنه يؤيد ماقاله شفيق منصور فى تقريره عن اشتراكه مع أحمد ماهر فى دفن جثة مصطفى حمدى، وأن أحمد ماهر روى له ماحدث فى تجربة القنابل فى المقطم . . وتقدم محمود فهمى القيسى باشا مدير الأمن العام بهذا التقرير الخطير إلى النائب العام محمد طاهر نور باشا فى يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٥ ، وفى يوم ٥ أكتوبر اعترف يعقوب صبرى بكل هذا أمام النائب العام .

وعندما قرأ سعد زغلول هذه المعلومات الخطيرة طلب من جهاز المعلومات أن يحاول الحصول على نص ضمانة الملك ! وبذلت محاولات للاتصال بيعقوب صبرى، فرفض ، لأن إنجرام بك كان قد وضع معه ضابطاً لايفارقه بالليل ولا بالنهار ! . . وقال أحد المحامين فى الصعيد ، وأظنه الأستاذ إبراهيم ممتاز المحامى ، أنه موكل عن عصابة من لصوص المنازل ، وأنه ممكن أن يتفق معهم على أن يهاجموا بيت يعقوب صبرى ويسرقوا هذه الضمانة العجيبة . . وقامت محاولة . . ولكن اللصوص فشلوا فى سرقة الوثيقة ، لأن إنجرام بك وضع حراسة قوية على يعقوب صبرى خشية أن يغتاله أعضاء الجهاز السرى ! وهكذا لم يستطع جهاز المعلومات أن يحصل على صورة فوتوغرافية لهذه الوثيقة العجيبة !

ولكنه استطاع أن يحصل على نص الوثيقة ! . . وفى غرفة الشهود يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٢٦ اتصل أحد الشهود بيعقوب صبرى ، وقال له : « واقعتك سودة ! . . إن المحامين سيفاجئونك بضمانة الملك ! » . . وعندما سئل يعقوب صبرى عن هذه الضمانة فى الجلسة اضطر أن يعترف بها ، وقدمها فى المحكمة .

وهذه الضمانة مسجلة فى صفحة ٥٨ من أصل الحكم فى قضية ماهر والنقراشى رقم م — س — ١٠٥ — ١٩٢٦ — ٤٨٠)

وهذه هى ضمانة الملك :

« حضرة يعقوب أفندى صبرى

« أمرنى حضرة صاحب الجلالة الملك بأن أخبرك بأنك تمنح عفواً تاماً من جلالته ، عن جميع الجرائم التى اشتركت فيها ، أو لك علم بها ، وذلك إذا أوضحت جلياً جميع ما تعلمه بخصوص الجرائم السياسية فى القطر المصرى ، وتأكدت الحكومة من إخلاصكم فى المعلومات التى أعطيتموها . »

وزير الداخلية

إمضاء

محمد حلمى عيسى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥

ونظراً لأهمية الوثيقة رأينا أن ننشر صورتها الفوتوغرافية منقولة عن النص الأصلى لحكم محكمة الجنايات .

* * *

وكان من المعقول أن تنسف هذه الوثائق القضية كلها ! . . ولكن سعد زغلول كان يعلم أن الإنجليز يريدون الحكم بالإعدام ، وكان لديه معلومات مؤكدة بأن اللورد أللنبى المندوب السامى البريطانى اختار مستر كرشو بالذات رئيساً للمحكمة ليحكم بالإعدام ! ويخشى أن يستند القضاة فى حكمهم على تقرير شفيق منصور ، وفيه تفاصيل اجتماعات المجلس الأعلى للاغتيالات الذى كان يحضره أحمد ماهر والنقراشى والشيشينى . . وخطر ببال سعد زغلول أنه إذا أمكن إثبات أن واحداً منهم

لم يكن موجوداً فى القاهرة فى تلك التواريخ . . فإن هذا سينسف هذا الدليل !
وأرسلت رسالة سرية إلى داخل الزنزانة التى فيها أحمد ماهر تسأله هذا السؤال ! . .
وإذا بأحمد ماهر يجيب بأنه للأسف كان فى القاهرة فى كل هذه التواريخ التى ذكرها شفيق منصور فى اعترافه ! . . وأرسلت رسالة سرية إلى حسن كامل الشيشينى ، وأجاب الشيشينى برسالة سرية بأنه كان موجوداً فى هذه التواريخ فى القاهرة ، وثبت فى سجلات مدرسة المعلمين العليا أنه كان يعطى دروسه فى هذه التواريخ .

وأرسلت رسالة سرية إلى النقراشى . .

مفاجأة

وبعد يومين جاءت رسالة غريبة من النقراشى ، يقول فيها : « إننى احتطت لكل هذا أثناء ثورة ١٩١٩ ، ولهذا سجلت نفسى موجوداً فى عملى خارج القاهرة طوال الحوادث . . وكنت أحضر من السويس كل ليلة إلى القاهرة ، وأعود بعد الاجتماعات إلى السويس ، لأباشر عملى فى اليوم التالى . وتعودت طوال الثورة أن أنام فى سيارة تاكسى أو فى قطار السكة الحديد أو قطار البضاعة ! . . وهذا هو نفس ما كنت أفعله عندما نقلت إلى أسيوط ، فى المدة من أول سبتمبر سنة ١٩١٩ إلى ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٠ .

ودهش سعد زغلول لهذه الرسالة الغريبة ، ودهش أكثر لأن محمود فهمى النقراشى توقع كل ما حدث ، وأنه اتخذ كل هذه الاحتياطات التى لا يتصورها مخلوق . وكلف سعد المحامين بأن يطلبوا من المحكمة أن تطلب من وزارة المعارف بياناً عن مواظبة النقراشى على الحضور فى عمله خلال تلك المدة ! وإذا بوزارة المعارف ترد بخطاب هذا نصه :

« إن محمود فهمى أفندى النقراشى كان فى المدة التى بين أول سبتمبر سنة ١٩١٩ لغاية ٣٠ يونيو سنة ١٩٢٠ بعيداً عن القاهرة بين السويس وأسيوط ، ولم يتصرح له بإجازة إلا لمدة ثلاثة أيام من ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى ١٤ ديسمبر ، عند نقله من السويس — حيث كان ناظراً لمدرستها — إلى أسيوط حيث تعين مديراً للتعليم فيها » .

وفى هذه الفترة التى حددها خطاب وزارة المعارف الرسمى وقعت حوادث الاعتداء على يوسف باشا وهبه فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، والاعتداء على إسماعيل سرى باشا فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ، والاعتداء على محمد شفيق باشا فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ، والاعتداء على حسين درويش باشا فى ٨ مايو سنة ١٩٢٠ ، والاعتداء على توفيق نسيم باشا فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ . . وهذه هى الحوادث التى من أجلها تطلب النيابة الحكم على النقراشى بالإعدام بناء على اعتراف شفيق منصور بأن رأى النقراشى قد أخذ فى هذه الحوادث فى المجلس الأعلى للاغتيالات !

ولكن بقيت واقعتان خطيرتان : إن شفيق منصور اعترف بأنه اجتمع بالنقراشى والشيشينى وأحمد ماهر بقهوة مصر الجديدة أمام لوكاندة (هايوپوليس پالاس) قبل الحادثة ببضعة أيام ، وتم قرارهم بالاعتداء على عدلى يكن باشا وحسين رشدى باشا ، وأبلغ شفيق منصور هذا القرار إلى محمود إسماعيل الذى رتب كل مايلزم لتنفيذ هذا الاعتداء ، ووقعت الجريمة خطأ على حسن عبدالرازق باشا وإسماعيل زهدى بك . والجريمة وقعت فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ . وهذا التاريخ ليس فى المدة التى ذكرها خطاب وزارة المعارف !

وأرسلت رسالة سرية إلى النقراشى فى الزنزانة ، وإذا بالنقراشى يقول إنه يذكر أنه فى هذا التاريخ كان الإنجليز قد اعتقلوه فى قشلاق قصر النيل . وأشار

سعد زغلول على المحامين بأن يطلبوا من المحكمة أن تطلب من مستر كين بويد مدير الإدارة الأوربية ، والذى كان مشرفاً على الاعتقالات فى الثورة ، أن يذكر متى اعتقل النقراشى ومتى أفرج عنه . وورد خطاب مستركين بويد وهذا نصه : « اعتقل محمود أفندى فهمى النقراشى فى يوم ٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ ، ولم يفرج عنه إلا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٢ » . . ومعنى هذا أنه لا يمكن أن يكون النقراشى حضر هذا الاجتماع الذى قال شفيق منصور بأنه حصل قبل الحادثة ببضعة أيام ، فإن الحادثة حصلت يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٢ بعد الإفراج عن النقراشى بأربع وعشرين ساعة ! . . وظهر بعد ذلك أن شفيق منصور لم يكذب عندما قال إن النقراشى استشير فى الحادث ! فلقد كان هناك اتصال سرى بين النقراشى فى داخل المعتقل فى قشلاق قصر النيل ، وبين أحمد ماهر فى الخارج ! واتصل أحمد ماهر فعلا بالنقراشى فى تلك الأيام ، ولكن لم يتصور أحد أن أحمد ماهر يستطيع أن يتصل بالنقراشى فى داخل قشلاق قصر النيل الذى كان يحتله يومها الجيش البريطانى ! . . واختلط الأمر على شفيق منصور ، وتصور أن النقراشى كان موجوداً فى الاجتماع وإنما الذى حدث أن الدكتور أحمد ماهر استشاره بهذه الطريقة السرية !

* * *

وكانت هناك واقعة خطيرة أخرى وهى أن شفيق منصور ذكر فى اعترافاته أن أحمد ماهر أخذ من مصطفى النحاس باشا مبلغ عشرين جنيهاً لمساعدة عبد الحى كيرة على الهرب . . وكان أحد المتهمين فى قضية القنابل . . وسأل سعد زغلول مصطفى النحاس هل دفع هذا المبلغ ، فقال إنه لم يحدث ! . . وأرسل سعد زغلول إلى أحمد ماهر فى زنزانته يسأله عن هذه الواقعة ، فقال إنه

لم يأخذ هذا المبلغ من النحاس ، وإذا كان قد ذكر اسمه أمام شفيق منصور ، فيكون للتضليل ليس إلا ! . . وطلب سعد بياناً عن قضية محاولة اغتيال عبد الخالق ثروت باشا المتهم فيها أحمد عبد الحى كيرة ، وجاء البيان بأن أحمد عبد الحى كيرة اختفى فجأة فى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٢٢ ، وأن المؤامرة ضبطت فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ . واطلع سعد زغلول على هذا البيان ، وإذا به يضرب يده برأسه ويقول .

– يا لهم من مغفلين ! ! إن الإنجليز نفونى إلى سيشيل ومعى النحاس قبل ذلك التاريخ ، فكيف يدفع النحاس لأحمد ماهر هذا المبلغ وهو موجود فى سيشيل !

وظهر أن الإنجليز قبضوا على سعد زغلول ومصطفى النحاس وفتح الله بركات وعاطف بركات ومكرم عبيد وسينوت حنا يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ونفوهم إلى سيشيل ، وأفرجوا عن النحاس وزملائه يوم ٣١ مايو سنة ١٩٢٣ . . فكيف يدفع النحاس فى ٢٦ يناير سنة ١٩٢٢ عشرين جنيهاً لأحمد ماهر فى القاهرة لتهريب أحمد عبد الحى كيرة ، وقد كان النحاس فى هذا الوقت مسجوناً فى جزيرة سيشيل فى المحيط الهندى ؟

* * *

وبدأت محاكمة أحمد ماهر والنقراشى . . وإذا بالمحامين يفاجئون النيابة بهذه الوثائق ! ولكن سعد زغلول لم يكن مطمئناً للنتيجة . كان يعلم أن الملك والإنجليز والحكومة صمموا على إعدام ماهر والنقراشى ! . . وكان كل من حول سعد زغلول يعتقدون أنه متشائم أكثر من اللازم .

وإذا بالأيام تثبت أن سعد زغلول كان على حق !

كيف حدث هذا ؟ !

فضيحة .. في محكمة الجنايات وصدر الحكم بالبراءة علناً

استمر الصراع فى محكمة الجنايات على رؤوس أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشيني وزملائهم . . . المخابرات البريطانية بواسطة إنجرام تقدم الوثائق التى تؤيد الحكم عليهم بالإعدام ، والشعب والمحامون وعلى رأسهم سعد زغلول يقدمون الوثائق التى تؤيد البراءة . ومستر كرشو رئيس محكمة الجنايات يتظاهر بالعطف على المتهمين ويغمرهم بابتساماته وكلماته الحلوة المطمئنة ، ويفرح البسطاء لما يبديه من القاضى الإنجليزى الذى يظهر فى ثوب إلهة العدالة المعصوبة العينين .

ولكن سعد زغلول كان قلقاً . كان جهاز المعلومات يجيء له بأنباء من كل يوم تؤكد أن مستر كيس بويد واثق من أنه سيحكم عليهم بالإعدام ، وأن رسل باشا حكمدار العاصمة قال إنه سيحكم عليهم بالإعدام ، وأن مستر كرشو رئيس محكمة الجنايات يذهب فى الليل إلى دار المندوب السامى الجديد . وأن لورد لويد قال لبعض سفراء الدول الأجنبية ، ومنهم سفير أمريكا الدكتور مورتن هاول ، إنه لابد من حكم الإعدام ، وأن اللورد لويد قال للسفير الأمريكى إن إعدام ماهر والنقراشى والشيشيني والحاج أحمد جاد الله زعيم الجهاز السرى

للعمال سيحل المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا"، فإنه سيقضى نهائياً على خطر بقاء سعد زغلول فى نشاطه السياسى .

ويهتم سعد زغلول بالحاج أحمد جاد الله العامل بالعنابر ، الذى عرفه عندما ائتمنه على مذكراته قبل نفيه إلى سيشيل فى ديسمبر سنة ١٩٢٢ ، وإذا به يجد أن الأدلة التى قدمها البوليس خطيرة . وفى مذكرات سير سيدنى سميث ، وهو الطبيب الشرعى الذى حقق قضية الاغتيالات ، يقول فى صفحة ١١١ من مذكراته : « قبل أن ينفذ حكم الإعدام فى قتلة السردار ، أفضى بعضهم بمعلومات قيمة عن أعضاء جهاز الاغتيالات . وكان أحدهم هو الحاج أحمد جاد الله العامل فى مصلحة السكة الحديد ، وقيل إنه أطلق النار فى أكثر الهجمات الأولى للثورة ، ولا سيما تلك الاغتيالات التى استخدم فيها الجناة مسدساً من طراز ويلبى عيار ٤٥ وذخيرة مسدس أوتوماتيكى وفقاً لاستنتاجاتنا .

وفتش البوليس منزله ، وأخرج من حفرة صندوقاً خشبياً تبين أنه يحوى مسدساً ، وذخيرة ، وأرسلها البوليس إلى لفحصها . وكان المسدس بكل تأكيد من عيار ويلبى عيار ٤٥ ، وبه الحزات السبعة اليمينية التى تميزه . وأطلقت عدداً من خراطيش المسدس الأوتوماتيكى منه ، وقارنت الرصاصات بواحدة استخرجت من جثة موظف بريطانى اسمه مستر ستيل ، كان قد اغتيل قبل ذلك بثلاث سنوات ، ولم يكن هناك أى ظل من الشك فى أن ستيل قتل بهذا المسدس. وثبت أن هذا السلاح الذى أطلق على ستيل ، استخدم فى أربعة اغتيالات أخرى . وكان بين الذخيرة التى وجدت مع المسدس خراطيش أوتوماتيكية ، عيار ٤٥ من صنع « ايلى » تماثل تماماً الرصاصات المستخدمة فى الاغتيالات الخمسة ، كما كان الصندوق يحتوى أيضاً على ذخيرة لمسدس ذى ساقية ،

وقنبلة حارقة حديثة . وكان المسدس ملفوفاً فى كيس من الفانيلا الرمادية اللون . خيطت جوانبه بماكينة الخياطة ، والجانب الآخر خيط باليد بطريقة بدائية . استنتجت منها أنه كان فى الأصل جزءاً من ثوب صنع منه كيس بواسطة شخص غير معتاد على الخياطة . كما كانت الخراطيش أيضاً فى كيس يتكون من ثلاث مواد مختلفة هذه المرة : قطن أبيض سادة ، وقطن به شرائط حمراء وزرقاء ، وقطعة من القماش الأزرق السادة . وكانت بعض الغرز قد حيكت بماكينة الخياطة ، والبعض الآخر باليد بطريقة بدائية أيضاً . وبناء على اقتراحى أعاد البوليس تفتيش المنزل بحثاً عن ثياب مشابهة لهذه المواد . فوجد عدداً من مثل هذه الأثواب » .

هذا ما قاله الدكتور سيدنى سميث فى مذكراته . .

وفى المحضر الذى سجله البوليس عن ضبط هذا الصندوق . قال الملازم أحمد طلعت ضابط البوليس : « واليوم وقت اكتشاف الصندوق الذى كان مدفوناً بجوار تقفيصة فراخ أحمد جاد الله . كانت زوجته تطل من نافذة بالدور الأول على تقفيصة الدجاج ، وعندما شاهدتنى أخرج الصندوق صاحت بقولها : « أحيه ! أحيه ! لقوه ياخىّ ! » وجاء شهود الإثبات فى الجلسة فعلقوا رأس الحاج أحمد جاد الله فى المشنقة . واستدعى سعد زغلول الأستاذ إبراهيم رياض محامى الحاج أحمد جاد الله وسأله عن مركز موكله ، فقال إنه سيئ جداً . وجلس معه سعد يدرسان القضية . وأمضى سعد بضعة أيام يقارن بين أقوال الشهود ليجد التناقض فيها . ثم طلب سعد من الأستاذ إبراهيم رياض أن يذهب إلى بيت الحاج أحمد جاد الله ويعاين المكان الذى ضبط فيه الصندوق بجوار تقفيصة الفراخ ، وإذا بالمحامى يكتشف أن الصندوق وما فيه من سلاح لم يوجد

بمنزل الحاج أحمد جاد الله ، كما جاء فى تقرير البوليس ، وإنما وجد فى الحارة التى بها منزله ، أى فى مكان يمكن لأى إنسان أن يصل إليه .

وكانت هذه القفشة هى التى أنقذت الشيخ أحمد جاد الله بعد التقرير الصريح الذى قدمه الطبيب الشرعى . وفى أثناء دراسة سعد زغلول للقضية وجد فى الأدلة الموجهة إلى عبد الحليم البيلى ما يمكن أن يفيده . واحتار سعد زغلول ماذا يفعل . إنه كان ساخطاً على عبد الحليم البيلى لأنه خرج على الوفد وانضم لنشأت مؤلف حزب الاتحاد عقب مصرع السردار . ولكنه فى الوقت نفسه يرى أن فى تفنيد التهم المسندة إليه ما يخدم قضية ماهر والنقراشى وزملائهما . ووجد سعد نفسه جالساً يضع مذكرات يفند التهم الموجهة إلى خصمه عبد الحليم البيلى ! . ولكنه رفض أن يجتمع بمحاميه وهيب دوس ومرقص فهمى . . واستدعى المرحوم مرقص حنا باشا وأملاه ملاحظاته التى تخدم عبد الحليم البيلى وقال له :

ـ أعط هذه الملاحظات إلى وهيب دوس ومرقص فهمى .. ولكن إياك أن تقول لهما إننى الذى وضعت أدلة براءة عبد الحليم البيلى !

نجيب الهلباوى . . من جديد !

وكان نجيب الهلباوى أيضاً أهم وأخطر شاهد ضد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى والحاج جاد الله ، ويظهر بجلاء أن مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية ومساعده إنجرام بك قد كلفا نجيب الهلباوى بأن يجر « رجل » أحمد ماهر فى قضية اغتيال السردار من أول يوم . ففى مذكرات نجيب الهلباوى التى تحت يدى والتى أرسلها إلى ليدافع بها عن نفسه ، نجد أنه يكتب فى صفحة ٢٧ من الكراسة الثالثة من مذكراته ما يأتى تحت عنوان « مداولة مع ماهر باشا » :

« بعد حادث السردار بيومين ذهبت إلى الدكتور أحمد ماهر باشا فى وزارة المعارف ، وكنت قد عرفت من الدكتور شفيق (منصور) بأن ماهر باشا كان غير راض عن قتل السردار ، وحذرهم مغبة ما اعتزموا عليه ، فقد يصبح الحادث دويهية (يقصد داهية كبيرة) تتلف كل ما صنعوا من جهاد ، ولكن الدكتور شفيق منصور ومحمود إسماعيل نفذا ما عزما عليه وأبعدا سعداً والوفد من الوزارة ، ليخلو الجو لنشأت باشا الذى سوف يؤلف الوزارة من بعد الوفد ويصبح شفيق منصور ومحمود إسماعيل عضوين فيها .

عرف صدقى باشا ذلك ، فخشى على نفسه من أن يلقيه نشأت باشا فى اليم فيغرق ، وأقحم اسمه فى تحقيقات حادث السردار ، على لسان أحمد أفندى إسماعيل شقيق محمود إسماعيل ، فاندلع اللهب حول نشأت باشا ، ولم ينقذه إلا جلالة الملك الذى أرسله وزيراً مفوضاً لمصر فى طهران ، بالطائرة وفى ظلام الليل . كان الدكتور شفيق منصور فى وزارة المعارف مع ماهر باشا ساعة وقوع الحادث ، فلما سمع الوزير دوى القنابل وأزيز الرصاص التفت إلى الدكتور شفيق منصور وقال له : « عملتها ياشفيق ؟ » ، فأجابه قائلا : « لقد خربتها . على وعلى أعدائى ! » . . وقابلت الوزير فكان حديثنا كالآتى :

الهلباوى — ماوراء هذا الحادث ياباشا ؟

ماهر — الخراب ، ولاشىء غير الخراب .

الهلباوى — هل لا يمكنكم تلافى هذا الخراب ؟

ماهر — مع الرياح ستذهب كل الجهود ، فلقد بان الغدر من إنجلترا .

الهلباوى — أعرف طريق النجاة .

ماهر — ما هى ؟

الهلباوى — صارح سعد بما تعرفه عن الحادث.

ماهر — وماذا عسى أن يكون ؟

الهلباوى — يقبض على الجناة ، وأنت تعرفهم ، وبذا تنقذ البلاد ، وتبرئ الوفد.

ماهر — كيف أشترك فى القبض على أصدقائى لأقدمهم إلى المشنقة من أجل براءة الوفد ؟

الهلباوى — اعمل ذلك لتنقذ البلاد ، ولك فى « تيمورلنك » أسوة حسنة ، فقد قتل ابنه من أجل الصالح العام.

ماهر — اسمع يا نجيب . عندى الشجاعة لأقدم روحى فدية لبلادى ، ولكنى غير مستعد وغير قادر على أن أقدم صديقى إلى المشنقة.

الهلباوى — ولو أضر بمصر ؟

ماهر — ولو . .

الهلباوى — سعادة الباشا . . فلنحكم العقل.

ماهر — لقد ذهب الحادث بعقولنا.

الهلباوى — عقلى لم يذهب . . وأنا مستعد لذلك مادام فيه إنقاذ للوطن.

ماهر — سوف يقول الناس إن الدافع لك هو مبلغ العشرة آلاف جنيه.

الهلباوى — إن العشرة آلاف جنيه هى مكافأة من سعد باشا لمن ينقذ البلاد.

ماهر — سينسى الشعب أنها من سعد.

* * *

هذا ما كتبه نجيب الهلباوى عما ادعى أنه الحديث الذى جرى بينه وبين الدكتور أحمد ماهر فى وزارة المعارف عقب مصرع السردار بيومين . ونحب أن

نقول إننا نشك فى هذا الحديث لأن معناه أن أحمد ماهر قال لنجيب الهلباوى إنه يعرف من الذين قتلوا السردار . ولو قال أحمد ماهر ذلك لهرول الهلباوى إلى إنجرام بك وأخبره بما قاله أحمد ماهر ، فقد كان هذا الحديث فى يوم ٢١ نوفبر سنة ١٩٢٤ . أى بعد يومين من اجتماعه بسليم زكى فى لونابارك بمصر الجديدة ، وتكليفه — كما يقول — بالبحث عن قتلة السردار . لو كان الحديث صحيحاً لكان اسم أحمد ماهر جاء فى البلاغ الذى كتبه كين بويد فى يوم ٢٥ نوفبر ١٩٢٤ إلى المندوب السامى وقال فيه « أبلغنى مرشدى مستر H » . .

* * *

ولو كان هذا الحديث صحيحاً لقبضت السلطات البريطانية على أحمد ماهر يوم ٢٥ نوفبر سنة ١٩٢٤ ، كما قبضت على عبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد الذين أبلغ عنهم مستر H مرشد مستر كين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر . . بينما لم يقبض على الدكتور أحمد ماهر إلا فى يوم ٢١ مايو سنة ١٩٢٥ ، بعد أن بدأ شفيق منصور يعترف . فإذا كان نجيب الهلباوى قابل الدكتور أحمد ماهر بعد مصرع السردار بيومين ، فيكون لأن مستر كين بويد أمر إنجرام بك بأن يكلف « مستر د » بأن يبحث عن علاقة أحمد ماهر بالحادث ، فلما قال له شفيق منصور إن ماهر غير راض عن الحادث ، ولما قال أحمد ماهر لنجيب الهلباوى إن الحادث سيؤدى إلى خراب مصر ، عندئذ أرسل الهلباوى تقريره إلى المخابرات بأن أحمد ماهر لا علاقة له بالحادث ، ولهذا لم يقبض عليه . ثم إن الذين يعرفون أحمد ماهر جيداً يعرفون أنه لا يستعمل هذه الكلمات . . إن كلمة « دويهية » مثلا يستعملها مدرس فى النحو والصرف كالهلباوى يعرف أن دويهية هى تهويل كلمة داهية ، ولكن أحمد ماهر لم يكن يعرف هذا النوع من الكلمات ، ولا هذا النوع من نصائح سيبويه ونفطويه !

والغريب أن هذا الحديث الذى نسبه الهلباوى إلى أحمد ماهر لم يذكر الهلباوى شيئاً منه فى محكمة الجنايات . مع أنه مكث يشهد أمامها عدة أيام .

* ° *

ويظهر أن الإنجليز سخطوا على الهلباوى لأنه لم ينجح فى شنق أحمد ماهر والنقراشي والشيشيني كما نجح فى شنق السبعة الذين قتلوا السردار : وفى الصفحة ٨ من الكراسة الرابعة من مذكرات نجيب الهلباوى يقول إن الإنجليز وعدوه وعودا كثيرة وأخلفوا : « أوعزوا إلىّ باعتزال وظيفة الحكومة ليلحقونى بإدارة سكوتلانديارد لأتعلم البحث الجنائى على يد رجاله ، فلما اعتزلت المنصب قلبوا لى ظهر المجن ، وضنوا على بالسفر ، انتقاماً منى لأنى اكتشفت قتلة السردار فى الوقت المناسب بعد أن هيأوا المائدة لابتلاع وادى النيل . ثم طلبت منهم أن يلحقونى بإحدى الشركات . ما دمت قد تركت وظيفتى بإيعاز منهم ، فرفضوا . . وأخيراً فهمت المقلب ، ولكن الذى كان يعزينى هو أننى أنقذت بلادى ونجيت العرش وأرجعت الجيش المصرى إلى السودان . . . ومن كيدهم لى أنهم تآمروا على قتلى فى السجن بعد أن زجوا بى فيه » . انتهى ما كتبه نجيب الهلباوى فى مذكراته .

* * * *

ونعود إلى محكمة الجنايات ، فنجد نجيب الهلباوى فيها أيضاً يشهد ضد ماهر والنقراشى وحسن الشيشينى والحاج أحمد جاد الله العامل بالعنابر . . ويحاول أن يلف على رؤوسهم حبل المشنقة . وكان جهاز المعلومات قد حصل لسعد زغلول على وثائق عجيبة ضد نجيب الهلباوى ، وصوروها . . وهى شكاوى أرسلها نجيب الهلباوى ضد ضباط القسم السياسى الذين يشهد معهم . وكان الشعب قد حكم على نجيب الهلباوى بعد ما فعله فى قضية السردار بالإعدام الأدبى :

لا أحد يصافحه . لا أحد يتكلم معه . . لايستطيع أن يظهر فى مكان عام . . محاولات تبذل لاغتياله . . وكان ضميره يستيقظ ؛ فيقدم شكوى يقول فيها الحقيقة .. ويسرع إنجرام بك إلى تحذيره ، فيعدل عنها . ولكن جهاز المعلومات حصل على الشكاوى بخط يد نجيب الهلباوى نفسه ، وفاجأه المحامون بها فى الجلسة ؛ وانهالوا عليه بالأسئلة كأنها الرصاص من مدفع رشاش .

وكان سعد زغلول قد اشترك مع المحامين فى وضع قائمة الأسئلة التى توجه إلى نجيب الهلباوى . وفاجأوه بشكوى بخطه وإمضائه إلى إنجرام بك بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٩٢٥ . قال نجيب الهلباوى فيها : «إنه لاحظ اختلاط البوليس السرى ، وخصوصاً سليم أفندى زكى وأحمد أفندى حمدى وأحمد أفندى طلعت ، اختلاطاً كلياً . . والركون إلى التلفيق دون الحقيقة .... كطلب المستر هيوز باشمفتش النيابات محاكمة سليم أفندى زكى . . أخشى أن يدخل فيها باطل ؛ فيختلط الغث مع السمين . »

إمضاء

محمد نجيب الهلباوى

وشكوى ثانية بخط نجيب الهلباوى وبإمضائه إلى إنجرام بك مؤرخة فى ٢ أبريل سنة ١٩٢٥ ذكر فيها : « أنه دبرت مؤامرة ضده مكونة من ضباط البوليس . . وأن بعض رجال الحكومة ذهب إلى السجن مرات وطلب البحث فى سبب ذلك » .

وملحق بهذه الشكوى شكوى أخرى بنفس التاريخ ذكر فيها نجيب الهلباوى : « أنه تأكد أنهم سيقبضون عليه ، وأنه عول على الانتحار . إن لم تنصفه النيابة ويحميه القانون .. إن هناك فى هذا العالم نفوساً دنيئة لا يمكنها أن تعيش إلا فى الأقذار كالخنازير ؛ وإنى آسف لأن المقادير طوحت بى بينهم » . . وفى نهاية

هذه الشكوى قال نجيب الهلباوى : « إنى أحفظ حق لورثتى فى العشرة آلاف جنيه المكافأة ، التى أستحقها من جراء كشف حادث السردار المؤلم . . . وحق أيضاً فى باقى الحوادث » .

وشكوى أخرى بخط نجيب الهلباوى وبإمضائه بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٢٥ روى فيها كيف اضطر للاختفاء من الناس ، ثم قال عن ضباط البوليس السياسى الذين حققوا قضية ماهر والنقراشى : « إنهم كانوا يحدثوننى بجرائمهم الملفقة » . .

وفوجئ نجيب الهلباوى فى المحاكمة بهذه المستندات الخطيرة . . وأنكرها فى أول الأمر ، ثم اعترف بتقديمها ، وقال إنه أساء الظن بمن ذكرهم ولكنه كان مخطئاً . .

وإذا بالمحامين يفاجئون نجيب الهلباوى وسليم زكى فى جلسة المحاكمة بما لم يخطر على بالهما : ماهو السر فى عدول نجيب الهلباوى عن اتهامه لسليم زكى مساعد إنجرام بك بالتلفيق ؟ . . اكتشف جهاز المعلومات الذى يعمل مع سعد زغلول أن نجيب الهلباوى — بعد أن قبض العشرة آلاف جنيه ثمناً لرؤوس قتلة السردار — تزوج من قريبة حرم سليم زكى مساعد إنجرام بك . . وأن زوجة سليم زكى هى التى خطبتها لنجيب الهلباوى ، وأن حفلة عقد القران أقيمت بمنزل سليم زكى . واضطر سليم زكى أن يعترف بكل هذه الحقائق الخطيرة عندما ووجه بها أمام المحكمة ، وسجلت محكمة الجنايات هذا فى حكمها فى صفحة ٤٣ من الحكم الأصلى رقم م . س ١٠٥ — ١٩٢٦ — ٤٨٠ .

• • •

ومع كل هذه المفاجآت ، والضربات التى حطمت ودمرت كل الأدلة التى مكثت المخابرات البريطانية ١٧ شهراً كاملا فى إعدادها وجمعها ، وإنفاق

الأموال الطائلة عليها ، مع كل هذا لم يكن سعد زغلول مطمئنا إلى الحكم ! كان غير مطمئن إلى مستر كرشو رئيس المحكمة ، وكان يعلم أن الإنجليز يعتبرون هذه القضية قضيتهم . . وأن القاضي كرشو لن يحكم بناء على الأدلة ، وإنما بناء على الأوامر التي يتلقاها من لورد اويد المندوب السامي البريطاني . وفي يوم الجمعة ٧ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول في مذكراته يقول :

« لقد وسعت المحكمة صدرها للدفاع ، ولاتزال توسعه ، والنيابة تلت مرافعتها تلاوة ، وهي محررة بقلم جيد ، وفيها لؤم ، وخبث . وشيء من الأضاليل ، ولا أستبعد الحكم على أحمد ماهر والنقراشي . لا لأن هناك إثباتا ضدهما ، بل لأن الإنجليز يميلون إلى ذلك ؛ والله أعلم . »

وكان سعد زغلول عندما كتب هذه الكلمات يعرف أن الإنجليز مصممون على إعدام ماهر والنقراشي . وكان يعلم أنه كسب الرأي العام الذي أصبح يؤمن بالبراءة ، ولكن سعداً كان يخشى أن يتغلب سلطان الإنجليز على سلطان العدالة ، كما تغلب قبل ذلك أكثر من مرة . . وقد انتهت المحكمة من نظر القضية بعد أن استمرت في نظرها من ١٦ مارس سنة ١٩٢٦ إلى ١٨ مايو ١٩٢٦ في ٣٥ جلسة. وأعلنت أن الحكم بعد المداولة . .

ويظهر من مذكرات سعد قلقه الشديد في هذه الساعات الرهيبة . ففي يوم الثلاثاء ١٨ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول يقول : « تتداول الآن محكمة الجنايات في قضية الاعتداءات (قضية ماهر والنقراشي وزملائهما) . وقد تولاني القلق والاضطراب حتى لأتصور كل حركة خبراً عنها . وكل دقة على الباب نبأ منها ، يعليني الأمل حينا ، ويحطني اليأس حينا . والقلب بين العلو والحط يدق ويجف . وقد كنت قرأت مقالا اليوم في جريدة « لسبوار » — صحيفة الوفد

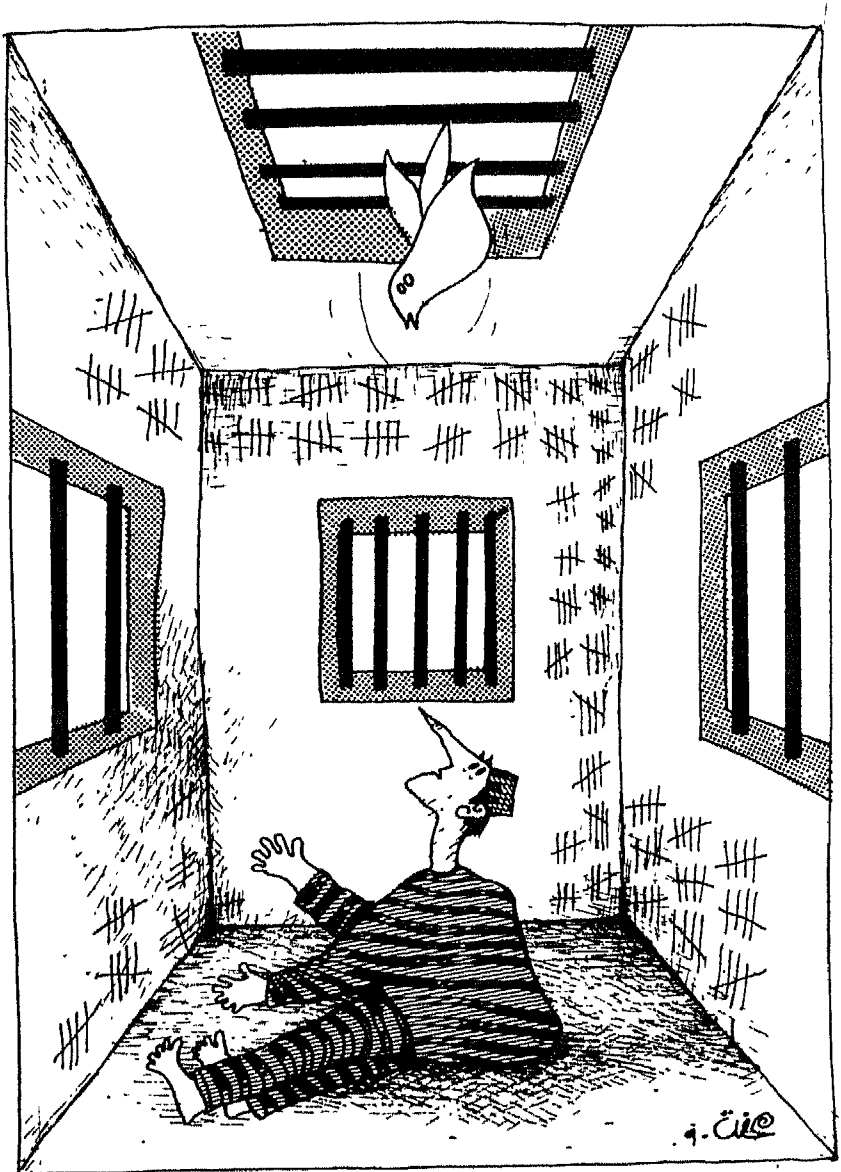
الفرنسية – فلم أستحسن نشره فى هذا الحين ، حين نظر القضية . وقد مكثت غير قليل فى هذا القلق المؤلم ، حتى حضر إبراهيم بك الهلباوى نقيب المحامين السابق ، وجعفر والى باشا الوزير السابق ، ومن قبلهما حفنى محمود ، فتسليت بزيارتهم إلى الساعة الواحدة ، ثم انصرفوا . وخلوت إلى كتابة هذه السطور . وتارة أفسر تأخر الخبر ، خبر الحكم فى القضية ، بأن هناك خلافاً فى النظر ، وتارة بالاشتغال بتحرير أسباب الحكم . وقد أتشاغل أحياناً بالمقارنة بين البراءة والإدانة .. وما يكون لكل منهما من الأثر فى نفسى ، وأجتهد فى أن أحمل نفسى على أن تكون الحال لديها متساوية ، وأتساعد على هذا بالفكر فى الآخرة ودنوها . ولكن كلما تركت نفسى لشأنها ، رأت الخير كله فى البراءة ، وضده فى عدمها . وكانت تلك الإدانة تبعد عندى لضعف أدلتها ، إلى حد لايتصور تعليلها . وكثيراً مايخطر ببالى ما أسمعه من بعض المقربين من الإنجليز من أن هناك ميلا إليها ، وفى حق أحمد ماهر . وأحياناً تميل إلى أنه لايبعد أن تكون رحابة الصدر التى أبدتها المحكمة للدفاع مصطنعة ، تبريراً لما انعقدت النية عليه من الإدانة . وأن اعتبر مانقله أمين عز العرب عن النائب العمومى ، وما نقله مرقص حنا (المحامى فى القضية ووزير الأشغال السابق وعضو الوفد) عن السيد مصطفى ومصطفى محمد (المستشارين) من قبيل المجاملة ، بما لا كلفة فيه على أحد ! . والله أعلم ، وهو القادر على جبر الخواطر وتطمين القلوب . »

* * *

« ولم يصدر الحكم يوم ١٨ مايو كما أعلنت المحكمة .. وقالت المحكمة إن المداولة لم تنته ، وسيصدر الحكم يوم ١٩ مايو ! وفى يوم الأربعاء ١٩ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول يقول : « ابتدأت أكتب هذا فى الساعة العاشرة والدقيقة ٢٠ صباحاً ،

وقد كنت هادئاً نوعاً . والقلب أقل انقباضًا . ولكن القلم كان يضطرب فى يدى اضطراباً . وإن كان أقل من أمس . وقد فكرت فى الحال طويلا . وما اهتديت إلى مصيرها سبيلا . ومما حضرنى أن الإنجليز يعلقون على الحكم فى الدعوى أهمية كبرى ، فقدسعوا فى تعيين مستر كرشو رئيسا لمحكمة الجنايات . وشكر هو الملك على هذا التعيين . ويسعى فى أن ينظر هو القضية ، كما بذلت المساعى لإخراج على سالم منها ، وكما حصل الضغط على النائب العمومى لتقديم المتهمين إلى قاضى الإحالة . ومع هذا ورغم وضوح الخلل فى الإجراءات . والتلفيق فى الاتهام . أضف إلى كل ذلك حملة الجرائد الإنجليزية . . كل هذا يبعدنى عن حسن الظن . وخصوصًا أنه نقل لى عن بعض الأوساط الإنجليزية الميل إلى إدانة أحمد ماهر . و إنى أرجو الله أن تكون القرائن أوهاماً ، وأن نور الحق سيبدد ظلام الباطل ، ويصدر الحكم بالبراءة ! . فإننى أقول إن تأخير الحكم إلى اليوم . مع الطريقة التى وصلت إلينا ونشرتها الجرائد ، محل للريبة . لأن ضابطاً من ضباط البوليس هو الذى حمل إلى الجمهور خبر التأخير ، خلافاً للعادة ، مع أن المحكمة هى التى تنطق بالتأجيل على الأقل فى غرفة المشورة . وخطر فى بالى أن هذا التأخير ربما كان للسعى إلى التأثير على من ظهر مخالفاً للرأى القائل بالبراءة ، والله أعلم ، وسنكتشف الحال عما قليل . فقد مضت الساعة العاشرة التى تحددت للنطق بالحكم ، وهو إما صدر فعلا وخبره فى الطريق ، وإما يصدر بعد زمان يسير . قاتل الله الانتظار . فإن زمانه كلما قصر طال . .

« وبعد ذلك توالت الأخبار بأن المحكمة قررت إحالة الأوراق على المفتى فيما يختص بمحمد فهمى على ، وأخرت النطق بالحكم إلى يوم الثلاثاء ٢٥ مايو . وانعقدت كلمة العارفين على أن هذا الحكم دليل على أن المحكمة ستحكم بالبراءة . إن كان الأمر كذلك فإننا نحمد الله على هذه العاقبة . . . »



الحكم !!

فى يوم الثلاثاء ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ كتب سعد زغلول يقول : « أرقت الليلة ، وأرقت زوجتى ، بسبب الفرح الذى كانت تقذفه فى قلوبنا أخبار انتصارات الوفديين المتتالية فى الانتخابات ، وما يصوره الوهم من الحكم على أحمد ماهر والنقراشى . وبتنا نحسب الساعات والدقائق لموعد النطق بالحكم ، الذى كانت حددته الجرائد الساعة العاشرة والدقيقة ٣٠ من صباح اليوم . وفى نحو الساعة التاسعة رن التليفون ، وأسرعت حرمى إلى التليفون ، وسمعت حرمى تصيح : « براءة ! » بصوت عال مختنق . . وسألتها : « ماذا ؟ » . وأجابتنى : « إن مصطفى النحاس أخبرنى أن الحكم صدر بالبراءة » . فقلت لها : « هل سمعت صوت النحاس ؟ » . فقالت : « لم أتحقق » . فخشيت أنها ربما كانت واهمة ، وربما كان المتكلم ماجنا ، فأخذت أهدئها وأسكنها حتى نتحقق . وإذا بفهيمة هانم « ثابت » تؤكد الخبر عن قريبها عبد العزيز فى محكمة الاستئناف ! . . فلم أقتنع ، حتى حضر أمين عز العرب وأكده ، فامتلأت نفوسنا فرحاً . وجوارحنا لله شكراً .

« ثم حضر أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى ، ثم الحاج أحمد جاد الله ، وكانت المقابلة مؤثرة . ثم تقاطر المهنئون ، وتوافد المتظاهرون ، فشكراً لله ثم شكراً . . »

هل أخطأ سعد زغلول ؟

وعندما ما نطق القاضي الإنجليزى كرشو بحكم البراءة ، كانت ابتسامة السعادة تملأ وجهه. وهتفت الجماهير المحتشدة فى المحكمة بحياة القاضى العادل كرشو! وبدا أن سعد زغلول لم يكن على حق فى تشاؤمه ، وقد كان وحده — هو وجهاز معلوماته — اللذين يشكان فى نوايا الإنجليز ، وفى أن كرشو ليس قاضياً ، وإنما هو موظف فى دار المندوب السامى البريطانى ! !

أما جميع الذين حول سعد زغلول ، فقد كانوا لا يشاركونه فى تشاؤمه وها هو ذا حكم مستر كرشو جاء الدليل الساطع والبرهان القاطع على أن سعد زغلول أخطأ فى تقديره . . . لقد حكم بالبراءة ، ولكن . . وبعد ٢٤ ساعة . . . تبين أن سعد زغلول كان على حق ! وأن جميع من حوله كانوا مخطئين !

الإنجليز يلغون حكم البراءة !

بعد ٢٤ ساعة من صدور الحكم ببراءة ماهر والنقراشي وزملائهما ، وبعد أن نطق المستشار الإنجليزى بحكم البراءة ، وبعد أن هتفت الجماهير المحتشدة فى المحكمة بحياة القاضى العادل كرشو وحملوه على الأعناق ، وبعد أن وقع كرشو بإمضائه على حكم البراءة . . . بعد كل هذا حدثت مفاجأة خطيرة ! إن الإنجليز ألغوا حكم البراءة !

فقد ظهر أن القاضي مستر كرشو كان يتداول فى الصباح فى محكمة الاستئناف فى غرفة المداولة ، مع زميليه المستشارين المصريين ! وكان القاضى مستر كرشو يتداول فى المساء فى دار المندوب السامى البريطانى مع لورد لويد ومع الحكمدار رسل باشا

ومع مستر كين بويد مدير المخابرات ومع مستر هيوز مفتش النيابات ، ومع مستر بوث المستشار القضائي في وزارة الحقانية !

وظهر أن مستر كرشو كان يحاول إرغام زميليه المستشارين كامل بك إبراهيم وعلى بك عزت على أن يحكما على أحمد ماهر بالإعدام ، وأنه مكث خمسة أيام يحاول أن يقنعهما بلطف ، ثم يهددهما ، ثم يقول لهما إن براءة أحمد ماهر والشيشيني والحاج أحمد جاد الله ومحمود عثمان سوف يكون لها نتائج خطيرة : سيلغى الإنجليز محكمة الاستئناف ! ستقبض السلطة البريطانية على المستشارين الذين أصدروا هذا الحكم ، ستلغى بريطانيا استقلال مصر !

وقال مستر كرشو إن الأدلة ضد النقراشي غير كافية لإعدامه ، وأنه يكتفي بالحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة ! وبعد مناقشات طويلة عرض القاضي كرشو على زميليه أن يحكم ببراءة النقراشي وعبد الحليم البيلي ، في مقابل إعدام أحمد ماهر وحسن كامل الشيشيني والحاج أحمد جاد الله البرشمجي بالعنابر وزعيم الجهاز السري للعمال ومحمود عثمان مصطفى التلميذ بمدرسة التلغراف .

وصمد المستشاران كامل إبراهيم وعلى عزت لتهديد مستر كرشو ، وأصرا على حكم البراءة !

وأبرق لورد لويد إلى وزير الخارجية قبل صدور الحكم يخبره بأسرار المداولة ، ويقول إنه يقترح إرسال بارجة إنجليزية تهدد بضرب الإسكندرية إذا لم يلغ حكم البراءة ! وأبرق وزير الخارجية البريطانية يقول إنه يخشى أن يحدث هذا الإجراء ضجة خطيرة في تلك الظروف ، وأن الحكومة البريطانية ترى أن يحتج مستر كرشو ، ويستقيل احتجاجاً على الحكم ، ويرسل المندوب السامي البريطاني تبليغا إلى رئيس وزراء مصر يقول فيه إن الحكومة البريطانية لاتوافق على حكم البراءة ! واستمرت

البرقيات ذهابا وجيئة ، بين دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ووزارة الخارجية البريطانية فى لندن ، من يوم ١٨ مايو سنة ١٩٢٦ إلى يوم أول يونيو سنة ١٩٢٦ ، وكان هذا هو السر فى استمرار المداولة فى القضية من يوم ١٨ إلى يوم ٢٥ مايو . . . كلما طلب القاضيان المصريان إصدار الحكم ، طلب منهما كرشو التأجيل إلى أن يدرس إحدى المسائل ! . . وهكذا كان سعد زغلول على حق عندما قال إن كرشو ليس قاضياً ، وإنما هو موظف فى دار المندوب السامى ! وكانت الجماهير مخطئة عندما هتفت لكرشو القاضى العادل ، وعندما صدقت الابتسامة الخادعة التى وضعها على شفتيه وهو ينطق حكم البراءة .

استقالة كرشو !

وفى يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ كتب مستر كرشو الخطاب التالى إلى وزير الحقانية (وزير العدل) :

« يا صاحب المعالى

« آسف لإبلاغ معاليكم أنه بعد مداولات مع زملائى استغرقت خمسة أيام كاملة ، وجدت نفسى غير قادر على الموافقة على الحكم الذى صدر فى قضية محمد فهمى على وآخرين ، فيما عدا ما يتعلق بمحمد فهمى على الذى حكم عليه بالإعدام ، ومحمود فهمى النقراشى الذى قضت المحكمة ببراءته ، وعبد الحليم البيلى الذى برأته المحكمة أيضاً ، فقد ثبت ، بالنسبة للاسمين الأخيرين ، أن الأدلة لم تكن كافية . أما باقى الأحكام فقد أصدرها زملائى ، وفى رأيى أن الحكم بالبراءة فى قضية محمود عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله وأحمد ماهر وحسن كامل

الشيشيني يتعارض تعارضا كاملا مع أهمية الأدلة . وبدرجة وصلت إلى اختلال ميزان العدالة بصورة خطيرة . إن هذا الإخلال بموازين العدالة ، في رأيي . أمر خطير . وأخطر منه هو المخاطر التي ستترتب على صدور هذا الحكم . لدرجة أنني وجدت من واجبي في هذه الظروف أن أتغاضى عن المبدأ الذى ينادى بعدم الكشف عن أسرار المداولة .

« وبناء عليه ، فقد قصدت عقب إصدار الحكم مباشرة إلى مقر المندوب السامى البريطانى ، وأبلغت صاحب السعادة المندوب السامى البريطانى برأيي فى ذلك بوصفه حامى حمى الأجانب فى مصر . وقد أدركت قبل أن أفعل ذلك أن هذا التناقض ، مع ما يمليه على واجبي كقاض . يتطلب منى أن أقدم استقالتى وأضعها بين أيديكم . وشعرت أيضا أنه لن يكون من الصواب أن أفعل ذلك ، إلى أن يتم إعداد حيثيات الحكم وينتهى توقيعه . وقد أتم زملائى إعداد هذه الحيثيات أمس ، ووقعتها بإمضائى طبقا للقانون . ولذلك لم يعد هناك شىء الآن يحول دون إرسال استقالتى إليكم . وبالرغم من أن الطريق الذى اخترته سوف يعرضنى إلى خسائر مالية فادحة ، وبالرغم من أننى لست رجلا ثريًّا ، فإننى أشعر أن ما يمليه على ضميرى هو أن أنفض يدى من الأحكام بالبراءة التى ذكرتها فى مقدمة خطابى ، ولم يعد أمامى سوى أن أقدم استقالتى ، وأضعها بين أيديكم .

« وأستطيع أن أؤكد لمعاليكم أنه بعد هذه الفترة الطويلة من خدمتى للحكومة المصرية ، وبعد تذكر هذا العدد الكبير من الأصدقاء الذين عرفتهم هنا ، أجد نفسى مع بالغ الحزن والأسف ، مضطراً إلى قطع علاقتى بمصر » .

إمضاء

ج. ف. كرشو

وكان مستر كرشو كاذباً فى هذا الخطاب ، فإنه لم يقدم استقالته إلا بعد أن وعدته الحكومة البريطانية بأن تعينه فى منصب أكبر فى إحدى المستعمرات البريطانية ! . . وكان مستر كرشو كاذباً أيضاً فى قوله إنه لم يكشف أسرار المداولة إلا بعد النطق بالحكم ! . لقد كان مستر كرشو يجتمع باللورد لويد يومياً فى أثناء المداولة فى الحكم . . وكان مستر كرشو كاذباً للمرة الثالثة . عندما قال إنه يوافق على براءة النقراشى لعدم كفاية الأدلة . فقد ظهر أنه طلب الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة لعدم كفاية الأدلة لإعدامه شنقاً !

التبليغ البريطانى !

وقد روى اللورد لويد المندوب السامى البريطانى هذه الفضيحة فى مذكراته صفحة ١٧٠ من الجزء الثانى فقال : « النقطة التى كان من الواجب الإعلان فيها عن موقف حكومة جلالة الملك : كانت بشأن الحكم الصادر على المتهمين بالاشتراك فى جريمة قتل السردار ، ولا مفر من أن تعرف حقائق هذه المسألة كاملة وصحيحة ، والحوادث التى أدت إلى الاعتداء بنذالة على سير لى ستاك : وكشفت التحقيقات عن اشتراك عدد من أعضاء حزب سعد زغلول فى تلك الجريمة . وكان بين الذين قبض عليهم وقدموا للمحاكمة . اثنان هما أحمد ماهر وزير المعارف فى وزارة سعد زغلول فى عام ١٩٢٤ ، والنقراشى وكيل وزارة الداخلية فى نفس الحكومة . وحوكم هؤلاء الرجال أمام محكمة جنايات القاهرة المؤلفة من القاضى كرشو رئيساً ، وعضوية اثنين من القضاة المصريين . وصدر فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ الحكم ببراءة جميع المتهمين ما عدا واحدا . وفى ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ أرسل القاضى كرشو إلى وزير الحقانية استقالته » .

وفى صفحة ١٧٢ من مذكرات لورد لويد يقول : « إنى لسعيد الآن لقدرتى على الثناء علناً على الشجاعة واحترام النزاهة القضائية التى هدت مستر كرشو إلى اتخاذ هذا القرار الصعب . إن الخدمة التى أداها مستر كرشو لقضية العدالة فى مصر كانت خدمة عظمى . وتلقيت تعليمات من حكومة جلالة الملك بأن أقدم . فى نفس يوم استقالة كرشو . المذكرة التالية إلى رئيس وزراء مصر . .

دار المندوب السامى البريطانى

القاهرة فى ٢ يونيو سنة ١٩٢٦

« سيدى

أتشرف بإبلاغ دولتكم أنه فى يوم صدور الحكم فى محكمة الجنايات فى قضية محمد فهمى على وآخرين . تلقيت الخطاب التالى من القاضى كرشو رئيس المحكمة

١ – إن محكمة جنايات القاهرة التى كان لى شرف رياستها . قد أصدرت اليوم حكماً فى قضية الاغتيالات الإجرامية . وقضت ببراءة جميع المتهمين . باستثناء محمد فهمى على ، الذى صدر الحكم عليه بالإعدام . بإجماع آراء المستشارين . وإننى أشعر بأسف ، لاضطرارى أن أنفض يدى من الحكم بالبراءة ، فيما عدا ما يتعلق بالنقراشى بك وعبد الحليم البيلى لعدم توافر الأدلة الكافية ضدهما . وقد أبلغت زملائى بهذا القرار . وفى رأيى أن الحكم بالبراءة فى قضية محمود عثمان والحاج أحمد جاد الله وأحمد بك ماهر والشيشينى ، يتعارض تعارضاً تاماً ، مع أهمية الأدلة ، لدرجة أنى أرفض أن أتحمل أية مسئولية ، تنتج عن هذا الحكم الذى أصدره زملائى » .

٢ – لما كان مستر كرشو مخلصاً لواجبه كقاض ، فلم يكد يستمع إلى تفاصيل القضية ، حتى رفض أن يقدم على أية خطوة رسمية حتى ينتهى من توقيع الحكم ،

بوصفه رئيساً للمحكمة طبقاً لنصوص القانون الجنائى . ولكنه اليوم سلم استقالته كمستشار فى محكمة الاستئناف إلى صاحب المعالى وزير الحقانية ، بصفة احتجاج من جانبه على هذا الحكم الذى يعتبره إخلالا خطيراً بميزان العدالة فيما يتعلق بأربعة من المتهمين .

٣ — إن دولتكم سوف تقدرون كل التقدير خطورة هذه الخطوة ، التى وجد مستر كرشو نفسه مضطرًا إلى اتخاذها ، كقاض عادل . وبالنظر إلى الخبرة الطويلة التى اكتسبها فى المحاكم الأهلية ، فضلا عن أحكامه المتزنة ، وحياده التام ، وهى صفات تعلمونها دولتكم ، لذلك فإن حكومة صاحب الجلالة تشعر بأنها ملزمة بأن تحتفظ بحكمها فيما يتعلق بالنتائج التى توصلت إليها هذه المحكمة .

٤ — وبناء عليه . فقد أصدرت لى حكومتى تعليمات بإبلاغ دولتكم بأنه ، مهما كانت الأسباب التى دفعت القاضيين المصريين لاتخاذ مثل هذا القرار ، فإن حكومة صاحب الجلالة ، طبقا لما تلقته من معلومات فى الوقت الحاضر ، ترفض الأخذ بالحكم الذى صدر على هؤلاء الأشخاص الأربعة الذين ذكرت أسماءهم فى مقدمة هذا التبليغ ، ولا تعتبرهم أبرياء من التهم الموجهة ضدهم .

٥ — ويسرنى أن أعترف بأن حكومة دولتكم قد قدمت كل مساعدة طوال فترة التحقيق ، للجهود التى تستحق الشكر ، من جانب رجال البوليس والنيابة ، لكشف وإثبات جريمة الأشخاص المشتركين فى المؤامرة ، التى تهدف إلى ارتكاب سلسلة طويلة من جرائم الاغتيالات السياسية . التى كانت هذه البلاد مسرحاً لها طوال السنوات الست الأخيرة . ولكن يجب أن أشير لدولتكم بأن أثر هذا الحكم سيعرض سلامة الأجانب فى مصر للخطر ، وهو الأمر الذى لا تزال حكومة صاحب الجلالة تحتفظ لنفسها بالمسئولية عنه ، طبقاً لإعلان استقلال مصر ، وكانت هذه

المسئولية هى أساس المطالب التى تقدمت بها ، ولقيت قبولا ، على أثر مقتل سير لى ستاك (يقصد الإنذار البريطانى) .

٦ — وفى مثل هذه الظروف يتحتم على حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن تحتفظ لنفسها بالحرية التامة فى اتخاذ الخطوات الضرورية فى المستقبل ، حتى تستطيع أن تقوم بالواجب الملقى على عاتقها » .

الإمضاء : جورج لويد

المندوب السامى البريطانى

الملك يتعهد بالتنفيذ !

وفى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٢ يونيو سنة ١٩٢٦ ، استدعى اللورد لويد إلى دار المندوب السامى ، أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء وسلمه التبليغ البريطانى ! . . وقال زيور باشا للمندوب السامى إنه سيقدم استقالته بسبب ظهور نتيجة الانتخابات وفوز سعد زغلول فيها ، ولهذا فإنه شبه مستقيل ! ومع ذلك فهو يقبل هذا التبليغ ويوافق عليه ! . . واتصل لورد لويد تليفونياً بالملك فؤاد ، وقابله فى قصر عابدين فى الساعة الثانية عشرة ظهراً من نفس اليوم ، وأعطاه صورة التبليغ البريطانى . وقال لورد لويد للملك فؤاد إن ملك مصر مسئول عن تنفيذ هذا التبليغ شخصياً ، بمعنى أنه لا يجوز له أن يوقع على أى مرسوم أو قرار فيه اسم أحمد ماهر ولا حسن كامل الشيشينى ولا الحاج أحمد جاد الله ولا محمود عثمان مصطفى . . لأن الحكومة البريطانية تعتبرهم مجرمين ! . . ثم قال لورد لويد : « وكذلك النقراشى . . فإن السلطات البريطانية فى القاهرة ، ترى أن عدم كفاية الأدلة ، لايعنى براءته ! » . . وقال لورد لويد للملك فؤاد إن الحكومة البريطانية

لا تزال تعتبر قضية الاغتيالات مفتوحة، وأن السلطات البريطانية ستستمر فى البحث عن أدلة جديدة لتقديم المتهمين من جديد إلى محكمة الجنايات! وقال الملك فؤاد إنه يتعهد بأن ينفذ كل هذا . .

مظاهرة حربية!

وفى نفس اليوم صدر الأمر للبوارج البريطانية فى مالطة أن تستعد للتحرك إلى مصر، وفى نفس اليوم أيضاً خرج الجيش البريطانى إلى شوارع القاهرة، ليقوم باستعراض اشتركت فيه المدافع والسيارات المصفحة! . . وفى نفس اليوم أيضاً قامت الطائرات الحربية البريطانية بالطيران ليلا فوق مدينة القاهرة، على ارتفاع منخفض لتثير الفزع بين المساكن والبيوت!

وكتب لورد لويد فى مذكراته — الجزء الثانى صفحة ١٧٣ — عن هذا التبليغ الذى قدمه إلى زيور باشا رئيس الوزراء وقتئذ ثم أبلغه اللورد إلى الملك فؤاد يقول: «كان هذا التحذير الخطير أمراً لابد منه، بعد الخطوات التى وجد القاضى كرشو نفسه مرغما على اتخاذها، يجب أن يظل هؤلاء المتهمون تحت شبهة الاشتراك فى الجريمة. فإن هذا الحكم كان يخلق الانطباع بأنه ليس فى مصر عدالة كافية لحماية أرواح الأجانب، للذلك كان يجب على حكومة جلالة الملك أن تؤكد فى وضوح تام مسئوليتها وتصميمها على تحمل هذه المسئولية».

ولم يكتف لورد لويد بتحذيره إلى الملك ألا يوقع أى مرسوم أو قرار فيه اسم أحمد ماهر أو النقراشى . . فقد حدث، فى أثناء سجنهما، أن سعد زغلول رشح فى الانتخابات الدكتور محمود ماهر شقيق أحمد ماهر نائباً عن دائرة الدرب الأحمر

فى القاهرة . ورشح ممدوح رياض نائبا عن دائرة الجمرك فى الإسكندرية ، ونجح الاثنان فى انتخابات مجلس النواب ! واتفق سعد زغلول معهما على أن يستقيلا عند براءة ماهر والنقراشي ويتركا لهما الدائرتين .

وما كاد حكم البراءة يصدر حتى استقالا . ورشح سعد زغلول فى الحال أحمد ماهر والنقراشى . فانتخبا بدون أن يتقدم أحد لمنافستهما ، وأصبحا عضوين فى مجلس النواب . . وانتخب النواب أحمد ماهر رئيسا للجنة المحاسبة . . والنقراشى سكرتيراً للجنة المعارف . .

وإذا بالإنجليز تقوم قيامتهم ! .

وكتب لورد لويد فى مذكراته — الجزء الثانى صفحة ١٩٠ — يقول : « لم ألبث أن وجدت . قبل مرور وقت قصير ، أن من الضرورى اتخاذ إجراء جديد لتأييد سياستنا . . إن أحمد ماهر انتخب رئيساً للجنة المحاسبة فى مجلس النواب . والنقراشى انتخب سكرتيراً للجنة المعارف . ولما كان الاثنان متهمين اتهاماً خطيراً فى المؤامرات التى أدت إلى مقتل السردار . فإن ترشيحهما للانتخاب كان تحديا متعمداً للحكومة البريطانية ، وإنه لحادث خطير سيشجع الحملات علينا . . وكان من الضرورى ألا تتلقى هذه العناصر أى تشجيع . ولهذا كان من الواجب تحذير سعد زغلول . وعدلى يكن رئيس الوزارة أن هذه التعيينات ينظر إليها بعدم ارتياح من حكومة صاحب الجلالة البريطانية . وأبلغت رأيى هذا إلى وزير الخارجية البريطانية . وأرسل لى وزير الخارجية البريطانية أنه يشاركنى رأيى فى هذا التحذير . .

وقدمت التحذير : وأحدث الأثر المطلوب » .

القائمة السوداء !

واستمرت هذه المطاردة ! . . وقد حدث فى عام ١٩٢٩ أن كانت مصر محكومة بوزارة محمد محمود ، التى عطلت — بالاتفاق مع الملك — الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد . . وكان لورد لويد يؤيد هذه السياسة . . وتولت وزارة العمال الحكم وكانت سياستها أن تجرى انتخابات حرة ، وتتفاوض مع الحكومة المنتخبة فى إجراء مفاوضات لعقد معاهدة . وطردت حكومة العمال لورد لويد من منصب المندوب السامى . وأوفد مستر ماكدونالد رئيس الوزراء وزيرين من حزب العمال هما مستر بن سميث ومستر چاك هيز لإجراء مباحثات مع زعماء الوفد تمهيداً لإعادة الحياة النيابية . . ويظهر أن أحمد ماهر والنقراشى كانا — حتى نهاية سنة ١٩٢٩ — فى القائمة السوداء ، بحكم التبليغ البريطانى الذى سلمه لورد لويد إلى الملك ، وإلى رئيس الوزراء . . فقد كان المفروض أن يؤلف الرئيس السابق مصطفى النحاس الوزارة ، بعد حصوله على الأغلبية فى الانتخابات . . وإذا بالإنجليز يشترطون ألا يدخل هذه الوزارة ماهر أو النقراشى ، بحجة أن الإنجليز يعتبرونهما لا يزالان مجرمين ، وأنهم لايعترفون بعدالة الحكم الذى أصدرته محكمة الجنايات فى سنة ١٩٢٦ ببراءتهما من قضية الاغتيالات .

وكان الأستاذ أمين يوسف مشتركا فى هذه المباحثات ، وفى صفحة ٢٣ من مذكراته — باللغة الإنجليزية ، والمطبوعة فى مطبعة چون مورى بلندن عام ١٩٤٠ — أورد المؤلف نص خطاب كتبه مستر بن سميث ومستر چاك هيز الوزيران فى وزارة حزب العمال اللذان حضرا إلى القاهرة لإجراء هذه المباحثات ، وهو موجه منهما لأمين يوسف وفيه بالحرف الواحد :

« زرنا مصر كأصدقاء للمرحوم سعد زغلول باشا ، والفضل إليك وإلى إنصافك —

كما قلنا لحرم زغلول باشا — فى احتفاظنا بتلك الصداقة . ولما غادرنا مصر أردنا أن نرد إليك بعض ما أسديته إلينا ، فسألناك: هل ثمة خدمة نستطيع أن نؤديها إليك ؟ فكان جوابك لنا : « لست أطلب شيئا لنفسى . ولكنى أكون سعيداً إذا أمكنكما استخدام مالكما من النفوذ لاحترام العدالة بشأن عضوى الوفد النقراشي والدكتور ماهر ، وكانا فى ذلك الوقت موضع ارتياب البريطانيين الرسميين » ثم اتضح فيما بعد أن هذا الارتياب على غير أساس ، وقد كانا متهمين بقتل بعض الرعايا البريطانيين فى مصر » .

ولكن هذا المسعى لم ينجح إلا بالنسبة للنقراشى . الذى استطاع الرئيس السابق مصطفى النحاس تعيينه وزيراً للمواصلات فى وزارته سنة ١٩٣٠ . أما الدكتور أحمد ماهر فقد رفض الإنجليز أن يدخل الوزارة إطلاقاً . وكانت حجة الإنجليز أن التحذير البريطانى الشفوى شمل أحمد ماهر والنقراشى . . أما التحذير المكتوب فقد شمل أحمد ماهر فقط . وأقر براءة النقراشى لعدم كفاية الأدلة ! . . ولم يوقع الملك فؤاد مرسوماً طوال حياته بتعيين أحمد ماهر وزيراً ! . . ودخل أحمد ماهر الوزارة — للمرة الثانية فى حياته — بعد ذلك فى عام ١٩٣٨ ، وزيراً للمالية فى وزارة محمد محمود ، بعد عامين من توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وكان هذا هو السر فى انتخابه رئيسا لمجلس النواب فى عام ١٩٣٦ .

الغلطة الكبرى !

وكانت كل هذه الأسرار غير معروفة ! . . وكان لا يعرفها أحمد عبد الحى كيرة ، الذى كان الإنجليز يطاردونه منذ أن أصدرت المخابرات البريطانية أمرها بالقبض عليه حيًّا أو ميتاً فى ديسمبر عام ١٩٢٤ ، لاتهامه بقيادة المؤامرة التى كانت ستغتال

فى لندن رئيس وزراء بريطانيا ووزير خارجيتها ووزير ماليتها ! . . ولم يكن أحمد عبد الحى كيرة يعرف أنه بعد أن صدر الحكم ببراءة ماهر والنقراشى أصدر الإنجليز حكمهم بإلغاء حكم البراءة ، واعتبروا قضية الاغتيالات لاتزال (مفتوحة) . وصدرت الأوامر للمخابرات البريطانية باستمرار التحقيق فيها .

ولقد أدى مقتل السردار إلى نتائج ظاهرة ، وهى إسقاط سعد زغلول والاستيلاء على السودان ، ولكنه أدى إلى نتائج غير ظاهرة ، وهى كشف الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ كله ! . . وكانت هذه هى الضربة القاضية التى وجهت إلى ثورة ١٩١٩ : انكشف ماهر والنقراشى وزملاؤهما ، وأصبحوا تحت رقابة مستمرة للمخابرات البريطانية . . وأصبحت قيادة الجهاز السرى عاجزة عن العمل تماما ! وكان المفروض أن تتنحى هذه القيادة بعد أن انكشف أمرها ، وأن تسند إلى أشخاص آخرين ، لا رقابة عليهم ، ولا شبهات تحيط بهم ، كى يتولوا هذا العمل الخطير .

ولكن شيئاً من هذا لم يحدث ! وفى الوقت نفسه انقطعت الصلة بين القيادة القديمة وبين بعض الذين ضحوا بكل شىء وهم يعملون من أجل الثورة ، مثل أحمد عبد الحى كيرة ! وتوالت الحكومات ولم تفعل شيئاً لأسر الشهداء . كان بعضهم يموت من الجوع ، وكان بعضهم مشرداً فى الشوارع ، وكان بعضهم لا يجد ثمن الكفن ليدفن به ! وكان النقراشى وأحمد ماهر وبعض زملائهما يساعدون بعض هؤلاء مساعدات بسيطة ، لأن حالتهم المالية لاتسمح بأكثر من ذلك. ولكن الدولة نفسها لم تفعل لهم أى شىء ، والأحزاب التى كانت خزائنها مليئة بالأموال لم تقم بأى مساعدة لأسر الشهداء . . ولم يلبث هؤلاء جميعاً أن شعروا بأن الدولة تعتبر التضحية الوطنية جريمة تستحق العقاب ! وكانت حجة الذين يعارضون فى مكافأة الذين ضحوا فى ثورة ١٩١٩ ، أن الوطنية لايجوز أن يدفع لها ثمن ! . . وقد يكون هذا معقولاً ومنطقياً ، لو أن الوزراء الذين تولوا الحكم بعد ذلك

ولم يكن لهم أى دور واضح فى ثورة ١٩١٩ ، لم يكافئوا الكثيرين لا لسبب إلا لأنهم أقاربهم أو محاسيبهم أو أقارب زوجاتهم !

وقد كتب الشيخ سيد على محمد عضو الجهاز السرى ، الذى كان أول من ألقى قنبلة فى ثورة ١٩١٩ على سيارة محمد سعيد باشا ، فى مذكراته صفحة ١٧ الموجودة تحت يدى : «.. سئل بعض وكلاء الوزارات هل له سابقة جهاد فى الحركة الوطنية ؟ فقال : « نعم . اعتقلت ليلة كاملة فى قسم الجيزة ! ! » . . فواعجبا ، لو أنه لقى ساعة مما لقينا ، أو بات ليلة من ليالينا ! إن الموت كان أهون مائة مرة ومرة من عذاب الجحيم الذى كنا نذوقه ، قطرة قطرة ، فى كل ساعة ، وفى كل لحظة ، فى ليمان طرة وليمان أبى زعبل ! »

تعيين المجرمين فى الحكومة !

ولقد مكث سعد زغلول ثمانية أشهر فقط رئيساً للوزارة! وحاول أن يفعل شيئاً للجهاز السرى . . . ولكنه فعل شيئاً بسيطاً لايتناسب مع تضحياتهم .. ومع ذلك عندما عين عريان سعد — الذى ألقى قنبلة على يوسف وهبه باشا رئيس الوزراء فى سنة ١٩١٩ — عينه بسبعة جنيهات ونصف جنيه فى الشهر ! ويومها هاجمت صحف المعارضة سعد زغلول ، وقالت إن هذه محسوبية . واعترض يومها أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ ، لأن عريان سعد لم يحصل على شهادة عليا . ولم يكن هذا ذنب عريان سعد ، لقد كان فى ثورة ١٩١٩ طالبا فى كلية الطب ، وليس هو الذى خرج من الكلية ، وإنما الذى أخرجه حكم المحكمة العسكرية عليه بالسجن !

وحدث فى شهر مارس سنة ١٩٢٤ أن كتب سعد زغلول كشفاً بأسماء عدد من أعضاء الجهاز السرى الذين حكم عليهم بالإعدام ، وأبلغ توفيق نسيم وزير المالية أنه يرى تعيينهم فى وظائف . وكانت الوظائف المطلوبة صغيرة جداً وتافهة جداً ، ولا يزيد مرتب أكبرها على ١٥ جنيهاً فى الشهر ! وكان فى الكشف أسماء منها محمد حسن البشبيشى الذى حكم عليه بالإعدام ، وحامد المليجى الذى حكم عليه بالإعدام ، ومحمد يوسف الذى حكم عليه بالإعدام ، ومحمود عبد السلام الذى حكم عليه بالإعدام ، وعلى هنداوى الذى حكم عليه بالإعدام ، ومحمد لطفى المسلمى الذى حكم عليه بالإعدام فى قضية عبد الرحمن فهمى ، ومحمد شمس الدين الذى حكم عليه بالإعدام فى قضية قنبلة السلطان حسين ، وعريان يوسف سعد الذى حكم عليه بالأشغال الشاقة فى قنبلة يوسف وهبه باشا ، وثلاثون اسما آخرون كلهم بين محكوم عليه بالإعدام أو محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة !

وقرأ توفيق نسيم باشا الكشف ورماه وهو يقول : « هذه محسوبية صارخة ! هذا ضد القانون المالى ! » . . فقيل لنسيم إن سعد زغلول يقول إن هؤلاء ضحوا بحياتهم من أجل بلادهم ! وقال توفيق نسيم : « هؤلاء مجرمون ! كيف يريد سعد باشا منى أن أعطى استثناءات للذين ألقوا علينا القنابل ! إن القانون المالى لا يسمح بهذا ! » واستدعى توفيق نسيم مستر ريجنالد بترسون المستشار المالى فى وزارة المالية ، وسأله رأيه فى هذه التعيينات ، فقال مستر بترسون إنها ضد القانون المالى على خط مستقيم !

وثار سعد زغلول عندما بلغه موقف توفيق نسيم وقال : « كيف نثور على بريطانيا أعظم إمبراطورية فى العالم ، وصاحبة أكبر أسطول فى الدنيا ، ونخضع للقانون المالى الذى وضعه الإنجليز ؟ ! » . . ولكن توفيق نسيم راوغ ! واضطر سعد زغلول أن يأمر بتعيين بعضهم فى البرلمان حيث لا يوجد قانون مالى ! . . واستقال نسيم بعد ذلك

من الوزارة . وكان يقول إن أسباب استقالته أن سعد زغلول كان يريد أن يملأ الدولة بالمجرمين ؟ !

وكان من سخرية القدر حقاً أن سعد زغلول عين توفيق نسيم وزيراً للمالية فى وزارته ، ومحمد سعيد باشا وزيراً للحقانية فى وزارته ، وقد كان الجهاز السرى يلقى عليهما القنابل فى سنة ١٩١٩ لأنهما توليا الحكم فى ظل الحماية البريطانية ! . . ولقد كانت ثورة ١٩١٩ تعتذر بأنها لاتستطيع أن تفعل شيئاً لشهداء الثورة لأن الإنجليز كانوا يحكمون مصر فعلا . أو كما قال سير سيدنى سميث فى مذكراته — صفحة ٩١ — وقد كان يومها من أكبر الموظفين الإنجليز فى مصر : « فى فبراير سنة ١٩٢٢ أنهت الحكومة البريطانية رسمياً الحماية على مصر ، وأعلنت مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وأطلق على السلطان لقب الملك ، وأعد دستور جديد ، واكتسبت البلاد كل مظاهر الاستقلال ، ولكن السلطان البريطانى لم ينقص إطلاقاً : المندوب السامى البريطانى يقدم نصيحته للملك ، لكل مصلحة فى الدولة مستشار بريطانى للوزير ، القضاة البريطانيون يجلسون فى المحاكم إلى جانب القضاة المصريين ، كل موظف مصرى كبير فى الحكومة بجواره موظف بريطانى يقدم له النصيحة . ومع أن سلطة بريطانيا لم تكن بصورة ظاهرة ، فإنها كانت دائما موجودة ! . وكانت النصيحة البريطانية التى تقدم ، يجب أن يؤخذ بها . . فقد كان يسندها دائماً جيش الاحتلال ! »

* * *

ولكن لماذا لم يفعل أحد شيئاً من أجل شهداء الثورة بعد معاهدة ١٩٣٦ التى قيل يومها إنها معاهدة الشرف والفخار؟! . . كان يجب أن تمنح الدولة معاشات لأسر الشهداء والذين حكم عليهم بالإعدام ، ولكن هذا لم يحدث ! . . وكان يجب أن تسمى شوارع بأسماء هؤلاء الشهداء ، ولكن هذا لم يحدث . . وكان يجب

أن يصدر قرار بتعليم جميع أولادهم إلى أن يحصلوا على شهادات من الجامعة . . ولكن هذا لم يحدث أيضاً ! . . ولقد كانت الأحزاب السياسية مؤلفة من أغنياء وأصحاب ملايين . وكان من الممكن أن يجمع من هؤلاء مبالغ لمساعدة هذه الأسر الجائعة . ولكن هذا لم يحدث . . وكان من الممكن أن تكتب قصص هؤلاء الأبطال فى كتب . ولكن هذا لم يحدث . فقد جاء وقت من الأوقات كان الاتصال فيه بثورة ١٩١٩ تهمة وليس شرفاً . . وكانت الصدارة للانتهازيين . وللذين تسلقوا على جثث هؤلاء الضحايا والشهداء ! وهذا خطأ كبير لثورة ١٩١٩ !

ولعل من أكبر الأخطاء أن مذكرات سعد زغلول لم يقرأها أحد بعد وفاته . ولا رسائله السرية لعبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى للثورة . ولا رسائله السرية التى كان يتلقاها أحمد ماهر الذى خلف عبد الرحمن فهمى فى رياسة الجهاز السرى بعد القبض على عبد الرحمن فهمى فى آخر يونيو سنة ١٩٢٠ . او أن أحداً من القادة قرأ كل هذا عقب وفاة سعد زغلول فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٧ لتغير مصير ثورة ١٩١٩ ، لعرفوا رأى سعد فى الطبقة العالية وضرر الاعتماد عليها . لعرفوا رأى سعد فى الملك فؤاد وفى النظام الملكى ، لعرفوا رأى سعد فى الجهاز السرى ودور العمال الفقراء فيه كما سجله فيما كتبه عن النجار « محمد فهمى على » الذى أعدم فى قضية الاغتيالات . . لعرفوا رأيه فى الأمراء والأسرة المالكة . لعرفوا رأيه فى الإقطاعيين وأصحاب المصالح . . وأخيراً لعرفوا رأيه فى الذين ضحوا بحياتهم فى ثورة ١٩١٩ .

ولكن أحداً من هؤلاء لم يهتم بقراءة هذه المذكرات كلها ، أو يبحث عن رسائل سعد زغلول وتعليماته لعبد الرحمن فهمى . ولعل السبب أن خط سعد زغلول متعب للقراءة ! إن قراءة الصفحة الواحدة تستغرق ساعة أو ساعتين فى بعض الأحيان ،

ولكن كان من الممكن أن تؤلف لجنة لبحث هذه المذكرات . فهى أشبه بوصية لينين لزعماء ثورة روسيا . إنهم لم يستطيعوا نشر الوصية كلها . ولكنهم درسوها واستفادوا من التوجيهات الموجودة فيها . .

ثمن الضربة !

ولنقارن هذا بالمكافأة التى حصل عليها مستر ألكسندر كين بويد مدير المخابرات البريطانية فى مصر ، والذى كان يتولى منصب مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية . والذى لعب الدور الذى كشفناه فى مصرع السردار ! إن كين بويد التحق بالمخابرات البريطانية فى أوائل عام ١٩١٧ . . وأمامى دوسيه ألكسندر كين بويد فى إدارة المعاشات بوزارة الخزانة بالقاهرة . إن رقم الملف هو (٥٤٠ — ٣ — ٦) ، ونقلب أوراق الملف فنجد أنه عين فى حكومة السودان فى ٢٦ / ٩ / ١٩١٧ وليس فى الدوسيه طبعاً أن عمله الحقيقى هو موظف فى المخابرات البريطانية .. ولكن نجد أنه انتدب للعمل فى دار المندوب السامى البريطانى بالقاهرة فى أول أبريل سنة ١٩٢٠ . إن هذا التاريخ له أهمية كبرى ! فقرار المخابرات البريطانية بنقله من الخرطوم إلى القاهرة صدر بعد أن اشتد نشاط الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ وقام بعمليات كبيرة ، وعجزت المخابرات البريطانية فى مصر عن الكشف عن الجهاز السرى . فنى ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ ألقيت قنبلة على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء ، وفى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ألقيت قنبلة على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء ، وفى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ألقيت قنبلة على إسماعيل سرى باشا ، وفى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ألقيت قنبلة على محمد شفيق باشا ، وكانت المخابرات البريطانية تبذل جهدها للكشف عن الجهاز السرى للثورة ، وكان هذا هو السر فى أن المخابرات البريطانية عينت كين بويد فى أول أبريل سنة ١٩٢٠

مديراً للمخابرات البريطانية فى مصر ، تحت أسم سكرتير شرقى بدار المندوب السامى البريطانى !

وما كاد كين بويد يتسلم عمله فى القاهرة حتى نظم عملية تلفيق قضية عبد الرحمن فهمى رئيس الجهاز السرى للثورة ، وقبض عليه فى آخر مايو وحكم عليه هو وعدد من زملائه بالإعدام . ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة ! وفى ٢٦ مارس سنة ١٩٢٢ أعلنت بريطانيا استقلال مصر . وسمحت بإنشاء وزارة الخارجية المصرية ! وفى ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٢ صدر أمر ملكى بتعيين مستر كين بويد مديراً عاماً لوزارة الخارجية المصرية ! . . وفى أول يناير سنة ١٩٢٣ صدر مرسوم بنقله مديراً عاماً للإدارة الأوربية بوزارة الداخلية المصرية ! . . وفى يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٣١ أصدر إسماعيل صدقى باشا قراراً بأن يكون مرتب كين بويد ٢٠٠٠ جنيه سنوياً . فوق بدل الاغتراب الذى كان يزيد على هذا المبلغ ! وعند توقيع إلغاء معاهدة ١٩٣٦ تم الاتفاق على إلغاء منصب مدير الإدارة الأوربية بوزارة الداخلية وأحيل إلى المعاش فى يوم ١٦ مارس سنة ١٩٣٧ بمعاش قدره ٩٠ جنيهاً شهرياً . . وقررت الحكومة المصرية . بمذكرة فى ٨ فبراير سنة ١٩٣٧ ، منحه مكافأة قدرها ٥٠١٦ جنيهاً و١٣٩ مليماً . لأنه خرج قبل ٧ سنوات من انتهاء خدمته !

فهل يكافأ كين بويد بخمسة آلاف جنيه فقط . وهو الذى لعب الدور الأول فى تلفيق قضية عبد الرحمن فهمى . وهو الذى لعب الدور الأول فى حكاية مصرع السردار ! . . ماذا فعلت بريطانيا لمكافأة هذا الرجل الذى كان يدير المخابرات البريطانية المصرية ، والذى قال التحقيق الذى نشرته الصحف الأمريكية فى عام ١٩٣٨ عن المخابرات البريطانية أن دور المخابرات فى مصرع السردار كان من أعظم ضربات المخابرات البريطانية فى تاريخها ! . . اننا نجد أن ملك بريطانيا أنعم على

كين بويد بلقب سير عقب اعتزاله خدمة الحكومة المصرية ! ولكن هل ما قدمه كين بويد يساوى فقط لقب سير ؟ ! إن دوركين بويد أدى إلى إسقاط سعد زغلول ، وإلى تحويل السودان إلى مستعمرة بريطانية ، وإلى الكشف عن الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، فهل هذا كله يساوى لقب سير ؟ ! إن ملف مستر ألكسندركين بويد فى وزارة الخزانة المصرية لايقول أكثر من هذا . . فلابد أن المخابرات البريطانية مظلومة فى الدور الذى نسب إليها فى مصرع السردار ! لابد أننا ظلمنا المخابرات البريطانية ، وظلمنا كين بويد رئيس المخابرات !

ولكننا لا نلبث أن نكتشف مفاجأة ! إنها ليست فى أرشيف وزارة الخزانة بالقاهرة . . وإنما فى مدينة كفر الدوار ! ! إن الحكومة البريطانية لم تدفع مليما واحداً من خزانتها مكافأة لكين بويد رئيس المخابرات فى مصر ! ولكنها دفعت المكافأة من دم الشعب المصرى ! فقد عينت الحكومة البريطانية كين بويد رئيسا لمجلس إدارة شركة صباغى البيضا ، التى يساهم فى نصف رأس مالها الإنجليز . . وكين بويد لم يسبق له أن عمل فى الصباغة ، أو فى الصناعة ، أو فى إدارة الشركات ! ولكنها مكافأة مستترة لكين بويد مدير المخابرات على الخدمة العظمى التى قدمها ! ونذهب إلى حسابات شركة صباغى البيضا ونطلع على هذه الحسابات فنذهل ! إن كين بويد قبض من خزانة شركة البيضا فى كفر الدوار فى سنة ١٩٤٣ مبلغ ٥١,٦٥٢ جنيهاً و ١٣٠ مليما ! ! نعم ٥١ ألف جنيه فى عام واحد ! . . وقبض كين بويد من خزانة شركة البيضا فى كفر الدوار سنة ١٩٤٤ مبلغ ٥٣,٨٩٥ جنيهاً و ٤٢٤ مليماً ! نعم ٥٣ ألف جنيه فى عام واحد ! . . وقبض كين بويد من خزانة شركة البيضا فى كفر الدوار فى سنة ١٩٤٥ مبلغ ٨٨,١٠٧ جنيهاً و ٩٧٠ مليماً ! نعم ٨٨ ألف جنيه فى عام واحد ! . . واستقال كين . . بد فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، ومع ذلك فسجل فى حسابات الشركة

أنه قبض فى عام ١٩٤٦ مبلغ ٦٧,٤٧٨ جنيهاً و ٤٨٠ مليما .. نعم ٦٧ ألف جنيه فى عام واحد !

ومسجل فى حسابات الشركة أن مجموع المبالغ التى تقاضاها كين بويد هو ٢٨٤.٠٥٥ جنيهاً و ١٧٨ مليما !! . . ونسيت أن أقول إن كين بويد كان مساهماً فى هذه الشركة بثلاثة آلاف جنيه فقط دفعتها الحكومة البريطانية ! . . فلابد أن الحكومة البريطانية تعرف أن كين بويد مدير المخابرات البريطانية بمصر قام بعمل ضخم يستحق عليه هذه المكافأة التى لم يسبق لها مثيل ! . . إن الحكومة البريطانية أهدت المارشال « اللورد هيج » قائد الجيوش البريطانية فى الحرب العالمية الأولى ١٠٠ ألف جنيه مكافأة له على انتصاره فى الحرب ! . . وأهدت الفيلد مارشال اللورد أللنبى ٢٥ ألف جنيه مكافأة له على فتح القدس !

فماذا فعل كين بويد ليأخذ مكافأة تبلغ أكثر من ضعف مجموع المكافأة التى حصل عليها الفيلد مارشال اللورد هيج والفيلد مارشال اللورد أللنبى ؟!

السفارة تسأل عن المعاش !

ومن الطريف أنه فى ٥ يوليو سنة ١٩٦٣ أرسلت السفارة البريطانية فى القاهرة خطابا إلى وزير خارجية الجمهورية العربية تسأل : هل يصرف معاش مسز چون أرملة السير ألكسندر كين بويد، وهو ثلاثة أثمان التسعين جنيهاً المستحقة لكين بويد ! .. وأجابت وزارة الخارجية بأن المعاش يصرف بانتظام منذ ٩ أغسطس سنة ١٩٥٥ لمسز چون ، وأنه يحول لها إلى البنك الأهلى المركزى بلندن .

* * *

وهكذا كانت أموال مصر تنفق بهذا السخاء على مدير المخابرات البريطانية في مصر . . الذي كشف الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وكان أحمد عبد الحي كيرة - أحد أبطال الجهاز السرى ، يمشي في شوارع إستانبول - جائعًا - عاريًا - شريداً - مفلسا . . وقد تحول من رجل إلى قنبلة تهدد بالانفجار !

النجار الذى كتب عنه سعد زغلول !

في مذكرات سعد زغلول أسماء ملوك وسلاطين وأمراء - وأسماء زعماء ورؤساء وزارات - ولكنه كتب في مذكراته عن عامل نجار . . إنه شاب اسمه محمد فهمي على عمره ٣٠ سنة - صناعته نجار يكسب في اليوم الواحد عشرة قروش . ولكن هذا النجار كان بطلا من أبطال ثورة ١٩١٩ .

انضم محمد فهمي على للجهاز السرى للثورة في شهر نوفمبر ١٩٢١ - بعد القبض على رئيس الجهاز السرى عبد الرحمن بك فهمي . وبعد أن تولى الدكتور أحمد ماهر الإشراف على هذا الجهاز - التحق محمد فهمي على بخلية شفيق منصور - ولكنه لم يكن يكتفي بالانضمام إلى خلية واحدة . كان عضواً في عدة خلايا تابعة للجهاز - كان يضرب بالرصاص - ويحصل على المعلومات - ويوصل الرسائل . وكان يعرف كثيراً من أسرار هذا الجهاز . . وكان يضطر — في بعض الأحيان — أن ينقطع عن عمله . . فلا يكسب مليما واحداً في ذلك اليوم - ويأكل رغيفًا وطبقًا من الفول طول اليوم . ويسمع السلطات العسكرية تعلن عن مكافأة ألف جنيه - وخمسة آلاف جنيه - وعشرة آلاف جنيه - لمن يدلى بمعلومات عن الجهاز السرى - ولكنه كان يقرأ هذه الإعلانات التي تلصقها السلطات العسكرية البريطانية على الجدران ويضحك

ويمضى يبيت ليلته بدون عشاء . وكان بارعاً فى الهرب وتضليل البوليس . . كان يغير صناعته . فهو يوما حداد ، ثم يصبح بعد ذلك نجاراً ، ويوما يرتدى ملابس فلاح ، ويوماً يرتدى بنطلوناً . وعلى الرغم من مجهودات المخابرات البريطانية ، وعلى الرغم من مطاردة البوليس ، لم يستطع أحد أن يعرف من هو هذا الشاب الأسمر الذى يقوم بأخطر العمليات فى ثورة ١٩١٩ .

وقد اشترك فى عدد كبير من العمليات ، ولكن العملية الوحيدة التى لم يشترك فيها هى عملية قتل السردار . . واعترف شفيق منصور عليه وقبض عليه البوليس . . وقدمته النيابة العمومية فى قضية ماهر والنقراشى المشهورة بقضية الاغتيالات . . ووقف ممثل النائب العام يطلب الحكم بالإعدام على النجار محمد فهمى على ، ووجهت إليه ١٥ تهمة . .

أولاً : فى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ : بشارع السد قسم بولاق بالقاهرة ، قتل عمداً العسكرى البريطانى بروكول بطريقة إطلاق عيار نارى عليه ، وذلك مع سبق الإصرار .

ثانياً : فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : بشارع قصر العينى قسم السيدة بالقاهرة قتل عمداً مستر الدرد براون بطريق إطلاق عيار نارى مع سبق الإصرار .

ثالثاً : فى يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٢٢ : بشارع الفلكى قسم عابدين بالقاهرة ، قتل عمداً البكباشى كيف (من كبار الضباط الإنجليز فى البوليس) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار .

رابعاً : فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢١ : بحديقة الأورمان بالجيزة ، قتل عمداً على حسين عوض (من رجال البوليس السرى) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار .

خامساً : فى ليلة ١١ نوفمبر سنة ١٩٢٢ : بشارع المبتديان قسم السيدة بالقاهرة قتل عمداً المرحومين حسن عبد الرازق باشا وإسماعيل زهدى بك (عضوى مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليهما أصابت أولهما فى بطنه وفى أعلى ساقه اليمنى . وثانيهما فى بطنه وساعده الأيمن . وذلك مع سبق الإصرار .

سادساً : فى يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٢٢ : بشارع الجيزة بمديرية الجيزة قتل عمداً المستر روبسون (من كبار الموظفين الإنجليز فى مصر) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته فى العمود الشوكى وأجزاء أخرى حساسة من جسمه وذلك مع سبق الإصرار .

سابعاً : فى يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ : بشارع السبتية قسم بولاق . شرع عمداً فى قتل العسكرى البريطانى سورتون بطريقة إطلاق أعيرة نارية أصابته . وذلك مع سبق الإصرار .

ثامناً : فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : بشارع قصر العينى قسم السيدة بالقاهرة شرع فى قتل عبد الدايم إبراهيم (من رجال البوليس) بطريقة إطلاق عيار نارى عليه أصابه . وذلك مع سبق الإصرار .

تاسعاً : فى يوم ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٢ : بحديقة الأورمان بالجيزة . شرع عمداً فى قتل المستر ت . و . براون (من كبار الموظفين الإنجليز فى مصر) وابنه ومربية ابنه بطريقة إطلاق أعيرة نارية أصابتهم . وذلك مع سبق الإصرار .

عاشراً : فى يوم ١٣ فبراير سنة ١٩٢٢ : بجوار قسم الأزبكية فى القاهرة . شرع عمداً فى قتل العسكرى البريطانى كوشو بطريقة إطلاق عيار نارى عليه أصابه فى البطن . وذلك مع سبق الإصرار .

حادى عشر : فى يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٢٢ : بجهة المطرية قسم الوايلى بالقاهرة شرع عمداً فى قتل المستر أوبوند تنيش (من كبار الموظفين الإنجليز فى مصر) بطريقة إطلاق أعيرة نارية عليه أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار.

ثانى عشر : فى يوم ١١ مارس سنة ١٩٢٢ : بجهة السبتية بالقاهرة، شرع عمداً فى قتل المستر جون ماكنتوش (من كبار الموظفين الإنجليز فى مصر) بطريقة إطلاق عيارين عليه أصابه أحدهما ، وذلك مع سبق الإصرار.

ثالث عشر : فى يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٢٢ : بجهة كوبرى الليمون قسم الأزبكية بالقاهرة ، شرع عمداً فى قتل الجنديين البريطانيين بيكر وتوسند بطريقة إطلاق أعيرة نارية أصابتهما ، وذلك مع سبق الإصرار.

رابع عشر : فى يوم ١٥ يوليو سنة ١٩٢٢ : بشارع القاضى الفاضل قسم عابدين بالقاهرة ، شرع عمداً فى قتل الكولونيل بيجوت (من كبار الضباط فى الجيش البريطانى) بطريقة إطلاق أعيرة نارية أصابته ، وذلك مع سبق الإصرار .

خامس عشر : فى سنة ١٩٢٣ : بمدينة القاهرة قتل عمداً خريستو بتريدس وشرع عمداً فى قتل ضباط بريطانيين وجنود بريطانيين ، وأشخاص آخرين ، بطريقة إلقاء قنابل عليهم فانفجرت ، وذلك كله مع سبق الإصرار.

المخبأ العجيب !

وكان النجار محمد فهمى على هو الذى صنع مخبأ القنابل والمسدسات لهذه الخلية السرية ، وقد جعله فى بيت محمود إسماعيل الذى فتشته المخابرات البريطانية وضباط البوليس الإنجليز عشرات المرات دون أن يصلوا إلى هذا المخبأ العجيب. إن مبنى هذا المخبأ فى دورة المياه فى منزل محمود إسماعيل أحد زعماء خلية الاغتيالات ، وعندما

اعترف محمد فهمي على بمكان هذا المخبأ ، وذهب رسل باشا حكمدار القاهرة ومعه إنجرام بك مساعد الحكمدار وكبار الضباط الإنجليز ، ورجال القلم السياسي ، وعرف رسل باشا سره العجيب ، راح يهز رأسه من اليمين إلى الشمال مراراً وتكراراً ، وهو في ذهول ، كيف عجزت كل قوى البوليس أن تكشف هذا المخبأ ، مع أنها فتشت بيت محمود إسماعيل شبراً شبراً ، وقامت بحفر الأرض في بعض الغرف دون جدوى ؟ وقد بنى المخبأ بطريقة عجيبة : كانت أرضية المرحاض مساوية لأرضية دورة المياه ، والأولى من الأسمنت ، فصنع محمد فهمي على على هذا الاتساع صندوقاً من الخشب تثبت أرضيته بأرضية المرحاض ، وكان ارتفاعه حوالى ٧٥ سنتيمتراً ، بجوانب من الخارج وجوانب داخلية حول الفتحة التي توازي فتحة المرحاض الأصلية ، وغطاء هذا الصندوق من الخشب ، ومفصول عن الصندوق بمسامير قلاووظ ، وتفك المسامير ويرفع الغطاء عند وضع أو أخذ القنابل بداخل الصندوق ، ثم يغلق وتربط المسامير القلاووظ ، ولا تستطيع العين المجردة أن تعرف أن دورة المياه فيها مخبأ سري ، أو أن فيها مسامير قلاووظ .

واعترف محمد فهمي على بارتكابه هذه الجرائم كلها ، وبأنه هو الذي ابتكر ونفذ هذا المخبأ العجيب . وفي يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ أصدرت محكمة الجنايات حكمها بإحالة أوراق محمد فهمي على إلى المفتي ، وأجلت الحكم في شأن باقي المتهمين ، وهم أحمد ماهر والنقراشي وحسن كامل الشيشيني وزملائهم . وفرح الناس لأن أحمد ماهر والنقراشي والشيشيني لم يحكم عليهم بالإعدام ، ولم يهتم أحد بالنجار محمد فهمي على الذي أحيل إلى المفتي توطئة للحكم عليه بالإعدام .

ولكن رجلا واحداً اهتم بهذا النجار الفقير ، الذي ارتكب كل هذه الحوادث وعنده ٧ أولاد ، وكان هذا الرجل هو زعيم ثورة ١٩١٩ . كتب سعد زغلول في مذكراته يقول :

٢٢ مايو سنة ١٩٢٥ :

« محمد فهمي علي ، هو أحد المتهمين في قضية الاغتيالات السياسية ، أظنه نجاراً . وقد حكم بأن يؤخذ في أمر تهمته رأي المفتي دون شركائه في التهمة ، مما يدل على نية الحكم عليه بالإعدام . ولم يهتم الجمهور بشأنه ولا استشعر بشيء من الأسف لحاله، إذ حصر كل همه في الآخرين ، والبحث عما ينتظرهم ، من الإدانة أو البراءة . والتهمة لم تكن سرقة مال ، ولا انتقاماً شخصياً ، بل لغرض سياسي قصده المحكوم عليه ، وهذا الغرض في حد ذاته ، بقطع النظر عن وسيلته ، غرض محمود ، هو إنقاذ الوطن من أيدي غاصبيه . سار هذا الشقي لهذه الغاية في الظلام ، من غير أن يشعر به أحد ، ومع كونه اجتهد في ألا يعلم به أحد ، ثم هو الآن قادم على الموت ، وما يرثي له أحد . لماذا انصراف الناس عنه ؟ ألكونهم رأوا في فعله شناعة ؟ وفي وسيلته شراً يمحو كل خير في قصده ؟ لا أظن ذلك ، إذ ما وجدت عند من حادثته في هذا الشأن — شعوراً به . وإنما أظن أن هذا لكون ذلك البائس من العامة ، الذين لا يهم الجمهور موتهم أو حياتهم . إن كان الأمر كذلك ، فكيف يخرج من هذا الجمهور من يعرض للخطر حياته خدمة لهذا الجمهور ؟ ربما يقال إنه لم يعرض حياته لأي خطر ، لأنه اتخذ كل احتياط ، وما أقدم على ما أقدم عليه من شر ، إلا بعد أن استيقن من سلامته . إن كان الأمر كذلك ، فلماذا انبعثت نفسه للقيام بهذا العمل ، وتكليف نفسه بتعب التوقي من خطره ؟ » .

وقود الثورة

وهذه هي المرة الوحيدة التي يدون سعد زغلول — بخط يده ، في مذكراته — عن رأيه بصراحة في أعمال الجهاز السري لثورة ١٩١٩ ، ويتحدث بوضوح عن أهمية

هذا العمل . وعن الجنود الفقراء المجهولين الذين اشتركوا فى الجهاز السرى ، وضحوا بحياتهم من أجل هذا الشعب . . ولكن أهم من هذا كله أن سعد زغلول يأسف لأن الرأى العام لم يهتم بهذا النجار ، لأنه من الشعب الفقير ، ولهذا لايهتم الناس بموته أو حياته . وهو يخشى من هذا الإهمال أن يؤدى إلى ألا يخرج من هؤلاء الفقراء من يقوم بهذه الأعمال المقصود بها تحرير الوطن من الاستعمار . وواضح من هذا أيضًا أن سعد زغلول كان من رأيه أن يستمر الجهاز السرى فى عمله . . وأنه لايمكن الرد على عنف الاستعمار إلا بعنف يقابله . .

ويظهر بجلاء رأى سعد زغلول فى الذين قاموا بالثورة خفية ، والذين كانوا وقوداً لها ، ولقد كتب سعد زغلول فى مذكراته بالحرف الواحد يوم ١٧ يناير سنة ١٩٢٥ : « لقد دلت هذه المحنة التى نجتازها . على ضعف شديد فى الأخلاق ، وهبوط عظيم فى روح الناس . ولاسيما فى الطبقة العالية وما تحتها . . . فإنها كشفت عن دناءة ، وخسة ، ولؤم ، وخور . . دلت على أن هذه الطبقة لاتعرف للتضحية معنى ، ولا تتنازل عن حبة من راحتها فى سبيل الوطن ، وتميل إلى المظاهر الكاذبة وتعبد القوة . . . ومع أن المتعلمين منهم أفسدهم أخلاقًا . وأحطهم صفات : يجرمون ثم يتباهون بالإجرام . . . ويأتون المنكر ثم يفاخرون بإتيانه . . كأن بينهم وبين الفضل عداء » . .

أمام المشنقة !

ولقد كان هذا هو شعور سعد زغلول بعد مصرع السردار ، وبعد أن فوجئ به ، وبعد أن شعر بأن هذه العملية موجهة ضده ! . . وقد بقى موجه هذه الضربة لغزاً ! وكان سعد زغلول يقول لأصدقائه إنه عندما تقع جريمة يجب أن نعرف المستفيد منها . . وكان سعد يقول دائمًا : إن المستفيد من جريمة قتل السردار هو الملك والإنجليز . .

إن الملك تخلص من وزارة الشعب ليحكم حكماً دكتاتوريا . وتخلص الإنجليز من الوزارة الوطنية التي تطالب بالاستقلال . ليجيئوا بوزارة تنفذ أوامر المندوب السامي البريطاني وجعل السودان مستعمرة بريطانية . ولقد كان يبدو من مذكرات سعد زغلول — بوضوح — أنه يؤمن بوطنية الذين ارتكبوا هذا الحادث . فقد كتب في مذكراته يوم تنفيذ حكم الإعدام فيهم يقول بالحرف الواحد :

٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٥ :

« في يوم ٢٣ الجاري . في الساعة السابعة صباحاً . نفذ الحكم بالإعدام في المحكوم عليهم في قضية السردار . إلا عبد الفتاح عنايت . حيث استبدلت عقوبة الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة . ولقد أبدى المنفذ عليهم الحكم ثباتاً عظيماً . إلا شفيق منصور . فإنه كان جباناً وقد قال إبراهيم موسى حينذاك . إنه حكم عليه لكونه سعديا ، ولكنه سعدى إلى الممات . ثم هتف : يحيا سعد! ولم يتأثر الناس لإعدام شفيق منصور ، بل ربما كثيرون شمتوا به . وأعجبوا بشجاعة محمود إسماعيل وثباته . واستخفافه بالموت حتى اللحظة الأخيرة ، ومثله محمود راشد ، ثم الباقون » .

اليد الخفية !

انتهى نص ما كتبه سعد زغلول في مذكراته . . وهذا دليل واضح على أن سعد زغلول معجب بهؤلاء الأبطال . ماعدا شفيق منصور . . الذى اعترف على قيادة الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . ولكن سعد زغلول بقي طول حياته يعتقد أن يداً خفية وراء هذا الاغتيال . وأن هذه اليد الخفية اتصلت بأحد قتلة السردار وأفهمته أن قتل السردار عمل وطني . وعندئذ قامت الخلية السرية باغتياله ، دون أن ترجع إليه . وكان سعد زغلول يتهم الملك . ويتهم الإنجليز . .

ولايمكن للمؤرخ أن يقبل هذا الاتهام على علاته ! . . هل من المعقول أن يشجع الإنجليز على قتل السردار الإنجليزى ؟ . . إن التاريخ يقول إن لقلم المخابرات البريطانية أكثر من سابقة فى هذا الموضوع . إن التاريخ ناسرى يقول إن الإنجليز هم الذين قتلوا الجنرال جوردون فى الخرطوم ! فهل كانت يد التدبير الخفية فى قتل السردار هى يد المخابرات البريطانية ؟ . . وهل أرادت المخابرات البريطانية — بالاشتراك مع الملك — أن تتخلص من سعد زغلول ، وتفصل السودان عن مصر ؟

التحقيق الخطير

إن المؤرخ لايستطيع أن يقبل هذه النظرية ، على الرغم من معقوليتها ، إلا بوثيقة ! . . وقد ظهرت هذه الوثيقة بعد مصرع السردار بأربعة عشر عاماً !

فى أوائل عام ١٩٣٨ قام عدد من الصحفيين الأمريكيين بتحقيق ضخم عن المخابرات البريطانية ، واتصلوا بعدد من الذين كانوا يعملون فى هذه المخابرات ثم اعتزلوا العمل . وسافر عدد من هؤلاء الصحفيين إلى لندن ، وإلى عدد من عواصم العالم لجمع معلومات عن هذا الجهاز الخطير . . وفى الوقت نفسه اطلعوا على عدد من الوثائق السرية الموجودة فى أرشيف المخابرات الأمريكية ! . . وبعد كل هذا نشروا هذا التحقيق فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٨ فى جريدة « السانداى هيرالد » الأمريكية . وفى ٢٠ صحيفة أمريكية أخرى من صحف « هيرست » فى الوقت نفسه .

وقامت قيامة السفارة البريطانية فى واشنطون . . وذهب سير رونالد لندس السفير البريطانى ، وقابل مستر كوردل هل وزير الخارجية الأمريكية ، محتجاً على إذاعة هذه الأسرار التى تسىء لبريطانيا حليفة أمريكا ! . . فما هو هذا التحقيق الصحفى

الذى أقام الدنيا وأقعدها فى تلك الأيام ؟! . . لقد جاء فى هذا التحقيق ما يأتى :
« كانت المخابرات البريطانية فى القرن الماضى مختفية عن أنظار الناس . وكان كبار رجال وزارة الخارجية البريطانية هم وحدهم العالمين بالأعمال العظيمة التى تقوم بها المخابرات البريطانية . ولكن بمرور السنوات أصبح للمخابرات البريطانية شأن عظيم . وصار لها رأى كبير فى سياسة بريطانيا الخارجية . وكثيراً ما يسير رجال المخابرات البريطانية فى سياسة مضادة لسياسة الحكومة . وإن هناك أربع خبطات سياسية كانت السبب فى تقوية نفوذ قلم المخابرات البريطانية . ووضعه فى المكان العظيم الذى يحتله فى الوقت الحاضر (١٩٣٨) . . »

وراح التحقيق الصحفى يشرح الضربات الأربع التى وفقت فيها إدارة المخابرات البريطانية . والذى يهمنا من هذا التحقيق الخطير « الضربة الرابعة » ! . . ونظراً لأهمية هذه الضربة الرابعة ، رأينا أن ننشر صورة فوتوغرافية لما نشرته الصحف الأمريكية عنها فى نهاية هذا الكلام . قال التحقيق الصحفى :
« إن الخبطة الرابعة الكبرى هى أبرع ماقام به عملاء إدارة المخابرات البريطانية . . إنهم استطاعوا فتح السودان دون إراقة دماء . باعتباره إحدى مستعمرات التاج البريطانى . كانت هذه المستعمرة الإفريقية . التى تقع جنوب مصر تماماً . فى عام ١٩٢٤ تحت الحكم البريطانى المصرى ، وكان وجود مصر فى السودان أمراً يضايق بريطانيا . وفى سبيل التخلص من وجود مصر فى السودان ، صدرت التعليمات لإدارة المخابرات البريطانية بأن تبذل كل مافى وسعها لتحقيق هذا الغرض . ولما كانت إثارة نزاع علنى بين بريطانيا ودولتها التابعة مصر . أمراً غير صائب ، فقد انتظرت إدارة المخابرات البريطانية الفرصة لتنفذ الخدعة بطريقة ملتوية . وحانت الفرصة فى عام ١٩٢٤ ، إذ دعا اللورد أللنبى — المندوب السامى فى مصر يومئذ — حاكم السودان العام

إلى اجتماع يعقد فى القاهرة ، وكان اللورد أللنبي لايدرى شيئاً عن العمل الذى تقوم به إدارة المخابرات البريطانية من وراء الستار . وفى اليوم الذى وصل فيه الحاكم العام سير لى ستاك أطلق قتلة مجهولون النار عليه ، وقتلوه فى الشارع . وأتاح هذا الاغتيال البشع لوزارة الخارجية فرصة مناسبة لإرواء غليلها . . فبعد الحادث باثنتى عشرة ساعة ، طلبت بريطانيا تعويضاً لأرملة ستاك قدره ٢,٥ مليون دولار (نصف مليون جنيه فى ذلك الوقت) . . وبعد ٢٤ ساعة ، صدر الأمر بطرد مصر من السودان . واضطرت مصر المذعة أن تدفع وأن تخرج من السودان ، واكتسبت بريطانيا سيطرة تامة على السودان ، بفضل براعة إدارة المخابرات البريطانية ! . . ومنذ ذلك الحين أصبح فى استطاعة بريطانيا أن تسيطر على مياه النيل لتجويع مصر العنيدة ، حتى تذعن لشروطهم بسهولة . واليوم تتولى إدارة المخابرات البريطانية حكم السودان ، ومع أنه مستعمرة للتاج فإنه لايقع فى اختصاص وزارة المستعمرات ، بل تنفرد وزارة الخارجية بحكمه ، وكان موظفوها فى السودان أعضاء فى المخابرات البريطانية » . هذا هو نص التحقيق الصحفى الخطير الذى نشر فى أمريكا منذ أكثر من ٣٦ سنة !

خـتـام المـعـركـة
الجهاز السري ينقل نشاطه إلى لندن
ليرد على العدوان البريطاني

هل انتقل الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ إلى لندن عقب مصرع السردار ؟

وهل حاول أن يرد على العدوان البريطانى ، الذى وقع بعد الإنذار البريطانى ، بمحاولة اغتيال رئيس وزراء بريطانيا ، ووزير خارجية بريطانيا ، ووزير مالية بريطانيا الذين لعبوا الدور الأول فى هذا العدوان ؟ وهل وضع خطة لنسف دور الوزارات فى لندن نفسها ، وإحداث ذعر فى العاصمة البريطانية لم يسبق له مثيل ! ؟ وهل قرر الجهاز السرى للثورة أن ينقل نشاطه فجأة من القاهرة إلى لندن بعد أن شل الإرهاب المفاجئ والاعتقالات المتوالية ، والمظاهرات البحرية والاستعراضات الحربية نشاط الجهاز فى داخل مصر ؟

كان معروفاً أن مستر كين بويد مدير الإدارة الأوروبية فى وزارة الداخلية ، والذى كان يتولى فى الوقت نفسه منصب مدير المخابرات فى مصر ، قد تولى جميع سلطات الأمن عقب استقالة وزارة سعد زغلول ، وتولى أحمد زيور باشا رياسة الوزارة . وكان من بين الأوامر التى أصدرها فرض رقابة على جميع الخطابات التى تدخل إلى مصر من الخارج ، وجميع الخطابات التى تخرج من مصر إلى الخارج ، وكان أحد موظفى المخابرات البريطانية هو الذى يشرف بنفسه على عملية الرقابة على البريد. وفى أول ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وبعد مصرع السردار بأحد عشر يوماً ، تقدم الرقيب الإنجليزى بخطابين مشتبه فيهما ! الخطاب الأول موجه إلى محمد محمد يحفظ

بشباك بريد بوستة ويمبلى ، وهى ضاحية للندن، تبعد عنها كما تبعد ضاحية مصر الجديدة عن قلب مدينة القاهرة . والخطاب الثانى موجه إلى محمد بك محمد يحفظ بشباك البوستة العمومية فى إستانبول .

والخطاب الأول ملقى من مكتب بريد القاهرة العمومى ، والخطاب الثانى ملقى من مكتب بريد الإسكندرية العمومى . واستوقف نظر الرقيب البريطانى أن محمد محمد هذا موجود فى إستانبول وفى لندن فى وقت واحد ، وأن عنوانه فى البلدين هو شباك البوستة ! . . وفتحت المخابرات البريطانية الخطابين فوجدت أنهما لا يحتويان إلا على التحيات والسلامات والأشواق والسؤال عن الصحة ، ولا شىء يستوجب الارتياب ! ووجدت أن الخطين مختلفان ، وأن الحبر فى الخطابين ليس واحداً . . ولكن مستر كين بويد شك فى الأمر ، وأصدر أمره بإرسال الخطابين إلى المعمل الكيماوى التابع للمخابرات البريطانية فى مركز قيادة الجيوش البريطانية فى القاهرة . وقام المعمل بوضع الخطابين البريئين فى عدة أحماض وإذا بمدير المعمل يبادر بالذهاب إلى وزارة الداخلية ويقابل كين بويد ، ويبلغه أنه اكتشف أن الخطابين مكتوبان بالحبر السرى وأن فيهما أشياء خطيرة ، وأن الخطاب الأول عبارة عن تعليمات مرسلة من القيادة الثورية فى القاهرة إلى محمد محمد الذى يقيم فى ضاحية (ويمبلى) فى لندن وفيه ما يأتى :

١ ــ صدر أمر القيادة بوقف جميع النشاط مؤقتاً داخل القطر المصرى ، بسبب رقابة البوليس وعمليات القبض والاغتيال والبطش .

٢ ــ تمت الموافقة على أن تقوموا أنتم بعملية ديسمبر .

٣ ــ المطلوب أولا التخلص من بلدوين (رئيس وزراء بريطانيا يومئذ) ، ومن

أوستن تشمبرلين (وزير الخارجية) ، ومن ونستون تشرشل (وزير المالية) وهم المسئولون عن الإنذار الدنىء .

٤ — يحسن أن يكون العمل مصحوباً بإلقاء قنابل على أبنية الوزارات .

٥ — يفضل يوم ٩ ديسمبر لانشغال الجميع بافتتاح البرلمان .

٦ — الأسلحة موجودة مع الأصدقاء فى لندن ، والذين يقومون بالعمليات هم الأشخاص المتفق عليهم من قبل .

٧ — عبده يحضر ويتولى قيادة عملية ديسمبر ، وبعد ذلك يخرج فوراً .

والخطاب الثانى موجه إلى « عبده » فى إستانبول يكلفه أن يسافر فوراً إلى لندن ، ويقابل محمد محمد ، ويتلقى منه التعليمات لتولى عملية ديسمبر ، ثم يخرج فوراً بالجواز المزور .

ووصل هذا الاكتشاف العجيب إلى مستر كين بويد — رئيس المخابرات البريطانية فى مصر فى مكتبه بوزارة الداخلية — المسمى « رسمياً » مدير الإدارة الأوربية . وكان ذلك فى مساء يوم الأربعاء ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . وكان أول ما يتبادر للذهن أن هذه خدعة من الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وأنه أراد أن يثير الفزع فى العاصمة البريطانية انتقاماً لثورة ١٩١٩ . ولكن مستر كين بويد قال إنه تلقى فى نفس الوقت معلومات أكيدة بأن هذه العملية صحيحة مائة فى المائة . وأسرع مستر كين بويد فى الحال إلى دار المندوب السامى البريطانى فى قصر الدوبارة ، وأيقظ اللورد أللنبى المندوب السامى من النوم ، وأطلعه على ترجمة الخطابين وعلى التقرير الذى كتبته إدارة المخابرات البريطانية فى القاهرة عن المعلومات التى وصلت إليها فى هذا الشأن . وعقد اجتماع حضره اللورد أللنبى وكبار رجال المخابرات البريطانية فى مصر .

وكان من رأى اللورد ألنبى ضرورة إخطار المخابرات البريطانية فى لندن وإستانبول بالعملية فوراً ، لكى تراقب مكتبى البريد فى لندن وإستانبول ، فإذا جاء من اسمه محمد محمد أو محمد بك محمد لاستلام أحد الخطابين يقبض عليه فوراً ، ولكن كين بويد مدير المخابرات اعترض على هذا بأن الوقت لا يسمح بمثل هذا الإجراء ، فإنه يبدو من الخطابين أنهما حلقة من سلسلة تعليمات ، سبقتها تعليمات أخرى لم تضبط ، ولابد أن هناك أسماء أخرى أرسلت إليها التعليمات فى بلاد أخرى ، ولم تستلفت نظر الرقيب الذى لا يستطيع أن يفتح كل خطاب مرسل للخارج ، بل يكتفى بفتح الخطابات المشكوك فيها ، وأنه يخشى أن يتم الحادث فعلا فى ٩ ديسمبر ، لأن البرلمان سيفتتح رسمياً يوم ٩ ديسمبر ، وسيحضر الملك الافتتاح . . ، وأنه — لهذا — يرى أن المسألة أخطر من أن يتخذ فيها إجراء فى المخابرات ، بل إنه يجب الإبراق فى الوقت نفسه إلى وزير الخارجية البريطانية للمبادرة باتخاذ الاحتياطات .

وفى فجر يوم الخميس ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أرسل لورد ألنبى المندوب السامى البريطانى من القاهرة برقية مستعجلة جداً إلى وزير خارجية بريطانيا مستر أوستن تشمبرلين ، يبلغه ما اكتشفته المخابرات البريطانية ، طالباً منه المبادرة فوراً باتخاذ الاحتياطات الكاملة للمحافظة على سلامة الوزراء البريطانيين . . فهل كان الجهاز السرى يومها قد علم بأن اللورد ألنبى يلح على وزارة الخارجية البريطانية فى اعتبار سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى والنقراشى ومكرم عبيد رهائن يعدمهم بدون محاكمة ، كما اعترف بذلك لوزير أمريكا المفوض فى القاهرة دكتور مورتن هاول ؟ . وأنه أراد أن يرهب الإنجليز ، فخلق هذه المؤامرة الوهمية ، لتهديدهم فى لندن ، وبذلك لا يمضون فى سياسة الإرهاب والبطش التى بدأها لورد

اللنبي فى القاهرة ؟ . . وهل قصد الجهاز السرى أن يقع الخطابان الغريبان فى يد المخابرات البريطانية ، لكى تستنتج منهما ما استنتجت ، وبذلك يشعر الإنجليز بأن المقاومة فى مصر لم تنته ، وإنما هى تشتد وتتضاعف ، وتنتقل إلى الإنجليز فى بلادهم ، وتثير فيهم من الفزع والرعب أضعاف ما أثاروه فى قلوب المصريين عندما أرسلوا لهم الأساطيل تحتل الإسكندرية ، وأرسلوا لهم الجيوش تمشى فى مظاهرات عسكرية فى شوارع المدن الكبرى ، وراحوا يعزلون الوزارات ويقيمون الوزارات ، ويحكمون ويستبدون ويطغون فى البلاد !

لو أن الجهاز السرى أراد هذا كله ، لكان بلاشك قد وفق فيما أراد ، وحقق أهدافه . ولكن يبدو أن المسألة كانت أكبر من عملية تهديد فقط ، وقد عدت إلى مذكرات سعد زغلول ، ولفت نظرى أمر غريب . ففى هذه الفترة بالذات لم يكتب سعد زغلول حرفاً واحداً فى مذكراته ! مع أنه اعتاد أن يكتب مذكراته يومياً ! ثم وجدت حقيقة أخرى ، هى أنه — فى هذا الموعد بالذات — لم يكن أحمد ماهر قد اعتقل بعد ، ولا حسن كامل الشيشينى ، ولا كثير من أعضاء الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ . وأنه حدث فعلا أن عدداً من خبراء الخطوط استدعوا إلى وزارة الداخلية فى تلك الأيام وعرضت عليهم خطوط فى غلافين ، ليقارنوها بخطوط عدد من الزعماء والشخصيات المعروفة . ولكن كل هذا ليس دليلا على أن شيئاً من هذا قد حدث . فقد يكون مستر كين بويد روى هذه القصة للتدليل على كفاءته ومهارته ! وقد يكون بعض أعضاء الجهاز السرى رووا هذا الحادث للتدليل على قوة هذا الجهاز ، الذى أصيب بنكسة عقب مصرع السردار . .

وهنا نضطر إلى أن نذهب إلى لندن نفسها ، لنحقق هذا الحادث الخطير . . لقد ثبت أن المخابرات البريطانية فى ذلك التاريخ اتخذت إجراءات معينة ضد

جميع المصريين فى بريطانيا . . وثبت أن المخابرات البريطانية أخطرت المخابرات الفرنسية بأن تراقب جميع الموانئ الفرنسية ، وتقبض على كل مصرى يحاول السفر من فرنسا إلى إنجلترا . . ونرجع إلى الصحف البريطانية الصادرة فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢٤ . لا شىء عن المؤامرة فى أول ديسمبر ، و ٢ ديسمبر ، و ٣ ديسمبر و٤ ديسمبر .

ولكن فجأة ظهرت كل صحف إنجلترا بخبر عجيب مثير ! فى يوم الجمعة ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ظهرت جريدة الديلى ميل ، لسان حال حكومة المحافظين فى تلك الأيام ، وفى أبرز صفحة فيها خبر ضخم بعدة عناوين : « مؤامرة لقتل الوزراء ! . . البوليس المسلح يحرس أعضاء مجلس الوزراء ! .. عصابة للاغتيال من الوطنيين المصريين ! . . لورد أللنبى يحذر ! » . وقالت الجريدة بالحرف الواحد : « تم وضع أعضاء مجلس الوزراء البريطانى تحت حراسة خاصة من رجال البوليس ، على أثر المعلومات التى وصلت من مقر قيادة لورد أللنبى المندوب السامى البريطانى فى القاهرة . قال اللورد أللنبى فى برقيته إنه تم اكتشاف مؤامرة لاغتيال الوزراء الكبار فى الحكومة البريطانية . وقد قوبلت هذه المعلومات باهتمام بالغ ، حتى إن وزير الداخلية سير وليام جونسون هيكس أصدر على الفور تعليمات عاجلة بوضع حرس مسلح بالملابس المدنية لحراسة عدد معين من زملائه الوزراء بالليل والنهار . إن هناك كل الدلائل التى توحى بأن هذه المؤامرة هى نتيجة لأعمال الدعاية التى قام بها وحرض على ارتكابها حزب سعد ، وهو الهيئة التنفيذية للمنظمة المصرية الوطنية المتطرفة » . ثم قالت الجريدة بعنوان « الطلبة المصابون بالهستيريا .. كيف يستخدمهم المصريون المتآمرون كأدوات » : إن لهذه الهيئة مبعوثين يتولون القيام بأعمال الدعاية والأعمال الأخرى ، وهم منتشرون فى جميع أنحاء أوربا ، وفى ألمانيا

بصفة خاصة ، بل فى كل مكان يستطيعون منه توجيه الدعاية بصورة خطيرة ضد بريطانيا . . . . ولا يخفى أيضاً أنه حتى فى هذا البلد ـ بريطانيا ـ تحتفظ هذه الهيئة بممثلين لها ، فعندما زار سعد زغلول رئيس الوزراء الوطنى هذه البلاد فى شهر سبتمبر الماضى لإجراء مباحثات مع مستر رامزى ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية ، كانت هناك دلائل واضحة على نشاطهم ، وقد تجلت هذه الدلائل فى الاستقبالات الحماسية التى قوبل بها الزعيم المصرى ، كلما ظهر فى أى مكان عام . إن لندن لم تكن فى يوم من الأيام مليئة بالطلبة المصريين من الشبان والفتيات كما هى اليوم ، وفى الوقت الذى يتمتع فيه هؤلاء الطلبة بمزايا التعليم فى بريطانيا العظمى ، كانت مشاعرهم تلتهب بفضل التعاليم الوطنية التى يلقنها لهم مبعوثو هذه الهيئة الذين يتجولون فى كل مكان يوجد فيه هؤلاء الطلبة ، ويحثونهم على الثورة ، ويلقون عليهم المحاضرات عن طغيان بريطانيا .

« وقد أدت هذه التعاليم إلى إصابة عدد كبير منهم بحالة هستيريا ، وجدوا متنفسا لها فى الهتاف : « تحيا مصر والسودان ! » ـ « يحيا سعد زغلول ! » ـ « يحيا الاستقلال التام ! » . إن هؤلاء الشبان والفتيات المصابين والمصابات بالهستيريا هم الأدوات التى يعمل حزب سعد زغلول عن طريقها . إن وسائل هذه الهيئة تعيد إلى الأذهان اغتيال سير وليام كيرزون ديلى أحد كبار البريطانيين الذين كانوا يعملون فى الحكومة الهندية ، وقد قتل فى المعهد الإمبراطورى فى حى كنسنجتون فى يوليو سنة ١٩٠٩ ، عندما أطلق عليه الرصاص طالب شاب يدعى ديناجرى ، وكان هذا الطالب واقعاً تحت تأثير الثوار الهنود . وعندما اعتقل ديناجرى وجد فى حوزته منشور كتبه بخط يده ، وأعلن فيه أن خلاص الهند يتوقف على القضاء على الراجوات والحكم البريطانى . وهذا الشيء هو نفس الشيء الذى يلقنه الوطنيون

المصريون للشباب الذى يسهل التأثير عليه ، فى كل شىء يتصل بالنفوذ البريطانى فى مصر » .

ثم قالت جريدة الديلى ميل فى نفس اليوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بعنوان «مضاعفة البوليس — توقع زيادة عدد رجال البوليس فى لندن » : « إن اكتشاف المؤامرة التى دبرت لاغتيال أعضاء مجلس الوزراء البريطانى نبه أذهان السلطات فى الداخل إلى ضرورة مضاعفة قوة البوليس ، وقد أصبح من المعترف به الآن أن سيف لجنة « جويس » الذى سلط على المصروفات الحكومية لتخفيضها ، والذى طبق على البوليس فى البلاد بصورة حاسمة لا مبرر لها — هذا التخفيض أدى إلى أن أصبح البوليس فى الوقت الحاضر غير كاف لمواجهة الأعباء الكثيرة التى تفرضها عليه القوانين والحكومة المحلية ، ذلك إلى جانب مهمته الأساسية فى المحافظة على الأمن العام . ومن المفهوم أن سير وليام چونسون هيكس وزير الداخلية قد وجه اهتماماً خاصًا لهذه المشكلة ، وهو مصمم على اتخاذ الخطوات التى تكفل زيادة قوات البوليس ، وخاصة فى العاصمة الإنجليزية ، فى أقرب وقت ممكن . ذلك أن الحقائق التى اتضحت أخيراً فيما يتعلق بنشاط الأجانب والشيوعيين فى هذه البلاد . قد جعلت هذه الخطوة أمراً لابد منه . فقد اكتشفت الدولة أن مركزاً لمنظمات من جميع الأنواع موجود فى لندن » .

انتهى ما قالته جريدة الديلى ميل فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . ولم تكن المسألة خبراً عاديًا أو مبالغًا فيه ! فإن التحقيق الذى أجريناه فى لندن أثبت ما يأتى :

أولاً : ما كادت تصل برقية اللورد أللنبى من القاهرة إلى سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية حتى ذهب فوراً واجتمع برئيس الوزراء .

ثانيًا : دعي مجلس الوزراء البريطاني على الفور للاجتماع يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، وعرض وزير الخارجية على المجلس نص برقية لورد أللنبي .

ثالثًا : على أثر الاجتماع دعا سير وليام هيكس وزير الداخلية كبار موظفي سكوتلانديارد في اجتماع دام ساعتين في مكتبه لبحث التدابير التي تتخذ ، وذلك بعد ظهر يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤

رابعًا : أبلغ الخبر إلى فرع خاص في المخابرات لانتداب أخصائيين في المؤامرات والقنابل ، من الذين اشتركوا في أدق التحقيقات وأخطرها في أثناء الحرب العالمية الأولى .

خامسًا : قرر مؤتمر سكوتلانديارد — كما هو مسجل في سجلات هذه الإدارة يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ — مضاعفة عدد ضباط البوليس المكلفين بحراسة جميع الوزارات ، وأن يسلح جميع الحراس غير المسلحين ، بالمسدسات كما كانت الحالة في أيام الإرهاب الذي انتشر عقب اعتداءات رجال السين فين (الحزب الوطني الأيرلندي الذي كان يقوم بعمليات إرهاب داخل إنجلترا) وهي الإجراءات التي كان يتخذها البوليس لمواجهة اعتداءاتهم .

سادسًا : صدرت الأوامر في ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى الحرس الذي يتولى حراسة هوايت هول (وزارة الخارجية البريطانية) بأن تحدد الإجراءات التي تتخذ في حالة ما إذا وقع اعتداء على أحد الوزراء أو أحد أبنية الحكومة ، وكانت هذه الأوامر حازمة .

سابعًا : زيد فعلا في يوم ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عدد رجال البوليس السري والعلني في الاجتماع الذي عقده حزب المحافظين ابتهاجًا بانتصارهم في الانتخابات

وقد كان الغرض من هذه الاحتياطات ، مضاعفة الحراسة الموضوعة على الوز
الذين حضروا الاجتماع .
وكل هذه الإجراءات تدل على أن المؤامرة كانت جدية فعلا ، وعلى
المخابرات البريطانية اطمأنت إلى أهمية المعلومات التى اكتشفتها من الرسا
المضبوطة ، ومن البيانات التى حصلت عليها المخابرات البريطانية من جها
أخرى . . ولكن التفكير فى ارتكاب مثل هذه الجريمة يقتضى تنظيما كبيراً
أو — على الأقل — خيالا كبيراً . . ولقد كنت دائماً مهتما بأن أصل إلى أصل التن
السرى لثورة ١٩١٩ ، ومن أين استمد أصله ؟ ؟ . . لم يكن نظام الخلايا الشيو
معروفاً فى مصر فى تلك الأيام . . ولذا تتبع منبع هذا التنظيم السرى لأمر يست
الدراسة فعلا . .

عقب ثورة عرابى

فى مذكراتى بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ : « اجتمعت بالدكتور أحـ
ماهر باشا فى داره عقب الحفلة التى أقيمت لتأييد الأستاذ عزيز مشرق
الانتخابات ، وجرى حديث عن ثورة ١٩١٩ وتنظيماتها السرية ، وسألت الدكـ
ماهر عن بعض تفاصيل الحوادث ، فقال إنه أقسم اليمين ألا يتكلم عن
الحوادث إلى أن يموت ، فقلت له إننى لا أريد أسماء ولكنى أريد أن أع
مسألة تاريخية ، وهى : من أى بلد ، أو من أى ثورة استمدت ثورة ١٩١٩ شـ
تنظيمها السرى ، ومن هو الذهن الذى وراء هذا التنظيم ؟
فقال الدكتور ماهر باشا وهو يضحك : قد تدهش إذا علمت أن هذا التـ
مصرى مائة فى المائة ، فلعلك لا تعلم أن سعد باشا هو أول من ألف جمعية سـ

فى مصر لمقاومة الاحتلال ، عقب هزيمة عرابى مباشرة ونفيه مع زملائه فى الخار
وكان هذا التنظيم هو تأليف خلايا متصلة ببعضها البعض ، لا يزيد عدد
كل خلية عن اثنين ، ولا يعرف الأعضاء بعضهم بعضاً ، وأنه وضع هذا التـ
مع حسين صقر شريكه فى المحاماة ، ولم يكن سعد باشا يريد إنشاء جمعية سرية
بضعة أشخاص ، بل كان غرضه ، عقب هزيمة عرابى ، إنشاء حزب سـ
تحت الأرض .

وفى سنة ١٩١٨ قابلت أنا وعبد الرحمن بك فهمى سعد باشا فى بيته لمناء
المطالبة بحقوق مصر ، وقال سعد باشا إن السلطة العسكرية البريطانية مسيطرة ء
البلد ، والبلد محكوم حكماً إرهابياً ، والأحكام معلنة ، والرقابة على الصحف قائمة
فلابد من العمل السرى ، وروى لنا سعد باشا قصة تنظيمه السرى بعد ثورة عرابى
وقال إن طريقة الخلايا الصغيرة هى التى أدت إلى نجاته من الإعدام ، لأنه عند
قبض عليه لم يكن من المستطاع الحصول على شهود ، ولم تجد المحكمة دليلا عليه
وقد استفدت من هذه الفكرة الغريبة ، ولكنى وإخوانى أدخلنا عليها كثيراً مـ
التغييرات والتحسينات التى تلائم التطور الذى حدث فى خلال الخمسة والعشرين
عاماً التى تلت ثورة عرابى ، ولكن أساس الفكرة كان الحزب السرى الذى أتم
سعد باشا تأليفه وهو شاب عقب ثورة عرابى .

وضحك ماهر باشا وقال : « إن سعد باشا كان لا يحب أن يتكلم فى هذا
الموضوع كثيراً ، وأذكر أن خصومه عيروه بهذه الجمعية السرية — أو على الأصح
الحزب السرى — فى عام ١٩١٢ ، أو لا أذكر ، وغضب سعد باشا يومها لإثارة
هذه المسألة ، والمرة الثانية التى تحدث فيها سعد باشا عن هذا الموضوع بعد
سنة ١٩١٨ ، كان عند الإفراج عنى أنا والنقراشى ، وذهبنا لنشكره على أنه هو الذى

أشرف على الدفاع عنا ، ودرس الاعترافات فى القضية دراسة عجيبة ، فراح يستعيد ذكرياته عن مشروعه لإنشاء حزب سرى تحت الأرض عقب ثورة عرابى على نظام الخلايا الفردية التى فكر فيها لضمان السرية التامة » .

هذا ما قاله الدكتور أحمد ماهر عن الربط بين النظام السرى لثورة ١٩١٩ ، والجهاز السرى الذى ألفه سعد عقب ثورة عرابى ، وقد رجعت إلى كتاب « سعد زغلول» للأستاذ العقاد — صفحة ٧٢ — فوجدته يروى أن سعداً وزميله فى مكتب المحاماة ، حسين صقر ، قد ألفا جماعة سرية سمياها « جماعة الانتقام » لقتل الشهود والجواسيس الذين خانوا الثورة العرابية والرؤساء الذين نكلوا بالعرابيين فألقوا القبض عليهما وأحالوهما إلى المحاكمة ، وشكلت لجنة مختلطة أسندت رئاستها إلى القاضى البلجيكي فلمنكس . . . فلما نظرت التهمة لم تعثر على دليل ولا شبه دليل ، ولم تجد بداً من تبرئة المحامين المتهمين » .

وهذا يدل على أن سعد زغلول اتهم بتأليف جمعية سرية . . ولكن الدكتور ماهر يقول إن التنظيم السرى الذى وضعه سعد زغلول عقب ثورة عرابى كان لإنشاء حزب سرى تحت الأرض لا جمعية سرية . . وقد حاولنا العثور على أوراق هذه القضية ، فإذا بها أعدمت . وقد عثرت على كتاب طبع عقب ثورة عرابى بثمانية أعوام ووجدت فيه دليلا . . إن الكتاب اسمه « دليل مصر » لمؤلفه يوسف آصاف ، صاحب ومحرر مجلة المحاكم ، والكتاب مطبوع فى المطبعة العمومية بمصر عام ١٨٩٠ ، وفى الكتاب تاريخ أشهر رجال العصر وبين أسمائهم اسم « حضرة الأصولى البارع سعد أفندى زغلول محامى لدى محكمة الاستئناف الأهلية » ، وجاء فى الكتاب — صفحتى ٣٤٤ و ٣٤٥ — أن سعد زغلول : « نقل إلى نظارة الداخلية بوظيفة معاون فيها ، وذلك فى مدة وزارة محمود سامى (البارودى) ، ثم عين ناظراً لقلم

قضايا مديرية الجيزة ، وذلك فى مدة اشتداد الثورة العسكرية (يقصد الثورة العرابية) واستمر بوظيفته إلى أن قمعت الثورة فرفت ، وبعد ذلك اتخذ فن المحاماة أمام المجالس الملغاة حرفة له ، وبعد مدة اتهم بانضمامه إلى حزب الانتقام ، وهو الحزب الذى وجد بمصر عقب قمع ثورة العرابيين ، فسجن بضعة أيام ، إلى أن حكم ببراءته » .

وهذا يثبت أن التهمة لم تكن جمعية سرية ، وإنما كانت حزباً سرياً !! ولعل هذا الدليل يوضح كيف أن سعد زغلول — وعمره ٥٩ سنة وقتئذ — اتجه إلى التنظيم السرى فى ثورة ١٩١٩ وإلى فكرة الجهاز السرى .

* * *

ونعود إلى الجهاز السرى فى لندن . . وإلى مؤامرة اغتيال الوزراء التى نشرتها جريدة الديلى ميل فى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . ولكننا لانجد جريدة الديلى ميل وحدها التى نشرت خبر المؤامرة ، إن جريدة الديلى إكسبريس لسان حال حزب المحافظين الذى يتولى الحكم ، قدنشرت فى أبرز صفحاتها يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بعنوانات كبيرة ما يأتى : « وردت على الدوائر الرسمية برقية خطيرة من دار المندوب السامى فى القاهرة تؤكد أن المتطرفين المصريين دبروا مؤامرة لاغتيال بعض كبار الوزراء البريطانيين فى لندن ، وأن هذه المؤامرة ستضرب بالقنابل دور الوزارات والأبنية الحكومية فى لندن . واتخذت إدارة سكوتلانديارد احتياطات مشددة لحراسة الوزراء وحراسة الأبنية الحكومية . وقد ثبت أنه توجد فى مصر جمعية سرية من المتطرفين حصلت المخابرات البريطانية على معلومات كاملة عن خططها ، واكتشفت أنها دبرت فعلا مؤامرة لاغتيال عدد من كبار الوزراء البريطانيين فى لندن . ولهذا السبب رأى وزير الداخلية ضرورة اتخاذ تدابير احتياطية لمواجهة الموقف » .

هذا ما نشرته جريدة الديلي إكسبريس لسان حال حزب المحافظين . . ولكن قد قد يقال هنا إنه ربما أرادت الحكومة البريطانية الاهتمام بهذه المؤامرة لتبرير الإجراءات العنيفة التي اتخذتها ضد مصر عقب مصرع السردار . ولهذا أوعزت إلى صحفها بأن تنشر هذه الأخبار ! . . ولكن فى المساء خرجت جريدة الإيفننج نيوز ، لسان حال حزب الأحرار الذى يتولى معارضة الحكومة ، وفى أبرز صفحاتها أنباء خطيرة عن المؤامرة ، وقالت فى يوم ٥ ديسمبر : « اختار المتآمرون المصريون يوم الثلاثاء المقبل — الذى سيفتتح فيه الملك البرلمان البريطانى — لاغتيال الوزراء ، ولإلقاء القنابل على أبنية الحكومة والوزارات وسواها . وقد صدرت الأوامر إلى رجال البوليس السرى الذين يحرسون كل وزير ، بأن يكونوا على استعداد ، لإطلاق الرصاص فوراً ، وبدون تردد إذا دعت الضرورة إلى ذلك ، وقد تم ليلة أمس تفتيش منازل بعض المصريين فى لندن ، وتولى هذه العملية رجال البوليس السرى . وما زالت التحريات مستمرة ، وقد أثبتت التحريات خطورة التحذير الذى أرسله اللورد أللنبى ، المندوب السامى البريطانى فى القاهرة » .

الرعب فى انجلترا !

وقالت جريدة الإيفننج نيوز يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ أيضاً : « وقد أثار نبأ وجود مؤامرة مصرية لاغتيال وزراء بريطانيين فى لندن حالة من الرعب ، أرهبت الناس كثيراً ، حتى أصبح الشعب البريطانى يبتهج كلما قرأ خبراً جديداً يدل على أن البوليس البريطانى غير غافل عن هؤلاء المتهوسين ، . أما المؤامرة فهى عبارة عن اغتيال ثلاثة من كبار الوزراء فى الوزارة البريطانية . وليس لورد أللنبى بالرجل الذى يستولى عليه الذعر ، ولا هو بالرجل الذى يبلغ حكومته بخبر خطير كهذا ،

دون أن يستوثق منه أولا . وقد حوت البرقية التي أرسلها اللورد ألنبي أمس إلى وزير الخارجية ، تحذيراً من التهاون في هذا الشأن . ويستفاد من التفصيلات التي وردت على وزارة الخارجية البريطانية بعد ذلك أن تفتيش منازل بعض المتطرفين في مصر أسفر عن الحصول على بعض المستندات التي تؤيد هذه المؤامرة فعلا ، وقد ذكرت في أقوال بعض المعتقلين أسماء كثيرين من المصريين الموجودين الآن في لندن ، وأن لهم علاقة بهذه المؤامرة . ولعله لم يعد من الغريب — بعد حادث اغتيال السردار في القاهرة — أن يقدم هؤلاء الطائشون وشركاؤهم على وضع خطط لارتكاب جرائم اغتيال في لندن أيضاً . ويجب أن يعلم كل من يخطر بباله القيام بهذه المهمة ، ويحاول أن يعتدى على حياة الوزراء البريطانيين وعلى كبار رجال الدولة ، أنه يجازف بحياته مجازفة خطيرة . وفي لندن الآن نحو ألف طالب مصرى ، معظمهم من مؤيدى الحركة المتطرفة في القاهرة ، وكثيرون منهم على اتصال منتظم بالزعماء المصريين ، وعندما كان سعد زغلول في لندن دعا ثلاثمائة طالب منهم إلى حفلة شاى ، وانتهزت سكوتلانديارد هذه الحفلة ، وأرسلت إليها عدداً من رجال المخابرات البريطانية واختلطوا بالطلبة المصريين في الحفلة ، واستطاعوا الحصول على معلومات مفيدة » .

اجتماع مجلس الدفاع الأعلى !

وفي يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضاً ، نشرت جريدة الإيفننج ستاندارد بعنوانات كبيرة في الصفحة الأولى ، أن دوائر الحكومة تتكتم تكتما شديداً تفاصيل المؤامرة التي وردت في برقية اللورد ألنبي المندوب السامى في القاهرة ، وأن مجلس الدفاع عن الإمبراطورية عقد اجتماعاً خاصاً عرضت فيه هذه البرقية الخطيرة .

وفى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضًا ، نشرت جريدة « ستار » لسان حال حزب الأحرار ، بعنوانات كبيرة فى الصفحة الأولى : « تلقى كثير من الوزراء البريطانيين خطابات تهديد فى الأيام الأخيرة ، والمعتقد أن هذه الخطابات واردة من مصادر مصرية ، وقد سلم الوزراء خطابات التهديد إلى سكوتلانديارد . ولم يرد فى تلغراف اللورد أللنبي عن المؤامرة باغتيال الوزراء البريطانيين أسماء الأشخاص الذين سيتولون الاغتيال ، وإنما ذكرت البرقية « صفة » الذين سيقومون بالتنفيذ . ويرى المسئولون فى لندن أن اللورد أللنبي كان على حق فى مبادرته بإرسال هذه المعلومات إلى وزارة الخارجية ، لأنه لو وقع الاغتيال فعلا ، لكان اللورد أللنبي مسئولا لأنه لم يرسل هذه المعلومات التى عرفها إلى لندن . وإذا كان الاغتيال لم يقع فى لندن حتى الآن ، فمن الواضح أن ذلك بفضل التحذير الذى أرسله اللورد أللنبي ، وفى نشره فى الصحف ، فإن الاحتياطات التى اتخذت ، فيها ما يثبط عزيمة المتطرفين الذين قرروا أن يقوموا بهذه العملية . وقد وضع البوليس رقابة على الأشخاص الذين يمكن أن يقوموا بهذه العملية ، وعلى الأماكن التى يأوون إليها »

مراقبة الموانئ !

وفى مساء ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضًا ، قالت جريدة إيفننج ستاندارد لسان حال الحكومة : صدرت الأوامر باتخاذ تدابير فى الموانى ومراقبة كل المصريين الذين يدخلون إنجلترا ، واتخذت احتياطات لمراقبة البحارة غير البيض الذين يصلون إلى الموانئ الإنجليزية وفحص أوراقهم فحصًا دقيقًا كاملا . ووضعت سكوتلانديارد مراقبة دقيقة على عدد من الأندية ، وهى الأندية التى يجتمع فيها الطلبة المصريون والطلبة الهنود المتطرفون والأشخاص المعروفون بآرائهم المعادية لبريطانيا . رجال

البوليس يراقبون المصريين فى إنجلترا مراقبة دقيقة : إن البوليس يعرف نوع الأحاديث التى يتحدثون بها فى اجتماعاتهم الخاصة . ويراقب البوليس أيضًا بعض المصريين المقيمين فى حى « إيست إند » فى لندن ، ويراقب مصريين آخرين فى حى « الوست إند » .

ضرب الوزراء بالقنابل !

وفى يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أيضاً كتبت جريدة الإيفننج نيوز فى أبرز صفحاتها : « قرر المتآمرون المصريون استعمال القنابل فى اغتيال الوزراء البريطانيين فى لندن، عرف أيضًا أنهم قد يلجأون إلى دس السم فى طعام بعض الوزراء، حركات المصريين فى بريطانيا تحت مراقبة دقيقة ، سيقبض على أى مصرى فى أى لحظة تقع عليه شبهة . الرجل المصرى الذى سيقود عملية الاغتيال سيدخل إنجلترا من خارجها ، تقرر جعل جميع الموانئ تحت رقابة شديدة: عرف أن مركز هذا المصري ليس فى بريطانيا ولا فى مصر نفسها ، بل فى بلد آخر . صدرت تعليمات المخابرات بمراقبة الجمعيات الوطنية المصرية التى تعتبر فروعًا تنفيذية للقيادة فى مصر ، وهى موجودة فى جميع البلدان . طلبت إدارة المخابرات من جميع فروعها أن ترسل لها على الفور معلومات كاملة ، وخاصة عن رؤساء هذه الجمعيات المصرية . وهم الآن تحت رقابة دقيقة ، ولا يستطيع واحد منهم أن يسافر دون أن تعرف المخابرات أمره » .

مؤتمر صحفى لوزير الداخلية

وفى يوم ٥ ديسمبر أيضا نشرت ١٨ صحيفة إقليمية إنجليزية هذه الأنباء

فى صفحاتها الأولى ، بالعنوانات الضخمة . . وعاشت بريطانيا فى رعب ، وبدأ الناس يقولون إن الجهاز السرى المصرى أقوى من الحكومة البريطانية والبوليس المصرى ، وعاشت لندن فى قلق مرير : الوزراء يرتعدون من الخوف وهم يذهبون إلى مكاتبهم ، البوليس يقبض على أى شخص يقترب من بناء إحدى الوزارات ، عمليات تفتيش فى كل مكان . . اجتماعات فى سكوتلانديارد بالليل والنهار .

فى يوم ٥ ديسمبر أيضاً عقد سير جونسون هيكس وزير الداخلية البريطانية مؤتمراً صحفياً وأدلى بالتصريح الرسمى التالى : « إن الاحتياطات التى اتخذتها الحكومة البريطانية لحماية الوزراء هى احتياطات ضرورية ، ويجب ألا يفهم منها أن البوليس عاجز . إن لدى البوليس معلومات ، ويقوم البوليس بتحقيقها ، وليس من المناسب إفشاء هذا التحقيق فى أثناء القيام به . إن سكوتلانديارد مسئولة عن سلامة الوزراء ، ولهذا رأت من الضرورى اتخاذ تدابير واحتياطات ، وهى التدابير الوقائية التى كانت تستعمل فيما مضى أيام الاغتيالات التى كان يقوم بها الأيرلنديون منذ ثلاث سنوات . إن الاحتياط للشىء قبل وقوعه هو أشبه بحمل السلاح اتقاء الخطر ، إن البوليس الإنجليزى سيتخذ كل ما يراه من الإجراءات والتدابير لمواجهة الموقف » .

خوف زوجات الوزراء !

وانتشر الرعب بين أفراد الشعب البريطانى ، وخصوصاً زوجات الوزراء ، وزوجات الموظفين الذين يعملون فى الوزارات المهددة بالنسف بقنابل المصريين . . وبدأ رجل الشارع البريطانى يقول : مالنا ولمصر ؟ ! إننا أخطأنا بالإجراءات العنيفة التى اتخذناها ضد سعد زغلول والمصريين بعد مصرع السردار .

واضطر مستر بلدوين رئيس الوزارة البريطانية أن ينتهز الاجتماع الذى عقده حزب المحافظين فى يوم ٥ ديسمبر فى المساء ، احتفالا بفوز المحافظين فى الانتخابات ، فوقف وراح يدافع عن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية ضد مصر ، وتكلم طويلا عن أسباب هذه الإجراءات الشديدة .

وقال بلدوين فى خطابه :

« يهمنى أن أتكلم عن مركزنا فى مصر ، حيث يمر أحد الشرايين الرئيسية فى جسم إمبراطوريتنا . لقد وصل مركزنا فى الأسابيع الأخيرة من وزارة سعد زغلول إلى حالة مفجعة .

« لقد منحت بريطانيا الاستقلال لمصر عام ١٩٢٢ مقيداً ببعض تحفظات ، وتركت هذه التحفظات لمفاوضات تجرى فيما بعد ، وإذا بنا نواجه بدعاية مخربة هدامة يشجعها رسميون فى مصر ، وكان من نتائجها العمل الجنونى باغتيال السردار . وإذا لم تبادر الحكومة البريطانية إلى القيام بعمل حاسم جديد يجعل مصر توقف حملة الكراهية والاحتقار لنا ، إذا لم تفعل الحكومة البريطانية هذا لاعتبرت مقصرة فى القيام بواجباتها » .

وفى اليوم التالى ٦ ديسمبر نشرت الصحف البريطانية برقية أذاعتها وكالة روتر من لندن عن المؤامرة المصرية لاغتيال الوزراء الإنجليز ، وقالت إن الاحتياطات التى اتخذها البوليس كانت ضرورية .

كيف تسربت الأخبار

وفى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ هاجمت جريدة الديلى هيرالد لسان المعارضة وهى جريدة حزب العمال ، هاجمت الحكومة البريطانية لأن البوليس خص

صحف الحكومة وحدها بمعلومات كاملة عن المؤامرة . وقالت الديلى هيرالد فى مقال افتتاحى : « من الطبيعى أنه عندما يصل إلى وزارة الخارجية خبر كهذا ، مهما كان مبهماً ، عن الاعتداء على حياة الوزراء البريطانيين . أن ترسل هذا الخبر الخطير إلى وزارة الداخلية . ومن الطبيعى أن يقرر وزير الداخلية مضاعفة الحراسة ، والسهر على سلامة الوزراء ، ولكن الذى ليس معقولاً ولامقبولاً . أن تعطى الحكومة هذه الأخبار إلى صحف المحافظين وحدها » . ثم قالت الديلى هيرالد: « إن البيان الرسمى الذى أذاعه وزير الداخلية بعث الاطمئنان إلى النفوس ، فعسى أن يحقق وزير الداخلية فى كيفية تسرب هذه الأخبار ، ويبحث العلاقة الموجودة بين بعض دوائر البوليس وبعض إدارات الصحف » .

اتهام الطلبة المصريين

وفى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قالت جريدة الديلى ميل لسان حال الحكومة : « يقوم بوليس لندن بمراقبة أنصار الحركة الوطنية المصرية فى لندن مراقبة دقيقة . إن بعض هؤلاء فى مناصب رفيعة ، إن لهم صلات بفريق من الكبراء من أصحاب النفوذ فى المراجع الرسمية . إن الصحف الوطنية المصرية كانت تكتب عن خطط جماعة السين فين (الفدائيون من أعضاء الحزب الوطنى الأيرلندى) ، وتقول إن هذه هى أحسن دليل على نجاح سياسة التهييج ضد بريطانيا ، وتستشهد هذه الصحف كل يوم بمصرع الماريشال السير ويلسون فى لندن ، وتعتبر هذا الحادث سابقة تستوجب تبرئة حكومة سعد زغلول — التى كانت قائمة وقتئذ — من تبعة مصرع السردار . وليس من المستبعد أن تحرض عصبة الإجرام فى القاهرة الطلبة المصريين فى لندن على اقتفاء زملائهم الذين قاموا بالاغتيالات فى القاهرة ، وهذه الريبة

تفسر أهمية قرار لورد أللنبي باعتقال عدد من النواب المصريين في القاهرة ، وهم الآن محبوسون حبساً انفرادياً ، ويظهر أنه من المحتمل إطلاق سراحهم في خلال أسبوعين ، وعندئذ سوف يطلقون لأنفسهم العنان في ازدراء الحكومة المصرية الجديدة ومهاجمتها مستندين إلى حصانتهم البرلمانية » .

قائمة الاغتيالات طويلة !

وفي يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ قالت جريدة الديلي نيوز : «وضعت عصابة عظيمة من المتآمرين في مصر قائمة بأسماء كبار الإنجليز الذين قررت اغتيالهم واحداً بعد الآخر . . وكان السير لي ستاك هو آخر من قتل حتى الآن ، ولكنه ليس الأخير في القائمة . إن المتآمرين المصريين منظمون تنظيماً دقيقاً . لا يغفلون أدق الاحتياطات ، ويتحركون في نظام عجيب ، وهم يعتقدون أنهم يستطيعون إرهاب الحكومة البريطانية ، بالسير على خطط الجناة الأيرلنديين » .

المتآمرون في الطريق إلى لندن !

وفي يوم ٧ ديسمبر نشرت جريدة نيوز أوف ذي ورلد بالعنوانات الضخمة في صفحتها الأولى : « اكتشفت إدارة سكوتلانديارد أن اثنين من رجال المؤامرة التي ستتولى قتل الوزراء الإنجليز ، وتدمير الوزارات ، برحا مصر إلى فرنسا . والمظنون أنهما ذاهبان إلى إنجلترا ، ولم يعرف إلى الآن مكان وجودهما . ولكن إدارة سكوتلانديارد أصدرت الأمر بالقبض عليهما إذا حاولا الدخول إلى إنجلترا ، وهما شابان في مقتبل العمر ، وقد بثت المخابرات العيون في الموانئ لهذا السبب . ووصلت إلى دوائر البوليس معلومات بأنهما قد يتنكران في زي فتاتين لكي يضللا البوليس ، ويفلتا منه » .

وفى يوم ٧ ديسمبر أيضاً كتب المحرر السياسى بجريدة صانداى إكسبريس تحقيقاً صحفياً عن مؤامرة اغتيال الوزراء البريطانيين والاحتياطات التى اتخذت لمواجهة هذا العمل الخطير ، وقال المحرر : « إن وزير الداخلية الحالى أبلغ مستر شورت وزير الداخلية السابق الخطة التى اتخذت لحراسة الوزراء البريطانيين ببوليس سرى مسلح ، ولهذا الرأى شأنه من الخطورة ، لأنه صادر من رجل كان وزيراً مشهوراً ، مقتدراً فى شئون الأمن العام » .

رعب الوزراء !

ولكن الرأى العام البريطانى بدأ يلوم الحكومة البريطانية على الإنذار الجنونى الذى قدمته لسعد زغلول بعد مصرع السردار ، وبدأ الناس يقولون إن محاولة اغتيال الوزراء البريطانيين فى لندن وإرهاب العاصمة البريطانية بالقنابل هو نتيجة طبيعية لتصرف الوزارة البريطانية الذى لم يسبق له مثيل ! وأحس مستر بلدوين رئيس الوزارة البريطانية بهذه الشكوك ، فطلب من الوزراء أن يلقوا خطاباً لشرح الأسباب التى جعلت الحكومة تتصرف على هذا النحو ، وطلب رئيس الوزراء من الوزراء أن يطوفوا بالأقاليم . وتردد الوزراء فى القيام برحلات فى جهات خارج لندن ، خشية أن ترتكب الاغتيالات فى هذه المدن التى خلت من الحراسة المشددة كما فى لندن . ولكن مستر تشرشل وزير المالية قبل أن يقوم بهذه الرحلة . ويقول الصحفيون الإنجليز ، الذين صحبوا مستر تشرشل فى القطار من لندن إلى ليفربول ، إن الحراسة المشددة التى قام بها البوليس فى القطار وفى الاجتماع ، كانت كما لو أن تشرشل كان يخطب فى بلد من بلاد الأعداء لا فى إحدى مدن بريطانيا . ومنع البوليس أى مصرى أو شرقى من أن يحضر الاجتماع ، وقبض

على كل شخص غريب يحوم حول الشوارع التى يسير فيها مستر تشرشل !

ووقف مستر تشرشل وألقى خطاباً يبرر فيه الإنذار البريطانى إلى سعد زغلول ويقول : « لم نكد نجلس فى مقاعدنا فى مجلس الوزراء ، بعد أن تولينا الحكم ، حتى وجدنا أن الأزمة المصرية بلغت ذروتها باغتيال السردار فى أحد شوارع القاهرة . ولم يكن هذا الحادث سوى الحلقة الأخيرة لسلسلة الاعتداءات التى وقعت على الإنجليز فى مصر . إن الذين يدبرون هذه الحوادث هم جماعة منظمة . إننا رأينا أن واجبنا يقضى علينا بأن نصون حقوقنا ، ومصالحنا الحيوية فى مصر والسودان ، ونصون أرواح الأوربيين من الاغتيال ، ونصون أموال الأجانب من الدمار . ».

٩٦ ساعة من الرعب !

اقبضوا عليه . . حيا أو ميتا !

عاشت بريطانيا فى رعب ٩٦ ساعة ! يوم ٤ ديسمبر ، ويوم ٥ ديسمبر ، ويوم ٦ ديسمبر ، ويوم ٧ ديسمبر ، ولكن الرعب لم ينته ! . . لقد بقيت ٤٨ ساعة رهيبة ! . . إن المؤامرة حدد موعد تنفيذها يوم ٩ ديسمبر !

والواقع أن بريطانيا عاشت فى رعب وفزع وخوف من الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ طوال شهر ديسمبر عام ١٩٢٤ ، لم تشهد بريطانيا فى تاريخها حراسة شديدة على الملك والوزراء وولى العهد كالحراسة التى فرضت فى تلك الأيام . . وكانت فرقعة إطار سيارة أمى مبنى من مبانى الوزارات تحدث ذعراً فى لندن كلها ، وتنتشر الإشاعات بأن الفدائيين المصريين وصلوا إلى لندن! . . وكانت عشرات البرقيات تخرج يومياً من دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة ، إلى وزارة الخارجية

فى لندن ، وإلى إدارة المخابرات البريطانية ، بكل تفصيل عن عمليات القبض والاعتقال فى مصر التى كانت قائمة على قدم وساق . ووضعت رقابة على تليفون سعد زغلول ! ومن الطريف أن الرقيب المكلف بمراقبة تليفون سعد قال فى تقريره إن سعد زغلول لم يتكلم مطلقاً طوال شهر ديسمبر ! ووضعت إدارة المخابرات أحد رجالها فى سنترال تليفون فندق (مينا هاوس) حيث انتقل سعد زغلول ليمضى بضعة أيام ، وجاء تقرير ضابط المخابرات أن سعد زغلول لم يتصل بأى إنسان بالتليفون . .

لورد أللنبي ينفى المؤامرة !

وأبرقت صحف لندن إلى مراسليها فى القاهرة تطلب إليهم أن يحصلوا على معلومات جديدة من دار المندوب السامى البريطانى ! وكان لورد أللنبي قد دهش لتسرب هذا الخبر الخطير إلى الصحف ، وأبرق فى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى وزارة الخارجية يحتج على تسرب تفصيلات الخبر الخطير ؛ ويقول إن موظفى المخابرات البريطانية فى القاهرة يقولون إن نشر تفصيلات الخبر يجعلهم عاجزين عن كشف خيوط المؤامرة ، لأن هذا النشر سيجعل المتآمرين يعرفون أن خطتهم انكشفت ! . . وعندما ذهب مراسلو الصحف البريطانية إلى دار المندوب السامى وقابلوا اللورد أللنبي وسألوه عن المؤامرة نفى أنه يعلم شيئاً ! وأرسل مراسل جريدة الديلى نيوز من القاهرة برقية إلى جريدته يوم ٦ ديسمبر يقول فيها إن المقامات الواقفة على دقائق الأمور تؤكد أنها لا تعرف شيئاً عن المؤامرة . وأرسل مراسل جريدة الديلى كرونيكل من القاهرة برقية إلى جريدته يوم ٦ ديسمبر يقول فيها إن المقامات البريطانية الرسمية فى مصر تعد حكاية المؤامرة بعيدة عن التصديق ؛ لأن هذا المشروع لا يتفق مع

طبائع المصريين ، فإن أكثر المصريين إغراقاً فى التآمر لا يجرؤ على ارتكاب جريمة فى بلد أجنبى ، حيث لا يسهل عليه الفرار .

وفى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الديلى كرونيكل فى صفحتها الأولى أن الطلبة المصريين يجتمعون فى أحد الفنادق فى وسط لندن ، وأنهم يشتغلون بنشر الدعوة ضد بريطانيا . . وأن البوليس قرر ضرورة اتخاذ التدابير الاحتياطية ، وقد تم أمس تفتيش عدد كبير من المنازل فى « بايو وتر » وفى « ميدافال » حيث اعتاد عدد من الطلبة المصريين ذوى الآراء المتطرفة أن يجتمعوا . وحقق البوليس مع كثيرين منهم ، ولكنه لم يعتقل أحداً بعد .

وفى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة السانداى إكسبريس برقية لمراسلها فى القاهرة تحدث فيها عن مؤامرة الفدائيين لاغتيال الوزراء البريطانيين فى لندن وقال : « سعيت طوال اليوم لأقف على تفصيلات عن مؤامرة اغتيال الوزراء الثلاثة البريطانيين فى لندن ، ولكنى فشلت فى الحصول على أنباء جديدة ، وإن دار المندوب السامى فى القاهرة ترفض إعطاء أى معلومات ، واللورد أللنبى لايريد أن يقول شيئاً » .

التعاون بين المخابرات فى إنجلترا وفرنسا !

وسافر عدد من رجال المخابرات البريطانية إلى باريس وإلى الموانىء الفرنسية لمراقبة المصريين الذين قد يخرجون من فرنسا ويتسللون إلى بريطانيا للقيام بعمليات الاغتيال . وأبرق مراسلو الصحف الفرنسية فى لندن إلى صحفهم بتفاصيل مؤامرة الجهاز السرى المصرى لاغتيال الوزراء البريطانيين ، ونشرتها الصحف الفرنسية فى صفحتها الأولى . وقالت جريدة « الماتان » إن المتطرفين المصريين يدبرون مؤامرة

لاغتيال كبار الوزراء الإنجليز فى لندن ، وأن إدارة سكوتلانديارد اتخذت اجراءات لم يسبق لها مثيل ، وأن الأندية المصرية المشتبه فيها فى لندن وضعت تحت مراقبة شديدة ، وأن المخابرات البريطانية على اتصال بالمخابرات الفرنسية للتعاون لمنع حدوث الاغتيالات المنتظرة .

من المسئول عن الذعر ؟

وفى يوم ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة (المورننج بوست) لسان حال حكومة المحافظين مقالا افتتاحياً قالت فيه : « إن سر الإرهاب الذى يسود لندن اليوم ، هو تصرفات حدثت فى القاهرة . إن سعد زغلول عندما كان فى الحكم أصدر عفواً عن أحد رجاله الذين حوكموا فى المؤامرات السابقة ، وحكم عليه بالإعدام ، ورشح هذا الرجل عضواً فى مجلس النواب (يقصد عبد الرحمن فهمى) . وأصدر سعد زغلول عفواً عن أحد المحكوم عليهم بالإعدام لارتكابه حوادث اغتيال الإنجليز ، وعينه فى إحدى وظائف النيابة . وأصدر سعد زغلول عفواً عن مجرم آخر فى قضايا اغتيال الإنجليز ، وعينه سكرتيراً خاصاً لصاحب منصب كبير فى البرلمان المصرى ، وهو أيضاً من أعضاء الوفد ذوى النفوذ (يقصد الأستاذ محمد عبد الرحمن الجديلى الذى عين سكرتيراً لحمد الباسل باشا وكيل مجلس النواب) . وأصدر سعد زغلول عفواً عن شخص رابع من عصابة القتلة وعينه فى وظيفة كبيرة فى إدارة الأمن العام (يقصد عبد القادر مختار) . وأصدر سعد زغلول عفواً عن آخر كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة لقيامه بمحاولة اغتيال أحد رؤساء الوزارات ، وعينه فى وظيفة كتابية فى البرلمان المصرى (يقصد عريان سعد الذى حاول اغتيال رئيس الوزراء يوسف وهبه باشا فى عام ١٩١٩) . وبعد القبض على المتآمرين فى

جمعية الانتقام (قضية عبد الرحمن فهمى) انقطعت الاعتداءات مدة ، وعندما نشطت عصابة القتل إلى العمل قبضت السلطة البريطانية على عدد من رجالها من ذوى الاتصال بسعد زغلول ، ثم أطلقت سراحهم .. وكانت الدلائل تؤيد اتصال هؤلاء بالقتلة ! . . وعندما تولى سعد زغلول الحكم فى مصر كافأ هؤلاء القتلة ، فأصبح الآن منهم وزيران (يقصد أحمد ماهر وزير المعارف ومحمود فهمى النقراشى وكيل وزارة الداخلية) ، وعين آخر فى إحدى الوظائف الكبرى فى الإدارة المصرية (عبد القادر مختار) ، ورشح سعد زغلول ستة منهم نواباً فى البرلمان ، وفازوا فى الانتخابات » .

احتياطات خارقة !

وفى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ كتبت جريدة الديلى ميل لسان حال حكومة المحافظين فى صفحتها الأولى بعنوانات ضخمة أنباء مؤامرة الاغتيالات فى لندن وقالت : « اتخذت سكوتلانديارد احتياطات خارقة لوقاية الوزراء البريطانيين من مؤامرة المتطرفين المصريين باغتيالهم ، وبإلقاء قنابل على الوزارات البريطانية فى لندن . وأصبح المتطرفون المصريون تحت رقابة دقيقة محكمة ، وشملت الرقابة فى آخر الأسبوع عدداً من الفنادق ، ومنازل كثيرة ، وأخصها المنازل الموجودة فى جوار « بلومسبورى » حيث عرف البوليس أن بعض المصريين يعقدون اجتماعات سرية » .

اللورد أللنبى يعترف بالمؤامرة

وفى يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الديلى ميل أيضاً برقية من مراسلها فى القاهرة ، قال فيها : « أنكرت دار المندوب السامى فى القاهرة رسمياً

حتى يوم الجمعة (٥ ديسمبر) الماضى معرفة أى شيء عن المؤامرة التى دبرها المصريون لاغتيال كبار الوزراء البريطانيين فى لندن . وإلقاء قنابل على الوزارات البريطانية ، وهى المؤامرة التى سبقت جريدة الديلى ميل الصحف بكشف الستار عن أسرارها . وقد اعترفت دار المندوب السامى اليوم بأن اللورد أللنبى أرسل تلغرافاً يوم الخميس الماضى إلى الحكومة البريطانية يبلغها المعلومات السرية التى حصل عليها ، وهى أن المؤامرة تمت فى القاهرة لارتكاب جرائم قتل خطيرة فى لندن يكون ضحيتها الوزراء البريطانيون ، وهذا المشروع هو الخطوة الثانية من سلسلة الأعمال التى أعدت ضد البريطانيين . ومن دواعى الأسف أن دار المندوب السامى فى القاهرة امتنعت عن إذاعة أى شيء عن المؤامرة . وقد علمت أن التحذير الذى أرسله اللورد أللنبى إلى الحكومة البريطانية قد أرسل فى اللحظة التى تلقى فيها هذه المعلومات السرية ، وفى الوقت نفسه بدأت السلطات البريطانية عملية تحر واستقصاء واسعة للوقوف على تفصيلات أخرى ، ولكن لم يعرف شيء جديد — حتى بعد ظهر يوم الأحد — عن الاستعدادات المعينة لارتكاب الجريمة .

ومن المؤكد أن المؤامرة قد تم وضعها نهائياً ، ويقال إن السبب فى تأخير تنفيذها حتى الآن هو الصعوبة فى اختيار القاتل الذى سينفذها ، ولما كان قد أصبح من المستحيل أن ينجو من القبض عليه بعد الإجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية فى لندن ، ولما كان المدبرون للمؤامرة يخشون أن يؤدى القبض على القتلة ، إلى الكشف عن كثير من المؤامرات ، وقد يبوح القتلة بأسرار مهمة — فمن المحتمل أن المتآمرين يفتشون الآن عن رجل غير مصرى ليرتكب هذه الجريمة .

ذبح جميع الإنجليز !

« وقد علمت من مصدر مطلع أن فى جمعية المتآمرين جماعة من الفوضويين ، ويعقد هؤلاء المتهوسون اجتماعات سرية فى منازل أنصارهم . . ومن الأقوال المألوفة التى تتردد فى هذه الاجتماعات : « ما أحلى الموت ! . ما أشهى المقبرة ! » . . ويستخدم المشتغلون بالحركة القومية فى القاهرة مالديهم من وسائل التهييج لنشر الذعر والإرهاب والخوف ، وقد تلقى الوزراء المصريون الجدد تهديدات من لجنة الضباط فى السودان ، بأنها تنوى القيام بثورة عسكرية وبذبح جميع الإنجليز فى مصر » .

وفى يوم ٨ ديسمبر نشرت جريدة ديلى هيرالد لسان حال المعارضة البريطانية برقية لمراسلها فى القاهرة قال فيها : « إن نفس المقامات الرسمية التى قالت يوم الجمعة الماضى إنها لا تعرف شيئاً عن مؤامرة اغتيال الوزراء البريطانيين فى لندن ، عادت اليوم فاعترفت بأن اللورد أللنبى أرسل برقية فى هذا الشأن إلى لندن » .

لندن تهدد مصر !

وفى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ نشرت جريدة الديلى ميل لسان حال الحكومة البريطانية مقالا افتتاحياً قالت فيه : «مضت ثلاثة أسابيع حتى الآن على مصرع السردار ، لم تستطع الحكومة المصرية أن تعثر على القتلة ، إن الشعب البريطانى يريد أن يعرف هل كان البحث عن الجناة جدياً أم هو تمويه ! ؟ وعلى كلتا الحالتين فالنتيجة التى ظهرت حتى الآن لا تدعونا إلى الارتياح ، إن الحالة ستظل خطيرة

فى مصر إلى أن يعاقب المجرمون . إن الموقف يدعو مستر بلدوين رئيس الوزراء إلى معالجته بحزم شديد . إن أقل ضعف تظهره وزارة الخارجية أو المندوب السامى سيؤدى إلى عواقب مهلكة ، لا فى وادى النيل فقط . بل فى الهند أيضاً . إن المصريين مطبوعون على النسيان : نحن لا ننتظر منهم أن يعترفوا بجميلنا ، ولكننا مصممون على أن نرغمهم على احترامنا : ولهذا يجب اتخاذ جميع التدابير لنصل إلى هذه الغاية . حتى لو اضطررنا إلى تسريح الجيش المصرى : وإلى إعادة الأحكام العرفية إلى مصر . ولن نتردد فى اتخاذ الإجراءات الصارمة ، إن تعزيز شأن بريطانيا وسلطتها فى مصر هو أمر حيوى لسلامة الإمبراطورية التى يمر وريدها فى قناة السويس . إن هذه القناة حيوية لبريطانيا مثل قناة بنما بالنسبة للولايات المتحدة . إن الشعب البريطانى أعاد الحكومة البريطانية الحاضرة إلى الحكم ، وأعطاها تفويضاً محدداً لكى تحافظ على سلامة الإمبراطورية : وعلى وقف سياسة الاستسلام أمام تهديد المصريين : هذه السياسة التى سلكتها وزارة حزب العمال ، وأدت إلى كثير من الدمار . فكل إجراء تقوم به للدفاع عن مركز الإمبراطورية فى مصر ، سيلقى تعضيداً من الشعب البريطانى وشعوب المستعمرات كلها . .

إن البحث عن رؤساء عصابات القتل فى مصر قد يصل إلى مقامات عالية ؛ لقد ثبت بالدليل من التحقيقات الأولى عن عصابات الاغتيال والقتل ، وجود ضلع لأحد رجال حكومة سعد زغلول ، وهو رجل حكم عليه بالسجن عشر سنوات ، ونجا من العقاب ، لأن سعد زغلول أطلق سراحه ، وقد عينت حكومة سعد زغلول أفراداً من عصابة القتلة فى وظائف كبيرة فى مصر » .

يقتل القتيل . . ويمشى فى جنازته !

هذا هو نص المقال الذى نشرته الجريدة التى تنطق بلسان حكومة بريطانيا فى تلك الأيام ، وهو يصور الذعر الذى كان يسود لندن فى تلك الأيام . . وهو فى الوقت نفسه يطالب بالانتقام من المصريين لأنهم قتلوا السردار ! مع أن الشكوك تحوم حول المخابرات البريطانية . وأنها هى التى أوعزت بقتل السردار ! وهى التى أرسلت « مستره » . . أى محمد نجيب الهلباوى فى أكتوبر ليحرض شفيق منصور على القيام بهذا الاغتيال ! واللورد أللنبى هو الذى طلب من السردار أن يؤجل سفره ٢٤ ساعة ، لأمر هام ، وإذا بهذا الأمر الهام هو اغتياله ! واللورد سينسيل وزير الدولة ومندوب بريطانيا فى جمعية الأمم اعترف بأنه قدم المذكرة التى تسجل فيها بريطانيا حقوقها فى حفظ أرواح الأجانب ، وفى مقدمتهم الرعايا البريطانيون التى استندت إليها فى تقديم الإنذار إلى مصر فى نفس يوم مصرع السردار ، بل قبل ساعتين من اغتيال السردار كما ثبت من سجلات جمعية الأمم !

وبعد كل هذا تطالب جريدة الحكومة البريطانية بالانتقام من المصريين الذين قتلوا السردار !

السابقة الخطيرة !

وهنا قد يتساءل مؤرخ إنجليزى : هل من المعقول أن تحرض بريطانيا على قتل السردار ثم بعد ذلك تتهم مصر به !

ولم تكن هذه هى أول مرة يحدث فيها فى مصر شىء من هذا ، فقد حدث

فى أيام ٢٤و٢٥ و٣١ أكتوبر سنة ١٩١٩ أن قامت مظاهرات فى الإسكندرية وأطلق الجنود الإنجليز الرصاص على المصريين ، وقتل كثيرون ! . . وإذا بالسلطات البريطانية تؤكد أن الجنود البريطانيين لم يطلقوا الرصاص على المتظاهرين ، وإنما هم الغوغاء المصريون المسلحون الذين قتلوا هؤلاء المصريين ! وأن القتل حدث من مسدسات المصريين لا من رصاص الإنجليز . وعلى أثر هذا أصدر مجلس الوزراء المصرى فى ٥ نوفمبر قراراً بمنع المظاهرات !

وبعد أربعين سنة من الحادث نشر الدكتور سيدنى سميث أعظم طبيب شرعى فى العالم مذكراته التى طبعت فى لندن عام ١٩٦١ ، وكان سيدنى سميث هو الطبيب الشرعى الذى تولى فحص جثث القتلى ، فقد كان كبير الأطباء الشرعيين فى مصر . فى صفحة ٨٩ من مذكراته يقول الدكتور سيدنى سميث عن الحادث : نشبت الاضطرابات فى الإسكندرية . قتل عدد من الأشخاص . ثبت أن الإصابات ناجمة عن مقذوفات من أسلحة صغيرة ذات سرعة منخفضة كالمسدسات . كان المفترض أنها أطلقت من بعض أفراد الغوغاء من المصريين . تم دفن الضحايا . ثم طلبت السلطات البريطانية منى أن أستخرج الجثث ، وتبلغ فى مجموعها حوالى الخمسين جثة ، لأرى هل من الممكن الحصول على معلومات تؤدى إلى معرفة حقيقة الأسلحة التى استخدمت فى المظاهرات . كانت الجثث فى حالة تحلل شديد . لم يكن هناك غير عظام مكسورة ، وشظايا من المقذوفات يمكن الحصول عليها بقصد التحقق من الأسلحة التى استعملها المتظاهرون . وقد قمت أنا ومساعدى بفحص كل البقايا بقدر ما نستطيع من دقة ، على الرغم من أنه كان يجب علينا أن نمر على الجثث بسرعة ، كما تفعل الآلات على حزام متحرك . وجمعت عدداً لا بأس به من الرصاصات ، وأجزاء الرصاصات ، وعندما

قمت بتنظيفها اكتشفت أنها جميعا مستخرجة من ذخيرة عيار ٣٠٣ مليمتر ، وأخيراً وجدت ما يكفى لإثبات أن الذخيرة المستخدمة كانت خراطيش بريطانية عيار ٣٠٣ ، وكلها مصنوعة فى مصانع الذخيرة الحربية البريطانية ، وأن الرصاصات أطلقت من بنادق الجيش البريطانى ، أو بعبارة أخرى أن كل الوفيات التى حدثت فى مظاهرات الإسكندرية كان سببها الأسلحة البريطانية المفروض أنها فى أيدى الجنود البريطانيين .. وكان التحقيق يتجه حتى ذلك الحين إلى إثبات أن حوادث الوفاة ناجمة عن الرصاصات التى أطلقها أفراد من الغوغاء المصريين ، ولكن تقريرى أنهى هذا التحقيق ! . . وأخشى أن أقول إننى فى ذلك الحين لم أكن موضع رضى سواء من السلطات البريطانية العسكرية ، أو السلطات البريطانية المدنية !! ».. (انتهى ما كتبه الدكتور سدنى سميث فى مذكراته) .

وهذا اعتراف خطير من أكبر طبيب شرعى فى العالم بأن الإنجليز قتلوا ٥٠ مصرياً ثم جاءوا يقولون إن المصريين هم الذين قتلوهم ! فإذا جاء الطبيب الشرعى البريطانى وأثبت أن هؤلاء المصريين قتلوا برصاص الجنود الإنجليز ، أخفى الإنجليز هذه الحقيقة ، وغضبوا على العالم البريطانى الذى أثبت هذه الحقيقة ! إن هذا هو بالضبط ما فعله الإنجليز فى حادث السردار . إن المخابرات البريطانية حرضت على اغتياله ، ثم جاءت بريطانيا تنتقم من المصريين لأنهم اغتالوا السردار ! مع فارق واحد هو أنهم فى مظاهرات الإسكندرية أرادوا أن يزوروا فى ٥٠ قتيلا . . وفى مصرع السردار زوروا فى قتيل واحد !

المخابرات تبحث عن « عبده » !

وأرسل اللورد أللنبى فى يوم ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٤ برقية إلى وزير الخارجية .

فى لندن يقول فيها : إن المخابرات البريطانية فى القاهرة عرفت أن « عبده » الذى ورد اسمه فى الخطابات المضبوطة ، والمكتوبة بالحبر السرى ، هو المكلف من الجهاز السرى بأن يسافر إلى لندن لقيادة عملية اغتيال الوزراء البريطانيين الثلاثة ، وإلقاء قنابل على دور الوزارات فى لندن . و « عبده » هو أحمد عبد الحى كيرة ، وهو من أخطر المشتركين فى الجهاز السرى لثورة سنة ١٩١٩ . وأنه هرب من مصر فى يناير عام ١٩٢٢ عندما طلبت السلطات البريطانية القبض عليه ، بعد أن اكتشفت دوره فى الجهاز السرى ، وأن أحمد عبد الحى كيره موجود فى إستانبول ، وهو البلد الذى أرسلت إليه قيادة الجهاز السرى من القاهرة الخطاب المضبوط على عنوان محمد بك محمد — يحفظ بشباك البوستة العمومية فى إستانبول . وفى يوم ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٤ أرسل لورد أللنبى برقية إلى وزير الخارجية البريطانية بأوصاف أحمد عبد الحى كيره ، وقال إن صورته موجودة مع ملفه فى أرشيف إدارة المخابرات البريطانية فى لندن .

اقبضوا عليه !

وفى اليوم التالى ، أى يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ ، اتصلت إدارة المخابرات البريطانية بجميع رؤساء الصحف فى لندن وطلبت إليهم التوقف عن نشر أى شىء عن مؤامرة اغتيال الوزراء البريطانيين الثلاثة فى لندن، وعن إلقاء قنابل على الوزارات ، وقالت إدارة المخابرات لرؤساء التحرير ، إن إجراءات الأمن تقتضى التوقف عن نشر أى بيانات ، لأنها سوف تؤدى إلى إفلات المجرمين الذين عرفتهم إدارة المخابرات . وفى اليوم نفسه — ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ — أصدرت إدارة المخابرات البريطانية نشرة مطبوعة إلى جميع فروعها فى العالم . وهذا نصها :

« مطلوب القبض عليه حياً أو ميتاً . أحمد حسن عبد الحى كيرة ، فى إستانبول أو فى أوربا . كيميائى . كان طالباً فى مدرسة الطب فى مصر . متهم فى قضية قنبلة عبد الخالق ثروت باشا فى مصر . فر من القاهرة فى عام ١٩٢٢ ، مكلف بالقيام باغتيالات فى الخارج . خطير فى الاغتيالات السياسية ، عمره : ٢٨ أو ٢٩ سنة . العينان : سوداوان . الرموش : خفيفة . اللون : أسمر . عريض الصدر . قصير القامة . آثار حرق على خده الأيمن . ذو شارب خفيف أسود » .

وتولى مستر ألكسندر كين بويد — مدير المخابرات البريطانية فى القاهرة — كتابة هذه الأوصاف ، نقلا عن أرشيف إدارة الأمن العام فى وزارة الداخلية المصرية . وأرسل كين بويد إلى إدارة المخابرات البريطانية صورة لأحمد عبد الحى كيرة طبعت مع أمر القبض عليه حياً أو ميتاً !

من هو ؟

ولكن من هو أحمد عبد الحى كيرة ، الذى طلبت المخابرات البريطانية القبض عليه حيًا أو ميتًا ؟ . كان أحمد عبد الحى كيرة أحد أبطال الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، وقد بدأ اتصاله بالأعمال السرية التى حدثت قبل الثورة ، فقد اشترك وهو طالب بمدرسة الطب فى مؤامرة إلقاء قنبلة على السلطان حسين لأنه تولى العرش فى ظل الحماية البريطانية ، وقبض عليه الإنجليز فى عام ١٩١٦ ، وأمضى ثمانية أشهر فى السجن . وفشل الإنجليز فى إثبات التهمة عليه ، واستأجر والده الشيخ عبد الحى كيرة — من تجار فارسكور — محاميا إنجليزيًا دفع له ألفا وخمسمائة جنيه ، وبرأته المحكمة ، ونجا من الإعدام بأعجوبة ! وعندما قامت ثورة ١٩١٩ اتصل به الدكتور أحمد ماهر والنقراشى وحسن كامل الشيشينى

وعبد الحليم البيلي ، وضموه إلى الجهاز السرى للثورة ، وكانوا على اتصال به قبل الثورة . واشترك معهم فى صنع القنابل التى ألقيت على معسكرات الإنجليز فى أثناء الثورة ، وفى صنع القنبلة التى ألقاها عريان سعد على يوسف وهبة باشا رئيس الوزراء فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ ، وفى صنع القنبلة التى ألقيت على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال والحربية فى ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ ، وفى صنع القنبلة التى ألقيت على محمد شفيق باشا وزير الأشغال فى ٢٢ فبراير سنة ١٩٢٠ ، وفى صنع القنبلة التى ألقيت على حسين درويش باشا وزير الأوقاف فى ٨ مايو سنه ١٩٢٠ ، وفى صنع القنبلة التى ألقيت على توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء فى ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ .

* * *

وفى مذكرات الأستاذ حسنى الشنتناوى المحامى وعضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، والذى حكم عليه فى قضية عبد الرحمن فهمى أمام المحكمة العليا بالسجن ٢٠ سنة مع الأشغال الشاقة وجلده ٣٠ جلدة ، ثم عدل الحكم إلى السجن ١٢ سنة ، فى هذه المذكرات التى تحت يدى يقول حسنى الشنتناوى : « أنا كنت طالباً فى المدرسة الإلهامية ، وعضواً فى إحدى خلايا الجهاز السرى ، وكانت خليتى مكونة من الدكتور عبد الخالق الدلجمونى والأستاذ أحمد كامل ثابت المحامى وأنا . وكان أحمد عبد الحى كيرة هو الذى يمدنا بالسلاح والقنابل ، وكان يأتى بها فى كميات كبيرة من جهة لم نكن نعرفها ، ولم نحاول الاستفسار عنها ، لأن تعليمات الجهاز السرى تعتمد على السرية المطلقة . وكان الحاج أحمد جاد الله العامل فى العنابر يحضر عندى ، ويتسلم الأسلحة التى تستعملها خلية العمال السرية فى إطلاق الرصاص على الإنجليز . وكان عبد الحى كيرة هو رسول الجهاز السرى

لحليتنا ، التى كان يديرها الجهاز السرى . وكنا فى أثناء تدبير الحوادث نقول إن العملية تستلزم كذا وكذا من الأسلحة والقنابل ، فلا يلبث أن يعود عبد الحى كيرة بما طلبناه من القنابل والأسلحة . وكان عبد الحى كيرة يبلغنا المعلومات السرية التى كانت ترشدنا عن الأحداث القادمة قبل وقوعها ، وعن المواعيد الدقيقة لخروج ودخول الأشخاص المطلوب إلقاء قنابل عليهم . وكان فى الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ أدق جهاز للمعلومات ، كان له عدد من الأعضاء يعملون فى المراكز الحساسة فى الدولة ، وفى القيادة البريطانية وفى البوليس وفى كل مكان .

وبلغ من دقة هذا الجهاز العجيب أنه كان يعلم بالإجراءات التى سوف تتخذ ضدنا قبل أن تقع ، حتى يتيسر لنا الحذر والاحتياط بقدر الإمكان . فمثلا قبل أن يقبض الإنجليز علىّ فى قضية عبد الرحمن بك فهمى بأسبوع جاء عبد الحى كيرة وقال : « وصلت إلينا معلومات بأنه سيقبض عليك بعد بضعة أيام ، إننا نستطيع أن نيسر لك الهرب » . فقلت له : « ح أروح فين ؟ . . إننى أفضل البقاء ! » . وكان عبد الحى كيرة سريع الحركة ، دقيق الجسم ، نحيفاً ، ماهراً فى الاختفاء بتضليل البوليس ، وكان واسع الحيلة جداً . وعندما قبض علينا فى قضية عبد الرحمن فهمى ، وأودعنا السجن ، ووضعت علينا حراسة شديدة فى سجن الاستئناف ، فوجئنا بأن أحمد عبد الحى كيرة استطاع بطريقة عجيبة أن يدخل إلى السجن ، ويبلغنا تعليمات الجهاز السرى ، وينقل أخبارنا إلى قيادة الجهاز السرى من السجن . وحدث أن كلف الجهاز السرى الأستاذ حسن توفيق بإلقاء قنبلة على أحد الوزراء الذين تقرر اغتيالهم ، وقد كان حسن توفيق موظفاً فى مجلس الأمة إلى مدة قريبة ، وأحيل إلى المعاش . وعند وضع ترتيبات تنفيذ إلقاء القنبلة جاءنى أحمد عبد الحى كيرة وأبلغنى التعليمات الآتية :

قد يصاب حسن توفيق بشظية من القنبلة عند انفجارها . بعد إلقاء القنبلة سيحضر حسن توفيق إلى الغرفة المعهودة — التي كانت تجرى فيها إجتماعات الخلية السرية — في سطح منزلك . إذا وجدته مصاباً ، فعليك أن تأخذه فوراً إلى عمارة المؤيد في باب الخلق . اصعد إلى الدور الثالث من العمارة . . الشقة على اليسار . ستجد طبيباً من أعضاء الجهاز السرى في انتظارك في هذه الشقة . قدم حسن توفيق إلى الطبيب . لا تقل شيئاً ، ولا تتكلم مع الطبيب . إن الطبيب سيتخذ اللازم ، لأنه يعرف ما سيقوم به .

• • •

وتحدد يوم ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ للتنفيذ . وبعد أن ألقى حسن توفيق القنبلة ، عاد إلىّ في الغرفة المعهودة على سطح منزلي . ووجدته مصاباً في جنبه . وكانت أمي تعلم ما نعمل ! ووجدنا أن بذلة حسن توفيق ملوثة ببعض الدم . . وأحضرت له أمي بذلة من ملابسي ، ثم تولت إحراق البذلة الملوثة بالدماء . . ثم خرجت أنا وحسن توفيق ، وذهبنا إلى عمارة المؤيد ، وصعدنا إلى الشقة التي حددها عبد الحي كيرة ، وجدنا الطبيب في انتظارنا ، وضمد جنب حسن توفيق ، وخرجنا إلى الشارع وإذا بنا نسمع باعة الصحف ينادون : « الملحق يا جدع ! إلقاء قنبلة على إسماعيل سري باشا يا جدع ! » .

انتهى هذا الجزء من مذكرات حسني الشنتناوي عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ .

• • •

وفي مذكرات الأستاذ محمد يوسف عضو الجهاز السرى لثورة ١٩١٩ ، والذى حكمت عليه المحكمة العسكرية البريطانية العليا بالإعدام في قضية عبد الرحمن

بك فهمى ، وعدل الحكم إلى ١٥ سنة مع الأشغال الشاقة . كتب محمد يوسف يقول : « تعرفت على عبد الحى كيرة الطالب بمدرسة الطب فى عام ١٩١٩ ، بواسطة الدكتور محمد حلمى الجيار الذى كان طالباً بمدرسة الطب ، والأستاذ حسنى الشنتناوى الطالب بالمدرسة الإلهامية الثانوية . وكان عبد الحى كيرة متوسط الطول قمحى اللون . ومن الغريب أنه لم يكن يحضر أى اجتماع سياسى فى ثورة ١٩١٩ ، ولم يكن يظهر فى المظاهرات ، أو يشترك فى الإضرابات ، بل كان يحدث أن يضرب جميع طلبة الطب ، ويخرج عبد الحى كيرة على إجماعهم ، ويبقى فى مدرسة الطب يعمل فى معمل المدرسة ! وكان أساتذة مدرسة الطب الإنجليز يتصورون أن هذا الطالب المجتهد مكب على الدراسة ، ولا يؤمن بالوطنية ، بينما كان هو فى الواقع يبقى فى الكلية ليصنع هو وزميله محمد حلمى الجيار القنابل التى يستعملها الجهاز السرى فى ثورة١٩١٩ . وقال حسنى الشنتناوى لعبد الحى كيرة إن محمد يوسف عنده عدد من الفدائيين .

وبدأت الخلية السرية تعمل . . وكان من بين أعضاء الجمعية السرية عبد القادر شحاته ، الذى ألقى قنبلة على محمد شفيق باشا وزير الأشغال ، وأحمد توفيق الذى استشهد فى حادث إلقاء القنبلة على سيارة توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء ، الذى صادف أن أعطى سيارته فى ذلك اليوم لحسين درويش باشا وزير الأوقاف . وعندما ألقى أحمد توفيق القنبلة على سيارة رئيس الوزراء أصابت شظية من القنبلة أحمد توفيق ، وأصيب فى وريد عنقه ، ونتج عنها نزيف حاد . ولكن أحمد توفيق تحامل على نفسه ، واستطاع أن يمشى بهذه الإصابة الخطيرة حتى منزله بشارع إبراهيم الكبير بالحلمية الجديدة . وعلى الفور استدعى المسئول فى الجهاز السرى عدداً من الأطباء من أعضاء الجهاز السرى ، فجاءوا مسرعين ، ولكن روحه فاضت

فى فجر الليلة نفسها ، وعرف البوليس أنه هو الذى ألقى القنبلة . . وعندما جاء ليقبض عليه وجده ميتاً ! وفى ذلك الوقت كنت مسجوناً على ذمة التحقيق فى قضية إلقاء القنبلة على محمد شفيق باشا . . وكان عبد الحى كيرة شخصية عجيبة مثيرة : يجيد التنكر ، ويستطيع دائماً أن يخدع البوليس ، ويفلت من الشباك التى كانت تنصب لأعضاء الجهاز السرى » .

انتهت هذه الصفحة من مذكرات محمد يوسف ، عضو الجهاز السرى لعام ١٩١٩ ، الذى حكم عليه بالإعدام فى قضية عبد الرحمن فهمى وخفف عنه الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

المطاردة !

وبدأت من يوم ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٤ عملية مطاردة عنيفة قامت بها المخابرات البريطانية للتقبض على أحمد عبد الحى كيرة . . وقد استمرت المطاردة عدة سنوات .

وإنى أترك الآن مكانى للأستاذ يحيى حقى الكاتب المعروف الذى كان يومئذ موظفاً فى القنصلية المصرية بإستانبول وشهد هذه المطاردة وعاش فيها ، وكتب يحيى حقى يقول : « أصبح عبد الحى بعبعاً عند الإنجليز ، فطلبوه بعد أن فتلوا له حبل المشنقة ، بحثوا عنه فى كل مكان فلم يجدوه رغم تجدد إغاراته . إن التنبه للخطر أصبح عنده غريزة سادسة سيكون لها خطرها فيما بعد ، وقدرته وحيلته البارعة على طمس الأثر لأخذ لهما . ولكنه أحس أن يدهم توشك أن تقبض على رقبته ، فهرب . ومنذ ذلك اليوم أصبح هو والفرار شيئاً واحداً ، تسلل إلى الحدود الغربية ، ثم إلى ليبيا ثم سافر إلى إستانبول حيث لقيته بها سنة ١٩٣٠ ، والله أعلم بما لقيه من مشقة

وأهوال . وكان لابد لى ولا مناص من أن أسعى إليه لأعرفه ، وكيف لا أفعل واسمه يرن فى أذنى رنين أسماء أبطال الأساطير . ولكن شاء لى سوء الحظ أنى كنت حينئذ موظفاً بالقنصلية ، وعبد الحى يتفادى المكان وأهله تفاديه للوباء ، لأنه الاحتلال الإنجليزى كان لا يزال رابضاً على مصر . فكنت لا ألقاه إلا صدفة ، فأقطع عليه الطريق. إنه يعرفنى ويرانى ولكنه يتجاهلنى ، فلا أترك يده بعد المصافحة ، بل أبقيها فى يدى وأقول له إن لى صداقة حميمة ببعض أقاربه وبلدياته ، وأذكرهم له بالاسم ، وألح عليه إلحاحاً شديداً أن يمشى معى ولو خطوتين ، أن يضرب لى موعداً لنأكل معاً ، كل هذا وهو يستنقذ بإصرار يده من كلبشات يدى ، يشكرنى بابتسامة كلها حياء ، ورأسه مطرق إلى الأرض ، ثم يعتذر قائلاً : قريباً إن شاء الله . .

ظل هذا حالى معه اربع سنوات ، لم أسمع منه كلما قابلته وألححت عليه إلا قوله : قريباً إن شاء الله . . لعل شدة إلحاحى عليه زادت من تخوفه منى ، إنه لا يأمن للقنصلية ولا لأحد من رجالها [؟] وقد جاوزت حدود الأدب واللياقة فى إلحاحى السمج عليه .

رأيت فى عبد الحى كيرة فى إستانبول المثل الإنسانى الفذ للرجل الشريد ، ما أكثر أمثاله فى أعقاب الحروب . كانت ملابسه تدل على مقاومة عنيدة للفاقة ، وغلبت صفرته التحتانية على سمرته ، يمشى على عجل وبحذر كأنه يحاول أن يفلت من جاسوس يتبعه ، عيناه كالنار تطوف نظرتهما فى دائرة الأفق كلها رغم إطراق رأسه ، إن سره لايخرج من شفتيه ولا من عينيه ، لسانه ممسوك ، مدرب على ألا يزل — مهما كانت الظروف والأحوال — بكلمة عفوية لم يسبقها تدبر وتفكر فى وزن معناها وتقدير أثرها ، لا أثرها المباشر فحسب بل حتى أثرها البعيد الذى

قد لا يفهم إلا بفضل اجتماع مئات من الأخبار المتناثرة المتنافرة التى هيأت للغريب الذى يقابله أن يلم بها جميعاً ، ولكن من يدرى ؟ قد تتجمع له ذات يوم ولو صدفة . فتضىء زلة اللسان بمعناها وتدل على خبيئة صاحبها . من أجل هذا الحذر خلا كلامه القليل كذلك من أية نغمة تعبر عن عاطفة ، لأن النغمة لها أيضاً معناها . فلست تدرى من نبرة كلامه هل هو سعيد أو غير سعيد . متعب أم غير متعب . هل جيبه دافئ أم نظيف . معدته خاوية أم عامرة . هل حذاؤه يسالمه أو يعقره . هل هو متعجل أو غير متعجل . هل هو قادم من عمل أتمه أو ذاهب إلى موعد ينتظره. إن هذه الحبسة الفظيعة التى رأيت فيها عبد الحى كيرة كانت تزلزل قلبى . من شدة فزعى من وقعها على إنسان مثلى ، من حقه أن ينعم بانطلاق النفس ومقدرة لسانه على أن يزل مرة وأخرى، فلا يكون الهلاك عقاب هذه الزلة .. هى حبسة فرضتها النفس على النفس . . . هى ألعن من السجن الانفرادى فى أشد معسكرات الاعتقال وحشية .

« حاولت أن أعرف أين يسكن لأرسل له خطاباً — ولا أقول لأزوره — فلم أنجح ، وقيل لى إنه يسكن بمفرده فى ثلاث شقق كل منها فى حى بعيد عن الآخر ، وأنه يتخذ فى كل شقة اسماً مختلفاً ، ولا ينام فى فراش واحد ليلتين متتابعتين . كيف كان يحلو له — فى هذا الحذر الدائم — أكل أو شرب ، أو تهنأ له سنة من النوم ؟ كيف يستطيع إنسان أن يعيش دون أن يأمن لأحد ؟ كل من يلقاه عدو محتمل ، ينلس بين الناس بعيداً عن كل الناس ، قلبه حرم على نفسه الاستجابة لعاطفة . رأيت فى عبد الحى كيرة صورة مجسمة لهذا العذاب الذى فاق عذاب جهنم الحمراء .

« حرت فى تفسير مسلكه . ولعل عبد الحى كيرة لا يزال على يقين بأن

المخابرات البريطانية لم تكف عن طلبه ، حتى ولو فر منها إلى أقصى الأرض . إنها لا تنسى ثأرها البائت ، وكلمة « يحفظ » لا تكتب على ملف عدو لدود إلا إذ نزلت جثته للقبر . وقد سمعت أن الإنجليز حاولوا خطفه بعد أن طلبوا من الأتراك تسليمه إليهم فأبوا ، ومع ذلك كان حذر عبد الحي من الأتراك لا يقل عن حذره من عملاء الإنجليز ، خشية أن يعدلوا عن رأيهم ذات يوم لمصلحتهم يلعبون فيها بورقته ، وكنت أهزأ من نفسي لرضاها بهذا التفسير ، وأستسخف في قلبي مغالاة عبد الحي كيرة في حذره وتخوفه ، وملت إلى الاعتقاد بأنه أصيب بسبب تشرده عن الوطن بعقدة الخوف — من أشباح لا وجود لها . وإذا أصيب إنسان بهذا المرض النفسي أحس دائماً بوقع أقدام موهومة تسير وراءه ، فلا ينقطع له خوف ولا فرار .

« ولكني وقعت في حيرة أشد ممتزجة بحزن ممض ، ولمت نفسي على سابق استخفافي يوم بلغني أنهم عثروا على عبد الحي كيرة مقتولا بطعنة خنجر . جثته ملقاة في حفرة بجوار سور إستانبول العتيق ، بجانبها عود من ثقاب منطفئ ، كان هو الأثر الوحيد ، وهو — مثل العود — منطفئ أيضاً . وقيل لنا إن التحقيق — الذي جرى بسرعة قد تختلط بالكلفتة — لم يسفر عن معرفة الفاعل ، ولا كيف حدثت الجريمة . كان عبد الحي كيرة معذوراً وعلى حق في تخوفه وفراره ، كانت الحقيقة أبعد من خيالي . ترى من هو هذا العدو الذي نجح أخيراً في الظفر به ؟ كيف قدر للحذر أن يؤتى من مأمنه ؟ لا أحد يعلم . . هذا سر طواه قبره ، عبد الحي كيرة — كما عرفته — كان لغزاً في حياته ، وهو في موته أشد إلغازاً » .

• • •

انتهى ما كتبه الأستاذ يحيى حقي عن مصرع أحمد عبد الحي كيرة في إستانبول . ولا شك أن مؤامرة اغتيال الوزراء الثلاثة في لندن في ديسمبر عام ١٩٢٤ ، والأمر

الذى وزعته المخابرات البريطانية بالقبض عليه حياً أو ميتاً ، هو حل للغز مصرعه العجيب فى إستانبول !

إنها صورة بطل من أبطال ثورة ١٩١٩ . .

وما أكثر من فيها من أبطال !

ولكن الشعب المصرى كان هو البطل الأكبر . .

الشعب يقاتل ...
بلا قنابل وبلا مسدسات !

دخل قادة الجهاز السرى إلى السجن . الدولة تطلب رؤوسهم . رئيس الجهاز السرى عبد الرحمن فهمى اعتزل السياسة . أعضاء أكبر خلية سرية فى الجهاز السرى ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام . الملك والإنجليز أعلنوا الحرب على سعد زغلول ، طالبوا برأسه ، ثم أصدروا الأوامر بالقضاء على حزب سعد زغلول . . ولم ييأس سعد ، ولم يستسلم ، بل قرر للشعب المصرى أن يحارب بلا قنابل وبلا مسدسات !

وكانت الحرب رهيبة : معسكر الملك يقف فيه المندوب السامى البريطانى ، وعشرة آلاف عسكرى بريطانى ، والجيش المصرى بقواده الإنجليز ، والبوليس المصرى بقيادة اللواء رسل باشا ، وحكمدار و المدن الإنجليز ، والدولة بكل سلطانها ونفوذها ، وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب الاتحاد ، والأعيان ، وكبار الأثرياء .

وكان مع سعد زغلول الشعب المصرى الأعزل من كل سلاح !

وقد تعجب إذا عرفت أن الوفد المصرى الذى كان يرأسه سعد زغلول لم يكن يملك جريدة يومية واحدة ، ولا مجلة أسبوعية واحدة . . بينما كان لحزب الأحرار الدستوريين جريدة (السياسة) ، ولحزب الاتحاد جريدة (الاتحاد) ، وكان يقف ضد سعد زغلول أكبر كتاب مصر : وفى مقدمتهم الدكتور طه حسين ، والدكتور محمد حسين هيكل ، والدكتور محمود عزمى ، وإبراهيم عبد القادر المازنى ، ومحمد إبراهيم هلال ، وعبد العزيز البشرى . .

وكان يقف بجانب سعد ثلاثة من كبار الكتاب هم : عبد القادر حمزة ، وعباس محمود العقاد ، وأحمد حافظ عوض .

وكانت أكبر مجلة أسبوعية سياسية فى مصر هى (الكشكول) ، وكانت تهاجم سعد زغلول أسبوعيًّا بالسب والقذف والإهانة ، فتقول إنه مجرم ، وخائن ، وعميل من عملاء الاستعمار ، ودجال ، وأفاق ، ونصاب !

وهكذا وقفت الإمبراطورية البريطانية والعرش المصرى والرجعية المصرية ، وكل قوى البطش والبغى والإرهاب والطغيان لتقضى على شعب مكمم ومقيد بالسلاسل والأغلال ! وكان هذا هو الفصل الأخير فى قصة سعد زغلول .

عقب مصرع السردار تآمر الإنجليز والملك فؤاد على إخراج سعد زغلول من الحكم . لم يتحملوا حكم سعد زغلول أكثر من ثمانية شهور ، وهكذا رأينا كيف أرغم الإنجليز سعد زغلول على الاستقالة ، وكلف الملك فؤاد أحمد زيور باشا بتأليف وزارة تستسلم للإنجليز وتحارب المصريين . فقبلت الحكومة الجديدة كل ما رفضه سعد زغلول للإنجليز ، وحلت مجلس النواب الذى لم يمض على انتخابه عام واحد . وألف الملك فؤاد حزبًا للقصر إسمه حزب الاتحاد . وضم الحزب الجديد الباشوات ، ولواءات الجيش السابقين ، وجميع الأعيان الذين خرجوا على سعد زغلول احتجاجًا على عدم ولائه للملك ، كما جاء فى كل كتب الاستقالة التى نشرت بصيغة واحدة ! وكانت الاستقالات تكتب فى مكتب حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى بالنيابة ، ويرغم الباشوات والأعيان على توقيعها أو بصمها !

وألغت الحكومة قانون الانتخاب الذى أقره البرلمان ، وهو يقضى بحق الشعب فى انتخاب نوابه بالانتخاب المباشر ، وبدأت تضع قانونًا يجعل الانتخاب على درجتين ، ويقيد الناخبين حتى يضمنوا إسقاط سعد زغلول . ومزقت الدوائر

الانتخابية حتى يفقد أنصار سعد زغلول مناصريهم ، وامتلأت السجون برجال سعد زغلول ، وأعلن حزب الملك أن سعد زغلول انتهى ولن تقوم له قائمة ، وكتبت الصحف الإنجليزية المقالات الطويلة عن انصراف الشعب المصرى عن سعد زغلول : وعن أنه لا يجد مرشحين يتقدمون باسمه فى جميع الدوائر الانتخابية .

ولكن سعد زغلول لم ينته . إنه بدأ من جديد . بقى الشعب ملتفا حول زعامته . رغم التهديد والوعيد وسياسة البطش والإرهاب والتنكيل ! . . خرجت مظاهرات الطلبة فى جميع مدن مصر تهتف بسقوط الطاغية وبحياة سعد زغلول . وإذ منعت الحكومة الصحف من أن تهاجم الملك ، فقد امتلأت الجدران بالمنشورات النارية تلعن الاستبداد والحكم المطلق ، وتعلن تأييد الشعب الكامل لسعد زغلول !

وبعد ثلاثة شهور تصورت بريطانيا أنها فى طريقها إلى القضاء على سعد زغلول . .

وفى وثيقة بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٢٥ كتب « سير أوستن تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانية مذكرة سرية إلى مجلس الوزراء البريطانى برياسة « مستر ستانلى بلدوين » جاء فيها بالحرف الواحد :

« لقد نجحنا فى إقامة حكومة مصرية صديقة ، وأوضحنا للملك فؤاد ولوزرائه أنهم إذا كانوا مخلصين لالتزاماتهم نحونا فإننا سوف نساندهم . وقد تصرفوا حتى الآن بشجاعة ونجاح » !

وكانت وزارة زيور باشا شجاعة فعلا ! أو على الأصح جريئة . . كانت أسداً على المصريين ونعامة أمام الإنجليز !

وكانت التعليمات التى أعطاها الملك إلى حكومته هى أن تقضى على سعد زغلول ، وأن تشرد أنصاره . وأن تثبت عليه تهمة أنه المحرض على قتل الإنجليز فى أثناء

الثورة . وأن تقدمه إلى محكمة الجنايات وتطلب شنقه . وإذا لم تستطع فعلى الأقل تمنعه من أن يرشح نفسه لعضوية البرلمان !

يجب قتل سعد زغلول

وفى الوثائق البريطانية الرسمية وثيقة بتاريخ ٢٦ يونيو سنة ١٩٢٥ . . وهى البرقية السرية التالية بالحرف الواحد :

« من المندوب السامى البريطانى بالنيابة « سير نيفيل هندرسون » .

« إلى سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية .

« رقم ٤٦٣ سرى .

« استقبلنى الملك فؤاد فى قصر المنتزه بالإسكندرية يوم ٢٣ يونيو . واستغرقت مقابلتى لجلالته ساعة وثلاثة أرباع الساعة . بدأ جلالته بالإعراب عن أمله فى أن يتمكن من زيارة لندن فى العام القادم . لقد مضت الآن عشر سنوات منذ غادر مصر فى رحلته السابقة . وعدم التغيير مدة طويلة يحدث تأثيراً سيئاً على صحته ، والحالة فى بلاده وعدم استقرار الحكومات المتعاقبة قد حالا بينه وبين السفر إلى الخارج . وعندما قلت لجلالته : « إن هناك ما يدعو إلى الأمل فى أن مصر بعد ست سنوات من العواصف والاضطرابات تدخل مرحلة من الهدوء والتطور الداخلى السلمى » . قال جلالته . بعد لحظة تأمل : « إن ذلك هو الواقع . كما يأمل . غير أن أية أزمة مفاجئة قد تقلب كل شىء . وقد تمت عرقلة سعد زغلول . ولكن لم يقض على سعد زغلول حتى الآن ! » .

وقال جلالته : « قبل أن تتمكن البلاد من دخول مرحلة الهدوء يجب قتل سعد زغلول أدبياً . ولتحقيق هذا الهدف . هناك شىء أو شيئان مرغوب فيهما :

أولاً : يجب أن تكون اعترافات شفيق منصور أو القتلة الآخرين بمثابة توريط على نحو محدد فى مؤامرات الاغتيال لكل من أحمد ماهر والنقراشى ، وفتح الله بركات — الوزير الوفدى السابق وابن شقيقة سعد زغلول — بل ولسعد زغلول نفسه إذا أمكن ذلك ، وتوريط فى الواقع لتنظيم الوفد كله !

« وثانيًا ، قال الملك : « إن الانتخابات الجديدة لا ينبغى إجراؤها فى أكتوبر أو نوفمبر من هذا العام ، كما كان يرغب الأحرار الدستوريون ، ولكنها يجب أن تؤجل حتى يناير أو فبراير القادمين على الأقل . فالشهور القليلة القادمة ان تكفى لتشويه سمعة سعد زغلول ، بحيث لا يحصل إلا على أقلية تافهة فى انتخابات مجلس النواب الجديد .

« وقال الملك لى : إنه يود أن يرى حزب سعد زغلول وقد انكمش للغاية إلى حوالى ١٢ أو ١٤ عضواً ، لكى يتحول إلى مثار للهزء والسخرية » ! .

إمضاء « هندرسون »

« المندوب السامى البريطانى بالنيابة »

* * *

وأجريت الانتخابات فى ١٢ مارس سنة ١٩٢٥ كما أراد الملك ، وتولى طبخها إسماعيل صدقى باشا وزير الداخلية فى تلك الأيام ، واستعملت كل وسائل الضغوط ، والإرهاب ، والقهر ، والكبت ، والتزييف ، والتزوير ، لإسقاط مرشحى سعد زغلول ، ولكيلا يحصل زعيم الشعب إلا على اثنى عشر مقعداً أو أربعة عشر مقعداً ، كما قال الملك فؤاد لنائب المندوب السامى البريطانى !

وظهرت النتيجة ، فأعلنت الحكومة فى طول البلاد وعرضها بشرى فوز مرشحى

القصر بأغلبية النواب ، وحصول سعد على أقلية مقاعد مجلس النواب . .

وكلفت الحكومة « المنادين » أن يمشوا فى الشوارع يحملون أجراساً يدقونها ويطلبون من « الحاضر أن يعلن الغائب » أن حزب سعد زغلول سقط فى الانتخابات ، وأن أحزاب الملك حصلت على الأغلبية المطلقة !

وأصدرت الوزارة بياناً رسمياً يوم ١٣ مارس أعلنت فيه أن الأحزاب غير الوفدية هى التى حصلت على الأغلبية ، وكلف الملك فؤاد أحمد زيور باشا زعيم الأغلبية الجديد بتأليف وزارة جديدة !

واجتمع مجلس النواب الجديد يوم الاثنين ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ فى الساعة الحادية عشرة صباحاً . .

ورشحت الحكومة والقصر وحزب الاتحاد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى عبد الخالق ثروت باشا رئيساً لمجلس النواب ..

ورشح سعد زغلول نفسه ضد مرشح الملك . .

وجرى الانتخاب السرى . .

وفوجئ الملك وفوجئ الإنجليز وفوجئت الأحزاب مفاجأة مذهلة :

نال سعد زغلول ١٢٣ صوتاً وانتخب رئيساً لمجلس النواب ، ونال عبد الخالق ثروت باشا مرشح الملك ٨٥ صوتاً فقط وسقط !

وجن جنون الملك ، وجن جنون الإنجليز ، كيف تحولت الأغلبية المطلقة من حزب الملك إلى حزب سعد زغلول ؟ !

الجهاز السرى يكتشف خطة الملك !

وظهر أن الجهاز السرى للثورة اكتشف قبل الانتخابات أن الملك فؤاد والمندوب

السامى البريطانى أصدرا أمرهما إلى الحكومة بإسقاط جميع مرشحى سعد زغلول . . وأوعز سعد إلى عدد من أنصاره أن يستقيلوا من الوفد ، ويرشحوا أنفسهم مستقلين عن الأحزاب !

.. وتصورت حكومة القصر أن هؤلاء المستقيلين هم أنصارها وأعداء سعد زغلول ، فحسبتهم فى عداد مؤيديها ، وما كاد هؤلاء يصلون إلى مجلس النواب حتى خلعوا أقنعتهم وأعلنوا أنهم أنصار سعد زغلول !

وكان المفروض أن تستقيل الوزارة ما دامت فقدت ثقة البرلمان ، ولكن الملك أصدر مرسوماً بحل مجلس النواب ، بعد اجتماعه بسبع ساعات ، وكان هذا هو أقصر البرلمانات عمراً فى تاريخ العالم !

وانتهز الملك فؤاد حل مجلس النواب فعطل الحياة النيابية ، ثم تخلص من حزب الأحرار الدستوريين الذى عارض قرار الملك بفصل الشيخ على عبد الرازق من هيئة كبار العلماء ، لأنه ألف كتاباً اسمه « الإسلام وأصول الحكم » قال فيه إن الخلافة ليست من الدين ، فى الوقت الذى كان الملك فؤاد يريد فيه أن يكون خليفة المسلمين !

وأراد الملك أن يستقل حزب القصر بحكم البلاد ، وأطلق سعد زغلول على حزب الاتحاد « حزب الشيطان » ، باعتبار أن الملك فؤاد هو « الشيطان » ، والتصق هذا الاسم بحزب الاتحاد حتى إنه أراد أن يصدر مجلة أسبوعية سياسية تعبر عن سياسته فأطلق عليها اسم « الشيطان » !

وخرجت مظاهرات الطلبة والشباب تهتف بسقوط « جلالة الشيطان » !

الحاكم بأمره . . . !

وأصبح الملك فؤاد هو الحاكم بأمره فى البلاد ، وأصبح رئيس ديوانه بالنيابة

« حسن نشأت » هو الملك الصغير ، وترك الإنجليز الملك فؤاد يطيح بالشعب كما يشاء ، حتى يتخلص من سعد زغلول ويقضى على زعامته . ومضى الملك يطارد أنصار سعد ، ويشرد مؤيديه ، ويمنع الزوار من دخول بيته ، وأصبح كل من يؤيد سعد زغلول هو عدو الملك !

وبدأ صراع رهيب بين الشعب والملك فؤاد . وصمد سعد زغلول ، وصمد الشعب . . ومن أمثلة الأحداث التى وقعت خلال ذلك الصراع حادث (أخطاب) بلدة محمود باشا الإتربى أحد أنصار سعد زغلول . . فقد استدعاه وزير الداخلية وقال له إن الملك يأمره أن يعلن خروجه على سعد زغلول !

ورفض الإتربى باشا أن يصدع بأمر الملك !

وأمرت الحكومة « ضابط النقطة » أن ينكل بأهالى (أخطاب) والقرى المجاورة التى تؤيد الإتربى باشا . وهاجم الضابط برجاله القرى واعتدوا على الأهالى وضربوهم بالسياط وعذبوهم وأذلوهم . وهاج الشعب وأرغم الحكومة على تقديم ضابط النقطة إلى محكمة الجنايات ، فحكمت عليه بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ، وعلى جميع رجال البوليس الذين اشتركوا فى التعذيب ! ذلك أن حصون مصر سقطت واحداً بعد الآخر فى يد الطغيان ، ولكن بقى حصن « القضاء » ! .

ورأى سعد زغلول أنه يجب أن يوحد كلمة الأمة لتقاوم طغيان الملك ، فتزعم ائتلافاً مع خصومه السابقين الذين حاربوه وهاجموه وسبوه وشتموه . . !

وألف جبهة واحدة بزعامته من الوفديين والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى . وكان هدف الجبهة هو تجريد الملك فؤاد من سلطاته الدكتاتورية ، وإعادة الحكم الدستورى ، وإنهاء حكم القصر ، وأن تصبح الأمة مصدر السلطات !

وكان سعد يتزعم الائتلاف عن الوفديين ، وعدلى يكن وعبد الخالق ثروت عن

المستقلين ، ومحمد محمود عن الأحرار الدستوريين ، وحافظ رمضان عن الحزب الوطني . .

وتم الاتفاق على عقد مؤتمر من أعضاء البرلمان المنحل . .

وكان من رأى سعد زغلول أن يقرر المؤتمر إخراج حسن نشأت رئيس الديوان الملكي من منصبه ، وأن يلغى منصب رئيس الديوان الملكي ويحل مكانه « وزير قصر » يعين مع الوزارة ويسقط مع الوزارة ويكون مسئولا" أمام البرلمان !

ولكن عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا عارضا هذا الرأى ، وطلبا أن يقتصر قرار المؤتمر على عدم الثقة بالوزارة . .

وكان من رأى محمد محمود باشا أن يعين أحمد حسنين باشا رئيساً للديوان الملكي ، فقد كان يعرفه شخصيا ، ويعرف أنه يعارض تدخل حسن نشأت باشا في أمور الدولة . .

ووافق سعد زغلول على ترشيح أحمد حسنين ، فقد كان انتدبه عندما كان رئيساً للوزارة ليتولى الشؤون العربية في مجلس الوزراء ، وكان حسنين وقتئذ سكرتيراً أول للمفوضية المصرية في واشنطون . .

البرلمان يجتمع برغم إرادة الملك

واقترح أمين الرافعي بك في جريدة (الأخبار) أن يجتمع البرلمان الذى حله الملك فؤاد ، برغم إرادة الملك ، لأن المرسوم الذى أصدره الملك بحل البرلمان باطل . . ولأن الدستور ينص على أن من حق البرلمان أن يجتمع في السبت الثالث من نوفمبر من تلقاء نفسه إذا لم يدعه الملك للاجتماع . .

ورحب سعد زغلول بفكرة أن يقتحم أعضاء الشيوخ والنواب دار البرلمان ،

ويعقدوا اجتماعاً تحت قبة البرلمان. متحدين إرادة الملك !

وتحدد يوم السبت ٢١ نوفمبر لكى يجتمع البرلمان متحدياً الملك !

وأمر الملك بمنع اجتماع البرلمان . وقرر سعد زغلول أن يجتمع أعضاء البرلمان برغم قرار المنع الذى أمر به الملك !

وأصدر مجلس الوزراء المنعقد برياسة الملك بلاغاً قال فيه : « إن مجلس الوزراء قرر أن يمنع بالقوة كل اجتماع داخل البرلمان أو فى أى مكان آخر » !

إنذار من وزير الداخلية !

وأصدرت وزارة الداخلية قراراً فى نفس اليوم هذا نصه : « تنفيذاً للقرار الصادر من مجلس الوزراء اليوم والقاضى بأن تمنع بالقوة كل محاولة لاجتماع النواب السابقين للمجلس المنحل وأعضاء مجلس الشيوخ بدار البرلمان . أو بأى مكان آخر . بناء على أن الاجتماعات المذكورة غير مشروعة — تعلن وزارة الداخلية الجمهور بأنها قد تخذت الاحتياطات اللازمة لتنفيذ هذا القرار . وللمحافظة على الأمن العام فى سائر أنحاء المدينة . وقد كلف الجيش بالمحافظة على دار البرلمان . والبوليس بالمحافظة على النظام والهدوء والسكينة .

« وليكن فى علم الجمهور بأن تعليمات الجيش تجيز للضباط أن يصدروا وامرهم بإطلاق الرصاص فى أحوال كثيرة . منها التهجم على الجنود أو الامتناع عن التفرق بعد التنبيه بذلك . أو حالة تعذر رد الهجوم بواسطة أخرى .

« وتقضى التعليمات بإلقاء القبض على كل مشاغب . وتعليمات البوليس تقضى بتفريق كل احتشاد أو تجمهر . ومنع كل مظاهرة . والقبض على من يشترك فى أى اجتماع أو موكب أو مظاهرة صدر الأمر بمنعها . أو عصى الأمر الصادر

للمجتمعين بالتفرق تطبيقاً لنص المادة ١١ من قانون الاجتماعات ، مع العلم بأن المادة ١٠ تبيح للبوليس هذا الحق بغير تقييد ما .

« وقد خول للبوليس الحق فى إلقاء القبض على كل من يخالف هذه الأوامر ، وقد صدرت الأوامر للمديريات والمحافظات بتنفيذ هذه التعليمات فى جميع أنحاء القطر المصرى . وترى الوزارة من واجبها أن تنصح لولاة أمور الطلبة بأن يفهموهم مضمون هذه التعليمات حتى لا يكونوا عرضة للأخطار » .

. . وأصدر وزير المعارف إنذاراً إلى الطلبة يتوعدهم بتوقيع العقاب الشديد إذا أضربوا عن الدرس أو قاموا بمظاهرات .

٥٠ طلقة لكل جندى . .

وصدر قرار وزير الحربية بإعلان حالة التأهب للقتال فى الجيش ، وأمر بأن يرتدى الجنود والضباط ملابس الميدان ، وإعطاء خمسين طلقة لكل جندى ، ووزعت كل قوات الجيش فى الشوارع وحول دار البرلمان وبداخله ، ووضعت أورطتان من الجنود المسلحين بالبنادق والمدافع حول بيت الأمة بشارع سعد زغلول . فوقفت أورطة فى شارع الفلكى تسد الشارع فى صفوف متراصة ، ووقفت الأورطة الأخرى فى ناصية شارع سعد زغلول أمام شارع قصر العينى . وصوبت المدافع والبنادق إلى بيت الأمة !

وصدرت الأوامر للجيش بأن يمنع سعد زغلول من الخروج من الشارع الذى يقيم فيه ، بالقوة المسلحة !

وتحولت شوارع القاهرة إلى قلاع مسلحة !

وأبلغ الجهاز السرى سعد زغلول أن الملك أمر الجيش بأن يطلق جنوده الرصاص

على كل نائب يحاول اقتحام البرلمان !

واتفق سعد زغلول مع أعضاء البرلمان على أن يجتمعوا سرًّا فى فندق الكونتننتال !

واختار سعد زغلول هذا الفندق بالذات لأنه الفندق الذى يقيم فيه باستمرار أحمد زيور باشا رئيس الوزارة الذى أصدر قرار مجلس الوزراء بإطلاق الرصاص على من يعقد اجتماع البرلمان فى أى مكان !

سنطلق عليك الرصاص !

وكنت فى ذلك اليوم التاريخى فى بيت سعد زغلول . وجاء قائد الأورطة التى تحاصر البيت وأبلغ سكرتير سعد زغلول بأنه يأسف أن يبلغ الباشا أن الأوامر الصادرة تقضى بإطلاق الرصاص عليه إذا حاول اختراق الحصار المضروب !

وكان سعد مريضاً ، لكنه ما كاد يسمع التهديد حتى لمعت عيناه . وعاد فجأة شابًا من جديد !

وصمم سعد زغلول أن يخترق الحصار!

وقالت له صفية زغلول أم المصريين : « دعنى أخرج معك ! »

قال : « سأخرج وحدى » !

وتحمس عدد من النواب والشبان من أنصار سعد . وعرضوا عليه أن يحيطوا بسيارته ، ليفدوه بصدورهم من رصاص الجيش . وأبى سعد زغلول . . وقال إنه يريد أن يركب سيارته وحده دون أن يصحب أحداً !

واستقل سعد زغلول سيارته . واقتحم الحصار . وإذا بالجنود والضباط شاكى السلاح . حاملى البنادق والمدافع . يؤدون له التحية العسكرية ويفتحون له الطريق !

واستمرت قوات الجيش تؤدى التحية العسكرية — دون أن تطلق رصاصة واحدة ! ! —
وتفسح الطريق على الجانبين لسيارة سعد زغلول ، من شارع الفلكى إلى شارع باب اللوق ، إلى ميدان عابدين ، إلى ميدان الأوبرا . .

كأن سعد زغلول ملك يفتتح البرلمان !

ودخل سعد زغلول فندق الكونتننتال فى الساعة التاسعة صباحاً ، وامتلأت ردهة الفندق الكبرى بجميع النواب والشيوخ . . ولم يتخلف سوى عدد يعد على أصابع اليد !

والطريف أن أحمد زيور باشا رئيس الوزراء كان نائماً فى الدور العلوى بفندق الكونتننتال . . ولم يستيقظ إلا على دوى الهتاف بحياة سعد زغلول ! !

وقرر البرلمان بمجلسيه عدم الثقة بالوزارة ، وعدم الاعتراف بالمرسوم الذى أصدره الملك بحل مجلس النواب ، وباستمرار عقد جلسات البرلمان !

وانتخب سعد زغلول بالإجماع رئيساً لمجلس النواب!

خرج الشعب متحدياً الملك !

واحتشدت فجأة عشرات الألوف فى الشوارع المحيطة بالفندق تهتف بحياة الأمة مصدر السلطات ، وبحياة الدستور ، وبحياة سعد زعيم الشعب . . وسقوط الطغيان ، والاستعباد ، والرجعية ، وحكومة السراى ! « أخرجوا حسن نشأت من القصر ! يسقط الملك الصغير » !

وخرجت المظاهرات تهتف : « نريد الدستور . احترموا الدستور أو استقيلوا » !
وصادف أن خرج رئيس الوزراء من فندق الكونتننتال ، ورأى الجماهير الهاتفة الصاخبة . وسأل ياوره : « من هؤلاء ؟ ! » .

قال الياور : « الشعب ! »

قال رئيس الوزراء : « ولماذا لم يطلق الجيش عليهم الرصاص ؟ »

قال الياور : « الجيش هتف بحياة سعد زغلول ! »

وأسرع المندوب السامى البريطانى يرسل هذه البرقية ، بعد ثلاثة أيام من اجتماع البرلمان :

« من اللورد لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة .

« إلى سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية . لندن .

« سرى رقم ٤١٨ .

« ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٥ .

« اشتدت المعارضة للحكومة الحالية خلال الشهور الثلاثة الماضية ، وتحولت هذه المعارضة ، بسرعة ، إلى أزمة . . فقد تحطمت الأهداف التى شكل من أجلها حزب الاتحاد فى الأصل . والتى وجدت من أجلها الحكومة الحالية . وذلك بسبب قصر نظر الملك الذى استفاد — أثناء غياب رئيس الوزراء أحمد زيور باشا فى لندن فى الصيف الماضى — من مشكلة الشيخ على عبد الرازق . لكى يتخلص من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين فى الوزارة . ولكى يعين بدلا منهم موظفين حكوميين من رجاله !

« وترتب على تصرف الملك أن الوزارة تشكل الآن من رجال غير أكفاء بالمرة . وأصبح هؤلاء الرجال مجرد أدوات للقصر ، ضمن سلسلة من الحماقات الإدارية ، وأعمال السلب والمحسوبيات الحقيرة . ونظراً لأن المنصب الحكومى لم يعد يكبح جماح الأحرار الدستوريين فقد تحولوا نحو اليسار . وهكذا فقد تناسوا — اليوم — الخلافات الحزبية بينهم وبين الزغلوليين بسبب الكراهية التى تجمعهم إزاء الحكومة الحالية !

« ورغم أن الرأى العام يوجه هجماته إلى الوزارة — فى ظاهر الأمر — فإن الهدف الحقيقى لهذه الهجمات هو الملك ورئيس حكومته حسن نشأت باشا ، الذى تتزايد المشاعر ضده بصورة شديدة للغاية !

« ولما كان الرأى العام يعتبر أن بقاء أية حكومة رهن بتأييدنا لها . . فإنه يعتقد أن هذه الوزارة تتمتع بتأييدنا . ومن هنا فإننا نجازف بصورة متزايدة بأن نصبح معتبرين بوجه عام ميالين إلى مساندة حكومة ظالمة وطاغية . أو على الأقل نتعامى عنها !

« وفى الأسابيع الثلاثة الماضية بوجه خاص تزايد التوتر بسرعة . ورغم أنى كنت آمل أن أكون قادراً على أن أكف يدى لبضعة أسابيع ، فإنه من الواضح بالنسبة لى أن استمرار السخط الحالى يهيئ بصورة خطرة ظروفاً مواتية لانتشار الفوضى ، وبالتالى يجب القيام بشىء ما على الفور لتخفيف التوتر !

« وفى اللحظة التى سيقتنع فيها الشعب بأنى لن أفعل شيئاً لتخليصه من المظالم التى يتعرض لها . فإن الاضطراب الشعبى سيعقب ذلك بسرعة . ويبدو لى أنكم ستجدون من الصعب أن تبرروا أمام البرلمان تأييدى لمثل هذه الحكومة فى مهمتها الحتمية المتعلقة بقمع هذا الاضطراب . .

« ولذلك فقد قادنى تفكيرى إلى البحث عن عمل ما يمكن أن يكشف بوضوح أننا نستهجن أوتوقراطية القصر . ولن نتسامح معها . . وأن يتم هذا العمل — فى الوقت الذى تجرى فيه استمالة عناصر أفضل فى المعارضة — دون أن يؤدى بالضرورة إلى سقوط الوزارة .

« إن الموقف معقد بصورة غير مألوفة . . ويبلغ هذا التعقيد ذروته بسرعة لسوء الحظ . ولا أرى حلا آخر سوى توجيه ضربة بسرعة إلى مصدر الشر الحالى الذى

يستند إلى القصر . وكما تعلمون فإن منفذ سياسة الملك ، والموحى بهذه السياسة إلى حد ما ، هو حسن نشأت باشا ، وإنى أرغب فى إبعاده !

« والاتهامات الرئيسية ضده هي :

١ – التدخل الفظ فى الجهاز الإدارى ، مما يؤدى إلى السخط والكيد . وعدم الاستقرار . . وسط طبقات الموظفين .

٢ – مسئوليته إزاء الإجراءات التعسفية التى يتخذها حزب الاتحاد ، ويطبقها العمد ، والتى تثقل إلى حد ما كاهل أفقر الطبقات . . وتعيين وعزل ضباط البوليس فى القرى الصغيرة ، بأسلوب جزافى واستبدادى ، لأسباب سياسية وشخصية !

٣ – ترجع إلى سوء تصرفاته – بدرجة كبيرة – الكراهية التى تنصب ، على نحو مباشر ، أكثر فأكثر ، على شخص الملك فؤاد ، الذى لا نرغب فى أن يحال بيننا وبين مساندته إلى حد كاف .

٤ – الفضيحة الناشئة عن ورود اسمه بصورة متكررة أثناء التحقيق فى مصرع السردار . . والاعتقاد الشائع بأنه كان متورطًا فى هذه الجريمة ، ويحتمل أن يطلب فى القريب العاجل لاستجواب كريه بواسطة النائب العام !

٥ – توجد عندى شكوك قوية تدور حول تآمر خطير يقوم به مع الفرنسيين . وقد أتمكن ، وقد لا أتمكن ، من نقل هذه الشكوك إلى الملك فؤاد !

« ورغم أنى على علم تام بأن الكثير من هذه الاتهامات يمكن أن توجه – بنفس القوة – ضد أية حكومة سابقة أو لاحقة ، فإنها تشكل بوضوح فضيحة أخطر بكثير ، عندما تنبع من تصرفات أوتوقراطية فى ظل نظام دستورى .

« ولست بقادر على تحديد مدى مقاومة الملك فؤاد لهذا المطلب من جانبى ،

وأعتقد أنها ستكون مقاومة أقل مما كان يمكن أن يحدث منذ شهر ، ولكنها ستكون صلبة . ولذلك سأكون ممتنا إزاء تأكيد مساندتكم فى حالة اضطرارى للضغط على الملك فؤاد بقوة . . إلى حد ما . .

« وبقدر ما أستطيع أن أرى ، فإن النتائج الإيجابية الرئيسية لطرد حسن نشأت ستكون :

١ ــ تغييراً هائلا بالنسبة للبلاد يؤدى إلى الشعور بالارتياح بوجه عام .

٢ ــ فترة راحة للوزارة أو فرصة لإعادة البناء ، بإدخال رجال ذوى نفوذ أكبر لمحاربة سعد زغلول .

٣ ــ تدعيم مركزنا وتأكيد تصميمنا على تأييد حكومة جديرة بالاحترام .

« أما النتائج غير الإيجابية : فمن الواضح أن هذه الخطوة ستقضى على ما تبقى من حزب الاتحاد الذى يسيطر عليه حسن نشأت . . ولكنى أعتقد أن الأحداث الأخيرة قد تمخضت على أية حال عن تحطيم هذا الحزب فى البلاد ، بصورة لا يمكن علاجها .

« وتنطوى هذه الخطوة ــ أى إبعاد حسن نشأت ــ أيضًا على المجازفة باحتمال أن تكون بمثابة تشجيع مؤقت لسعد زغلول ، غير أنه يمكن موازنة ذلك إذا أدى طرد حسن نشأت إلى تمكين إسماعيل صدقى من استئناف عمله كوزير للداخلية ، وهو منصب سيمنحه فرصة كاملة ليطلق العنان لعداوته لزغلول . وعلى أية حال ، فإنى أعتبر أنه على المدى الطويل لا شىء سيفيد سعد زغلول فائدة كبيرة مثل أوتوقراطية القصر ومساوئها . وأفضل مسوغ للعمل الذى أوصى به هو أنه عمل صائب فى حد ذاته ، ويتمشى مع المعايير التى يجب أن نؤيدها . وفى الوقت الذى أدرك فيه تمام الإدراك أهمية هذا العمل ، والطابع الذى يتسم بالتكهن فيما

يتعلق بنتائجه النهائية ، فإنى واثق من أن النتيجة المباشرة ستظهر الكثير من الخير ، وأعتبر أنه من الضرورى إزالة شر خطير .

« وأود أن أقترح على الملك ترقية أحمد حسنين . ليحل محل حسن نشأت باشا ، وسيكون حسنين بك بمثابة قناة اتصال موثوق بها . بيننا وبين جلالته .

« وسأكون ممتنا لو تلقيت رداً فورياً . حيث إنه لأمر جوهرى أن يتم قيامى بالعمل ، قبل أن تتطور حركة اضطرابات جديدة . وليس بعد ذلك !

إمضاء : « لويد »

(المندوب السامى . القاهرة)

* * *

وفى اليوم التالى — ٢٦ نوفمبر — تلقى جورج لويد البرقية رقم ٢٩٤ من وزير الخارجية أوستن تشمبرلين . وهذا نصها :

« أوافق ، وتستطيع أن تعتمد على تأييدى الكامل فى أى عمل تجد أنه من الضرورى القيام به . لتدفع الملك إلى أن يتمشى مع توصياتك » .

إمضاء : « تشمبرلين »

(وزير الخارجية)

وفى ١٠ ديسمبر : بعث جورج لويد البرقية رقم ٤٤٧ إلى لندن . وقال فيها :

« ذهبت لمقابلة الملك فى عابدين يوم الثلاثاء الماضى . ودام لقائى به ساعة وثلاثة أرباع الساعة . وقد تأثر جلالته عندما علم بالهدف من زيارتى . ولكنه استمع لى فى صبر ووقار . . وفى النهاية طلب يوماً واحداً للتفكير !

« وقد اجتمعت بالملك مرة أخرى صباح أمس ، انتهت إلى موافقته على طلبى .

وقد صدر اليوم مرسوم نشرته الوقائع المصرية ، بتعيين « حسن نشأت » وزيراً مفوضًا بوزارة الخارجية . وترك القصر !

« ومن المقرر إرساله إلى مفوضية من الدرجة الثانية ، والأرجح أنها برلين » .

إمضاء « لويد »

(المندوب السامى البريطانى)

ولم يوافق الملك فؤاد على تعيين أحمد حسنين رئيسًا للديوان بالنيابة ، بل صدر أمر ملكى بتعيين توفيق نسيم باشا رئيسًا للديوان الملكى . وقال سعد زغلول إنه حزين لأن الإنجليز هم الذين أخرجوا حسن نشأت من منصبه ، وليس الشعب المصرى هو الذى فعل ذلك ! . . وكان فى تلك الأيام يبدو يائسًا ، لأن الشعب الذى آمن به لم يستطع أن يحقق بنفسه النصر على الملك . . غير أن الإنجليز لم يحققوا هدفهم بامتصاص سخط الشعب بالضربة التى وجهوها للملك فؤاد ، بإخراج حسن نشأت ، « الملك الصغير » !

الشعب يقاوم . .

. . ولم يكتف الشعب بإخراج حسن نشأت من القصر ، بل مضى يطالب بالدستور ، وبحكم الشعب ، وبضرورة إجراء انتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر الذى وضعه برلمان سعد زغلول !

وأصرت الحكومة على إجراء الانتخابات على درجتين . . وطلب سعد زغلول والأحزاب المؤتلفة من العمد فى جميع المديريات الامتناع عن تنفيذ قانون الحكومة !

وأضرب العمد . . أضربوا لأول مرة فى تاريخ مصر ، بل فى تاريخ العالم كله !

وقدمت الحكومة العمد إلى المحاكمة ، لأن القانون يعاقب على إضراب الموظفين .
وإذا بالمحاكم تثبت مرة أخرى أن فى مصر قضاة ، وتبرئ العمد المضربين !
وقررت الأحزاب المؤتلفة بزعامة سعد زغلول مقاطعة الانتخابات .
واضطرت الحكومة إلى الخضوع لرأى الشعب ، وأعادت قانون الانتخاب المباشر الذى وضعته حكومة سعد زغلول سنة ١٩٢٤ ، وتحدد يوم ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ ، لإجراء الانتخابات . واتفقت الأحزاب على عدم التنافس بينها . .
ولم تجد الحكومة أنصاراً لها ترشحهم فى أغلب دوائر الانتخابات !

خلع الملك . . !

وبدا بوضوح أن سعد زغلول سيكتسح الانتخابات وينال الأغلبية المطلقة ، ويؤلف الوزارة الجديدة . .
وجن جنون الإنجليز !

لقد فشلت جميع خطط الملك والمندوب السامى فى القضاء على سعد زغلول ! . .
وكان من رأى سعد زغلول أن يكون هدف الائتلاف بين الأحزاب أن تقف الأمة بجميع طوائفها ضد الملك ، وأن يقرر البرلمان خلع الملك لاعتدائه على الدستور .
وعرض سعد زغلول هذه الفكرة على بعض أنصاره فتحمسوا لها ، وعرضها على محمد محمود باشا وأحمد عبدالغفار ومحمود عبد الرازق باشا —من الأحرار الدستوريين— فوافقوا عليها !

وعرضها على حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى فرحب بها ! . . وكان الأحرار والحزب الوطنى قد حالفا الملك فى صراعه ضد سعد زغلول ، ثم اكتشفا أن

الملك يريد أن يستقل القصر بحكم مصر . فخرجا عليه وانضما إلى سعد زغلول فى صراعه ضد الملك !

ولكن بعض أقطاب الائتلاف مثل عدلى يكن باشا وحسين رشدى باشا وعبد الخالق ثروت باشا عارضوا هذا الاتجاه . بحجة أن الإنجليز لن يسمحوا بخلع الملك ! (ومما يذكر أن هؤلاء أنفسهم كانوا قد عارضوا فكرة سعد زغلول سنة ١٩١٩ بإلغاء الملكية فى مصر وإعلان الجمهورية . .)

. . وتم الاتفاق بين الأحزاب المؤتلفة على الاكتفاء بتقييد سلطة الملك ؛ والعمل على إجراء مفاوضات مع الإنجليز لجلاء الجيوش البريطانية عن مصر . وبعد الجلاء يقرر الشعب نظام الحكم الذى يريد . .

وأحس الإنجليز أن سعد زغلول يريد أن يقوم البرلمان بثورة ضد الملك ! . . فأبرق وزير الخارجية البريطانية إلى المندوب السامى منزعجاً من اتجاه سعد زغلول :

هل يحاول سعد خلع الملك ؟ !

سرى

رقم ١

« برقية من سير أوستن تشمبرلين « وزير الخارجية البريطانية »

« إلى لورد جورج لويد « المندوب السامى البريطانى » القاهرة .

« رقم ٤٨٢ سرى .

« وزارة الخارجية فى ٢٩ أبريل سنة ١٩٢٦ .

« عزيزى اللورد .

اطلعت على تقرير أخير . أعتقد أن مضمونه وصل إلى علمكم . بشأن خطط الوفد تجاه عرش مصر . وسوف يسرنى أن أعلم إذا كنتم الآن فى موقف يسمح لكم بإبداء رأيكم فى احتمال قيام سعد زغلول باشا بمحاولة جادة لعزل الملك فؤاد عن العرش ! ؟

إمضاء : « أوستن تشمبرلين »

ثورة سعد هى ثورة عرابى !

ومكث المندوب السامى البريطانى فى القاهرة أربعة أسابيع يبحث وينقب عن احتمال أن يقوم سعد زغلول بحركة لخلع الملك ؛ ثم أبرق البرقية التالية إلى لندن :

رقم ٢

« من اللورد لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة .

« إلى سير أوستن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية . لندن

« وصل إلى وزارة الخارجية يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ .

« رقم ٣١٩ سرى

١ — رداً على برقيتكم رقم ٤٨٢ سرى بتاريخ ٢٩ أبريل قررت فى برقيتى رقم ٢٠٨ بتاريخ أمس أننى أعتقد أنه من المستبعد للغاية أن يقوم سعد زغلول باشا فى الوقت الحاضر بمحاولة جادة وسافرة لخلع الملك فؤاد من العرش .

٢ — وليس هناك شك أن الرغبة فى خلع الملك عن العرش موجودة ، ليس فى قلب سعد زغلول وحده . بل وفى قلوب عدد كبير جداً من المصريين .

إن هناك عدداً يتزايد من الناس . فى هذا البلد . يشعرون أن الأمل ضئيل

أمامهم ، إذا ظل الملك فؤاد على العرش ! . . ولكن ينبغى أن نفرق بين وجود هذه الرغبة ، وبين إمكان تحقيق خلع الملك فى وقت قريب ! . . إن سعد زغلول وأعوانه لا يمكن إلا أن يدركوا أن تحقيق آمالهم فى خلع الملك فؤاد هو تصور من الصعب أن يكون ممكنًا ، مادامت حكومة صاحب الجلالة البريطانية ليس لديها ما يبرر رفض تقديم مساعدة للملك فؤاد ، ومادامت الحراب البريطانية موجودة هنا لتقديم هذه المساعدة !

٣ – لهذا فإننى أعتقد أنه سيكون من الخطأ الوصول بناء على الرواية الخاصة بخطط المعارضة إلى نتيجة مؤداها أن ثمة خطوة محددة سوف تتخذ قريبًا لعزل الملك فؤاد عن العرش .

إن خطط الائتلاف (الذى يتزعمه سعد زغلول) كما أتصورها سوف تتجه نحو تقييد سلطة الملك ، والحد من نفوذه فى المسائل السياسية بقدر الإمكان .

٤ – هناك ميزات واضحة لهذا الائتلاف . من وراء سلوك هذا السبيل أن التحالف بين الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والوفديين هو تحالف غير طبيعى ، والقاسم المشترك بينهم هو كراهية الملك فؤاد ، وعدم الثقة به . والاحتفاظ بهذا الائتلاف يعد – مؤقتًا ، على أية حال – ذا جاذبية كبيرة بالنسبة لسعد زغلول . إنه يعطى مظهراً من الاحترام للديماجوجية ، كما أنه فى الوقت نفسه يتيح له فى شخص حزب الأحرار الدستوريين ستاراً مناسبًا للعمل وراءه ، وضمانا ضد الهجوم من جانب القطاع الأكثر ذكاء وخطورة فى الأمة ، وهو يحرم الملك فؤاد وقصر المندوب السامى البريطانى من أية حكومة بديلة بأى شكل من الأشكال .

٥ – لهذا فإن سعد زغلول سيحاول على الأرجح المحافظة على هذا الائتلاف كما هو لأطول مدة ممكنة . وأفضل فرصة أمامه لتحقيق ذلك تكمن فى المحافظة على

الهدف المشترك وهو العداء للملك . وفضلا عن ذلك فإن النجاح على أساس هذه الخطوط سوف يحقق – بالإضافة إلى الإبقاء على الائتلاف – هدفاً مزدوجاً آخر من حيث إنه لن يرضى الحزازات الشخصية ضد الملك فحسب ، بل وسوف يضعف مركز دار المندوب السامى البريطانى . بقدر ما يعتمد الملك على نفوذ دار المندوب السامى البريطانى . . بالإضافة إلى استناد الملك على الاستخدام المباشر للجيش البريطانى ، وعلى قدرة دار المندوب السامى إلى حد كبير عند الحاجة ، على استخدام حقوق الملك ، كحقه فى حل البرلمان مثلا .

إن نجاح « سعد زغلول » فى الحد بشكل كبير من حقوق الملك ، سوف يجردنى من أبرز الوسائل للسيطرة على الحكومة المصرية والبرلمان المصرى !

٦ – يكمن فى خلفية أسلوب العمل هذا مخطط موجود ضد شخص الملك نفسه . ذلك أن « الزغلولية » – أى مبادئ سعد زغلول – هى « العرابية » – مبادئ ثورة عرابى – تحت اسم آخر ، وفى ظروف مختلفة .

إن سعد زغلول لا يقل عن عرابى من حيث كونه نموذجاً للوطنية المصرية بمعناها المحدود . والحركة العرابية ، التى كانت نتاجا لسنوات سوء الحكم من جانب الخديو إسماعيل ، كانت فى مرحلتها الأولية ثورة ضد السيطرة التركية فى الجيش وفى الإدارة وعلى العرش ، وعندما تطورت ثورة عرابى أصبحت دينية ومناهضة للأجانب ، ولو كانت هذه الثورة نجحت لطردت الأسرة المالكة التركية من مصر !

٧ – ولا تختلف المبادئ الكامنة فى حركة سعد زغلول فى جوهرها عن مبادئ عرابى ، إلا من حيث إن طرد البريطانيين من مصر يعد حتى الآن الهدف الأول لثورة سعد زغلول !

وتنبع قوة سعد إلى حد كبير – وكما كان الحال بالنسبة لعرابى – من الإيمان

الشعبي بأصله المصري الخالص . فضلا عن جاذبيته الشخصية . وبلاغته . أما الملك فؤاد فإنه يدين بسلامة عرشه وسلامته الشخصية للاحتلال البريطاني ، وبشكل لا يقل عن الخديو توفيق .

٨ ــ إن الأماني المصرية في الحرية والاستقلال تكبحها اليوم قوتان هما الجيش البريطاني وحقوق العرش . ولو كان الملك فؤاد شخصًا مختلفًا ، فربما كان قد أصبح هو نفسه زعيم الوطنية المصرية . ولكنه عجز عن انتهاز الفرص المتاحة أمامه .

وعلى الرغم من أن الملك فؤاد يتعلق بالوهم في أن يصبح . بعد وفاة سعد زغلول . زعيما شعبيا ، فإن شخصيته ، بغض النظر عن أي شيء آخر ، تجعله غير أهل للقيام بهذا الدور . وبالإضافة إلى ذلك فإن عيوبه بلغت حدًّا جعله يحوّل ، كما يبدو ، الهجمات الأولى للوطنية المصرية إلى نفسه . بدلا من تحويلها ضد البريطانيين!

ومن المؤكد أن الاستياء الشعبي في الوقت الحاضر أقوى ضد الملك فؤاد منه ضدنا . إنه مكروه بدرجة كبيرة . ولا يوثق به . لا من جانب المثقفين وحدهم ، بل وكذلك من جانب طبقات مثل أصحاب الأراضي . والأسر التي تسمى الأسر التركية المصرية التي كان ينبغي أن يستطيع الملك فؤاد الاعتماد على مساندتها : كأمر طبيعي وبشكل مطلق ، في مواجهة أية حركة وطنية مصرية .

وفضلا عن ذلك . فقد خسر عطف أفراد الأسرة المالكة المصرية بلا استثناء .

٩ ــ وهكذا فإنه على الرغم من أن النفوذ والسيطرة اللذين أستطيع ممارستهما على الملك فؤاد باعتباره ملكا ، يعتبران مصدر قوة لي من ناحية ، إلا أن عيوب الملك فؤاد الشخصية ، والالتزام الذي يتعين عليّ بمقتضاه أن أحافظ على مكانة الملك وحقوقه ، كل هذا يعتبر عقبة قاسية .

ومن سوء الحظ أنه يراودنى الإحساس بأنى مضطر لأن أبدد الكثير من الأدبية فى مساندة ملك لايمكن الدفاع عن كثير من تصرفاته ، كما أنه ا بأى قيمة بين شعبه ، ويعد شخصية غير شعبية ، إلى حد أن عدم شعب فؤاد تنعكس على شخصياً عندما أحاول الدفاع عنه !

١٠ — ومع ذلك ، فإنه على الرغم من أن الموقف على هذه الصورة الحقيقة هى أن مركزنا سوف يصبح محفوفاً بالخطر بدرجة أكبر مما هو . ورب لايحتمل ، إذا نحن سمحنا للأحزاب المتطرفة بأن تضعف مركز الملك إل خطيرة .

وفى ظروف كهذه ، فإنه ليس شك فى أن سبيلنا الوحيد هو الدفاع ع فؤاد ، وعن حقوقه ، واستخدام كل جهودنا ونفوذنا فى نفس الوقت ، لمن استخدام هذه الحقوق من جانبه !

إمضاء : « لويد

(المندوب السامى البريط

هزيمة حزب الملك !

وجرت الانتخابات . وفاز الوفد برياسة سعد زغلول بمائة وخمسة وستين ، وفاز ٢٩ من الأحرار الدستوريين ، وخمسة من الحزب الوطنى ، وعش المستقلين .

ولم يفز من حزب الاتحاد (حزب الملك) إلا خمسة نواب ، من ٢١٤ نائ

وكان الطبيعى بعد هذا الفوز الساحق أن يدعو الملك فؤاد سعد زغلو الأغلبية ليؤلف الوزارة .

وكان من رأى سعد زغلول أن يرفض تأليف الوزارة ، بسبب ضعف حالته الصحية ، ويؤلفها عدلى يكن باشا . . وأبلغ سعد قراره إلى أعضاء الوفد ، واستدعى عدلى يكن وقال له إنه قرر أن يؤلف الوزارة ، وأن تكون الوزارة مؤتلفة من الوفديين والدستوريين والمستقلين . .

وإذا بالجهاز السرى يبلغ سعد زغلول أن الحكومة البريطانية أبرقت إلى المندوب السامى البريطانى تقول له إن لندن ترفض أن يتولى سعد زغلول رياسة حكومة مصر !

واستدعى سعد زغلول على الفور عدلى يكن وأبلغه أنه يلغى القرار الذى أصدره منذ ثلاث ساعات بأن يؤلف عدلى يكن الوزارة ، وأنه مصر على أن يؤلف هو الوزارة بصفته زعيم الأغلبية البرلمانية . .

وذهب عدلى يكن إلى المندوب السامى البريطانى وأبلغه قرار سعد زغلول الأخير . .

وانزعج لورد لويد ، وقال إنه إذا أصر سعد زغلول على رياسة الوزارة ، فسوف تتدخل الجيوش البريطانية لمنعه بالقوة من رياسة الوزارة ، وستطلب حل البرلمان ووقف الدستور !

وذهب عدلى يكن وأبلغ سعد زغلول تهديد لورد لويد !

لقاء سعد مع المندوب السامى !

وتحدد موعد للقاء المندوب السامى البريطانى مع سعد زغلول . .

ونترك لبرقية المندوب السامى البريطانى السرية أن تروى ما حدث :

« مصر

« حل الشفرة والرموز

« من لورد لويد (القاهرة)

« ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦

« وقت الإرسال ٥٠و٣ صباحاً (٣١ مايو سنة ١٩٢٦)

« وقت الاستقبال ٠٠و٩ صباحاً (٣١ مايو سنة ١٩٢٦)

« رقم ٢٤٩ و ٢٥٠

« بداية الاستقبال

« عاجل

« رأيت سعد زغلول هنا بعد ظهر اليوم . أجريت معه محادثة استغرقت ساعة وثلاثة أرباع الساعة . قررت إجراء هذه المقابلة لأن عدلى يكن باشا ألح فى طلبها . منبها أن مقابلتى المبكرة لسعد زغلول تبدو بالنسبة لعدلى يكن الفرصة الوحيدة الباقية لإقناع سعد زغلول بانتهاج سبل أكثر حكمة . ومن ناحية أخرى لأن سعد زغلول كان قد قام بأكثر من تمهيد غير مباشر . وقد بدا لى أن سعد زغلول سيدعم قضيته أمام الرأى العام المصرى إذا استطاع أن يدعى أننى كنت غير راغب حتى فى مناقشة الموقف مع زعيم الأغلبية المنتصرة . وكان قد أكد قبل الآن وبعد ما حدث أنه لو كان قد عرف وجهات نظر دار المندوب السامى لامتنع عن هذا العمل أو ذاك مما كان موضعاً للشكوى .

« وبناء على ذلك أوفدت سكرتيرى الشرقى أمس ليقول لسعد زغلول إنه إذا كان راغباً فى مناقشة الموقف معى . فإننى سأكون سعيداً بلقائه .

« قلت لسعد زغلول إننى كنت أتابع سير الأحداث باهتمام حتى يومين فقط ، دون أن يخلو الأمر من بعض التفاؤل . وكانت تصريحات سعد زغلول العلنية المتكررة باستمرار هى أنه قرر بصورة قاطعة ألا يتولى بنفسه رياسة الوزارة . وأنه سيعهد برياسة الوزارة إلى عدلى يكن باشا . وقد دلنى هذا على أنه كان يتصرف

بأكثر السبل حكمة وحذراً . ولكن كان علينا – أنا وهو – أن نتصرف حيال الرأى العام . فأحداث الماضى لا يمكن أن تنسى على الفور ، وقد اهتزت بعنف الثقة بين الجاليات الأجنبية والمسئولين البريطانيين فى مصر ، دعك من الرأى العام البريطانى .

« وقلت لسعد زغلول إن أحداً لا ينازع فى قوة موقفه نظراً لنتائج الانتخابات ، كما يعرف الجميع ضعف حالته الصحية ، ومن ثم فإن عدم توليه رياسة الوزارة لم يكن عرضة لعدم الفهم ، كما أنه من ناحية أخرى سوف يتيح ظهور حكومة جديدة ، دون أن يوقظ المخاوف التى كان هناك أمل كبير فى تبديدها ، إذا اتبع حزب الوفد فى الحكم سياسة معتدلة وودية . وبعد ذلك ، وبعد أن تعيد التجربة الفعلية الثقة ، يمكن تغيير الموقف بسهولة أكثر .

« وقلت لسعد إن قراره المفاجئ بتولى رياسة الوزارة ، بعد حوالى ثلاث ساعات من تفويض عدلى باشا فى إبلاغى بأن سعد كلف عدلى يكن برياسة الوزارة ، قد وضعنى أنا وعدلى باشا فى موقف بالغ الصعوبة . وقد كان هدفى الأساسى من مقابلته هو محاولة إقناعه بعدم الاستمرار فى خطة قد تؤدى إلى نتائج خطيرة ، للأسباب التى ذكرتها آنفاً .

« وأكدت لسعد زغلول رغبتى الصادقة فى الوصول إلى نتيجة سوف تؤدى تدريجياً إلى علاقات طيبة . ولكنى كنت أشعر فى ثقة بأن طريق العمل الذى اقترح سعد اتخاذه (بإصراره على رياسة الوزارة) هو طريق لن يسفر إلا عن اشتداد المصاعب فى الوقت الراهن .

« وأجاب سعد زغلول بأنه كان يفهم دائماً أننى أرغب فى أن تقوم علاقات

ودية بين مصر وبريطانيا ، وأن مصر ، كما يفترض أن أعلم ، هي سعد زغلول . ولكنه لم يستطع أن نفهم . والأمر كذلك : لماذا لا أرحب في حرارة برياسته للوزارة ؟

« وذكرت سعد زغلول بأن الثقة بعد أن تحطمت بأحداث الماضي لا يمكن استعادتها بتأكيدات مبهمة ؛ بل تعود الثقة بتجربة عملية . وفضلا عن ذلك فإنني لم أتلق حتى الآن من سعد زغلول أية تأكيدات من أى نوع محدد . فيما يتعلق بمسلكه ، أو مسلك حزبه مستقبلا . وعلى العكس فإن صحافته وتصريحات أتباعه العلنية كانت في الفترة الأخيرة عدائية لبريطانيا إلى أقصى حد !

« وقال سعد إنه إذ يرغب في علاقات ودية مع إنجلترا ، فإن من المستحيل عليه أن يعطى تأكيدات من أى نوع . وإن على بريطانيا أن تثق به ؛ وسوف يسير كل شيء على ما يرام . وهو غير مستعد لأن يعطى أية تأكيدات بشأن السودان (الذى أخرج منه الإنجليز الجيش المصرى بعد إخراج سعد زغلول من الوزارة) ولا بشأن واحة « جغبوب » (التى أمر الإنجليز بانتزاعها من مصر وإعطائها إلى ليبيا لاسترضاء موسوليني) ولا تأكيدات بشأن أية مسألة أخرى

« وسيعالج هو هذه المسائل بطريقته الخاصة . وسوف نرى أن كل شيء سيكون على ما يرام .

« وسألت سعد زغلول ما إذا كان في استطاعته مثلا أن يؤكد لى أنه لن يعمل على تشجيع المظاهرات الصاخبة واستخدام الطلبة مستقبلا ؟

« فأجاب سعد على ذلك بأنه يبدو أنني أريد تعطيل حرية الكلام في مصر ! .. ولو كنت أفترض أنه كان غير قادر على السيطرة على الطلبة وعلى أتباعه . لتبين لى أنني كنت مخطئا . وأضاف سعد زغلول كذلك أنه لما كانت إنجلترا بلداً دستوريا . فليس هناك شيء يمكن أن يمنعه من أن يتولى رياسة الوزارة . وأنه ليس على إلا أن أبرق إلى

لندن ، وأقول إننى مستعد لوضع ثقتى التامة فى سعد زغلول ، وهو لا يساوره أى شك فى أن كل الصعوبات سوف يمكن تذليلها فوراً .

« ولقد أجبته بأن التغيير المفاجئ فى موقفه يجعل من المستحيل علىّ أن أتحدث بصورة محددة عن وجهات نظر حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، ولكن رأيت من واجبى مرة أخرى أن أرجوه — مراعاة لمصالح بريطانيا العظمى ومصالح مصر — أن يعيد النظر فى موقفه !

« وحذرت سعد زغلول من أنه إذا لم يفعل ذلك ، فإن الموقف الصعب القائم فعلا قد يزداد تدهوراً ، ودعوته مرة أخرى إلى التفكير فى الموقف على ضوء نصيحتى الجادة .

« ولكن سعد زغلول قال لى إن قراره نهائى . .

« وسوف أرى عدلى يكن باشا غداً ، وأعرف منه أثر حديثى على سعد زغلول ، وأننى أوافق تماماً على الحجج التى استخدمت فى الفقرة الثانية من برقيتكم الخاصة رقم ١٧٩ .

« سأبرق غداً بالشروط التى أقترح أن يتضمنها رفضنا ، إذا أصر سعد زغلول فى النهاية على موقفه .

إمضاء : « لويد »

(المندوب السامى البريطانى بالقاهرة)

هل الشعب مستعد لمعركة جديدة !

وجمع سعد زغلول عدداً من زعماء الوفد فى اجتماع سرى عقده فى بيت الأمة مساء يوم ٣٠ مايو ، وعرض عليهم تهديد الحكومة البريطانية بوقف الدستور وإلغاء

الحياة النيابية وحل مجلس النواب ، بعد أسبوع واحد من إجراء الانتخابات ! . .
وسألهم : هل الشعب مستعد أن يدخل فى الوقت الحاضر معركة جديدة ؟.. وكان من رأى أغلبيتهم أن الشعب خرج من المعارك الأخيرة منهوكاً . وأنه يحتاج إلى فترة يسترد فيها أنفاسه ! ونصحوا بقبول عدلى يكن باشا مؤقتاً رئيساً للوزارة . .

ووافق سعد زغلول . .

وألف عدلى يكن الوزارة الائتلافية . وأعلن سعد أنها وزارة اندماج لا وزارة ائتلاف .

ثم اختلف عدلى يكن مع مجلس النواب . كان ١٥ نائباً قد تقدموا فى مجلس النواب باقتراح شكر الوزارة لأنها لم تفعل شيئاً إلا أنها أدت واجبها ! .

وقرر المجلس بالأغلبية رفض الاقتراح . .

واعتبر عدلى يكن هذا الرفض إهانة له . واستقال فى نفس الجلسة ، أى فى يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٢٧ .

وارتفعت الأصوات تطالب بأن يؤلف سعد زغلول الوزارة . . وانزعجت بريطانيا أن يعود عدوها إلى الحكم !

لا نريد سعد زغلول

وقبل أن تؤلف الوزارة الجديدة ، أرسل وزير الخارجية البريطانية البرقية الخطيرة التالية إلى لورد لويد المندوب السامى البريطانى فى القاهرة :

« ج ١٠٠٠ — ٨ — ١٦

« مصر

« برقية بالشفرة إلى لورد لويد (القاهرة)
« من وزارة الخارجية البريطانية
« ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٧ :
« الساعة الثالثة بعد الظهر
« رقم ١١٣
« هام
« رداً على برقياتكم من رقم ١٣٠ إلى رقم ١٣٧ . .

« أنت مكلف رسمياً بأن تعلن ، إذا ومتى رأيت ذلك ضرورياً ، أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لن تسمح لسعد زغلول بأن يتولى الحكم . وهذا المنع يشمل — من باب أولى — أحمد ماهر والنقراشي ، وغيرهما مثل وليم مكرم عبيد ، الذين ترى أنه يشتبه في أن هناك أدلة قوية ترجح أن لهم علاقة بالاغتيالات » :

وذهب لورد لويد إلى الملك فؤاد وأبلغه هذا الإنذار : :

وهكذا ألف عبد الخالق ثروت باشا وزارة الائتلافية في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٧ :

وبعد أقل من أربعة أشهر مات سعد زغلول . : .

ولكن الشعب المصري لم يمت . . .

ولن يموت . . . !

شهداء ثورة ١٩١٩

يوم ١٠ مارس سنة ١٩١٩

مصرى مجهول . قسم السيدة زينب

غلام مجهول : مستشفى قصر العينى

يوم ١١ مارس سنة ١٩١٩

محمد عزت البيومى د طالب

عبد الفتاح محمود جاد

طلبة حسن

توفوا فى قصر العينى مصابين برصاص الإنجليز فى المظاهرات .

يوم ١٩ مارس سنة ١٩١٩

مصطفى ماهر أمين الطالب بالسنة الثالثة بالمدرسة السعيدية الثانوية بالجيزة .

يوم ١٤ مارس سنة ١٩١٩

خليل مصطفى من الوايلية الصغرى

محمد محمد المرعشلى من الباطنية — الدرب الأحمر

محمد سيد عبد الرسول	من الجمالية
حسنين يوسف	من الجمالية
محمد سلام منصور	من الدرب الأحمر
أحمد حسن السرجانى	من الدرب الأحمر
محمد جبريل	من العطوف
محمد محمد القروى	من باب الوزير
منصور حسين	من الدرب الأحمر
همام علي	من الدرب الأحمر
السيدة حميدة خليل	من كفر الزغاوى بالجمالية
محمد على غزلان	من الباطنية
محمود مطاوع	من قصر الشوك بالجمالية
إبراهيم حامد	حوش قدم بالدرب الأحمر

١٨ مارس سنة ١٩١٩

محمد الكردى	من بولاق
سيدة حسن	من المناصرة حى عابدين
محمد عبد المجيد	من بولاق
عبد الحليم سعد محمد	من بولاق
أبو سريع درويش	من بولاق
علي فرحات	من بولاق
محمد السيد غريب	من بولاق

محمود السجين	من بولاق
محمد منصور	

١١ أبريل سنة ١٩١٩

شفيقة محمد	من حى الخليفة
أحمد مصطفى شكرى	من الحنفى
محمود أحمد	من السيدة
أحمد كيلانى	عامل بهندسة السكة الحديد
أحمد السرس	من الحرنفش
زكى محمد	من حى أبو العلا
محمد على عامر	من الخليفة
محمد بدر	من السيدة زينب
حسين محمود الحمامى	من باب الشعرية
أحمد فهمى	من المغربلين
موسى أمين	الموسكى
لمعى سرور	الموسكى

١٢ مارس سنة ١٩١٩

منصور على الديب	تلميذ بالإسكندرية
السيد أبو العينين	عامل بالإسكندرية
محمد السخاوى	

الشافعى قاسم	
حسن العزازى	
عمر حسن أفندى	طالب بالإسكندرية
السيد عبد المجيد	بحار بالإسكندرية
الصاوى عفيفى	بحار بالإسكندرية
محمد إبراهيم	بحار بالإسكندرية
أحمد على صالح	بحار بالإسكندرية
أحمد محمد حسان	بحار بالإسكندرية
أحمد أبو السعود	بحار بالإسكندرية
طه على عامر	عامل بالجمرك
عبده أحمد	عامل بالجمرك
محمد كامل الجداوى	عامل بالجمرك

١٠ أبريل (إسكندرية)

محمد عثمان

إسماعيل محمد

أحمد على

حسن التونى

عبد العزيز عبد الخالق

وكلهم من باب عمر باشا بالإسكندرية

٢١ مارس (بور سعيد)

إبراهيم الزيني	تاجر من دمياط
فريد الغنام	من عزبة البرج
السيد المصري	
عبد العزيز فزاع	
محمد عباده	طالب
محمد خليفة	
رجب السلموني	

١٧ مارس (دمنهور)

أمين محمد جوهر

محمد سلمان محمد

أحمد محمد حسين

إبراهيم محمد عمر

١٢ مارس (طنطا)

مرزوق محمد إسماعيل	طالب بالمعهد الأحمدي من منيل الدويشات مركز طنطا
السيد يوسف المبيض	تاجر
محمد عامر العربي	مزارع

على على جابر	طالب من خرسيت مركز طنطا
محمد مصطفى السيد	طالب من محلة مرحوم
السيد السيد أبو قوره	طالب
محمد إبراهيم راشد	كاتب من شنتنا منوفية
محمد درويش التهامى	تاجر من سبرباى
عبد المجيد إبراهيم الديبى	طالب من الفرستق مركز كفر الزيات
منصور فهمى جرجس	طالب
محمد محمود شادى	طالب بالمعهد الأحمدى من سنجرج منوفية
مصطفى محمد هاشم	طالب من قصر نصر الدين مركز كفر الزيات
محمد على زيدان	شيال
محمود السيد جمعة	طالب
محمد حسين عفيفى	طالب بالمعهد الأحمدى من قويسنا
عبد الرحمن نصر	

١٨ مارس (سمنود)

الملازم أول محمد عمار	ملاحظ نقطة سمنود
محمد مصطفى الشرقاوى	فقيه
السيد عنتر أبو جيب	تاجر
الحاج محمد حسن شحاتة	خياط

١٤ مارس (المنصورة)

رمضان إبراهيم عطية	كاتب

العدوى محمد عزام	عطار
محمد بدر محمد	فقيه
محمد المنسى	حوذى
محمد عبد الغنى السندوبي	ساعاتى
الشحات محمد حسين	بائع متجول
أحمد محمد ماهر	كاتب
محمد إبراهيم المهدى	طباخ من الدراكسة
إبراهيم المهدى إبراهيم	صانع أحذية
عباس عبد الله الزينى	عامل جلود
رمضان العفيفى كامل	بناء
حافظ خليل القصفى	طالب
عبد الرحمن رمضان عطية	حلاق
فؤاد محمد عوض	كاتب
حسن أحمد سليمان	حوذى
حسن محمد الجدامى	طالب
إسماعيل محمود زين الدين	طالب
محمد على الشحات	نجار
محمود يونس	حداد
محمد الكنانى	موظف بالمجلس البلدى
على على مصطفى	مزارع
محمد عرفة	مزارع

عبد العظيم على سلطان	مزارع من ميت بدر خميس
شعبان المبيض	مزارع من ميت بدر خميس

٢٣ مارس (ميت قرشي – مركز ميت غمر)

محمد مأمون عبد المعطى	نجل العمدة

على عبد العزيز مسعد
محمد فخرى
محمد المهدى
فؤاد نصر
إبراهيم محمد عطوة
إبراهيم أحمد الحلوجى
عبد الوهاب عثمان
سليمان نافع
الشحات سليمان
شحاتة طه العوضى
على عوض الله
متولى العوضى
عطية حسن حلوة
صالح الدسوقى جودة
محمد القرش محمد نور
سليمان هلال

محمد حسن مراد
عبد الحميد إبراهيم
محمود حسن مراد
عنانى محمد سليمان		من كفر الوزير
سيدة بنت بدران		من كفر الوزير

٢٧ مارس (تفهنا الأشراف)

عبد الفتاح سيد أحمد
أحمد متولى القرموطى
محمد على وافى
رقية بنت أحمد متولى

٢٨ مارس (بلدة دنديط)

عطية على الغلبان
حنيفة أم عجوة

١٩ مارس (قليوب)

حسن على ناصر
عبده عبد الفتاح أبو سنة
إمام التلوانى
إسماعيل محمد نور الدين
سيد إبراهيم أبو نشابة

إبراهيم إمبابى	من طوخ
علام على	من طوخ
محمد مسعد	من طوخ
مبروك مبروك	من طوخ
السيد على	من طوخ
محمد تميني	من طوخ

١٦ مارس (منيا القمح)

محمود محمد

عبد السلام محمد

بندارى محمد

السيد سالم

محمد علم الدين

أم محمد بنت جاد

عامر أحمد

على عسكر

عمر على

بيومى عطية

حسن السيد

إبراهيم محمد

سلامة محمد

عوض سيد أحمد

عبد الحميد عثمان

إبراهيم السيد

محمد عثمان

يمن بنت صبيح

السيد الكرانى

أحمد محمود

السيد سويلم

عوض الله مرسال

عبد الله إبراهيم

١٩ مارس (الفيوم)

محمد وهبة ترزى

محمد عبد الدايم

توفيق عبد الباسط

درويش إبراهيم

رياض على

عبد العال رزق

أحمد أحمد حسين

بدوى عبد النبي

سيد محمود

أحمد رونى

محمود محمد

نعمان إبراهيم

محمد مسعود

عبد الباقى حسن

غريب محمد

عثمان عطية

أحمد حنفى

السيد فتح الباب

محمد عبد الله

خميس بدوى

أحمد رمضان

عبد الجواد أحمد

حميدة سليمان

محمد عزازى

محمد فرحات

عبد العليم حافظ

عبد النبي على
محمد عطا الله
عبد الباسط عبد التواب
نظير على
محمد جبرة
منصور أبو بكر
على محمد
حسن حسين
محمود محمد
سيد على
فاطمة محمود
نعمات محمد

٢٤ مارس (أسيوط)

عيسى أحمد
فائقة عبد الله الشامى
نجية عبد الله الشامى

القاهرة ٣ أبريل

عباس محمد	حارة أبو الليف قسم السيدة زينب
على أحمد الصاوح	من البغالة
محمد الجزار	من عابدين

محمد محمد الزاوى	من باب الشعرية
محمود عبد الوهاب	من درب الحجر
محمد محمد حسنين	من سوق الزلط — باب الشعرية
محمد أحمد عبد العاطى	من باب اللوق
إسماعيل حسنين	من حارة الحكر — قسم عابدين
محمد حسين	من درب شغلان

٥ أبريل (القاهرة)

محمد إسماعيل ابن القباقيبى من شارع الركبية

١٥ مارس (الجيزة)

محمد سلام حسن

زكى محمد غراب

مصطفى أحمد الشرقاوى

نعيمة عبد الحميد محمد

عبد العزيز أحمد السقا

٢٣ مارس (إمبابة)

على محمود السيد نجم

٢٥ مارس (العزيزية والبدرشين)

إبراهيم عطوة الدالى

عبد الجواد سيد

إبراهيم سيد رفاعى

السيدة عالية زوجة الشيخ حسين الجزار (قتلت وهى تدافع عن عرضها ضد الجنود الإنجليز)

٣٠ مارس (نزلة الشوبك)

عبد التواب عبد المقصود (قتل وهو يدافع عن عرض زوجته أمام محاولة اعتداء الجنود البريطانية)

زوجة سليمان محمود الفوال قتلت وهى تدافع عن عرضها

عبد الغنى إبراهيم طلبة شيخ البلد

عبد الرحيم طلبة

سعيد طلبة

خفاجة مرزوق

١٣ أبريل (صفط الملوك)

يوسف مبروك

٧ أبريل (القاهرة)

أحمد محمد عمران من شبرا

٨ أبريل (القاهرة)

عبده عبد الله سيدهم الشهير بمرسى من الجامع الأحمر

إمام أحمد إبراهيم حسن من الشعرانى

الحاج أحمد عبد الكريم السودانى	من الوايلى
محمد أبو شادى	من كوم الصعايدة قسم عابدين
رجب إبراهيم	من باب الشعرية
سيد صقر	
إبراهيم بدوى	
مصطفى أحمد سليم	من عطفة الشعار
سيد يوسف	من عطفة الشعار
عبد العزيز المستكاوى	من عطفة الشعار

١٠ أبريل (القاهرة)

أحمد مصطفى .	غيتة العدة
زكى محمد	بولاق
فرج حسن	
أحمد الكيلانى	السيدة زينب
أحمد إبراهيم	الخرنفش
إبراهيم خشبة	شبرا
محمد المصرى	بلبيس
حسين محمود الحمامى	باب الشعرية
موسى محمد الخليفة	بولاق
حنفى السيد	السيدة زينب
عبد ربه على الغنام	شبرا

عبده أحمد فرج	الخليفة
محمد منصور	الماوردى
بيومى حسين	السيدة زينب
محمد شبراخيت	الناصرية
عبد الجواد حسين	اطفيح
محمود مصطفى	باب الشعرية
شحاتة محمد الدكرورى	عرب اليسار قسم الخليفة
أحمد جمعة	مصر القديمة
محمود محمد سرموح	مصر القديمة
سيد أحمد كامل	الماوردى
إمام السيد	بولاق
عائشة عمر	السروجية ـ بولاق
عبد الفتاح إبراهيم الزناتى	باب الشعرية
الدكتور رزق مينا	طبيب أسنان ـ قسم عابدين
شفيقة محمد	الخرطة القديمة ـ قسم الخليفة
محمد جمعة	الدرب الأحمر
محمد بدر حسن	المنيرة
أحمد فهمى	المغربلين
السيدة فهيمة رياض	الدرب الأحمر
غالى بولس	بولاق
محمد أبو السعود	شبرا البلد
محمد مرسى سالك	السيدة زينب

٢٤ أكتوبر — إسكندرية

الشيخ شلبي عوض
الآنسة فهيمة دهمان
محمود السيد منصور
محمود رمضان صادق
محمد خليل

٣١ أكتوبر — إسكندرية

يوسف مرسى
زكى السيد
نعيمة بنت على

١٥ نوفمبر — القاهرة

السيدة عائشة محمد	من عابدين
سيد محمد	طالب
عبد العزيز محمد	الدرب الأحمر
حسين صالح	شارع كوبرى قصر النيل
فهمى ميشيل	طالب
محمود جاد المولى	
صادق حسنين	

عبد الحميد زكى

محمد على عثمان

حسن جمعة

١٨ نوفمبر — القاهرة

أحمد خلوصى من بردين شرقية

١٨ نوفمبر — الإسكندرية

محمود السيد قناوى

عدد القتلى

فى يوم ١٥ مايو سنة ١٩١٩ أعلنت الحكومة البريطانية فى مجلس العموم أن القتلى من المصريين فى الثورة بلغ ألف قتيل من ١١ مارس إلى ١١ مايو سنة ١٩١٩ .

وورد فى تقرير الجنرال ألانبى نائب الملك فى مصر والقائد البريطانى إلى حكومته بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٩١٩ أن قتلى الثورة بلغوا (٨٠٠ قتيل و ١٦٠٠ جريح) .

وفى رأى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى أن قتلى الثورة بلغوا ما لا يقل عن ثلاثة آلاف شهيد .

أحكام الإعدام!

حكمت المحكمة العسكرية البريطانية يوم ٢٣ مارس بالإعدام على البكباشي محمد كامل محمد مأمور بندر أسيوط لأنه قاد مظاهرة هاجمت الجيش البريطاني في أسيوط . ونفذ فيه حكم الإعدام يوم ١٠ يونية سنة ١٩١٩ ؛

قضية دير مواس

وهاجم الشعب في دير مواس قطاراً بريطانياً مسلحاً وقتلوا الجنود والضباط الإنجليز . .

وحكمت المحكمة العسكرية البريطانية في أسيوط على ٥١ مصرياً بالإعدام ، وعفا القائد العام البريطاني عن واحد هو رزق مراد عبد الله لأن عمره ٧٠ سنة ، فعدل الحكم بالنسبة إليه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

وهذه هي الأسماء :

عبد العليم فولي	إعدام
عبد الحميد فولي	إعدام
محمد مرعي شحاتة	إعدام
رزق مراد عبد الله	إعدام عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة

محمد مرسى محجوب	إعدام
عبد الحكيم عبد الباقى	إعدام
فرغلى محمد مبارك	إعدام
عبد اللطيف على عبد الله	إعدام
تغيان سليمان حسام	إعدام
حافظ سعد إبراهيم	إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة .
عبد الراضى حمدان موسى	إعدام وعدل إلى الأشغال الشاقة ١٥ سنة
عبد الجابر حمدان موسى	إعدام
عبد الباقى على حامد	إعدام
عبد الله محروس	إعدام
عبد الملك فرحات	إعدام
راغب سويفى على	إعدام
أبو المجد محمد عبد الله	إعدام
عبد العظيم عوض الله حسن	إعدام عدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة
عبد الملك سليم إبراهيم	إعدام
راغب عبد العال هلال	إعدام
أحمد مفتاح أحمد	إعدام عدل إلى الأشغال الشاقة سنة
محمد على مكاوى	إعدام
خليل أبو زيد على	إعدام خريج جامعة لندن
محمد أبو زيد على	إعدام عدل إلى أشغال شاقة ١٠ سنة
عبد الرحمن حسن محمود	إعدام

محمد حسن محمود	إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة
محمد على محمود	إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة
عمر أبو زيد فايد	إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة
عبد العزيز عثمان شرانى	إعدام
أحمد إبراهيم موسى الصعيدى	إعدام
عباس عبد العال البحيرى	إعدام
عباس عبد العال الفلاح	إعدام
عبد الوهاب محمد فايد	إعدام عدل إلى أشغال شاقة مؤبدة
أحمد عثمان	إعدام
أحمد محمد إبراهيم	إعدام
عبد الجابر أبو العلا	إعدام
إسماعيل الدباح	إعدام
على جنيدى محمد	إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة
عبد المنعم عبد الجليل	إعدام وعدل إلى أشغال شاقة ٥ سنوات
قاسم محمد فايد	إعدام
حسان مشرقى	إعدام وعدل إلى أشغال شاقة مؤبدة
محمد أبو العلا	إعدام
سيف أحمد عبد الله الغرانى	إعدام
محمد جاد	إعدام وعدل إلى أشغال شاقة ١٥ سنة
هلالى جنيدى	إعدام
عبد السلام أبو العلا	إعدام
محمد إبراهيم عبيد	إعدام

قضية الواسطى

حكمت المحكمة العسكرية البريطانية على ١١ شخصاً فى الواسطى لأنهم هاجموا مستر «أرز سمث» أحد كبار موظفى السكك الحديدية البريطانية يوم ١٥ مارس :

عبد السيد شحاتة إعدام
أمين عبد القادر إعدام
عبد الله أبو زيد إعدام

قضية ملوى

وهى قضية هجوم الشعب على الجنود الإنجليز فى ملوى . و حكمت المحكمة العسكرية العليا البريطانية فيها بإعدام كل من :

درويش مصطفى .. إعدام
محمد سعد الوردانى إعدام
إسماعيل الوردانى إعدام

قضية فاقوس

سليمان بك مصطفى خليل إعدام ثم استبدل إلى الأشغال الشاقة المؤبدة

قضية الغربية

مصطفى شيداوى	من كفر الشيخ	إعدام
إبراهيم شلبي	من سمنود	إعدام
على أحمد يوسف	من كفر الشيخ	إعدام

قضية بنى سويف

محمد أحمد بهاء	— إعدام

قضية الجهاز السرى

عبد الرحمن فهمى بك	إعدام وعدل إلى السجن ١٥ سنة
حامد المليجى	إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة
محمود عبد السلام	إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة
محمد يوسف	إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة
محمد حسن البشبيشى	إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة
محمد لطفى المسلمى	إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة
على هنداوى	إعدام وعدل الحكم إلى السجن مع الشغل ١٥ سنة
حسنى الشناوى	سجن ٢٠ سنة
توفيق صليب	سجن ٢٠ سنة
إبراهيم عبد الهادى	سجن ١٥ سنة

كامل جرجس عبد الشهيد	سجن ٥ سنوات
عبد الحلم عايدين	سجن ١٥ سنة
محمد إبراهيم سليمان	سجن ٧ سنوات
محمد عبد الرحمن الجديلى	سجن ١٥ سنة
محمد سامى	سجن ٧ سنوات
ياقوت عبد النبى	سجن ٢٠ سنة
عبد العزيز حسن هندى	سجن ١٥ سنة
صالح حسن شلبى	سجن ٣ سنوات
حافظ محمود عواد	سجن ٣ سنوات
عاذر غبريال	سجن ٧ سنوات
محمد المصيلحى	سجن ٥ سنوات
محمد حلمى الجيار	سجن ١٥ سنة
عبد القادر شحاتة	إعدام ثم عدل الحكم إلى أشغال شاقة مؤبدة
عباس حلمى	إعدام ثم عدل الحكم إلى أشغال شاقة مؤبدة
إبراهيم حسن مسعود	إعدام
إبراهيم خليل نظير	إعدام
محمد دسوقى مصطفى	إعدام
محمد الشافعى البنا	إعدام ثم غدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة
على فهمى على	إعدام
محمد كامل عبد الخالق	إعدام ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة

قضية مصرع السردار

عبد الفتاح عنايت	إعدام	ثم عدل الحكم إلى الأشغال الشاقة المؤبدة (طالب بمدرسة الحقوق) .
عبد الحميد عنايت	إعدام	طالب بمدرسة المعلمين العليا
إبراهيم موسى	إعدام	خراط بالعنابر
محمود راشد	إعدام	مهندس بمصلحة التنظيم
على إبراهيم محمد	إعدام	براد بالعنابر
راغب حسن	إعدام	نجار بمصلحة تلغرافات الحكومة
الدكتور شفيق منصور	إعدام	عضو مجلس النواب ومحام
محمود أحمد إسماعيل	إعدام	موظف بوزارة الأوقاف
محمد فهمى على	إعدام	عامل

الخاتمة

هذه الثورة ...

ثورة ١٩١٩ هي ثورة شعب ، كل الشعب . ليست ثورة طائفة أو طبقة ، العامل والباشا حاربا فيها جنباً إلى جنب ، الفلاح وصاحب الأرض علقا فى مشنقتين متجاورتين ، المسلم كان بطلا والقبطى كان بطلا . من مفاخر سعد زغلول زعيم الثورة ، أنه استطاع أن يوحد بين الأقباط والمسلمين فى مصر . لم يراع نسبة عدد السكان بين الأقباط والمسلمين ، فألف الوفد بعدد من الأقباط أكثر من نسبتهم العددية . عندما ألف أول وزارة للشعب فى سنة ١٩٢٤ قدم إلى الملك فؤاد قائمة بأسماء وزرائه العشرة ، قال الملك إنه يوجد خطأ ! إن التقاليد أن يكون عدد الوزراء عشرة ، منهم واحد قبطى وتسعة مسلمون ، ووزارة سعد فيها قبطيان وثمانية مسلمون . قال سعد للملك : « هذه ليست وزارة تقاليد إنها وزارة ثورة ! عندما كنا نحارب الإنجليز نفوا إلى جزيرة سيشل زعماء الثورة ، كنا أربعة مسلمين واثنين من الأقباط ! عندما حكم الإنجليز بالإعدام على زعماء الثورة كانوا أربعة مسلمين وثلاثة من الأقباط . عندما كان الإنجليز يطلقون الرصاص على الشعب الثائر لم يراعوا النسبة بين الأقباط والمسلمين ، فكيف أراعيها اليوم ؟ » وكانت وزارة سعد هي أول وزارة فى مصر فيها وزيران قبطيان وثمانية من المسلمين .

ولقد كان الإنجليز يدعون قبل ذلك أنهم يحتلون مصر لحماية الأقليات ، وحينما انتزع سعد منهم هذه الحجة أسقط فى يدهم . . وقد صرح الزعيم غاندى :

« إن سعد زغلول كان أستاذى . وقد نجح فى أمرين فشلت فيهما : نجح فى التوحيد بين الأقباط والمسلمين ، وفشلت فى التوحيد بين المسلمين والهندوس . . ونجح أن يجعل جميع موظفى حكومة مصر يضربون عن العمل ، وفشلت أنا فى ذلك »

ولم تكن ثورة ١٩١٩ ثورة على الاحتلال البريطانى فقط ، بل كانت ثورة اجتماعية أيضاً ، فإن سعد زغلول أول من اختار الأفندية ليكونوا وزراء ، وقد كانت الوزارة فى مصر مقصورة على الباشوات . وعندما اختار سعد واصف بطرس غالى أفندى ليكون وزيراً للخارجية ومحمد نجيب الغرابلى أفندى ، وزيراً للعدل اعترض الملك فؤاد ، واقترح أن ينعم عليهما برتبة الباشوية قبل أن يعينهما وزيرين وأصر سعد زغلول على أن يظهر الوزيران فى المرسوم الملكى وهما أفنديان ، وينعم عليهما بعد ذلك بأسابيع برتبة الباشوية .

وكان سعد يباهى بأنه زعيم أصحاب الجلاليب الزرقاء ، وأن حكومته هى حكومة الرعاع ، ولقد أطلق على وزارته اسم « وزارة الشعب » وكانت هذه هى أول مرة فى تاريخ مصر يتولى فيها الشعب أموره ، بوزارة منبثقة من برلمان منتخب انتخاباً حرًّا ، ومع ذلك لم تعش هذه الوزارة سوى ثمانية أشهر ، وقد كان عجيباً أن يطبع سعد هذا الشعب بطابعه ، وأن يؤثر فيه كل هذا التأثير العظيم ولم يحكم هذا البلد إلا ثمانية أشهر !

وكانت حكومته أول حكومة مصرية اعترفت بنقابات العمال فى مصر ، واختار سعد أقوى شخصية فى الوفد — عبد الرحمن فهمى بك — ليقود حركة العمال .

وكانت ثورة ١٩١٩ هى التى دعت إلى إنشاء بنك مصر ، وهى التى طالبت الشعب بأن يقاطع البنوك البريطانية ويضع أمواله فى بنك مصر ، وهى التى شجعت

الصناعات المصرية عندما أعلنت مقاطعة البضائع البريطانية .

إن ثورة ١٩١٩ أنتجت ثورة فكرية إلى جانب ثورتها السياسية والاقتصادية ، فهى التى ولدت الأدب المصرى الجديد الذى تزعمه عباس محمود العقاد وطه حسين وأحمد أمين وأحمد حسن الزيات ومصطفى صادق الرافعى وإبراهيم عبد القادر المازنى وفكرى أباظة ومحمد التابعى . وهى التى أنتجت المثال محمود مختار صاحب تمثال نهضة مصر ، وهى التى أظهرت منيرة المهدية وأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب وسيد درويش فى عالم الموسيقى ، ويوسف وهبى ونجيب الريحانى فى عالم المسرح . وهى التى بدأت النهضة الجديدة فى الصحافة المصرية .

وهى - قبل كل هذا - التى أخرجت المرأة المصرية من الحريم ، واستطاع سعد زغلول أن ينجح فيما فشل فيه قاسم أمين ، وخرجت المرأة المصرية فى مظاهرات فى الشوارع تتحدى مدافع الإنجليز ، ورفع سعد زغلول الحجاب الأبيض عن سيدة تخطب بين يديه ، ورفعت نساء مصر حجابهن بعد ألوف السنين !

وقيمة ثورة ١٩١٩ أنها أول ثورة قامت فى العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وأنها أول ثورة فى منطقة الشرق الأوسط ، وأنها أثرت فيمن حولها ، فقامت ثورة الهند ، وثورة سوريا ، وثورة ليبيا ، وثورة مراكش . . .

وكل ثورة من هذه الثورات تأثرت بسعد زغلول ، واتصلت به ، وتلقت إرشاداته ومعونته . فلم تكن ثورة المصريين وحدهم ، وإنما هى ثورة من أجل تحرير شعوب العالم كلها .

الوثائق الخطية



PLOT TO KILL MINISTERS.

RMED POLICE GUARD FOR CABINET.

DAY AND NIGHT.

GYPTIAN NATIONALIST MURDER GANG.

ORD ALLENBY'S WARNING.

Cabinet Ministers have been placed under special police tection as the result of information received from the head-rters in Cairo of Lord Allenby, the High Commissioner for ypt, that the discovery has been made of a plot to assassinate minent members of the British Government.

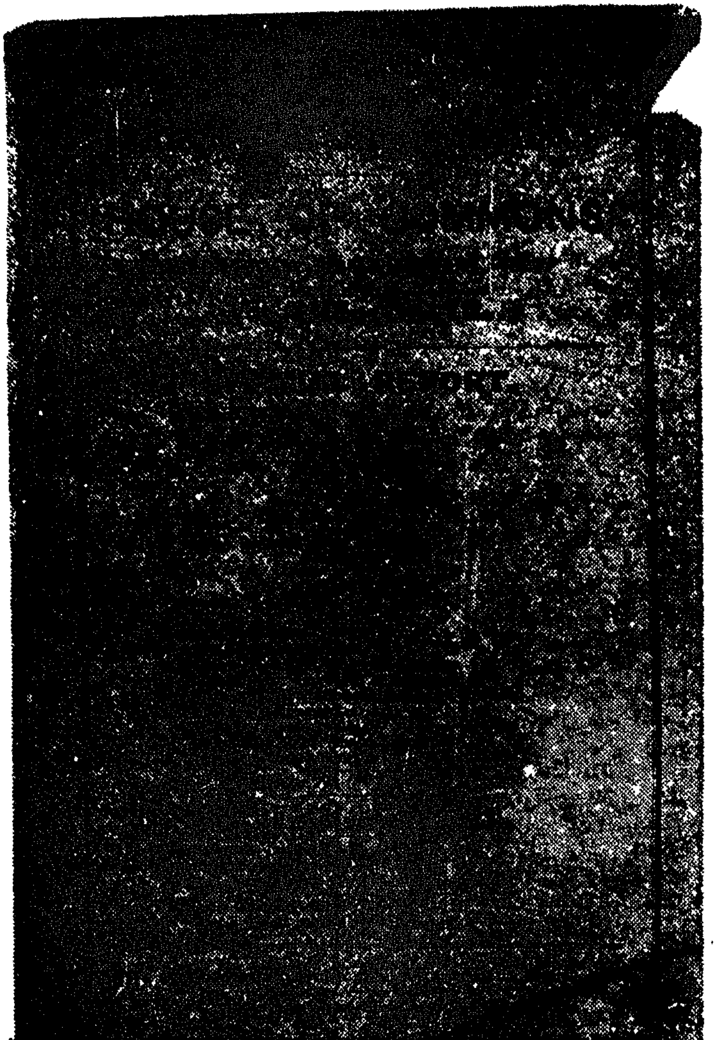
So much importance is attached to the information that the me Secretary, Sir William Joynson-Hicks, issued immediate ructions for certain of his Cabinet colleagues to be provided plain clothes armed guards for duty day and night.

There is every indication that the plot is the outcome of propaganda originated and fomented by the Wafd, the tive of the extremist Egyptian Nationalist organisation.

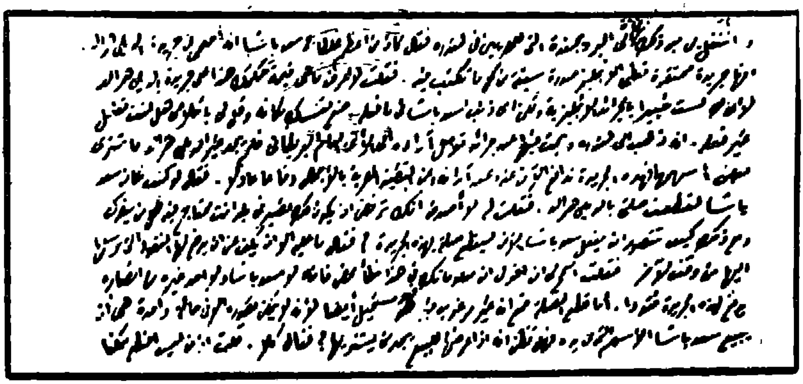
HYSTERICAL STUDENTS.

HOW EGYPTIAN PLOTTERS USE THEM AS TOOLS.

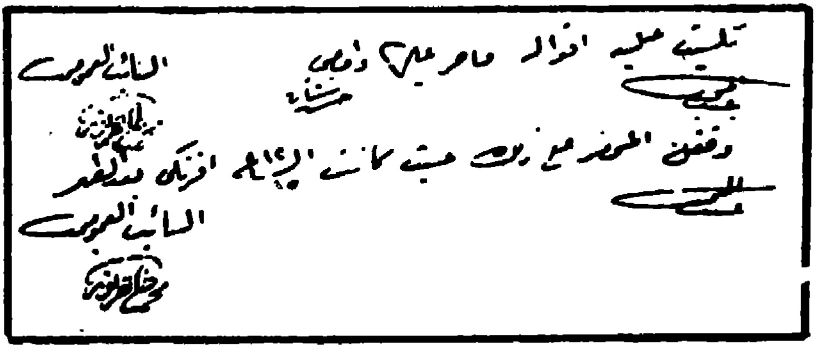
صورة زنكوغرافية لصدر جريدة « الديل ميل » يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٤ وفيها نبأ الذعر من



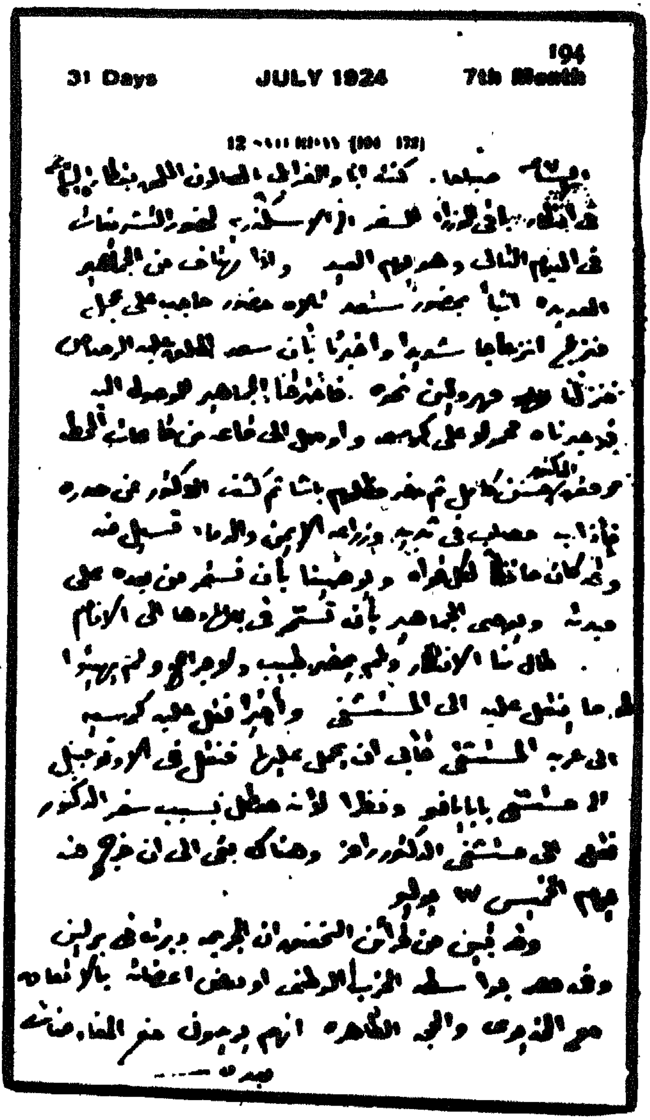
بمحضر مجلس العموم البريطانى وفى داخله رسالة بالحبر السرى من زعيم الثورة سعد زغلول إلى الجهاز السرى فى القاهرة



*جزء من رسالة الجهاز السرى للمعلومات إلى قيادة الثورة بخط المرحوم عبد القادر حمزه باشا



توقيع حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى – بالنيابة – على محضر استجوابه فى التحقيق فى قضية مصرع السردار.



194

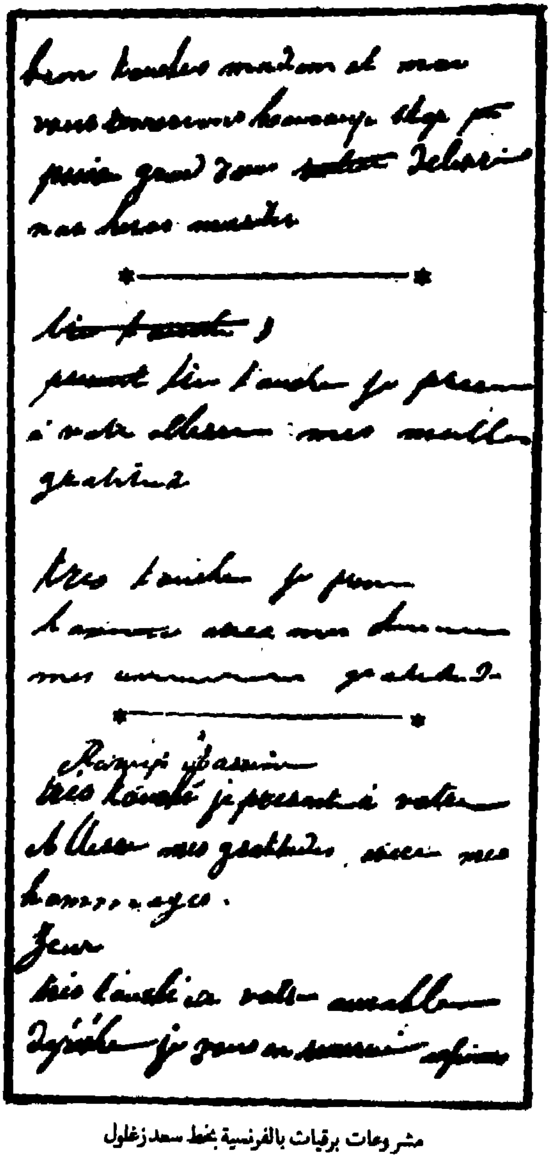
31 Days JULY 1924 7th Month

[illegible]

صفحة من مذكرات مرقص حنا باشا عضو الوفد ووزير الأشغال في وزارة سعد زغلول — يصف فيها حادث إطلاق الرصاص على سعد زغلول



السطور الستة المشطوبة فى مذكرات سعد زغلول



مشروعات برقيات بالفرنسية بخط سعد زغلول

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الادارة المحلية
محافظة البحيرة

كين بويد

عين في ٩ يونية سنة ١٩٣٨

٣٩ – ٤٠	١٥٧ر٠٢٧
٤٠ – ٤١	١١ر٦٢٢ر٥١١
٤١ – ٤٢	٣٧ر٥٠١ر٦٠٣
٤٢ – ٤٣	٥١ر٩٥٢ر١٣٠
٤٣ – ٤٤	٥٣ر٨١٥ر٨٢٤
٤٤ – ٤٥	٨٨ر٥٠٧ر٩٧٠

استقال في ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٤٥

مكافأة :ـ ٦٧ر٤٧٨ر٨٠٠

٣١١ر٣٥٥ر١٧٨

مجموع المكافآت ـــ ٢٤٢ر٠٠٣ر١١٨

مجموع المكافآت العامة ـــ ٧٢ر٤٧٨ر٨٠٠

مجموع مكافآت مكتب البيع المشترك : = ١١ر٨٧٦ر٢٨٠

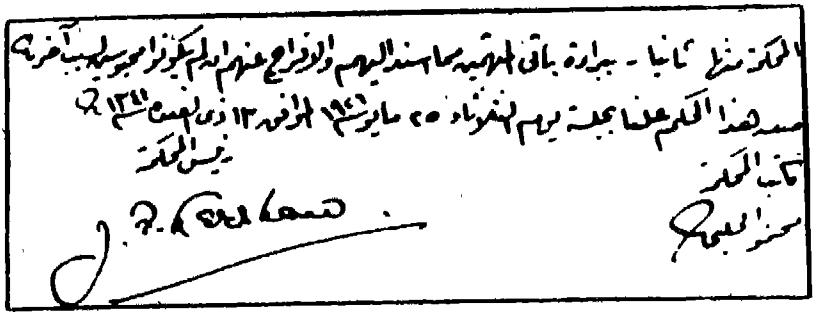
عين رئيسا لمجلس الادارة ٧٥٠ جنيه سنويهم ٣٠٠٠ جنيه

قبل المجلس الاستقالة ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٤٥

بيان رسمى من محافظة البحيرة عن المبالغ التى تقاضاها سير « الكسندر كين بويد » مدير المخابرات البريطانية فى مصر من شركة البيضا ، وتبلغ حوالى ثلث مليون جنيه فى ست سنوات . ! !

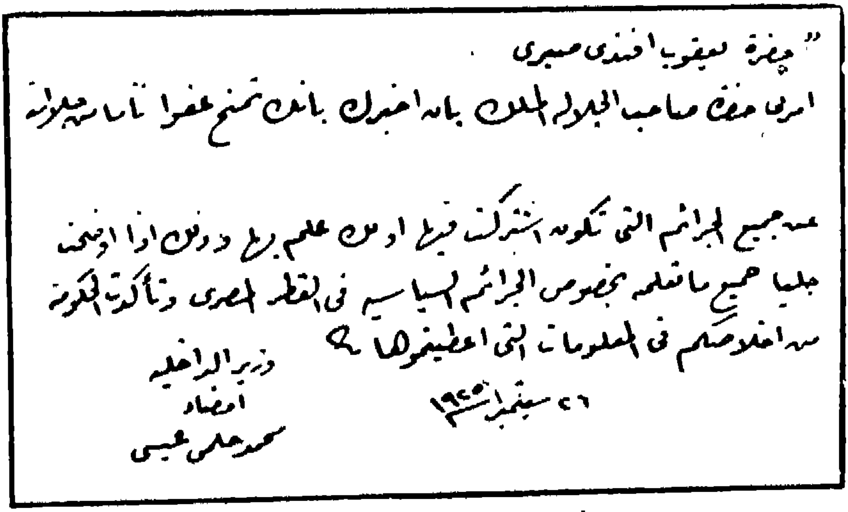


صفحة من مذكرات سعد زغلول يعبر فيها عن قلقه أثناء إنتظار الحكم فى قضية ماهر والنقراشى . إضطرب القلم فى يد سعد زغلول فسقطت نقطة حبر سوداء .



المحكمة منزل ثانيا - ببراءة باقي المتهمين مما اسند اليهم والافراج عنهم اذا لم يكونوا محبوسين لسبب آخر
صدر هذا الحكم علنا بجلسة يوم الثلاثاء ٢٥ مايو سنة ١٩٢٦ الموافق ١٣ ذي القعدة سنة ١٣٤٤
رئيس المحكمة
كاتب المحكمة

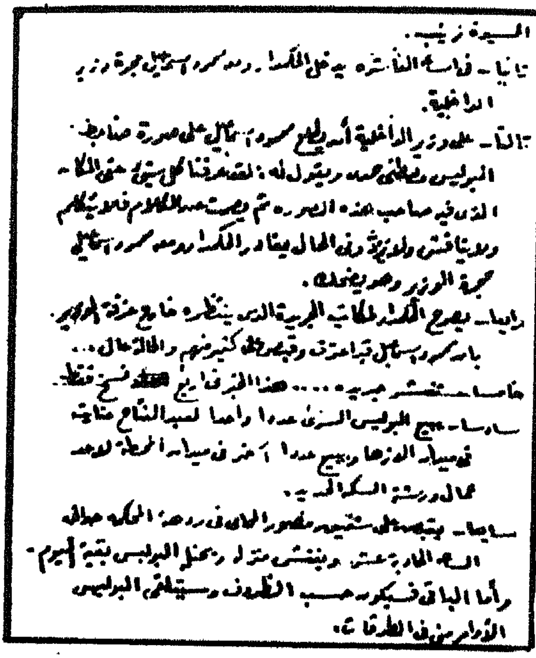
توقيع القاضي « كرشو » البريطاني على أصل الحكم ببراءة ماهر والنقراشي الذي أعلن بعد ذلك أنه غير موافق عليه .



" حضرة يعقوب افندي صبري .
امرني حضرة صاحب الجلالة الملك بان اخبرك بانك تمنح عفوا تاما سيادته
عن جميع الجرائم التي تكون قد اشتركت فيها او من علمك بها دون اذا اوضحت
جليا جميع ما تعلمه بخصوص الجرائم السياسية في القطر المصري وتأكدت الحكومة
من اخلاصكم في المعلومات التي اعطيتموها .
وزير الداخلية
امضاء
محمد حلمي عيسى
٢٦ سبتمبر سنة ١٩٢٥

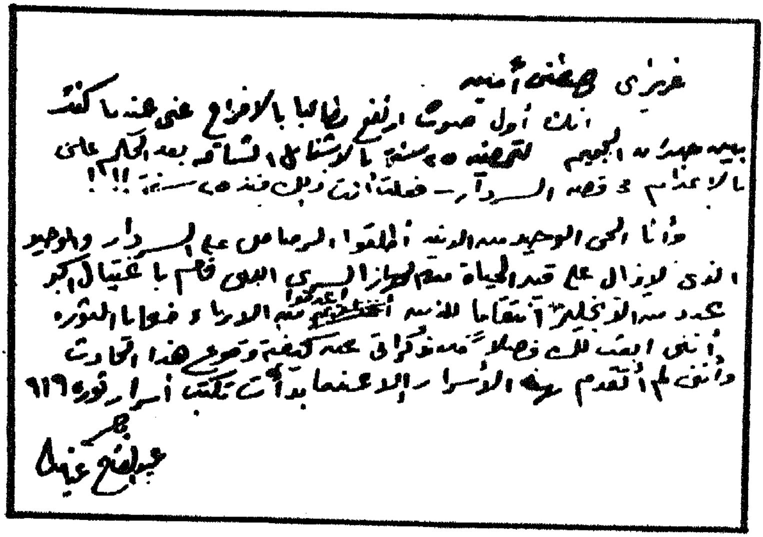
ضمان من الملك فؤاد لأحد الشهود إذا اعترف ضد الدكتور أحمد ماهر والنقراشي .
المستند مصور من أصل حكم محكمة الاستئناف في أثناء محاكمة ماهر والنقراشي في قضية الاغتيالات .

صفحة من الخطة التي وضعها نجيب الهلباوي للقبض على عبد الفتاح عنايت وقتلة السردار والحصول على اعترافهم . وهي بخط يد نجيب الهلباوي .



السيدة زينب .
ثانياً - فراسة الناشرة ... الكرسي . ومع ... حجرة وزير الداخلية .
ثالثاً - على وزير الداخلية أن يطلع ... على صورة ... البوليس ... ويقول له : لقد عرفنا كل شيء حتى الكلام الذي فيه صاحب هذه الصورة ثم ... ويتكلم ويناقش ... الحال ... الكرسي ... حجرة الوزير وهو ...
رابعاً - ... المكاتب ... خارج غرفة الوزير ... وقبض ... كثير منهم ...
خامساً - ... هذا الخبر ... فقط .
سادساً - ... البوليس السري عدداً واحداً لصنع النزاع ... في ميدان الأزهار ... عدداً آخر في ميدان المحطة ... عمال ورش السكة الحديد .
سابعاً - ... المحكمة ... البوليس ...
وأما الباقي فيكون حسب الظروف ... البوليس ... الطرقات .

خطاب عبد الفتاح عنايت إلى مصطفى أمين عن مذكراته عن حادث السردار . وقد حكم عليه بالإعدام ثم عُدل الحكم عليه إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .



عزيزي مصطفى أمين
إنك أول صوت ارتفع مطالباً بالإفراج عني عندما كنت بعيداً عن الجميع لقضاء ٢٥ سنة بالأشغال الشاقة بعد الحكم علي بالإعدام في قضية السردار - فعلمت أنت وقلت قضيت ٢٥ سنة !!!
وأنا الحي الوحيد من الذين أطلقوا الرصاص على السردار والوحيد الذي لا يزال على قيد الحياة من الجهاز السري الذي قام باغتيال أكبر عدد من الإنجليز انتقاماً للذين أعدموا من الأبرياء ... الثورة
وإنني أبعث لك فصلاً من مذكراتي عن كيفية وقوع هذا الحادث
وإنني لم أتقدم بهذه الأسرار إلا عندما بدأت تكتب أسرار ثورة ١٩١٩
عبد الفتاح عنايت

HANDS OFF EGYPT!

STERN BRITISH WARNING TO [illegible] THE LEAGUE.

FROM OUR OWN CORRESPONDENT.

GENEVA, Thursday.

The League of Nations today published the text of a Note from the British Government concerning Egypt which, by a strange coincidence, was [illegible] from London on the very day, November 19, the Sirdar was murdered in Cairo, but, owing to circumstances of a technical order, has been kept secret until now.

The Note says that as the terms of the resolution adopted by the Assembly in September for the opening of the protocol on the pacific settlement of international disputes suggest the communicating of the protocol to the Egyptian Government, the British Government is obliged to remind the League that, although the British Protectorate over Egypt came to an end in February 1922, specific reservations were made by Britain on certain questions until agreement regarding them had been reached with the Egyptian Government.

These reservations relate to matters involving the vital interests of the British Empire which admit of no intervention and no discussion by any other Power. Britain would therefore regard as an unfriendly act any attempt at interference in Egyptian affairs by another Power and would repel by all means at her command any aggression against Egyptian territory.

Britain is unable to admit that the protocol, if signed by Egypt, will enable the Egyptian Government to invoke the intervention of the League in the settlement of matters over which the declaration reserves to Britain entire jurisdiction.

صورة زنكوغرافية لما نشرته جريدة « الديلى ميل » لسان حال حكومة المحافظين يوم ٥ ديسمبر سنة ١٩٢٤ . وفيه نبأ عن مذكرة من الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم قبل حادث السردار تمهد لما سوف تفعله بعد وقوعه .

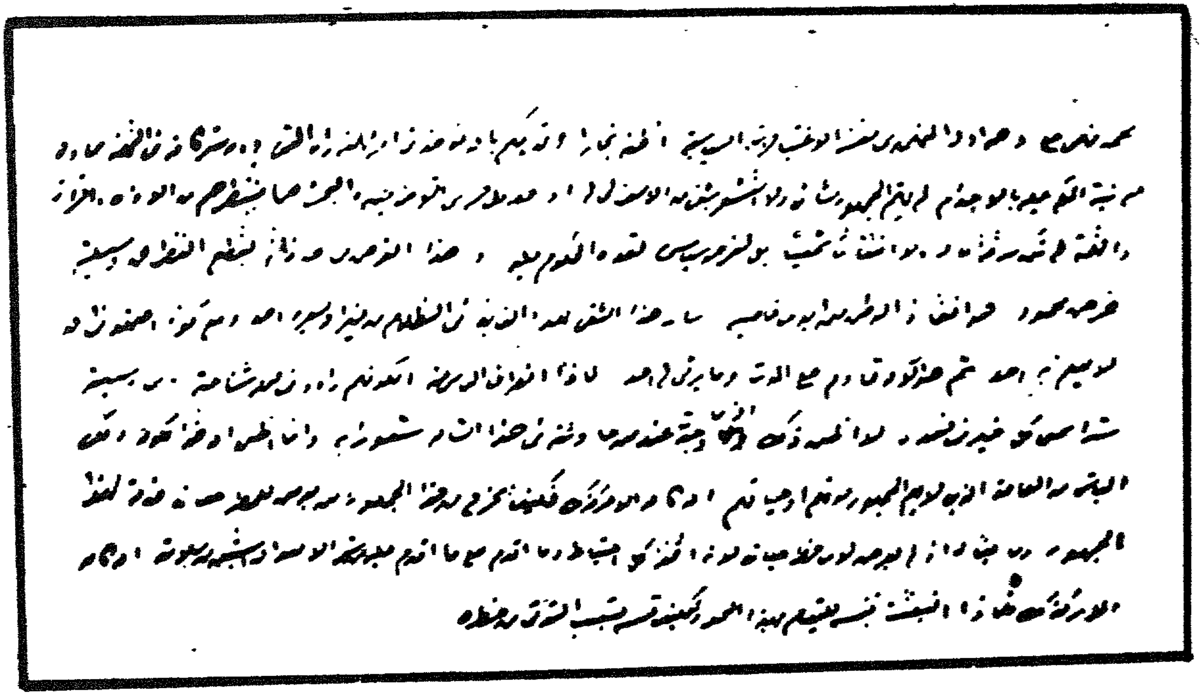
مجموعة صحف « هيرست » فى أمريكا نشرت تحقيقاً يقول إن المخابرات البريطانية هى التى دبرت اغتيال « سيرلى ستاك » سردار الجيش المصرى وحاكم السودان .

Fourth great scoop and one of the Intelligence Service agents' masterpieces, was the bloodless conquest of the Sudan as a colony for the Crown. Until 1924 this African colony just south of Egypt, was under mutual Anglo-Egyptian control. To Britain, Egypt's presence in the Sudan was inconvenient. To get rid of Egypt in the Sudan the Intelligence Service was instructed to do all in its power. It was inadvisable to provoke an open conflict between Britain and her own vassal state, Egypt, therefore the B I S waited its opportunity to turn the trick in a roundabout way. In 1924 its chance came. Lord Allenby, then High Commissioner of Egypt and unaware of the undercover work of the Intelligence Service, invited for a conference in Cairo the Governor-General of the Sudan. On the day Governor Stack arrived, mysterious assassins, who to this day have never been found, shot and killed him in the streets.

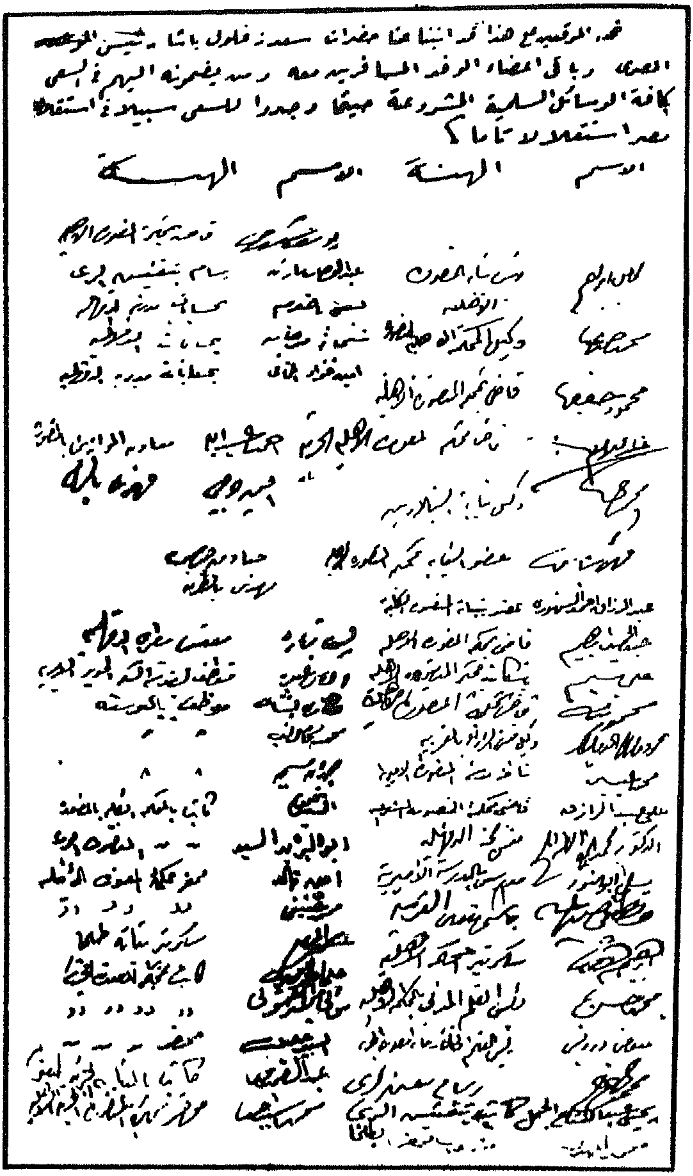
This gruesome murder afforded the Foreign Office a convenient weapon for unleashing its fury. Twelve hours after the murder Britain demanded an indemnity of $2 500,000 to Governor Stack's widow. Twenty-four hours later Egypt was ordered out of the Sudan. The panic-stricken Egypt had to pay and to quit. Great Britain, through the ingenuity of her Intelligence Service, acquired complete control of the Sudan plum. Hereafter by controlling the waters of the Nile they could starve out a politically stubborn Egypt and easily bring them to terms. Today the Sudan is ruled by the Intelligence Service. Although a Crown Colony the Sudan is not under the jurisdiction of the Colonial Office but solely governed by the Foreign Office [illegible] of the [illegible] Intelligence Service

وضع نجيب الهلباوى خطة للقبض على قتلة السردار وقدمها بخط يده إلى « إنجرام بك » وكيل الحكمدار فى مصر ورجل المخابرات البريطانية . وهذا اعتراف بخط يد نجيب الهلباوى نفسه منقول عن مذكراته التى لدينا وفيها أن « رسل » باشا الحكمدار الإنجليزى ناداه بمستر « H » .

قال رسل باشا - وإذا لم تنجح هذه الخطة فما مصيرك يا مستر H ؟
— سوف أقتل نفسى على الطريقة اليابانية لأنى لا أطيق صبراً
على ذل بلادى وطرد مليكى



صفحة من مذكرات سعد زغلول بخط يده عن النجار محمد فهمي علي الذي حكم عليه بالإعدام لأنه قتل الإنجليز . وهي تعبر عن رأيه في أعضاء الجهاز السري الذين كانوا يقتلون الإنجليز أثناء ثورة ١٩١٩.



وقّع الشعب فى سنة ١٩١٩ توكيلاً لسعد زغلول للمطالبة بالاستقلال التام وهذا أحد التوكيلات وقد وقع عليه قضاة المنصورة وموظفوها وبين الإمضاءات إمضاء كامل إبراهيم رئيس نيابة المنصورة الذى أصبح أحد المستشارين الذين حكموا ببرءة ماهر ونقراشى ثم أصبح وزيراً للخارجية . والدكتور عبد الرازق السنهورى عضو نيابة المنصورة الذى أصبح بعد ذلك وزيراً للمعارف ورئيساً لمجلس الدولة .

EGYPT

Decypher. Lord Lloyd, (Cairo).
25th November, 1925.

D. 3.15 a.m. 26th November, 1925.

R. 9.00 a.m. 26th November, 1925.

No. 418.

****

During the last three months opposition to present Government has been quickly gathering head.

Objects for which Ittehad party was originally formed and for which present Government was called into being were wrecked by the King's short sightedness in availing himself during Prime Minister's absence last summer of Abdel Razek dispute in order to get rid of liberal members of Ministry and to substitute in their room placemen of his own.

The King's action left a Ministry composed of entirely incompetent men who became mere instruments of the Palace in a series of administrative follies, extortions and petty nepotism.

Liberals no longer restrained by office drifted towards the Left so that today party differences between them and Zaghloulists are being forgotten in their common antipathy to present administration.

Whilst attacks of the public are apparently directed against Ministry their real objectives are the King and his acting Chef de Cabinet Nachaat Pacha against whom feeling runs very high.

AS/

as popular opinion conceives that no Ministry can remain in office without our support it believes that this Ministry has our support and it follows that there is an ever increasing risk of our becoming generally regarded as favourably disposed or at least intentionally blind to unjust and despotic Government.

In the last three weeks particularly, tension has rapidly increased and though I had hoped to be able to hold my hand for a few weeks it is clear to me that a continuance of the present discontent is so dangerously favourable to the parties of disorder that something must be done at once to ease the tension: It is equally clear that if relief is to be brought it is advantageous that I should bring it.

I have as you know confined myself so far to supporting this Cabinet until certain accounts which can best be settled with them are disposed of but I do not feel that we can long support continued suspension of Parliamentary Government in favour of mere Palace autocracy. Public disorder would rapidly follow once the public were satisfied that I was going to do nothing to relieve them from their grievances and it seems to me that you would find it hard to justify in Parliament my support of such a Ministry in their inevitable task of suppressing that disorder.

I am therefore led to search for some action which will show clearly that we disapprove and will not tolerate Palace autocracy and which while conciliating better elements in opposition will do so without necessarily bringing about fall of Ministry.

The/

The situation even for Egypt is unusually complex and has come to a head unfortunately rapidly but I see no alternative but to strike rapidly at the root of the present mischief which lies at the Palace. As you are aware the executor and to some extent the inspirer of the King's policy is Nachaat Pasha and I desire to have him removed.

Main counts against him are:-

(1) Gross interference in administration leading to discontent, intrigue and insecurity amongst official classes.

(2) Responsibility for exactions by Unionist party falling through Omdas partly on the poorest classes and arbitrarily making and unmaking of petty village officers for political and personal reasons.

(3) Odium which largely through his malpractices is falling more and more directly upon King Fuad whom we do not wish to be precluded from supporting in a proper measure.

(4) Scandal caused by frequent mention of his name in the course of the enquiry into the murder of the Sirdar and widespread belief that he was implicated in that crime (it is probable that he will soon be submitted to an unpleasant examination by public prosecutor).

(5) I strongly suspect him of serious intrigue with French (I may or may not be able to mention this to King Fuad.)

Whilst I am fully aware that many of these charges might be levelled with equal force against any past or future Cabinet they clearly constitute far graver scandal when they emanate from an

autocracy/

autocracy under a constitutional régime."

I am unable to estimate extent of King Fuad's resistance to this demand on my part; it will I think be less than it might have been a month ago but will still be determined. I should therefore be grateful for assurance of your support in case I am obliged to press King Fuad rather strongly.

So far as I can see main favourable results of Nashaat's dismissal will be:-

(1) Great relief to the country at large.

(2) Some breathing space for Ministry or opportunity for a reconstruction to include men of greater influence to combat Zaghloul.

(3) Enhancement of our position and of our determination to stand for decent government.

As against this it is clear that this action will break up what is left of the Unionist party which Nashaat controlled but I think that recent events have in any case shattered it irremediably in the country. There is also the risk that it may be a temporary encouragement to Zaghloul but this would be off-set if Nashaat's dismissal enabled Sidky to resume his portfolio in the Interior, a position which would give him full scope for indulging his enmity to Zaghloul. In any case I consider that in the long run nothing is so favourable to Zaghloul as continuance of Palace autocracy and its abuses.

The best justification for the action I recommend is that it is right in itself and in accordance with the standards we should stand for. Whilst I am

fully/

(5)

fully alive to the importance of action and of speculative nature of its ultimate results I am clear that immediate result will show a preponderance of good and I consider it necessary to remove a grievous mischief.

I should propose to invite the King to promote Hassanein Bey in place of Nashaat Pasha which would provide us with a reliable channel of communication with His Majesty.

I should be grateful for very immediate reply as it is essential that my action should be taken before fresh agitation develops rather than after it.

نص البرقية السرية بالزنكوغراف من المندوب السامى البريطانى بالقاهرة إلى وزير الخارجية البريطانية يقترح أن يطلب إخراج حسن نشأت باشا رئيس الديوان الملكى من منصبه لصلته بمصرع السردار « سير لى ستاك » وهى وثيقة سرية من وثائق وزارة الخارجية البريطانية .

EGYPT.

Decode. & Decypher. Lord Lloyd (Cairo). 30th May, 1926.

D. 3.50 a.m. 31st May, 1926.

R. 9.00 a.m. 31st May, 1926.

Nos. 249 & 250.

:::::::::::::::::

URGENT.

(Beginning of "R".)

I saw Zaghloul here this afternoon and had a conversation which lasted an hour and three quarters. I decided upon interview partly because Adly Pasha pressed for it and urged that an early interview seemed to him the only remaining chance of persuading Saad to wiser courses and partly because Saad had made more than one indirect overture and it seemed to me that it would strengthen his case before the public if he could allege that I had been unwilling even to discuss situation with the leader of victorious majority. He has before now asserted after the event that, if only he had known Residency's views he would have refrained from this or that action complained of.

I accordingly sent my Oriental Secretary yesterday to say that if he desired to discuss situation with me I should be happy to receive him.

I said that up to two days ago I had followed the course of events with interest and not without some optimism. His constantly repeated public professions that he had irrevocably decided not to take office himself but to confide premiership to Adly Pasha

indicated ...

indicated to me that he was acting in wisest and most prudent manner. But he and I had to deal with public opinion. Events of past could not be immediately forgotten. Confidence amongst foreign colony and officials here to say nothing of British opinion had been severely shaken. No one was likely to dispute power of his position in view of election results and everyone knew of weak condition of his health so that his non-assumption of office could not risk being misunderstood. It would on the other hand enable new government to be brought into being without awakening apprehension which there was every hope would be allayed if party of Wafd in power pursued a temperate and friendly policy. Later on when practical experience had restored confidence situation could more easily change.

His suddenly modified decision some three hours after he had authorised Adly Pasha to inform me that Cabinet was settled under Adly's premiership had put both Adly Pasha and myself in a very difficult position and my main object in seeing him was to try and dissuade him from persisting in a course of action which for reasons I have given above might lead to grave results. I emphasized my sincere desire to arrive at a conclusion which would gradually lead to good relations but I felt confident that course of action he proposed to take was one which could only aggravate difficulties of the moment. Saad Pasha replied that he had always understood that I desired friendly relations with Egypt, that Egypt he supposed I understood was Zaghloul and that he failed to understand why

this ...

this being so I should not warmly welcome his premiership. I reminded him that confidence once shattered by past events could not be restored by vague assurances but only by practical experience. Furthermore I had so far received no assurances of any definite kind as to his future attitude or that of his party. On the contrary his press and his followers' public statements had recently been of an extremely hostile character. Saad said that while he desired friendly relations with England, it was impossible for him to give explicit assurances of any kind. England must trust him and all would be well. He was not prepared to give any assurances about the Sudan, Jaghbub or any other questions. He would handle them his own way and we should see all would be well. I asked him if he felt able for instance to assure me that noisy demonstrations and use of students would be discouraged by him in the future to which he replied that it appeared that I wanted to stop free speech. If I suggested that he was unable to control students and his followers, I should find I was mistaken. He added moreover that as England was a constitutional country, nothing could prevent his assumption of office. I had only to telegraph to London and say that I was prepared to place my full confidence in Zaghloul and he had no doubt that all difficulties would immediately be overcome.

I replied that his own sudden change of attitude made it impossible for me to speak definitely on views of His Majesty's Government but I felt it my duty once

more ...

(4).

more in the interests of Great Britain and of Egypt to beg him to reconsider his attitude and to warn him that if he did not do so an already difficult situation might become aggravated. I urged him once more to think over the situation in the light of my earnest counsel but he replied that his mind was made up.

I shall see Adly Pasha tomorrow and learn from him effect of my conversation with Saad Pasha.

I fully agree with arguments used in second paragraph of your private telegram No. 179.

(End of "R".)

I am telegraphing tomorrow terms in which I propose our refusal should be couched if Saad finally persists in his attitude.

الوثيقة رقم ٢٤٩ ، ٢٥٠

نص البرقية السرية التي أرسلها « لورد لويد » المندوب السامي البريطاني في مصر إلى « سير أوستن تشمبرلين » وزير الخارجية البريطانية في لندن عن مقابلته لسعد زغلول وإبلاغه أن بريطانيا تعترض على أن يرأس الوزارة في مصر على الرغم من أنه نال الأغلبية الساحقة في الانتخابات .

Printed for the Cabinet. June 1926.

SECRET.

No. 1.

Sir Austen Chamberlain to Lord Lloyd (Cairo).

(No. 482. Secret.)

My Lord, *Foreign Office, April 29, 1926.*

MY attention has been called to a recent report, with the substance of which I believe that your Lordship is acquainted, on the subject of Wafd plans in regard to the Egyptian Throne.

2. I shall be glad to learn whether you are yet in a position to make any comments on the possibility of Zaghlul Pasha making a serious attempt to dethrone King Fuad.

I am, &c.
AUSTEN CHAMBERLAIN.

No. 2.

Lord Lloyd to Sir Austen Chamberlain.—(Received May 25.)

(No. 319. Secret.)

Sir, *Cairo, May 15, 1926.*

IN replying to your despatch No. 482, Secret, of the 29th April, I stated in my telegram No. 208 of yesterday's date that I regarded it as most unlikely that Saad Zaghlul Pasha would make at this juncture a serious and overt attempt to dethrone King Fuad.

2. Undoubtedly the desire to dethrone the King exists in the heart not only of Saad, but of very many Egyptians. There are an increasing number of people in this country who feel that there is little hope for it so long as King Fuad remains on the throne. But a distinction must be drawn between the existence of this desire and the belief in the possibility of its early realisation. Saad and his followers cannot but appreciate that the realisation of their hopes in this respect is scarcely a feasible proposition so long as His Majesty's Government have not had reason to refuse to give to the King any longer their support and so long as British bayonets are here to give effect to that support.

3. It would, therefore, I think, be a mistake to conclude from the account of the plans of the Opposition that any definite and immediate move will be made for the actual dethronement of King Fuad. The efforts of the Coalition will, as I conceive it, rather be directed towards restricting the King's prerogatives and limiting his influence in political matters as far as possible.

4. There are obvious and natural advantages in the adoption of such a course. The alliance between Liberal Constitutionals, Watanists and Zaghlulists is an unnatural one, with hatred and mistrust of King Fuad as their common denominator. Its maintenance has, at any rate momentarily, considerable attractions for Zaghlul. It gives an air of respectability to demagogy and, while providing in the persons of the Liberals a convenient cloak behind which to work, as well as a guarantee against attack on the part of the more intelligent and dangerous section of the nation, it deprives the King and the Residency of almost any form of alternative Government.

5. Saad is likely, therefore, to try to keep the alliance intact as long as possible. His best prospect of being able to do this lies in the preservation of the common aim—hostility to the King. Moreover, success along these lines would achieve, in addition to maintaining the Coalition, a further double object in that it would not only satisfy personal animosities against the King, but also weaken the position of the Residency, inasmuch as the latter's influence is, apart from direct use of the British Army of Occupation, based to a considerable extent on its capacity, in

برقية رقم ١

نص برقية سرية من وزير خارجية بريطانيا إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة يسأله فيها هل يقوم سعد زغلول بمحاولة جديدة لخلع الملك فؤاد عن العرش !

2

case of need, to make use of the King's prerogatives, such as, for instance, the dissolution of Parliament. An excessive diminution of those prerogatives would, in fact, deprive me of my most obvious means of control over the Government and Parliament.

6. Only in the background of this course of action would lie concealed a design against the person of the King himself. For Zaghlulism is merely Arabism under another name and under different circumstances. Saad no less than Arabi was, is the prototype of Egyptian Nationalism in its restricted sense. The Arabist movement, which was the outcome of the years of misrule of the Khedive Ismail, was in its initial stage a revolt against Turkish domination in the army, in the administration and on the throne. Only in its development did it become religious and anti-foreign. Its success would have entailed the expulsion of the Turkish ruling House.

7. The inherent principles of the Zaghlulist movement do not differ in their essence from those of Arabi, except in so far as, in view of the altered circumstances, the expulsion of the British has hitherto been its first objective. Apart from the magnetism of his personality and his eloquence, the strength of Saad's position is, as in the case of Arabi, largely derived from the popular belief in his pure Egyptian origin. King Fuad, no less than did the Khedive Tewfik, owes the safety of his throne and of his dynasty to the British occupation.

8. Egyptian aspirations for liberty and independence are to-day held in leash by two forces, namely, the British army and the powers of the throne. Had King Fuad been other than he is, he might well have been himself the leader of Egyptian nationalism. He has, however, failed to take his opportunities, and though he possibly still cherishes the illusion that he may yet, on the death of Zaghlul, become the popular leader, his personality, apart from anything else, renders him unfit to fill the rôle. Moreover, his defects are such that he has, as it would appear, diverted the first attacks of Egyptian nationalism against himself rather than against the British. Certainly, at the present moment, popular resentment is far stronger against the King than against ourselves. He is thoroughly disliked and distrusted, not only by the intelligentsia, but also by those classes, such as the land-owners and so-called Turco-Egyptian families, on whose support he should, as against an Egyptian Nationalist movement, have been able naturally and absolutely to count. Moreover, he has, almost without exception, alienated the sympathies of the other members of his dynasty.

9. Thus, though in one respect, the influence and control which I am able to exercise over Fuad in his capacity as King is a source of strength to me, in another sense his personal failings and the obligation under which I am to maintain his prestige and prerogatives is a severe handicap. It is unfortunate to reflect that I am obliged to waste much of my moral authority in supporting a ruler, many of whose actions are indefensible, who enjoys no credit among his own people and who is so unpopular that his unpopularity is reflected upon me when I attempt to defend him.

10. Whilst, however, this is so, the fact remains that our position would become even more precarious than it is, and possibly untenable, if we were to allow the extremist parties in Egypt to weaken the King's position to any serious degree; and at a juncture like this I have no doubt that our only course is to defend His Majesty and his prerogatives, employing at the same time all our efforts and influence with a view to prevent his abuse of them.

I have, &c.
LLOYD, *High Commissioner*.

برقية رقم ٢

نص البرقية السرية من المندوب السامي البريطاني في القاهرة إلى وزير الخارجية البريطانية يؤكد فيها أن سعد زغلول يريد عزل الملك ، وأن نوايا ثورته مثل نوايا ثورة عرابي تماماً !

EGYPT.

Decode. Lord Lloyd (Cairo).
5th June, 1926.

D. 7.30 p.m. 5th June, 1926.

R. 9.00 p.m. 5th June, 1926.

No. 276. (R).

:::::::::::::

URGENT.

My despatch No. 274.

Adly Pasha told me last night that it would be of considerable assistance to him if I could see Zaghloul once again.

(2). I accordingly invited Zaghloul here this morning.

(3). I began by asking him whether his recent change of intention had been correctly reported in the press, i.e., whether in accordance with vote taken at Thursday luncheon party he had decided to renounce office. I had I explained to inform His Majesty's Government and could afford to risk no misunderstanding.

(4). Zaghloul replied without hesitation that he had now definitely and irrevocably made up his mind never to become Prime Minister again in any circumstances and that he would be grateful if I would communicate this decision to you in most categorically possible fashion.

(5). There had he regretted to remember been much mutual mistrust between Great Britain and

Egypt ...

(2).

Egypt in the past. Now, however, such mistrust would he hoped be speedily dissipated. He on his side would do all in his power to establish and maintain good relations with His Majesty's Government.

(6). He said in conclusion that he would enjoin moderation on Wafd and that Adly, whom they now wished to assume office, could be confident of their full support.

(7). Zaghloul's manner was deferential in marked contrast to the attitude which he had adopted at our first interview.

برقية سرية من « لورد لويد » المندوب السامى البريطانى إلى وزير الخارجية البريطانية عن مقابلته الثانية لسعد زغلول والذى أبلغه فيها سعد أنه قرر أن لا يرأس الوزارة .

(J.1000/8/16).

EGYPT.

Cypher telegram to Lord Lloyd (Cairo).

Foreign Office, 24th April, 1927. 3.00 p.m.

No. 113.

IMPORTANT.

Your telegrams Nos. 130 to 137.

You are authorised to let it be known, if and when you think necessary, that His Majesty's Government will not permit Zaghloul to take offi e. This prohibition extends a fortiori to Maher and Nekrashi, and further to any others, for example William Ebeid, against whom you consider that the suspicion of complicity in murder is strong enough to justify it.

نص البرقية السرية التى أرسلتها وزارة الخارجية البريطانية إلى المندوب السامى البريطانى يمنع سعد زغلول أن يكون رئيساً لوزارة مصر . وأن لا يدخل الوزارة أحمد ماهر ولا النقراشى ولا مكرم عبيد لأنهم اشتركوا فى اغتيال الإنجليز فى ثورة ١٩١٩ .

فهرس

رقم الايداع بدار الكتب والوثائق القومية ٨٨٥٧ / ١٩٩٠

الترقيم الدولى ISBN 977 - 08 - 0082 - 1

كتاب اليوم

عباس محمود العقاد

عبقرية المسيح

- المسيح فى التاريخ ..
- بين بنى إسرائيل.. • تاريخ الميلاد..
- الطوائف اليهودية فى عصر الميلاد..
- الحالة السياسية .. والاجتماعية..
- الحياة الفكرية فى عصر الميلاد..
- الحياة الدينية فى العالم فى عصر الميلاد..
- شريعة الحب • آداب حياة
- قدرة المعلم .. إخلاص التلاميذ
- الأناجيل • الغاية بعد كل ختام.

مع الباعة

الكتـاب الممنـوع

.. فى هذا الكتاب ملحمة ثورة ١٩١٩ . خاصة جانبها الخفى . كيف دارت الحرب الخفية بين الجهاز السرى للثورة وبين مخابرات بريطانيا التى كانت عظمى وقتئذ ؟ كيف استطاع شعب فقير جائع أن يمرغ أكبر قوة وقتئذ فى الوحل ؟ لقد ظل زعماء الثورة وزعماء جهازها السرى صامتون دائما . لأن الوقت لم يكن مناسبا لاذاعة أسرارها

وأخيرا .. نشر مصطفى أمين الأسرار الكبرى للثورة فى هذا الكتاب ، فى عام ١٩٦٣ بدأ محاولة نشر هذا الكتاب ولكن قراراً صدر وقتها بمنعه . كان مصطفى أمين شاهداً على أحداث الثورة منذ البداية ، إذ ولد فى بيت الأمة وعاش فيه ، ثم وجد نفسه بعد ذلك صديقا لزعمائها الذين ائتمنوه عى أسرارهم ، ومن خلال هذا الموقع الفريد يقدم دراما الثورة ، وجوانبها السرية جدا ، وتراجيديا الشهداء البسطاء الذين سقطوا . ستقرأ عن كل منهم فى هذا الكتاب الذى كان ممنوعاً ، وأصبح الآن متاحاً للجميع .

(مطابع الأخبار)

٥ جنيهات